المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

مدارات إيرانية

مجلة دورية علمية محكمة

المجلد الأول عدد 2- كانون الأول ديسمبر 2018

رقم التسجيل: VR.3373.6322.B

مدارات إيرانية (دورية دولية علمية محكّمة)

Iranian orbits

International scientific periodical journal

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

مجلة مدارات إيرانية علمية دولية محكّمة تصدر عن "المركز الديمقراطي العربي" ألمانيا – برلين تعنى بالشأن الإيراني داخليا واقليميا ودوليا.

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

ISSN 2626-4927

Journal of Iranian Orbits

Is An international Scientific Periodical journal issued by the Democratic Arabic Center –Germany- Berlin

It aims at Publishing Studies and Research on Iranian affairs internally, regionally and internationally.

Registration number : VR. 3373 – 6322. B

الناشر:

المركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية - برلين ألمانيا

Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112 Tel: 0049- Code Germany

030- 54884375

030- 91499898

030- 86450098

mobiltelefon : 00491742783717

E-mail : orbits@democraticac.de

رئيس المركز الديمقراطي العربي

أ. عمار شرعان

رئيسة التحرير:

أ.د نداء مطشر صادق الشرفه/مديرة المركز الديمقراطي العربي/ بغداد

نائب رئيسة التحرير:

أ. المصطفى بوجعبوط

الهيئة العلمية الاستشارية:

1. أ.د صباح محمد حسن زنكنة /سفير سابق في منظمة المؤتمر الإسلامي. /مستشار في وزارة الخارجية الإيرانية / إيران
2. أ.د كاظم هاشم نعمة/ السويد
3. أ.د محمد علي اذرشب/ جامعة طهران
4. أ.د سرمد زكي الجادر / جامعة النهرين / العراق
5. أ.د وليد كاصد الزيدي – مدير عام سابق في المفوضية العليا للانتخابات – خبير الانتخابات الدولي- باحث سابق في الأكاديمية الاجتماعية للدراسات والأبحاث/ فرنسا/باريس.
6. أستاذ مساعد دكتور سلمان علي حسين الأعرجي /جامعة بغداد/جامعة بغداد/العراق
7. أ.د. ابتسام محمد العامري – مدير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد
8. دكتورة شيماء الهواري، جامعة الحسن الثاني/ المغرب.
9. أ.د محمد زاهي المغيربي / جامعة بنغازي / ليبيا
10. أ.د علي المؤمن / رئيس مركز دراسات المشرق العربي / لبنان
11. أ.د احمد الزروق/ جامعة بنغازي /وأكاديمية الدراسات. العليا /بنغازي /ليبيا
12. أ.م.د إياد خازر المجالي/ جامعة موته/ الأردن
13. أ.د مثنى المهداوي/ جامعة بغداد/ العراق
14. أ.د. سليم كاطع علي، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد- العراق
15. استاذ مساعد دكتور بشرى زويني/ الجامعة العراقية/ العراق
16. أ.د.منال محمد احمد الربيني – مصر
17. د.فاتن محمد عبد الرزاق – الجامعة المستنصرية/ العراق
18. أستاذ مساعد دكتور ابتسام حاتم علوان – الجامعة المستنصرية/ العراق
19. دكتورة نوال مجذوب/ المركز الجامعي/ الجزائر
20. د.خميس دهام الطائي/ جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية.
21. دكتور علي طارق الزيدي/ الجامعة العراقية/ كلية الإدارة والاقتصاد.

شروط النشر:

- تنشر المجلة الأبحاث العلمية الأصيلة التي تلتزم بمنهجية البحث العلمي وخطواته المتعارف عليها عالميا، وعلى أن تكون مكتوبة بإحدى اللغتين العربية أو الإنكليزية، التي لم يسبق نشرها.
- يقدَّم الأصل مطبوعا على ورق (A4) بنسخة واحدة بحدود (5.000–10.000) كلمة، بخط Simpelied Arabicعلى أن ترقّم الصفحات ترقيما متسلسلا.
- تقديم ملخص للبحث باللغة العربية، وآخر باللغة الإنكليزية، كلّ في حدود صفحة مستقلة على أن يحتوي ذلك عنوان البحث، ويكون الملخّص بحدود (350) كلمة، على ان يحوي البحث على الكلمات المفتاحية.
- أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث اسم الباحث وعنوانه، جهة العمل (باللغتين العربية والإنكليزية) ، البريد الألكتروني، مع مراعاة عدم ذكر اسم الباحث في صلب البحث، أو أية إشارة إلى ذلك.
- يُشار إلى المصادر جميعها بأرقام الهوامش التي تنشر في أواخر البحث، وتراعى الأصول العلمية المتعارفة في التوثيق والإشارة بأن تتضمّن: اسم الكتاب، ورقم الصفحة.
- يزوَّد البحث بقائمة المصادر منفصلة عن الهوامش، وفي حالة وجود مصادر أجنبية تضاف قائمة بها منفصلة عن قائمة المصادر العربية، ويراعى في إعدادها الترتيب الألفبائي لأسماء الكتب أو الأبحاث في المجلات، أو أسماء المؤلفين.
- تطبع الجداول والصور واللوحات على أوراق مستقلة، ويُشار في أسفل الشكل إلى مصدره، أو مصادره، مع تحديد أماكن ظهورها في المتن.
- إرفاق نسخة من السيرة العلمية إذا كان الباحث يتعاون مع المجلة للمرة الأولى، وعليه أن يُشير فيما إذا كان البحث قد قدّم إلى مؤتمر أو ندوة، وأنه لم ينشر ضمن أعمالهما، كما يُشار إلى اسم أية جهة علمية، أو غير علمية قامت بتمويل البحث، أو المساعدة في إعداده.
- أن لا يكون البحث قد نشر سابقاً، وليس مقدما إلى أية وسيلة نشر أخرى، وعلى الباحث تقديم تعهّد مستقلّ بذلك.
- تعبر جميع الأفكار المنشورة في المجلة عن آراء كاتبيها، ولا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر جهة الإصدار، ويخضع ترتيب الأبحاث المنشورة لموجبات فنية.
- تخضع الأبحاث المستلمة لبرنامج الإستلال العلميTurnitin .
- لا يجوز للباحث أن يطلب عدم نشر بحثه بعد عرضه على هيأة التحرير، إلا لأسباب تقتنع بها هيأة التحرير، على أن يكون خلال مدة أسبوعين من تاريخ تسلّم بحثه.
- يحق للمجلة ترجمة البحوث المنشورة في أعداد المجلة الى اللغات الأخرى، من غير الرجوع الى الباحث.
- ترسل البحوث على الايميل

orbits@democraticac.de

تخضع الابحاث لتقويم سرّي لبيان صلاحيتها للنشر، ولا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء أقبِلت للنشر أم لم تقبل، وعلى وفق الآلية الآتية:

- أ- يبلّغ الباحث بتسلّم المادة المرسَلة للنشر خلال مدّة أقصاها أسبوعان منتاريخ التسلّم.
- ب- يخطر أصحاب الأبحاث المقبولة للنشر موافقة هيأة التحرير على نشرها وموعد نشرها المتوقّع.
- ت- الأبحاث التي يرى المقوّمون وجوب إجراء تعديلات أو إضافات عليها قبل نشرها تعاد إلى أصحابها، مع الملاحظات المحددة، كي يعملوا على إعدادها نهائيا للنشر.
- ث- الأبحاث المرفوضة يبلّغ أصحابها من دون ضرورة إبداء أسباب الرفض.

الفهرس

- الحركة الإسلاميّةالمعاصرة إشكاليات التجديد والتأصيل في ضوء الرؤية الحضاريّة 7
  محمد علي ميرزائي..... رئيس مركز المصطفى للفكر الإسلامي..... 7
- النظام السياسي الإيراني بين الشكلية والموضوعية 37
  د.طارق صالح عبدالنبي الذباح..... رئيس جامعة اجدابيا/ ليبيا 37
  دة.منى رمضان بوبكر المطردي..... عميد الدراسات العليا/ ليبيا 37
- اثر تعدد الأعراق والأديان في المجتمع الإيراني 71
  الدكتور إياد خازر المجالي .....أستاذ مساعد جامعة مؤتة / الأردن..... 71
- أمن الخليج العربي والاستراتيجية الايرانية (الدور والتأثير) 97
  د. تقى اياد القيسي..... استاذة في الجامعة العراقية – كلية الادارة والاقتصاد ... 97
- قيام الحركة الدستورية في بلاد فارس عام 1905 127
  د . محمد كامل محمد الربيعي..... كلية الآداب/الجامعة المستنصرية.... 127
  أ . د . رزاق كردي العابدي..... كلية الاثار /جامعة الكوفة 127
- التحول في العلاقات العراقية–الإيرانية بعد العقوبات الأميركية على طهران 141
  الباحث/ د. دريد شدهان محمود..... 141
  الباحث/ د. غزوان جبار محمد 141
- القضية الفلسطينية في سياسة ايران الخارجية للمدة(1979–2013) دراسة تاريخية 160
  د. فراقد داود سلمان الشلال..... جامعة البصرة/ مركز دراسات البصرة والخليج العربي.... 164
- المتغيرات المؤثرة في العلاقات التركية الإيرانية: دراسة في المتغيرين العراقي والسوري 50
  الباحث: جاسم محمد حاتم 50
- مستقبل النظام المالي الأوروبي المقترح مع إيران في ظل الانسحاب الأمريكي..... 62
  هـيبـة غـربـي..... باحثة في العلوم السياسة قسم العلاقات الدولية جامعة قسنطينة 3 /الجزائر..... 62
- تمثلات ادراكية صعود مظاهر فجوة التأثير في تشكيل مسارات التفاعلات المتأرجحة (الإيرانية – الأمريكية).. 81
  فراس عباس هاشم .....باحث دكتوراه جامعة النهرين /كلية العلوم السياسية..... 81
- الموقف الامريكي من البرنامج النووي العراقي والايراني (1991–2001) 100
  د. نيزار نعمان نعمان... أستاذ جامعة زاخو..... فاكولتي العلوم الانسانية/ قسم التاريخ .. 100
- إنتهاكات العدوان الاسرائيلية على قطاع غزة 121
  Javad Afravi…… Master of International Relations iran 121

الحركة الإسلاميّةالمعاصرة

إشكاليات التجديد والتأصيل في ضوء الرؤية الحضاريّة

محمد علي ميرزائي

رئيس مركز المصطفى للفكر الإسلامي

ملخص

لو نظرنا بتمعّن إلى ما يجري في المشهد العربي والإسلامي العام من تطورات دراماتيكية في جميع الصعد لأدركنا بالقطع أنّ عددًا كبيرًا جداً من القضايا الحيوية في العالم الإسلامي أصبحت مرتبطةً بمصير الحركة الإسلامية. عليه فإنّ معالجة الكثير من مآزق الأمة الإسلامية هي رهينة لحركة إصلاحية عميقة في بنية التوجهات الإسلامية و بالتحديد و قبل أي نزعة أو مدرسة دينية، هي تتصل بالإسلام السياسي. يسعى المقال هذا لتسليط الضوء على عمق المعضلات التي تسببت في إخفاق التنمية و التقدم الحضاري للمسلمين و تصاعد النزاعات والفتن الداخلية و تصعيد الحروب الأهلية في الشعوب الإسلامية و ضياع الطاقات والفرص لمواجهة التحديات. هذه الدراسة لا تعترف بالطرق القمعية للتعامل مع الحركات الإسلامية السياسية ولا تعتقد بأن السعي لضرب الإسلام السياسي سيتوج بالفلاح والنجاح والأدلة على ذلك كثيرة جدا. ولكن الاعتراف بوجود أزمة حقيقية في علاقة مكونات المجتمع الإسلامي بما فيها التوجه الإسلامي السياسي ستكشف عن أزمة المرجعية و فقدان المعائير المعتمدة لدى الجميع في مواجهة النزاعات. و لعل من أكبر هذه المعضلات هي مشكلة القومية والطائفية المتغلغلة في بنية المجتمعات الإسلامية من جهة و ترسيخ الرؤية الأيديولوجية الفاقدة للقدرات الواقعية والفعالية العملانية في التوجهات الإسلامية من جهة ثانية. و هي من ضمن التساؤلات العميقة التي تقتضي منا الحوار الهادئ بين الأطراف كافة لصناعة التوافق والحل الضامن لتقدم المجتمعات الإسلامية.

كلمات مفاتيح: الحركة الإسلامية، الإسلام السياسي، القومية العربية، الرؤية الحضارية، المرجعية الإسلامية

المقدمة

هو ضرب من المأساة بالمعنى الدقيق للكلمة أن نشهد أن الحركة الإسلامية التي بدأت في مراحلها الأولى قبل ما يقارب القرنين من الزمن حركةً نهضويةً حضاريةً تعتمد الفلسفة والعقلانية منهاجاً في الحقبة التأسيسية فيما بعد قد شهدت انعطافات خطيرة وفي مراحل تدريجية خطوةً خطوةً حتى تحولت حالة متقوقعة على الداخل و تشددت مواقفها تجاه الآخر. وأخيراً في نماذج كثيرة منها- و ليس كلها لأننا نجد حركات إسلامية مقاومة حقاً تنفتح على المجتمع المتنوع و تتعامل بتسامح شديد إلا مع قضايا بحجم الاحتلال والاستعمار- قد صارت حركة إسلامية لا تفكر بغير الاستيلاء على السلطة والسعي للهيمنة السياسية والعسكرية والأمنية بممارسة أبشع أنواع الجرائم كما في نموذج داعش[1] تتخلى عن التوجهات البنيوية النهضوية التي أسس لها الأفغاني وعبده و غيرهما من رواد النهضة الإسلامية العالمية.و لعل التأمل في هذا التوجه المنحدر من الأعلى إلى الأسفل و من الواسع إلى الضيق و من النهضوي إلى الأيديولوجي و من مقاصد الحضارة والتقدم إلى تطبيق الشريعة الفقهية الجزئية يكشف عن عمق الأزمات كما أننا في ضوء هذا التأمل يمكننا في نفس الوقت إنجاز إنتاج الحلول والمخارج بالاسلوب الانعكاسي كما يُقال. و هذه معضلة كبيرة في معالجة إشكاليات الإسلام السياسي اليوم و بالتحديد تعقيدات دراسة الجماعات الإسلامية التي تعطي الأولوية والأوّليّة للتوصل إلى السلطة دون نضج خرائطها التربوية والفكرية والفقهية المجتمعية.

إن الحركة الإسلاميّة[2] في أدبيات هذا المقال تعني الذراع العمليّ والميدانيّ بل التنظيمي[3] للصحوة الإسلاميّة الّتي انطلقت طلائعها منذ قرابة قرنين في العالم الإسلاميّ ضمن حركة النهضة الإسلاميّة والعربية في شبه القارة الهندية و مصر و غيرها من الدول العربية والإسلاميّة. لا شك أنّ الحركة هي صحوة وأنّ الصحوة هي حركة أيضاً ولكن نطلق الصحوة على البنية الفكريّة العامة والحوافز الكلية لتفعيل الفكر الإسلاميّ في جميع الأبعاد الاجتماعية وتنشيط

1 غني عن الذكر أننا نملك أدلة دامغة تؤكد أن وراء الحركات الإسلامية السياسية و تنظيماتها أيدي الاستعمار العالمي. هذا ما أكده ترامب علنا واعترف بأن الرئيس أوباما هو المؤسس لداعش و من قبله قالت السيدة كلينتون أن أميركا قد وضعت أساس تنظيم القاعدة قبل عشرين سنة و هكذا توالت الدراسات والمقالات والتعليقات المتواترة على أن الاستعمار الغربي لمقاصد معلومة تتعلق بمصالحها الاستراتيجية قد أدمنت و تعودت على تنظيم الفكر والسلوك في بعض القطاعات العربية والإسلامية بل فيما يتعلق بمجتمعات العالم المستعمَرولكن مع كل ذلك فإننا نعلم أن مجالا معرفيا أو مجتمعيا إسلاميا خاصا و وعياً منقوصا ناتجا عن خلل منهجي لدى هولاء المتطرفين هو الذي يمهد للاستعمار ليتحقق في الأنفس و لعل المفكر الجزائري الراحل مالك بن نبي قصد ذلك حينما تحدث عن مفهوم قابلية الاستعمار. لو لا الظروف النفسية والنظرية والمجتمعية الملائمة والمنسجمة مع الفعل الاستعماري للمجتمعات المستهدفة للاستعمار لما نجحت خرائط المستعمرين في بلاد العرب والمسلمين.

2 تعمّدت تجنّب استخدام الحركات الإسلاميّة في صيغة الجمع ليس تجاهلاً للتصنيفات والطبقات المتنوّعة جداً من الحركات الإسلاميّة التي تأبى التواصلَ والتلاقي في أوسع من الأطر القوميّة أو المذهبيّة الخاصة ولكن إيماناً منّي بأن روح الحركات الإسلاميّة المعاصرة هي الدعوة إلى تطبيق الإسلام الشامل في جميع أبعاد الحياة برؤية حضاريّة. ففضّلت توحيد الصيغة أملاً في التلاقي والتوافق وتأكيداً للمبادئ المشتركة بينها.

3 التوعية الفكريّة والنشاط العلميّ ما قبل ترجمتها في الواقع و سريانها في العلاقات الاجتماعيّة هي صحوة ولكنّها ليست حركة إجتماعيّة كما أن تحوّلها إلى دولة و نظام حكم ايضاً يُخرجها من كونها حركة إلى مستوى الدولة والنظام السياسيّ. فاصدق عنوان للحركة الإسلاميّة هي التي تنشط ضمن المؤسّسات المدنيّة أو الأحزاب السياسيّة أو الجمعيّات والتنظيمات الأجتماعيّة ذات الأطر والهياكل العمليّة للأعضاء والمنتمين.

العقيدة لبناء الإنسان و نظام حياته، ونطلق الحركة على الممارسة العملية المنظمة في الهيكلية الاجتماعية والسياسية. وهذا الفرز والفصل هو عامل مساعد في نسق المفاهيم و تنظيم الأفكار.

ومن حيث المصاديق، فإننا لا نفرز الحركات الإسلاميّة في هذا المقال حسب الخلفيّات المذهبيّة، أو الطائفيّة، أو القوميّة، مع أنّ مثلَ هذا التصنيف أمر ممكن. و أغلب الظنّ أنّ الحركة الإسلاميّة لم تستطع أن تحرّر نفسها من هذه الخلفيّات المُحدقة بها، كما أنّ بعضاً من التحليل الانتقاديّ في هذه المضامين هو بهذا الاتجاه.[4] عليه فإنّ الصّحوة الإسلاميّة و بالتالي الحركة الإسلاميّة هي تشمل جميع التوجهات الدينيّة ذات الرؤية الحضاريّة و نحن نعرف « أنّ الحضارة الإسلاميّة هي نتاج لتفاعل ثقافات الشعوب الّتي دخلت في الإسلام، سواء إيماناً وتصديقاً واعتقاداً، أو انتماءً و ولاءً وانتساباً، وهي خلاصةٌ لتلاقح هذه الثقافات والحضارات الّتي كانت قائمةً في المناطق الّتي وصلت إليها الفتوحات الإسلاميّة، ولانصهارها في بوتقة المبادئ والقيم والمثُل الّتي جاء بها الإسلام هدايةً للناس كافة.»[5]

أما الوصف الشائع على الحركة باعتبارها تيار الإسلام السياسي، فإنني أراه وصفاً غير دقيق يلحق الضرر بسُمعة التيّار، لأنّ المفردة فيها إسقاط لجميع الأبعاد السلبية والحمولة الوافدة من المناخ الغربيّ على الثيوقراطية الطموحة في السلطة. لا أعتقد أنّ عنوان الإسلام السياسيّ و رواجه برئ ونحن نعلم أنّ الغرب لن يتبنّى وصفاً دون سبب، ولن يقبل بنعت التوجهات السياسيّة الدينيّة في الغرب وإنما يختار ما هو راكز في العقل الغربيّ من الوجهة السلبية.

يمكن تسجيل ملاحظات كثيرة على هذا المصطلح والوصف، ولكن أكتفي بذكر سببين هما أوّلا أنّ السياسيّة ليست وصفاً إيجابياً بالضرورة. و لا تدلّ على أكثر من المجال والحقل. وليس فيها الشحنة القيميّة والإيجابيّة والدّلالة الأصيلة. عليه، فلا يستحقّ الوصف العامّ هذا أن ننعتَ به الفكر الإسلاميّ الّذي شامل جامع ذو أبعاد كثيرة. فإنْ كان ولابدّ من أن نصف الإسلام بوصف معيّن فليتنا نعتناه بالإسلام الاجتماعيّ مقابل القراءات الفردية عنه، أو الإسلام الحضاريّ مقابل القراءات الاجتهادية القوميّة أو القُطريّة أو المذهبيّة و هكذا.

رغم أنّ تحقيق الغايات الإسلاميّة العليا يتطلّب الشأن السياسيّ والانخراط فيه، غير أنّ السياسيّة ليست هي العنوان الأبرز للإسلام. و المصطلح يوحي إلى العالم بروح استغلالية

4 رغم وجود عدد كبير من كتابات الإسلاميين ضد القومية والعلمانية كالإسلام والقومية العلمانية من مؤلفات الشيخ عبد السلام ياسين و هجومه الشديد على هذه التوجهات والمدارس ولكن النظر إلى المستوى العميق للحركة الإسلامية تفضح الكثير من النزعات المذهبية و القومية والطائفية والعلمانية في بعضها كالإسلام السياسي التركي ذي النزعة العلمانية.

5 التويجري عبد العزيز بن عثمان، خصائص الحضارة الإسلاميّة وآفاق المستقبل، من المقدمة ص 4.

الحركات الإسلاميّة و أولوية السلطة والحكومة لدى أصحابها. والحقّ أن يقال إنّ السلطة والسياسة والحكم بالعموم هي كلّها ليست أكثر من فرصة و مجال و مناسبة و أرضية و وسيلة لتحقيق العدالة، تماماً كالمال والأنفال والممتلكات المادّية الّتي تُمكّننا من تحقيق العدالة و تعديل الحياة و تأمين الكرامة و الاستقرار والأمن في المجتمع، باعتبارها عنصر أمن و استقرار نفسيّ، ولأنّ الفقر والعجز الاقتصاديّ سبب أساس للانحرافات والانهيارات الخلقيّة و الدينيّة في الناس. عليه، فهل نستطيع أن نقول إنّ الإسلام الاقتصاديّ أو المالي!؟ لا شكّ في أنّ هناك سياسةً إسلاميّةً، وأنّ هناك نظاماً سياسيّاً إسلاميّاً، وأنّ الشريعة الإسلاميّة هي منظومة فكريّة و حقوقيّة و أخلاقيّة تُغطي على جميع الأبعاد الحياتيّة، غير أنّ العنوان الشامل الجامع لهذا الإسلام ليس أنه سياسي.[6]

المسلمون من أعلام النهضة و رواد الحضارة إلى قيادة الحركة ورؤساء التنظيم

وُصفَ الشيخ القرضاوي بأنه الأب الروحي للحركة الإسلامية[7](السنية والإخوانية) و رأس الإسلام السياسي في أدبيات بعض المعارضين للإسلاميين[8] و من داخل الإسلاميين أيضا ارتفعت أصوات وصفت الشيخ القرضاوي بأنه فقيه الصحوة و زعيم الحركة الإسلامية[9]

مهما يكن فإن المحسوم في فهم تأريخ الحركة الإسلامية هي أنها انبثقت من الحركة الإصلاحية النهضوية و لكنها لدى أهم المفكرين العرب والمسلمين فإن الحركة الإسلامية هي انعطافة تراجعية[10] من بعد الإمام محمد عبده. الشهيد مرتضى المطهري، الأستاذ محمد عمارة والأستاذ رضوان السيد و غيرهم كثيرون على هذا الرأي.

يعتبر عند البعض بمثابة قطيعة عن الفكر الإصلاحي، وبالتالي قطيعة بين منظومة الفكر الإسلامي الحديث ومنظومة الفكر الإسلامي المعاصر، باعتبار أن «رشيد رضا» مثل آخر حلقات تلك المرحلة. القطيعة التي يصورها الدكتور «محمد عمارة» بطريقة قاسية بحيث يلغي من الأساس اعتبار «رشيد رضا» من التيار الفكري الإصلاحي الذي نهض به «الأفغاني وعبده». فهذا

---

6 إن المستشرقين والمفكرين الغربيين المتابعين لشأن الحركات الإسلاميّة يظهرون حرصاً شديدا على ترديد هذا الوصف باستمرار و يفضلونه على الأصولية الإسلاميّة لأن الأصولية الإسلاميّة فيها بعد إيجابي أكثر وأن هناك حركات مسيحية أصولية لها بعض الحرمة في نظرهم ولكن الوصف الإسلام السياسي على الحركات الإسلاميّة الهدف من وراءه خبيث لأنهم بهذا يوحون إلى العقل الغربي بدنيوية الإسلام و رغبات قادته للسلطة والسياسة وأن الإسلام يستأهل أن يوصف بالدنيا و السياسة أكثر من الخلق والقيم والبعد الإنساني الباطني والإيماني الذي يبحث عنه الإنسان الغربي الضائع.

7 القرضاوي مرجعاً..الفكرة والنشأة والمكونات، معتز الخطيب، مجلة إسلامية المعرفة: مجلة الفكر الإسلامي المعاصر- العدد 53، ص 45.

8 عيد، عبدالرزاق، يوسف القرضاوي بين التسامح والإرهاب، بيروت: دار الطليعة،ط1م2005، ص9. و عيد عبد الرزاق عيد يقدم هنا قراءة أيديولوجية معادية للدين ممثلاً في القرضاوي، و يستنكر فكرة الحوار القومي الإسلامي ص103، و يرفض اقتراح الجابري للعقلانية بدل العلمانية ص108.

9 الخطيب، معتز، يوسف القرضاوي ..فقيه الصحوة الإسلامية، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، 2010 م .

10 زكي الميلاد، كتاب مجلة الفيصل، العدد 9، نقد إقبال..كيف نقرأ إقبالا اليوم، ص 68.

حسب نظره «خلط وتعميم يطمس فروقاً أساسية وهامة بين هذه التيارات، ومن مخاطره أنه يلبس المتخلف ثوب المتقدم، ويزين بعباءة العقلانية والاستنارة قوماً وقفوا فقط، أو وقفت بهم قدراتهم عند ظواهر النصوص»

ويرى في مكان آخر أن مسار حركة الإصلاح الديني والتجديد الفكري التي قادها الأفغاني وعبده أخذت في التراجع التدريجي لصالح الاتجاهات السلفية بعد زمن من التألق والازدهار. أما الدكتور «رضوان السيد» فيرى في «**رشيد رضا**» «نموذجاً في تحولاته ما بين العقد الأول من القرن العشرين ووفاته عام 1935م لوجوه الحيرة والتراجع التي خالطت المشروع الإصلاحي الإسلامي». وهكذا يذهب الشيخ «مرتضى مطهري»[11] الذي يرى أفول الفكر الإصلاحي في العالم العربي من بعد نهضة الأفغاني وعبده الكواكبي، ويتساءل لماذا سقطت جاذبية الحركة الإصلاحية الإسلامية في البلدان الإسلامية؟ ويرى في التحول من الإصلاحية إلى السلفية سبباً في ذلك، حيث تغيرت كما يقول «مطهري» الروح التي جعلت الحركة الإسلامية التي بدأها السيد جمال تفقد أهميتها وحرارتها. وهو اتجاه أكثر مدعي الإصلاح بعد السيد جمال الدين والشيخ عبده، والتحول من النضال ضد الاستعمار والاستبداد إلى النضال ضد العقائد التي تخالف الاتجاه السلفي بوجه خاص

و لعل هذه الرؤية الواسعة الشاملة للسيد جمال الدين باعتباره الرائد النهضوي الأول للعالم الإسلامي في القرنين الماضيين،هي التي دفعت بالأستاذ محمد إقبال[12] ليوجه ملاحظة على منهج السيد حيث كان إقبال يتمنى لو أن السيد جمال الدين الأفغاني الذي يصفه إقبال بأنه كان دقيق البصر بالمعنى العميق, لتاريخ الفكر والحياة في الإسلام، إلى جانب خبرته الواسعة بالرجال والأحوال، الخبرة التي جعلت منه في نظر إقبال همزة الوصل بين الماضي والمستقبل. كان يتمنى عليه لو أن نشاطه الموزع الذي لم يعرف الكلل، اقتصر بتمامه على الإسلام بوصفه نظاماً لعقيدة الإنسان وخلقه ومسلكه في الحياة. ولو أنه اقتصر على ذلك لكان العالم الإسلامي أقوى أساساً من الناحية العقلية، مما أصبح عليه فيما بعد.[13]

وحين يريد إقبال أن يحدد طبيعة مهمته الفكرية معقباً على ما قاله عن الأفغاني يقول: «ولم يبق أمامنا من سبيل سوى أن نتناول المعرفة العصرية بنزعة من الإجلال، وفي روح من

11 الأعمال الكاملة للشهيد المطهرى . ج24، ص: 58.

12 كاب مجلة الفيصل السعودية، العدد 9، زكي الميلاد، ص125.

13 زكي الميلادل، محمد إقبال وتجديد التفكير الديني في الاسلام، مجلة ثقافتنا، العدد 11.

الاستقلال، والبعد عن الهوى، وأن نقدر تعاليم الإسلام في ضوء هذه المعرفة، ولو أدى بنا ذلك إلى مخالفة المتقدمين وهذا الذي أعتزم فعله»[14]

التطرق لمحمد إقبال هنا جاء باعتباره من اساطين التجديد النهضوي الإسلامي في القرن الماضي و نقده على طبيعة التوجه النهضوي للسيد جمال الدين الأسد آبادي الأفغاني و دعوته إلى التجديد في أعماق الفكر بدلا من تسييس التوجه الإسلامي على نمط الغلبة السياسية في منهاج السيد، وكل ذلك ليقف القارئ الكريم على المسار التأريخي للتوجهات الإسلامية الفلسفية لأمثال محمد إقبال و الأستاذ مطهري و العلامة السيد الطباطبائي صاحب الميزان[15] و من ثم الحركات الإصلاحية السياسية الحضارية كأمثال السيد جمال والكواكبي و من بعدهم جيل الإصلاح التربوي والتعليمي والمجتمعي مثل الإمام محمد عبده وأخيراً صيرورة التوجهات الشاملة الكبرى والانزلاق إلى الروح الحركية على حساب التعمق الفلسفي والتجديد الناعم للذهنية والخطاب والفكر الإسلامي. وهذا ما كان يتمناه محمد إقبال الفيلسوف. يبدو أن الحركة الإسلامية في الرؤية والأفق والقدرة الاستيعابية التجاوزية انتقلت من مراحل الفكر والفلسفة والنهضة إلى مستويات التنظيم و غلبة الأدب الأيديولوجي. و هذا ما يظهر على نمط تفكير رشيد رضا الأبرز بين تلاميذ محمد عبده. رشيد قد أضفى على الاتجاه الإسلامي طابعاً أيديولوجيا صارماً مما دفع بالبعض أن يعتبره عامل توهيب الحالة الإسلامية التي بدأها السيد جمال والشيخ عبده.[16]

لا شك أن هذه التوجهات الحركية الإسلامية رغم هذه الإشكاليات ولكنها أتت في لحظات الإفلاس والانحدار والاستحقاقات الخطيرة بعد إخفاق التيارات العلمانية واليسارية واللبرالية والقومية و استطاعت أن تسجل نجاحات مبهرة على الصعيد السياسي الإسلامي والمجتمعي.[17]

14 -محمد إقبال، تجديد الفكر الديني في الإسلام، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ص162.

15- ما تمناه محمد إقبال لينجزه السيد جمال الدين قد حققه العلامة الطباطبائي و هو المؤسس للكثير من القضايا الفكرية والفلسفية التي بُنيت عليها الحركات الإسلامية والنهضوية للأمة ايضا. فرغم أن السيد الطباطبائي لم ينخرط في الشأن السياسي ولكنه قد تربى على يديه أهم قادة الثورة الإسلامية الإيرانية و من أبرزهم هم الشيخ الشهيد مطهري و الشيخ المفسر جوادي آملي والشيخ الفيلسوف مصباح يزدي و غيرهم كثر من أساطين الحركة الإسلامية المعاصرة في إيران.

16- حسام الحداد، رشيد رضا وتأسيس الأيديولوجيا الوهابية في مصر، المنشور على موقع بوابة الحركات الإسلامية: http://www.islamist-movements.com/35235

17 -تجدر الإشارة إلى أن الحركة الإسلامية المقاومة قد أخذت طابعا جديدا من بعد الثورة الإسلامية في إيران و التي ساهمت بقوة في إعادة تشكل الوعي المقاوم والحركي. و هي الحركة التي تركت بصماتها على المشهد الإقليمي برمتها و فتحت المجال لتجديد الفكر الإسلامي و وضعت أمام الإسلاميين خيارات عقيدية وفكرية جديدة. ولعل حزب الله اللبناني و فيما بعد الحركات التي نجحت في دحر الاحتلال الإسرائيلي والتكفير الوهابي في بعض البلدان من هذا النموذج أو البراديغم الجديد.

الحركة الإسلامية و إشكاليات المفهوم والأفهوم

في الواقع أن مجموعة كبيرة من المفاهيم الإسلامية السياسية يتم استخدامها في الأوساط الإسلامية الحركية دون التدقيق الكافي أو التجديد والتأصيل و هذه الإشكالية قد أربكت البعد النظري لهذه الحركات و أعاقت التواصل النظري والفلسفي مع الأوساط الأكاديمية من جهة و مع الطيف الفكري الداخلي في الوسط الإسلامي نفسه من جهة ثانية و سببت تناقضات كبيرة في منطق الإسلاميين.

إن رصد أدبيات الحركة الإسلامية في مصر و تونس و تركيا و غيرها من مراكز الفكر الإسلامي السياسي يؤكد توظيف المفاهيم والمصطلحات دون التأصيل والتجديد الكافي. منها الديمقراطية والمجتمع المدني والحداثة وأحيانا العلمانية المؤمنة و ما شابها من مفاهيم و اصطلاحات قد أقتبست من سياقات تأريخية و فلسفية خاصة و تم الزج بها في عمق أدبيات الحركة الإسلامية السياسية. وهذا ما اقنع الكثيرين بأن الحركة التونسية على سبيل المثال تم عَلمنتها بعد الثورة التونسية[18] و هكذا ألصقت المفاهيم بالحركة الإسلامية الأردوغانية في تركيا. هو شيئ يشبه اللقط والخلط والتشوّه المعرفي أمام النخب والكوادر العلمية والقيادية للحركة.

نضرب مثلا آخر لهذه الإشكالية و هي تعقيدات مفهوم "الشريعة"[19] باعتبارها أفهوماً سياسياً في أدبيات الإسلاميين أيضاً. فنجد أن مفهوم "الشريعة" في التراث الإسلامي له حدود دلالية واسعة تبلغ مستوى تخوم الدلالة الدينية نفسها أو أقل منه بقليل. غير أن الإسلاميين حينما يستخدمون كلمة "الشريعة" في مشروع تطبيق الشريعة باعتباره عنواناً عالمياً عريضاً لخرائط الحركات الإسلامية فهم يوحون إلينا وكأن الشريعة غير مُطبّقة أصلاً. و لكننا نحن نعلم أن الشريعة لها مستويات شاملة تعمّ الدينَ إلى حد كبير. وأنّ بعض مستوياتها قائمة مُطبّقة في المجتمعات الإسلامية حتى دون توافر فرصة السلطة السياسية لهم.

و من الغريب العجيب أن بعضهم يسعى للقول إن العلمانية مفهوم في أصله لا صلة له بالفلسفة والفكر وإنما بالمنطق التنظيمي والإجرائي ساعيا لنقل العلمانية من الفضاء الفكري الفلسفي إلى البعد الإجرائي حسب قوله و هذا ليس دقيقا وإنما ارتباك الفكر الحركي حول التعامل مع المفاهيم الفلسفية الوافدة. نظرة عابرة على إثارات المفكر الراحل عبد الوهاب المسيري في كتابه العميق والحيوي، العلمانية الشاملة تكشف لنا الكثير الكثير عن مداليل العلمانية الفكرية والفلسفية و بل الوجودية و لا يترك مجالا للشك في أن العلمانية هي لا يمكن

18 حسن الحسن، دحض نظرية راشد الغنوشي «العلمانية إجراءات عملية وليست فلسفة معادية للدين»، مجلة الوعي، العدد 312 -السنة السابعة والعشرون محرم 1434هـ – تشرين الثاني/ كانون الأول 2012م.

19 علي مبروك، مفهوم الشريعة بين تسييس الإسلام و تحريره،دار مؤمنون بلاحدود، المقدمة.

لصقها بالإسلام إلا بعد إخلائها من مفاهيمها الأصلية واعتبار دلالات جديدة في تشبه تلك التي يصيرها الشيخ راشد الغنوشي في محاضرته الشهيرة الإسلام والعلمانية.[20]

ولكن عقل الإسلاميين في بعض الحالات مأزوم من هذه الناحية فهم يتخيلون أن جوهر الشريعة هي السياسة والحكم فإذا لم تكن السلطة السياسية بيد الإسلاميين، فهو يعني أن الشريعة برمتها غير مُطبّقة. ولكن الواقع يقول لنا إن الأخلاقيات الإجتماعية والمعتقدات النظرية و الإيمانيات العامة بالإضافة إلى الجانب الشعائري لها حضور غليظ و ملحوظ في الأمة.و هذا فضلا عن أنها تمثل العمق الاستراتيجي لأي مشروع دولة. قوائم الحكومة تقوم على أخلاق المجتمع.

ولأنهم لا يرون ذلك فهم يقعون في ورطة اختزال الشريعة في البعد السياسي. و في نهاية الأمر، يتم تسييس الشريعة الإسلامية و مفهوم تطبيق الشريعة تجاهلاً للأبعاد الأخرى للشريعة. معلوم أننا لا نفصل بين السياسة والشريعة، لأننا لا نؤمن بسلامة المنطق العلماني في الفصل، ولكن الشريعة لا تتعين و تستقر في الحقل السياسي فحسب ولكنها حقيقة تطال حقول أوسع من السلطة بكثير.

من المحتمل أن يكون المنشأ الأول لهذا الالتباس هو الخلط بين الشريعة والتشريع لأن بعض أصحاب التوجهات العلمانية في الدراسات الإسلامية كالمفكر المصري محمد سعيد العشماوي(1932م- 2013 م)[21] في كتابه (أصول الشريعة)، الذي صدرفي القاهرة، في العام (1979م)، يبذل جهداً واسعاً في إثبات الفصل بين حدود مفهوم الشريعة والتشريع[22]. حيث يدعي أن الشريعة هي كلية و أصلية و ثابتة وأما التشريع فهي عملية جزئية زمنية ظرفية تتحول بتحول الظروف و هي عملية تشبه التقنين في القانون الحديث. نستطيع القول إنه يسعى لعلمنة مفهوم الشريعة والتشريع بصورة أو بأخرى.

في وجهة نظر العشماوي لقد ورد لفظُ الشريعة بِنَصّه في القرآن مرةً واحدةً:

---

20 غازي التوبة، قراءة في مقال "الإسلام والعلمانية" للغنوشي، نشرت الدراسة على موقع الجزيرة نقد على محاضرة الشيخ راشد التي هي بدورها نُشرت في نفس الموقع./https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2009/3/16

21 المؤلف، فهو محمّد سعيد العشماوي (1932-2013م)، مفكر مصري، ورجلُ قانونٍ تخرّج من كلية الحقوق في العام (1955م)، مارس القضاء، فرأس محكمة الجنايات في القاهرة، ومحكمة أمن الدولة العليا، كما حاضر في أصول الدين، والشريعة الإسلامية، والقانون المقارن في عدّة جامعات مصريّة، وأوربيّة، وأمريكية. بدأ التأليف في سنّ مبكرة، فأصدر عدداً من الكتب في الإنسانيّات العامّة، ثمّ اتّجه إلى الكتابة في الإسلاميّات، فأصدر تسعة من المؤلفات أثارت جدلاً واسعاً هي :أصول الشريعة 1979)م(، الإسلام السياسي 1987)م(، الربا والفائدة في الإسلام 1988)م(، معالم الإسلام 1989)م(، الخلافة الإسلامية 1990)م(، جوهر الإسلام 1992)م(، الشريعة الإسلامية والقانون المصري1996)م(، حقيقة الحجاب وحجيّة الحديث 2002)م(، الإسلام والسياسة 2004)م(.

وقد تُرجم بعضٌ من هذه الأعمال إلى الفرنسية والإنجليزية، وتحديداً أعماله الثلاثة الأساسيّة، التي ضمّنها خلاصة اجتهاداته في نقد الإسلاميات التراثية، وتطبيقاتها الحديثة :أصول الشريعة، والإسلام السياسي، والخلافة الإسلامية.

22 العشماوي، أصول الشريعة، ط2، 1983م، ص 21.

{ثُمَّ جَعَلْناكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الأَمْرِ فَاتَّبِعْها} [الجاثية: 18].

ثم ورد بصيغة الفعل مرّةً واحدة أيضاً:

{شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ ما وَصَّى بِهِ نُوحاً وَالَّذِي أَوْحَيْنا إِلَيْكَ وَما وَصَّيْنا بِهِ إِبْراهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى} [الشورى: 13].

كذلك ورد اشتقاقاً مرّة واحدة:

{لِكُلٍّ جَعَلْنا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهاجاً} [المائدة: 48].

بالعودة إلى كتب اللّغة، ثم يقدم سيرورة دلالية تأريخية للمفهوم قائلا: إنّ كلمة شَرَعَ تعني وَرَدَ: شَرَعَ الواردُ،أي تناولَ الماءَ بِفيه. شرعتْ الدواب في الماء، دخلتْ فيه. والشِرعة والشريعة: مَشْرَعةُ الماء؛ أي مورده، أو مدخله.

وقيل: الشرعة هي المنهاج، أو الطريق: منهاج الشيء، أو الطريق إليه، وهذا هو المعنى الذي قصد إليه القرآن: {ثُمَّ جَعَلْناكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الأَمْرِ} [الجاثية: 18]؛ أي: ثمّ جعلناك على منهاج من الدين، أو على طريق له.؛ أي: مَنْهجَ لكم من الدين، وضّح لكم طريقاً من الدين هو ما وصى به نوحاً... أو سنّ لكم من الدين. {لِكُلٍّ جَعَلْنا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهاجاً} [المائدة: 48]؛ أي: لكلّ جعلنا منكم طريقاً ومنهاجاً، أو لكلّ جعلنا منكم مدخلاً (مورداً) ومنهاجاً .ومن الممكن أن يُحمل اللفظ، أيضاً، على معنى الثبات والاستقامة؛ أي: الطريق الثابت، والمنهج المستقيم.

وهكذا، في تفسيرالعشماوي يكون المعنى القرآني للفظين: الشرعة والشريعة ما سنّ الله من الدين، وأمر به، كالصوم، والصلاة، والحج، والزكاة، وسائر أعمال البر؛ أي كلّ ما يعدّ نظاماً للدين نافياً أن يكون المفهوم يطال أحكاماً للمعاملات (= التشريع).

يقوم العشماوي بفصل المفهوم أي الشريعة عن مسارات التشريع و دلالاته. فلفظ الشريعة لا يعني، في اللغة، ولا في الاستعمال القرآني، معنى التشريع، أو القانون؛ بل إنّه ورد بنصه {ثُمَّ جَعَلْناكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الأَمْرِ} [الجاثية: 18]، وبفعله (شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا) في آيتين مكيتين نزلتا قبل ظهور التشريع، الذي لم يبدأ إلا بعد انتقال النبي (ص) إلى المدينة.

أمّا الاشتقاق الوارد في الآية {لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً}، وهي آية مدنيّة؛ أي: نزلت بعد بدء التشريع الإسلامي، فهو لا يعبّر عن معنى التشريع، وإنّما هي آية نزلت في سياق مناسبة خاصّة: تطبيق النبي (ص) عقوبة الزنا المنصوص عليها في التوراة، وهي الرجم، على يهودي.

والمقصود بها أنّ لكلّ من الدينين، اليهودي والإسلامي، مدخلاً (مورداً) ومنهاجاً مغايراً للآخر، ولا يعني أن تطبيق النبي صلى الله عليه وسلم عقوبة وردت في التوراة أنّ موردي الدينين متطابقان، أو أنّ سبيلهما واحد.

فالقرآن، عندما نصّ على التشريع، لم يذكر لفظ الشريعة، ولا حتّى أحد مشتقّاتها (ومنها لفظ التشريع). هكذا يريد العشماوي أن يؤكد أن التوسيع لمفهوم الشريعة ليس قرآنيا بل المداليل القرآنية و سياقاته تنافي ذلك. والتفسير الأقلي الضيق لرقعة دلالات مفهوم "الشريعة" في إطار الفقه أيضا قد تحقق فاعتقد أصحاب هذا التوجه نحو علمنة الشريعة أن ما حدث مع لفظ الشريعة في اليهودية، من استدخال أحكام التلمود في التوراة، وترجيح آراء الأحبار والكهنوت الإسرائيلي، ما أدّى إلى هدر معناه وإفراغه من مضمونه، تكرّر بالحرف في الإسلام.[23]

في معتقدات هذا التيار أنه في الأصل، استعمل لفظ الشريعة في القرآن على المعنى، الذي يفيد السبيل، أو المنهاج. بعد ذلك، توسّع المعنى ليشتمل على أحكام الدين على اختلاف مضامينها، ومستوياتها، فأصبحت الشريعة تعني كلّ ما ورد في القرآن من سبل للدين، ونظم للعبادات، وتشريعات للجزاء أو للمعاملات، ثم تخطّى المعنى كلّ ذلك، فأضيف إليه ما جاء في السنة النبوية، وما تتضمنه آراء الفقهاء، وتفاسير المفسرين، ونظرات الشراح، وتعاليم رجال الدين (على اختلاف مضامينها وتحيّزاتها الفقهية والمذهبية).

وهكذا،يعتقد منتقدو توسيع مفهوم الشريعة و معارضو الحركة الإسلامية السياسية بأنه لم يعد لفظ الشريعة يدلّ، في الفهم الدينيّ الإسلاميّ، على معناه الأصلي في اللّغة، وهو المورد، أو الطريق، ولا على معناه الأوّل في القرآن، وهو المعنى اللغوي ذاته، لكنّه أصبح يعني كلّ أحكام النظام الإسلامي، ما تعلّق منها بالدين، وما اختصّ بالتشريع، سواء وردت في القرآن، أو في السنّة، أو على الإجماع، أو من التفاسير، دون الفصل، أو حتّى التمييز، بينها (وهنا مكمن الخطورة؛ دمج الدنيوي: السياسي خاصةً، في الديني، واعتبارهما ماهية واحدة).

أي أنّ لفظ الشريعة صار يحمل في طيّاته مجمل التراث الديني الإسلامي على اختلاف مضامينه ومستوياته[24]: ما هو عقائديّ إلهي ثابت من الوحي، وما هو فكريّ وضعيّ متغيّر من قراءات، واجتهادات، ونظريّات، ومقولات فقهيّة في الاجتماع، والقانون، والسياسة، والاقتصاد،

23 سمير الحمادي، العلاقة بين الشريعة والتشريع عند محمد سعيد العشماوي: قراءة في كتابه أصول الشريعة، كتبه لموقع مؤمنون بلاحدود و نحن في فصل استعراض أفكار العشماوي في هذا الكتاب اعتمدنا عليه رغم النقد الجاد الذي لدينا لتحليل مضامين الكتاب.

24 المصدر نفسه، ص 48.

يُفترض أن تكون مفاعيلها مرتبطة بظروفها المحليّة والتاريخيّة، وما يستجدّ في واقعها من حوادث ونوازل، دون أن تتجاوزه إلى العصور اللّاحقة[25].

و نحن هنا دون الإلحاح على صوابية الفكرة أو عدمها في توسيع نطاق الشريعة في الحركة الإسلامية نقول إن علمنة المفهوم هذا أيضا دونه عقبات و لم ينجح التبرير العشماوي أن يصنع برهاناً مقنعاً على المدعى والفرضية. ولكنه ضعف في المنطق العلماني لا ينفي ضعفا آخر يقابله في منطق الإسلام السياسي المعاصر.

الحركة الإسلامية و مشكلة الأفكار

لا أحد ينكر أن السلفية المتشددة والتكفيرية تمثل معضلة حقيقية في شبكة العلاقات الإسلامية الإسلامية و كذلك هي تحدّ في وجه علاقات المسلمين بغيرهم في المنطق العملي غير أن القليل يرون في السلفية عويصة معرفية و إشكالية فكرية لا ينجح المسلمون في التعامل معها إلا بإعادة إنتاجها في صور و أشكال وأنساق مختلفة والمشكلة لا تزال قائمة في الذهنية الإسلامية.

السلفية هي مثال في ذلك لنقول أن مواجهة الحركات المتشددة والراديكالية في المنطقة والعالم بالقمع وضربهم بالنار والحديد لا تعالج المشكلة من جذورها رغم ضرورة إخماد نيرانهم و القضاء على فتنهم في الأمة إلا أن البنية المنهجية المعرفية الإسلامية فيها خلل يسمح بتغلغل هذه التيارات في أعمق المستويات في الأمة الإسلامية والمعالجات ينبغي أن تتسانخ وتتجانس مع طبيعة التحدي والمرض.

من جهة ثانية فإنه لا شك أن نمطاً من الواقعية البراغماتية قد سيطر على جزء كبير من التوجهات الإسلامية السياسية و الإصرار على الوصف السياسي مرده إلى هذه النزعة. هو أمر طبيعي أن يبحث الإسلاميون عن مجالات التطبيق العملي للفكر الإسلامي و العمل على وضع خرائط عملية لتغيير الإنسان والمجتمع و بخاصة لو نظرنا إلى النزعات النظرية البحتة في الدوائر الإسلامية و مؤسساتها التربوية الدينية التي مثلت معضلة مزمنة في السابق. ولكن العمل والعملانية أيضاً لا يمكنها أن تُحقق مقاصدَ الشريعة وغايات الدين إلا أن تستمدّ القوة والطاقة والفعالية من الرؤية والنظرية و ضرورات عصرنتها و تحديثها و تجديدها لاستعادة العلاقة بين الديني والزمني و بين المبدئي والواقعي.

من مشكلات الفكر الحركي هي إخضاع الفكر للواقع بدلا من إعمال الاجتهاد في أسسه والسعي لإعادة صياغة النظرية و احترام المبادئ الفكرية الفلسفية. و نحن نعلم أن قيمة الحركة

25 المصدر نفسه، ص 156.

الإسلامية ليست في ما تقوم به من أعمال على مستوى التفاصيل السياسية و ممارسة السلطة ولكن في الإنطلاق المبدئي في بناء السلوك و اقتباس الخرائط التطبيقية من الأسس الكلية و هذه هي مكمن الضعف والعجز في أغلب التوجهات الإسلامية و السبب الرئيس في تعقيد علاقة الإسلاميين بالزمن.

إلى هذا يشير مالك بن نبي حينما يحذر من أن المسلمين يخاطرون في مصير الأمة حينما يسعون لاقتباس الحل الأميركي أو الماركسي أو الليبرالي لتطبيقها على المشاكل التي يواجهونها في مجتمعاتهم.[26]

و لعل اختفاء ظاهرة بناء الجيل المفكر والمنظر والفيلسوف في الحركة الإسلامية و ظهور أجيال التنظيم في القاعدة و الإرشاد في القيادة قد نشأت عن هذا الفراغ. من هم فقهاء الحركة الإسلامية بالمعنى الدقيق والزمني للفقيه و هو من يعالج العلاقة بين النظرية والفكر و ينطلق من المبادئ لوضع أطر العمل و أحكام الإسلام في ظروف معاشة للأمة؟ بالكاد نجد نماذج قوية فعالة على هذا الصعيد.

و لعلّ إلى هذه الإشكالية يشير الشيخ القرضاوي و هو من قيادات الحركة الإسلامية البارزة حينما يعتب على الإسلاميين قائلاً:

وإني لأنكر على الإسلاميين: أنهم لا يعطون مفكريهم وعلماءهم وأدباءهم ما يستحقون من تكريم وتقدير، ينزلهم منازلهم، في حين يصنع العلمانيون والماركسيون هالات مكبَّرة حول رجالاتهم، حتى يجعلوا من الحبَّة قُبَّة، ومن القط جملا[27] !

الشيخ القرضاوي لا يشير إلى مشكلة الأفكار عند الإسلاميين على غرار وضوح أدبيات مالك بن نبي و نقده البعيد العميق لفقدان الفعالية والقدرات التغييرية للفكر والنظر. و بخاصة أنه هو و أمثاله هم صناع الفكر للصحوة و معامل النظرية للحركة الإسلامية الإخوانية و طبعاً لا يوجهون الضربة إلى أنفسهم ولكنه يرى المشكلة في عدم تقدير الإسلاميين للفكر والمفكر و للفقه والفقيه، حسب تفسير الشيخ.

ولكن بن نبي، متحرر من ثقل القيود القيادية للحركة. و الإطار الذي ينطلق منه و يتحرك فيه هو إطار المسألة الحضارية و هي في طبيعتها أرحب من المنطق التنظيمي الإسلامي الذي عاشه الشيخ القرضاوي و من في مستواه. إن الشيخ القرضاوي لا يتوقع من الحراك العملي للإسلاميين

26 مشكلة الثقافة، مالك بن نبي، ص 37.

27 وأخيراً هوى النجم. كلمة رثاء أصدرها الشيخ القرضاوي في ذكرى رحيل شيخه الراحل محمد الغزالي

أن يختبروا الفكر والفقه الصادرين من أمثاله ولكنه يرجو منهم التقدير والتبجيل والتكريم حسب النص المشار إليه آنفاً.

مشكلة الفكر و المعرفة و مشكلة الثقافة والمجتمع هي مصطلح مركزي في أدبيات المفكر الجزائري مالك بن نبي و لهذا المفهوم أسسه و جذوره من واقع الحياة الحضارية والاجتماعية للمسلمين في عصرنا[28]. إن مالكاً قد وصف بدقة عالية مآزق الفكر والنظر في الأمة الإسلامية و وضع النقاط على الحروف فيما يخص إشكاليات الفكر والمعرفة و أصولها في المنهج والنظر والواقع و تحدث عن طيف واسع من أسباب التأخر الحضاري من صميمها الخلل المنهاجي في الرؤية و تغييب عنصر الفعالية العملية[29] في الحياة للأفكار و فقدان الرؤية الكلية التوحيدية للأعمال. و هي مشكلة حقيقية يعاني منها المسلمون و توجهات الإسلام الاجتماعي من قرون قديمة.

في نظر مالك بن نبي، إن تنظيم المجتمع و حياته و حركته، بل فوضاه و خموده و ركوده، كل هذه الأمور ذات علاقة وظيفية بنظام الأفكار المنتشرة في ذلك المجتمع. فإذا ما تغيّر هذا النظام بطريقة أو بأخرى فإنّ جميع الخصائص الإجتماعية الأخرى تتعدل في الاتجاه نفسه.[30]

نظم الأفكار أمر غاية في الأهمية و الحركة التي لا تملك هذا النظم في فكرها لا تقدر على تغيير الواقع بالاتجاه الذي ينبغي أن يكون. و معلوم أن نظم الفكر و تنظيم العمل يجب أن يكونا معاً جنباً إلى جنب. الحركة التي لها تنظيم العمل ولكن لا نظم لها في أفكارها لن تنجح في انجاز أعمالها.[31]

الجماعة و الثورة الإسلاميّة..العلاقة المحرّمة غربياً و عربياً

لا شك في أنّ للجماعة حضوراً عميقاً و استراتيجيّاً في بنية المشروع الإسلاميّ السياسيّ في إيران يعود إلى المراحل الأولى للحركة الإسلاميّة في هذا البلد. إنّ فهمَ هذه العلاقة و سبرَ أغوارها يتطلّب دراسات جادّة، ولكنّ الأصعب من هذا الأمر، هو وعي العوائق الصّارمة أمام تطويرها و اعتبار الجماعة محظورةً في ظلّ القطيعة السياسيّة بين النظامين المصريّ والإيرانيّ طوال العقود الماضية هو تبسيط للأسباب الحقيقية.

28 مشكلة الثقافة، مالك بن نبي، ص 41.
29 شروط النهضة، مالك بن نبي، فصل المنطق العملي، ص102
30 مشكلة الثقافة، مالك بن نبي، ص 13.
31 المصدر نفسه، ص 15

يمكن القول، إنّ حركة الإخوان المسلمين هي أقرب التوجهات الإسلاميّة السنّية إلى الثورة الإسلاميّة و بقيت لها في الوعي الإيرانيّ و ضمير الثوّار و قادتهم مكانة ناصعة و صورة مشرقة لا يشوبها أمر انعكست بوضوح في أغلب تعليقات القادة وأدبيات الإيرانيين في الصحافة والمؤلفات الفكرية السياسية والدينيّة، إلى أن تأثّرت الصورة لدى الإيرانيين بعد صعود نجم الإخوان في مصر و فوزهم بالسلطة لأوّل مرّة، أي بعد ما يقارب ثمانين عاماً من انطلاقتهم. و كذلك الصورة الإيرانيّة في المخيال الإخوانيّ انهارت إلى حد كبير بعد الدور الإيرانيّ في منع سقوط النظام السوريّ في حربها ضد التنظيمات الإرهابيّة في سوريا و ليس كلّ المقاتلين أو المعارضين فيها هم إرهابيون طبعاً.

يبدو لنا من رصد الواقع و تتبّع مواقف الطرفين، أنّ الموقف الإيرانيّ لم يتجاوز العَتَب، وإن كان شديداً أحياناً. ولكنّ الموقف الإخوانيّ تجاوز حدود العتب كثيراً حيث برزت إلى العلن مواقف جد سلبية لقيادات الجماعة ضدّ إيران سياسياً. والحقيقة المرّة هي أنّهما الان في حالة شبه القطيعة لأنهما باتا في محورين متناقضين في المنطقة، ليس المجال هنا يلائم لتقديم الصورة المتكاملة عن خارطة المواجهات. ومهما يكن من أمر فإنّ الإقرار بالمشكلة العميقة أفضل من تجاهلها و أقرب إلى السعي للعلاج.[32]

شخصياً لم أرصد أي موقف إيرانيّ ضد الإخوان يذهب إلى تصنيف الجماعة تصنيفاً عدائياً، وإن كانت الملاحظات على أداءها السياسيّ في السلطة كبيرةً وأن الأداء الإخواني في نظرهم كان مُخيباً لتوقعاتهم وآمالهم. و هذا المجال ليس ملائماً للولوج في مثل هذه الملاحظات أيضاً، ولعلّنا أشرنا إليها في وقت آخر.

بالمناسبة، أقيم مؤتمر واسع الأطراف في أعلى المستويات الفكريّة والنخبوية حول الإمام سيد قطب في جامعة طهران قبل ما يقارب عام. و وُجّهت إليّ شخصيّاً دعوة لتقديم ورقة بحثية عن سيد قطب. وما شهدته في تلك المناسبة و هي أتت في أوج العتب المتبادل بين الإيرانيين وإخوانهم كان مفاجئاً، حيث ساد النقاشات تقدير كبير لافت من أغلب المشاركين للجماعة و أدوارها الهامّة في الفكر الإسلاميّ السياسيّ.

و باستثناء بعض المشاركين الّذين تحدّثوا عن فكر سيّد قطب رحمه الله باعتباره منبثَقاً رئيسيّاً ومُلهماً للحركات الجهاديّة والإرهابيّة حسب زعمهم و هذا تماشياً مع الموقف السائد في أوساط المثقفين والمحلّلين في الحالة الراهنة، ولكنّ الجوّ السائد في المؤتمر كان الوعي المسؤول والإيجابيّ تجاهه .

32 هذا التحليل يرجع إلى سنوات سابقة ولكن الظروف الان قد تغيرت كثيراً وأن حقائق برزت و ظهرت و المعادلات الإقليمية قد تغيرت والمسافات بين إيران الحركة الإسلامية قد تقلصت.

إنّني هنا سأقتصر على بيان نقاط عشر موجزة عن إشكالية العلاقة بين الجماعة والثورة و آفاقها المستقبليّة في منطق المراجعة والتصحيح. و أحيل التفصيل إلى مجال آخر أنسب لطرحها:

1- لو تتبّعنا فقرات الدستور الإسلاميّ الإيرانيّ الّذي تولّد بُعيد انتصار الثورة في إيران بأشهر قليلة، و نظرنا بالتحديد إلى مقدّمة الدستور والمبادئ العامّة لهذه الوثيقة، و من ثمّ قارنّاها مع البيان التأسيسيّ للجماعة أو مع روح المواقف الفكريّة الإخوانيّة أو مع خطبة الشيخ يوسف القرضاويّ للعيد عام 1973 و كذلك لو قسْنا أدبيات الثورة الإسلاميّة التأسيسيّة مع طرح المودوديّ[33] في الفكر السياسيّ[34] و البنية التحتية الأساسية لفكر الإمام حسن البناء و الشهيد سيد قطب لشهدنا تقارباً مذهلاً في الملامح العامة لكلّ هذه المضامين.و معروف أن المرجع الولي السيد علي الخامنئي المرشد الأعلى للنظام الإسلامي في إيران قد نقل بعض كتب سيد قطب إلى اللغة الفارسية و هي خطوة تكشف عن مدى التفاعل الفكري بين أبرز قادة الثورة الإسلامية و الأفكار السياسية الحركية للجماعة الإسلامية و جماعة الإخوان.

2- تجاوزت أدبيات الإمام الخمينيّ و أدبيات قادة الجماعة و مؤسّسيها الحدود المذهبيّة لتنصهر القضايا المذهبيّة في الخطاب الحضاريّ الإسلاميّ المشترك ولعلّ مثل هذا التقارب الهائل بين الخطابين السياسين الإسلاميين الإخوانيّ والإيرانيّ هو كان من أهمّ عناصر تأجيل الاشتباك بين الحركات السلفيّة الدعويّة والثورة الإسلاميّة الإيرانيّة إلى اليوم. كان التوجّه الإخوانيّ الإسلاميّ الّذي حمله القيادات الإسلاميّة في مصر و تونس و لبنان و السودان و غيرها من مراكز التواجد الإخوانيّ متفاعلاً مع الثورة و قيمها و مواقفها بالعموم و في أغلب الحالات.

أعتقد شخصياً أنّ الحركتين الإسلاميتين تقاربتا بقدر ابتعادهما عن المذهبيّات والقوميّات لصالح الرؤية الإسلاميّة الحضاريّة . المتابع لمواقف الشيخ الراحل الإمام محمد الغزالي و كذلك الشيخ يوسف القرضاويّ و والشيخ راشد الغنوشيّ يحسّ بشديد التواصل وعمقه بين الأدبين السياسين والخطابين الثوريين. استمرّ هذا اللقاء إلى أن اشتعلت المنطقة على أيدي عالميّة و انطلقت خطّة عالميّة لخلط الأوراق في غرب آسيا واحتدمت الصراعات تحت عناوين طائفيّة

33 رغم أن هناك لغطاً كبيراً حول افكار المودودي حيث ينسب الكثيرون هذه الأيام ما يجري في العالم الإسلامي من ظواهر الإرهاب والقتل والتكفير إلى أفكاره و افكار سيد قطب الذي قيل أنه أخذها من المودودي غير أن المتتبع الفاحص المنصف يجد بوناً شاسعاً بين نظريات المودودي و التفكير التكفيري والمتشدد. فلا شك أن المودودي اجتهد و أفكاره في بعض الأسس تلتقي مع ابن تيمية أو شاه ولي الله الدهلوي ولكن الموضوعية والإنصاف العلمي تقتضي القول إن ما قاله يختلف جوهرياً عن الأفكار التي نشرتها الحركات التكفيرية. مع الاسف أن هولاء لم يفهموا لا سيد قطب ولا المودودي.

34 نلاحظ أن المودودي رحمه الله الذي فُهم أفكاره بشكل مغلوط فاسد عن عمد أو عن غير عمد، فإنّه يسعى في كثير من كتبه ومحاضراته للجمع بين الديمقراطية و دور الشعب في تقرير المصير والتاثير في السلطة و حكم الله تعالى و شرعه. حيث يقول: ولئن سمحتم لي بابتداع مصطلح جديد لأثرت كلمة " الثيو ديمقراطية "أو "الحكومة الإلهية الشعبية " لهذا الطراز من نظم الحكم؛ لأنّه خوّل فيها للمسلمين حاكمية شعبية مقيّدة، وذلك تحت سلطة الله القاهرة. راجع: نظرية الإسلام وهديه في السياسة والقانون والدستور، أبو الأعلى المودودي ص 35، طبعة دار الفكر.

ومذهبيّة فانهارت المنظومة الحضاريّة الّتي سادت التوجهات الإسلاميّة في الطرفين تجاه بعضهما بعضاً أو لحقت بها حالة دمار شاملة لو لا نقول إنّها انهارت كلياً.

3- أفضل العلاقات بين الطرفين تجسدت في التواصل الاستراتيجيّ بين إيران وأخوانهم في فلسطين أي حركة حماس الإخوانيّة. هذه العلاقة الإيرانيّة الإخوانيّة الفلسطينيّة كانت متجذرة في أعماق الفلسفة الوجوديّة للثورة الإسلاميّة الإيرانيّة. و هي كانت من العناصر الحاسمة في حماية فلسطين و القضيّة الإسلاميّة الأولى. لم يكتف القيادات الإيرانيّة بإسقاط الحليف الاستراتيجيّ الأكبر لإسرائيل أي القضاء على النظام الشاهنشاهيّ الإيرانيّ و رفع العلم الفلسطينيّ فوق سفارة إسرائيل في طهران، وإنّما استمرّت استراتيجيات الدعم والتعزيز للقضيّة الفلسطينيّة و حركة حماس إلى اليوم، رغم الإشكاليات وتعثّرات لها من حين لآخر. بقيت علاقة الجماعة والثورة متينة طوال العقود الماضية. فمن الواضح البديهيّ أنّ ما ربط الجماعة والثورة في الأسس والمبادئ اعمق من السياسات التكتيكية.

4- النظريات الإسلاميّة الإخوانيّة في جميع المجالات الفكريّة في السياسة والإقتصاد والثقافة والفنّ والمجتمع والتربية كانت ولا تزال بمثابة ثروة معرفيّة و ثقافيّة حضاريّة في رصيد الحركة الإسلاميّة عموماً. أضف إلى ذلك، المرونة الفكريّة والتسامح الكبير الّتي اتسمت بها القيادة الإخوانيّة في كلّ العالم حيث استوعبت الاجتهادات المتنوعة في الإسلام الحضاريّ بجميع الأطياف الّتي قد تتعارك في نقاط أخرى ولكنها هي جميعها التقت في هذه الجماعة و هذه هي الثورة الفكريّة الهامة والحاضنة الأكثر أهمية في التجديد واللقاء على مستوى التوجهات الإسلاميّة. و لعل شيئاً من البراغماتيّة والعملانيّة الإخوانيّة تجاوز الخطوط التقليديّة في أولويات الجماعة الإسلاميّة حيث تحالفت مع السلفيّة والقوميّة والقبطيّة ممّا سبب خلط الأوراق و استغلال الآخرين لتوجيه الضربات الخفيّة إليها والله العالم.

5- الثورة الإسلاميّة استهدفت بشكل مباشر أو غير مباشر المصالح الاستراتيجيّة الكبرى للأميركيين والإسرائيليين في آن واحد، على المستوى العالميّ. لأنّها قَلَبَتْ الموازين الجيوسياسيّة والجيواستراتيجيّة لصالح الحالة الإسلاميّة. و في نفس الوقت، أنّها أرسلت رسائل تحذير غير مباشرة إلى الأنظمة الاستبداديّة في المنطقة، ممّا سبّب الرعب فيها و بدات بالتحالف معاً للقضاء على الثورة الفتية. أتت الحرب الإيرانيّة العراقية بتمويل مباشر من بعض دول المنطقة للقضاء على الثورة و منع تصدير رسائلها إلى خارجها. و مع الحرب بدأ مشروع إيرانوفوبيا العالميّ لصناعة الخوف من الثورة في قلوب العرب والغرب.

6- فكّ الارتباط والعلاقة بين الثورة و رسائلها إلى العالم، و بالتحديد، تواصلها المعنويّ والمقاصديّ والسياسيّ مع الإخوان في فلسطين و لبنان و مصر و غيرها و كذلك المقاومة الإسلاميّة في لبنان بات الهدف الأول للكثير من الجهات العربية والغربية الّتي رأتْ في الثورة الّتي تحوّلت في وقت

قياسيّ إلى دولة دستوريّة فيها نموذج إسلاميّ جديد للديمقراطية والسيادة الشعبية خطراً وجودياً لها. و من تلك اللحظة نشطت الدوائر الخفيّة والعلنيّة لتخريب التواصل و زرع الفتن بين جميع أوصال الصحوة الإسلاميّة.

7- دولة إيران الإسلاميّة باركت الثورة المصريّة و صعود الجماعة إلى الحكم و أعلنت ذلك تقديراً للشعب المصري و احتراماً لقراره في التحول الكبير والتأريخيّ. ولكنّ جهات عربية أخرى ذات الوزن المالي والنفوذ العربيّ لم يرض بذلك فبدأت المشكلة الحقيقية جنباً إلى جنب مع المؤامرات العالمية في إعادة الخلط لأوراق الثورات العربية و إطلاق ثورات مضادّة نشطت حركة إقليمية وعالميّة لمنع التقارب الإيرانيّ الإخوانيّ انعسكت في الخطاب الّذي ألقاه الرئيس محمد مرسي في طهران والذيّ زاد الطين بلة بين الطرفين. خاب الأمل الإيرانيّ مبكراً فشعرت بأنّ المحاولات العالمية والإقليمية في الحؤول دون اللقاء الاستراتيجيّ بينهما قد نجحت نسبياً.

8- ينبغي لنا هنا التذكير بأنّ التجربة السياسيّة الإخوانية في مصر تم إفشالها والأسباب كثيرة و متنوعة و معقدة غير أنّ الحقيقة هي أنّ الثورة الفكريّة السياسيّة والعمق الإسلاميّ الحضاريّ لها لا تزال قوية و قابلة للتجدد والتعزيز. جماعة الإخوان المسلمين حركة عالميّة لها عشرات النماذج الفكريّة تمارس تعدّدية فكريّة إسلاميّة في عدد كبير من الدول العربيّة والإسلاميّة فمهما حاول الأعداء البعيدون والقريبون من خلال المشاريع المختلفة أن يسقطوا فكرها ويعرقلوا وجودها، غير أنّها قادرة على خلق المعادلات الجديدة والخروج من هذه الأوضاع قوية. غير أنّ مراجعة ذاتية و نقد شفاف للأدوار السابقة ستساهم في إعادة التشكل في بعض البنى الخطابية أو الوسائل الادائية القيادية والتجديد.

9- الإختلاف الإيرانيّ الإخوانيّ في سوريا هو سياسيّ بحت لا علاقة له بالمذاهب والقوميات. إنّ الرئيس بشار الأسد ليس شخصية إسلامية ولا هو شخصية شيعية ولا نظامه السياسيّ يشبه النظام السياسيّ في إيران أو يحظى بقبول من قبل الفكر السياسيّ الإسلاميّ في إيران وإنما الواقع هو أنّ إيران ترى في الحرب الدائرة في سوريا الرامية إلى إسقاط النظام السوريّ عبر الإرهاب المستورد إلى سوريا من عشرات الدول هي تستهدف المقاومة ضد إسرائيل و ضرب حزب الله في لبنان و قطع الطريق أمام التواصل الإيرانيّ الفلسطيني. فلو استثنينا المشروع الإيرانيّ في وجه الصهيونية العالمية والاحتلال الإسرائيليّ في فلسطين عبر المقاومة الإسلاميّة في لبنان فأيّ مصلحة استراتيجية للإيرانيين في سوريا؟ لن أخوض في النقاش على سوريا الان و أعرف أنّ المجال ليس ملائماً لذلك ولكن كلّ ما أحببت قوله هو أنّ الإختلاف الإيراني الإخوانيّ في سوريا هو إختلاف سياسيّ بحت و ليس فيه البعد المذهبيّ بالتأكيد. وما فعله رموز من التيار الإخوانيّ في قطر أو مصر من خلط الأوراق الإيرانيّة العربية عبر إقحام العناصر المذهبية و إلهاب المنطقة بالغريزية الطائفية والمذهبية كانت خطوة مدمرة لها تبعات ستستمر لعقود من الزمن.

10- الأفق المرجو في العلاقات الإيرانيّة الإخوانية هو التفاهم والتعاون للمصلحة العامة الإسلاميّة و المساهمة في الخروج بالأمة من هذا الوضع المأساويّ والفتن المتنقلة والإرهاب المنتشر والمشاريع التقسيمية والتداعيات الخطيرة القادمة. لا يمكن تصور الاستغناء المتبادل عن التواصل بينهما لأنّ التجربة الإسلاميّة الإيرانيّة في تطوير الثورة إلى الدولة عبر خارطة دقيقة من التنظير والعمل و تحقيق بناء الدولة و تكوين النظام السياسيّ والاجتماعيّ الناجح نسبياً وهي تجربة فريدة من نوعها لم يشهد العالم الإسلاميّ نظيراً لها من قرون، يمكن أن ينظر إليها الإخوان باعتبارها رصيداً غالياً لهم ايضاً في مخططاتهم الإصلاحية والتصحيحية المستقبلية.كما أنّ الحركة العالمية الإسلاميّة الّتي تقودها الجماعة هي الجسر الطبيعيّ بين الثورة الإسلاميّة و أكثر التوجهات تعقلاً و نضجاً و انفتاحاً.

يبدو أن الجماعة تتفاهم مع الثورة الإسلامية الإيرانية و قيمها أكثر من الدولة الإسلامية الإيرانية منطقها و استراتيجياتها، ولكن الحوار المباشر والتواصل الفكري والثقافي والسياسي كفيل بإزالة العوائق من أمام المساهمة من الطرفين في سبيل التصحيح والإصلاح وتطوير الفكر الإسلامي السياسي المعاصر. مع الأسف أن العلاقات الإيرانية المصرية و كذلك الإيرانية الإخوانية لا تزال غير مسموح غربياً و اسرائيلياً و عربياً ولكن مصر و هيبتها التأريخية و الإخوان و عقلانيتهم المعهودة يمكنها أن تتجاوز هذه المخططات العالمية لأن العالم الإسلامي والعربي اليوم في أمسّ الحاجة إلى التحالف الإيراني المصري التركي على سبيل الأنظمة و الحركة الإسلامية المعاصرة والصحوة تقتضي التواصل بين جميع مكوّناتها و ترشيد أداءها.

الحركة الإسلامية و حتمية المواجهة مع الحداثة والعقلانية

المفكّر الإسلاميّ المعاصر مُصاب بالذّهول والشّرود الفلسفيّ أمام الزّحف الفكريّ والعمليّ للفكر الحداثيّ إلى عُقر العقل العربيّ والإسلاميّ و هو إلى حدّ كبير عاجز عن تقديم البديل، فإمّا أنّه تابع مقلّد مستسلم أو منفعل متشنج ناقد بلا أيّ بديل أو خيار الهروب. و يبدو أن المشاريع العربيّة والإسلاميّة وبالتحديد تلك التجارب النقديّة الشاملة في المغرب العربيّ الهادفة إلى النقد والحلّ أخفقت في تحقيق غاياتها. قد يكون السبب في هذا الوضع المأساويّ في صناعة الفلسفة البديلة للعرب والمسلمين هو ضعف المنهج الاجتهاديّ أو بالأحرى ضعف الاجتهاد في المنهج النقديّ و فقدان الرؤية الفكريّة الأصيلة من القرآن والسّنة.

العقل الاعتزاليّ الإسلاميّ الجديد أعلن عجزه في التّمسّك بالمنطق الإسلاميّ الحضاريّ و دعى إلى الاستقالة والعلمانيّة. إنّ تجربة نصر حامد أبو زيد والجابري وحسن حنفي و محمد اركون و عبد الله العروي وهشام جعيط و عبدالمجيد الشرفي و الكثير الكثير من أمثالهم، هي

مقتصرة على مقاربات فكريّة بمناهج غربيّة لا أثر للذّات الإسلاميّة والعربيّة في تلك المناهج. آليات القراءة والفهم والبيان وفقاً للمناهج الخارجيّة.

إن الحركة الإسلامية هي أكثر توجهات العالم الإسلامي قدرة على تحريك العمل الاجتهادي لاحتكاكها بالنص الشرعي من جهة و بالعمل الاجتماعي من جهة ثانية. ما ينبغي لنا تحريكه و تفعيله هو العمل الاجتهادي الداخلي والتعامل مع آليات الاستنباط والاجتهاد بروح التجديد والمعاصرة و بمنطق التأصيل و إعادة فهم التراث بطريقة فاعلة و مواكبة للحياة.

الاقتصار على سبّ الحداثة والخوف منها أو التخويف منها ليس مجدياً لأن المادة الفكرية والفنية والثقافية اليوم هي من الجنس الحداثي حيث بات الإنسان في ضوء طغيان الحداثة شيئاً حداثياً ولم يعالج المشكلة محاولات مابعد الحداثيين بل سببوا المزيد من التحير والشرود للعقل المسلم.

إنّ الحركات الإسلاميّة مشدودة باتجاه العمل الاجتماعيّ والسياسيّ و راغبة في ركوب موجة السلطة و بلوغ المواقع الحضاريّة التنظيميّة أكثر من سعيها لبناء الإنسان المعاصر بعقيدة صالحة و عمل نافع عقلانيّ فعّال.والمهمّة الأخيرة لها متطلبّات كثيرة و هي تقتضي تجديد قراءة القرآن الكريم و إعمال أكبر قدر ممكن من الاجتهاد الحرّ في ضوءها و تصحيح المصادر الشرعيّة و التراث الإسلاميّ من كلّ ما ألصق بها من الخارج و سبّب تشويهها و إسقاط فعاليّتها. وبقاء الجماعات الإسلامية خارج العمل الاجتهاديّ العميق سيُبقيها على تماسّ مع السطح من الفكر الإسلامي. و الرّهان على المؤسّسات التقليديّة للفكر والفقه لبناء الموسوعات الفكريّة الإسلاميّة حول الأنظمة الاجتماعيّة في ظلّ النظام التربويّ والعلميّ التقليديّ فيها رهان غير رابح إلى إشعار آخر في أقلّ تقدير.

لست واثقاً مما أقول ولكني سمعت أن الحركة الإسلامية التي لها قاعدة شعبيّة و تنظيمات جماهيريّة فهي لا تستطيع أن تفكر باختراق جدران الفهم التقليديّ تحفّظاً من ردّات فعل الشارع و سخط الرأي العامّ. هي تنبذ المحاولات الاجتهاديّة الجريئة لقلقها على التأثير في موقعيّتها بين الشعب والجمهور. قيل لي إنّ الإخوان لم يتحمّلوا الشيخَ الغزالي بسبب اجتهاداته الصّارمة في وجه السلفيين والإسلام التقليدي الذي يشكّل طيفاً من أطياف الفكر الإخواني و تيّار من التيّارات الداخليّة فيها. ولكنّي على يقين من أنّ أمثال الشيخ الغزالي والشيخ القرضاويّ لو بقوا في داخل الأزهر لم يبلغوا هذا المستوى من التجديد الاجتهاديّ في فهم الإسلام و هم في رقيّ وعيهم الاجتهاديّ مدينون بالمناخ الاجتماعيّ والسياسيّ الحرّ الذي أمّنَتْ لهم الجماعة.

إنّ الحداثة لن تزول بمواجهتها نقداً سلبياً و رفضاً قاطعاً و إقصاءاً لها بالخطب والكلمات أو من خلال التكفير لرموزها و التشنيع في حق أصحابها و حملة رسالتها ولكن بالطرح البديل و هذا الطرح يتطلب مرجعية فلسفية و فكرية أخرى لا تملك التوجهات الفكرية الإسلامية التي تتخذ من النص الشرعي الجامد والمشوب بالتأريخية والضعف وعدم التصنيف والترتيب والمنهجية، أساساً و منطلقاً لفهم الإسلام أي بديل لمواجهتها و مواكبتها.

ظاهرة التحاق الآلاف من المسلمين في الغرب بالحركات الإرهابية في سوريا و إبداء أعلى مستيوات الحماس لقتل المسلمين و إباحة دماء النساء والأطفال والمدنيين تحت عناوين مذهبية أو سياسية تنمّ عن هروبهم الحقيقي من الحداثة و عدم القناعة بالمشاريع مابعد حداثية و فقدان البدائل الإسلامية الأخلاقية والعقلانية الصالحة لملأ فراغهم العقيدي والروحي. هي كارثة كبيرة تعكس مدى ثقل رسالة الحركة الإسلامية في المواجهة الإيجابية في وجه الحداثة و السعي لتقديم منظومة إسلامية من المفاهيم و قيم السلوك تحقق للإنسان والمجتمعات المعاصرة ما فشلت في تأمينها لهم المدارس الليبرالية والرأسمالية والمادية.

الكتاب والسنة و ضرورات إعادة تشكيل المرجعية الفكريّة والعقيدية للحركة الإسلاميّة

الجمود على الاجتهادات التاريخيّة والتصورات المذهبيّة أو الأفكار الحركيّة والتنظيميّة هو خطر محدق على العمليّة التنظيريّة الإسلاميّة و مانع أمام تطوير الأنظمة الاجتماعيّة و السياسيّة الّتي يرمي الإسلام السياسيّ لتحقيقها في ضوء المرجعيّة الإسلاميّة.

من الحقائق الخطيرة الهامة في تأريخ إنشاء المدارس الفكريّة والمذاهب الإسلاميّة والحركات السياسيّة و الدينيّة و كذلك التكتلات القومية و منظومة مفاهيمها هي أنّها برزت في الساحة الإسلاميّة في ظل تطورات واقعية و متطلبات سياسية و مجتمعية في حقب زمنية معينة.

أغلب هذه المذاهب والمدارس أتت نتيجة رؤية نقدية للّاحق على السّابق و السعي لطرح جديد و مشروع أكثر كفاءة من البدائل القائمة أو التجارب السابقة. عليه فإنّ الباحث يمكنه التأكّد من أمرين هامّين جداً، هما: الظرف التأريخيّ و مقتضياته الواقعيه الموضوعيّة في تكوين التوجهات المذهبيّة الفقهية أو الكلامية أو السياسيّة الإسلاميّة من جهة و اعتبار المنهج النقديّ المُعلن أو الكامن في عناصر البديل الجديد. بناءاً على هذين الأمرين نكتشف أنّ الفكر الإسلاميّ في تأريخه الطويل اتّسم بالواقعيّة والرؤية النقديّة.

إن العناصر الأساسيّة في تكوين المذاهب الإسلاميّة الكبرى لم تكن قد أتت من داخل تلك المذاهب لأنها لم تكن قائمة حينما سعى صُنّاعها لتكوينها، وإنّما المصادر العابرة للمذاهب كانت المنبثق الأساس لها. فالإمام أبو حنيفة والإمام مالك والإمام الشافعيّ والإمام أحمد والإمام

جعفر الصادق رضي الله عنهم وغيرهم من الأئمّة الكبار في التأريخ الإسلاميّ لم يطرحوا مذاهبهم على أساس هذه المذاهب طبعاً وإنما نسمّي ما قدّموه بأسماء هذه المذاهب. و أنّهم قدّموا أفكارهم و اجتهاداتهم الّتي سُمّيت فيما بعد بأسماء مذاهبهم في ضوء رؤيتهم النقديّة للواقع و للمدارس الفكريّة الّتي تزامنت معهم ساعين للتّصحيح والإصلاح بحسب فهمهم و استنباطاتهم و كذلك للموائمة والملائمة بين الفكر الإسلاميّ و الظروف المتجدّدة في كلّ عصر.

باعتقادنا أنّ ثنائية الواقعيّة الموضوعيّة والنقديّة الإصلاحيّة هي ثنائيّة غاية في الأهمّيّة تفرض على علماء كلّ زمن و مفكري كلّ عصر أن يفعلوا ما هم فعلوه. أي عليهم أن ينظروا إلى عصرهم و متطلبات زمنهم و من ثم إلى واقع الفكر الإسلاميّ في جميع الصعد الفقهية والعقيدية والخلقية فيعملوا على إعادة الطرح و إعادة تكوين المذاهب في ضوء مرجعية القرآن الكريم و صحيح السنة.

لا شك عندي في أنّ جمود الحركة الفكريّة الإسلاميّة المعاصرة على مصادر المذاهب و امتناع المفكرين والفقهاء عن شمول مضامين المذاهب للاجتهادات الجريئة الملائمة للعصر و للفهم المتجدد للكتاب والسنة لن يسمح بصياغة فكر و سلوك إسلاميين ناجحين في مواجهة أزمات الإنسان في زماننا و تحقيق مقاصد الدين.

إنّ الإمام جعفر الصادق و قبله الإمام محمد الباقر ابن زين العابدين ابن حسين بن عليّ ابن أبي طالب كانا معاصرين للحكم الأمويّ و مشاريعهم الفكريّة العقدية المنحرفة حسب مدرسة أهل البيت فرأوا من الضّروريّ التصدّي لهم من خلال النقد الكلاميّ والفقهيّ والأخلاقيّ والسياسيّ و تصحيح ما كان خلفاء الأموية و علمائهم ينسبون إلى النبيّ المصطفى عليه السلام و تفسيرهم عن السنة و السيرة ومفاهيم القرآن الكريم. سمّيّت هذه المحاولات الفقهية والعقيدية والقرآنية الباقرية والجعفرية بالمذهب الجعفريّ أو الإماميّ أو الشيعي. من هذا المنطق بإمكاننا تأكيد أنّ حركة الإمام جعفر الصادق كانت في بنيتها حركة تصحيحية إصلاحية لمواكبة الواقع و مواجهة تحديات الزمن. حركة نقدية لانحرافات المدارس الفكريّة على الأرض و تصحيحها و حركة موضوعية بينها و بين التأريخ والواقع صلة مباشرة فهمها مرتبط بفهمه.

في ضوء ذلك فإن أيّ جمود فكريّ على فهم ما يُنقل عن الإمام الصادق من فقه و كلام و اجتماع بمنهجية أخبارية مقطوعة عن فهم الزمان والمكان والظرف لن يسمح بالحركات الإسلاميّة الّتي تبنت مدرسة أهل البيت كمرجعية فكرية أن تطرح نظريات معاصرة منسجمة مع الزمان الحاضر. و لعل السر الحقيقيّ وراء تأكيد الإمام الصادق و حثّه على عرض ما يصلنا من أخبارهم على القرآن الكريم يكمن في هذه الحقيقة. لأنّ الكثير ممّا يُنقل عنهم من أخبار و

روايات قد تكون متأثرة بأهواء المتعصبين أو جهل الرواة و ضعف المدونين والمستنسخين أو من المتغيرات الّتي تخضع للظروف فمع تغييرها يتغير الحكم. إنّ إفساح المجال أمام العالم المجتهد لعرض ما يصله من روايات أهل البيت على القرآن الكريم سيُبقي على القرآن الكريم أساساً متيناً للمرجعيّة العظمى.

أراد البعض أن تكون أسُس المذاهب والمدارس الفكريّة الكلامية والفقهية صارمة غير قابلة للتزلزل والتغير قدر الإمكان غير خاضعة لشيئ من خارجها حاكمةً على نفسها مرجعاً لها من نفسها. و من المعلوم أنّ مبدأ حاكمية القرآن الكريم و هيمنته على المنقول والمرويّ من السنة والاجتهادية المذهبية تضادّ الغرض هذا.

أغلب أدبيات الإقصاء كخطابات التكفير والتفسيق والتضليل الّتي ملأت المذاهب والمدارس الفكريّة أتت لصيانة المذاهب من أن يتم اختراقها من خارجها و بالتالي تجاوزها إلى غيرها. هذه الإشكالية في اعتبار المذاهب مرجعيات لنفسها و عدم عرض المذهبيات على القرآن الكريم و قطعيات السنة و منع وزن الأخبار والفتاوى بالقرآن الكريم و تصورها أحكاماً نهائية لا يمكن نقضها و معارضتها كانت السبب الرئيس في انخراط الفقهاء بالأخبار والفتاوى والأقوال الاجتهادية بدلاً من التعمق في القرآن الكريم و قطعيات السنة. والإشكالية نفسها تعمقت فيما بعد فاستمر الإصرار على البقاء على الفتاوى نفسها والاجتهادات نفسها طوال التأريخ و رفض الخروج من اجتهادات علماء المذاهب الأوائل إلى غيرها في القرون اللاحقة.

رغم أنّ ائمة المذاهب نفسها قد قاموا بما قاموا به من أجل شعورهم بالمآزق الفكريّة والاجتماعية و ضرورات واقعية لا يمكن الالتفات الشرعيّ إليها إلا بالسعي الجديد و تجديد الفكر أو لإحساسهم بالخطر على منبع من المنابع الشرعية كخوف المدارس الحديثية والتيارات السلفية على مصدر الحديث من تشدد أصحاب الرأي والعقل. فهل يُعقل أن يستنكر صناع المذاهب الفكريّة ما يقوم به غيرهم من اللاحقين على غرار ما هم فعلوه؟ و هل أنّ ظروفهم و مقتضيات عصورهم استوجبت بناء مذاهب ولكن الظروف الأكثر تعقيداً و تشابكاً كظرفنا نحن لا تقتضي اجتهادات عميقة و واسعة في ضوء القرآن الكريم و قطعيات السنة؟

معروف أنّ الإمام أبا حنيفة الّذي استقر في العراق حيث الواقع الحضاريّ المتباين مع ظروف الحجاز و معترك المدارس الحديثة والتيارات العالمية المتنوعة و مقتضيات الحياة المختلفة، لم يجد بداً من أن يقوم بالتجديد الجذريّ في منهجية الفهم والاستنباط الشرعيّ و تبّني فكرة الرأي والقياس لمعالجة القضايا الّتي لا تشبه تلك الّتي تعالجه الروايات الحجازية والمكية والمدنية. مدرسة الرأي والاجتهاد العقليّ الحنفيّ هي قامت على أساس منهجيّ نقديّ

للمناهجيات القائمة من جهة و لأجل صناعة البدائل والحلول الواقعية الدينيّة لعصره من جهة ثانية.

تبعه الإمام الشافعيّ في نفس الميزتين والقاعدتين أي النقدية والواقعية الموضوعية العقلية حيث رأى أنّ مدرسة الرأي تجاوزت الحدود في الاجتهاد على حساب الحديث وأنّ مدرسة الحديث تشددت في تجاهلها للعقل والاجتهاد فسعى لوضع مدرسة معتدلة. بقطع النظر عن التقييم لهذه الأوصاف ولكن المؤكد اليقين أنّ الإمام جعفر الصادق و الإمام الشافعيّ والإمام أبا حنيفة و مالكا و أحمد و غيرهم من أئمة المذاهب الفكريّة والفقهية قد سعت لمراجعة الواقع الفكريّ والعمليّ للمسلمين و إعادة بناء المنظومات الفكريّة و تجديد المناهج باتجاه الأفضل و هذا ما يمكن تسميته بالاجتهادية الحداثية الإسلاميّة و هو ما يؤكد أنّ المسلمين و علمائهم لم يتوقفوا عن التفكير والتحديث والتجديد يوما و لم تغب عن بالهم ظروف الحياة المعاصرة لهم ولم يتركوا فرصهم لممارسة إجتهاد في ضوء مصادرهم الأصلية.

و ممّا يكتب لابن تيمية من فضل أنه في ضوء ظروف مجتمعه و تفحصه لواقع الأمة المشحون بالخرافات والتخلف والعجز قام بالدعوة إلى الاجتهاد و حرّم تقليد الأئمة السابقين لعدم التواصل المنطقيّ بين ظروفهم و ظروفه. صحيح أنّ الحنابلة من أتباع ابن تيمية من منطقة لم تتسم بالمقومات الحضاريّة الكافية فشلت في تلقي الرسالة التيمية في ضرورات الاجتهاد و بقيت جامدة صلبة أنتجت فيهم مدرسة ابن تيمية بعضاً من التوجهات التكفيرية ولكن المواقف التيمية نفسها حينما وقعت على عاتق أحناف شبه القارة الهندية الماتريديين الديوبندية أحدثت تحولات خطيرة و مهمة لأنّ الشاه وليّ الله الدهلويّ المعاصر للشيخ محمد بن عبدالوهاب كان في ظرف فكريّ و مذهبيّ و سياسيّ مختلف جوهرياً فباتت التيمية الهندية احترمت المذاهب الأربعة و ركزت على مواجهة الاستعمار و ابتعدت عن التكفير و انتهت إلى الجماعة الإسلاميّة المودودية و أدبياتها الحضاريّة الهامة ولكن التيمية النجدية رسخت دعوتها في الجانب العقيديّ فانتشرت أدبيات التكفير و النقد اللازع للمذاهب و الأشعرية و غيرها من المذاهب الكلامية والفقهية.

لا مجال أمام الحركة الإسلاميّة المعاصرة لو أرادت أن تقدم نموذجاً حضارياً سياسياً في الحكم الرشيد الإسلاميّ إلا أن تقوم بمراجعة فكرية اجتهادية شاملة في ضوء الكتاب والسنة القطعية و السعي الاجتهاديّ الحداثيّ في التأنيس والتعقيل والتخليق السياسيّ والمجتمعيّ.

إنّ الاستمرار في تقليد المذاهب الفقهية والكلامية التأريخية هو العائق الأكبر أمام تطوير الفكر الإسلاميّ في الحركة الإسلاميّة و تجاوز الاجتهادات التاريخية و مناهجهم المحصورة

المحدودة بأطر المذاهب بات أمراً ملحاً. و لعل الشيخ محمد الغزالي رحمه الله و منهجيته الفقهية و الفكريّة في فهم الكتاب والسنة أقرب شاهد و نموذج في هذا المضمار.

الحركة الإسلاميّة من الانتمائية الكليّة المذهبيّة إلى المساهمة العالميّة الحضاريّة

أثبتت نموذجيّة الحركة الإسلاميّة في مصر أنّها قادرة على استيعاب أكبر قدر ممكن من التنوّع الفكريّ والثقافيّ والتعدديّة الاجتهاديّة في داخلها دون اللجوء إلى إلصاق الأحكام العقيدية الإقصائية ضدّ المختلفين والمتنوّعين مع المركز. هذه حقيقة رائعة و مبعث على الابتهاج لأنّ المبدأ نفسها قابل للتوسّع والتعميم والتطوير أكثر فأكثر. إنّنا نجد فرقاً ملحوظاً في أدبيات و منطق قادة الحركة الإسلاميّة في تونس و مصر و لبنان و باكستان و السودان و غيرها. و هم كلّهم يرون أنفسهم تحت المظلّة المركزيّة للمرجعيّة الحركية الإسلاميّة المعاصرة و يتفاعلون في المخطّط الإسلاميّ الحركيّ العالميّ العامّ.

من جانب آخر فإنّ تفعيل الرؤية المقاصديّة لو أخذ على محمل الجدّ فيمكنها أن تُغيّر قواعد التعامل والتواصل بين المكوّنات القوميّة والطائفيّة والمذهبيّة الإسلاميّة والعربيّة كلّها و يذيب الفوارق الجانبية الهامشيّة الّتي ساهمت في استبعاد المسلمين بعضهم لبعض. هذا التوجّه النسقيّ سوف يوزّع الأدوار و يُنشّط المساهمات فيما بينها لتحقيق الأهداف العالية الإسلاميّة على كلّ الصّعد.

إنّ التوجه المقاصديّ يستوجب تجديداً اجتهادياً يسمح بإعادة فهم النصوص الدينيّة و صناعة الفكر الفقهيّ والعقيديّ بالطريقة الّتي تدعم تحقيق الغايات الشرعيّة للأحكام الدينيّة في الواقع. و ضم الرؤية العقلانية إلى المقاصدية يساعد على إخراج معائير المقاصد من حدود النص إلى رحابة العقل ولكن بانضباط و حدود معينة لا تخضع النص للعقل ولكن تفسح المجال للعقل أن يلعب دوره في فهم رحابة فضاءات النص.

إن التأمّل في علاقة المذاهب الإسلاميّة بعضها ببعض يُظهر حقيقة مرعبة و هي أنّها لأسباب كثيرة و عناصر داخلية و خارجية متنوعة لا نخوض في ذكرها الان، تركت العمل و صناعة المجتمع للأنظمة السياسيّة وهي في ما بينها تشابكت و تناحرت. حيث نجد أنّ التوجّهات المذهبيّة عاشت أدبيّات إقصائيّة خطيرة فيما بينها تاركة فرصة بناء الحضارة بيد الحكومات و السلاطين راضية بالقليل من المنافع و تبادل المصالح. إنّ تأريخ تلاعب السلاطين والأمراء والحكومات السياسيّة بالعلماء والمذاهب و تحريض بعضها على بعض و توظيف بعضها ضد بعض و تخريب السلم والاستقرار والحضارة من خلال عملية الشيطنة والتشويه في علاقات النخب والتيارات الفكريّة هو تأريخ أسود و مرعب.

اليوم أيضاً نرى أنّ أصحاب المصالح السياسيّة والاستراتيجيّة من خارج الأمة الإسلاميّة أو الأنظمة السياسيّة العربيّة والإسلاميّة الّتي تعيش تجربة ديكتاتورية و وضعاً حضارياً مأساوياً تبدي حساسيّة بالغة تجاه التواصل الحضاريّ بين المكونات الحضاريّة المتنوعة في الأمة، فترحّب بكلّ المشاريع التخويفيّة و الشيطنة لاستبعاد الخطر على السلطة والحكم الاستبداديّ. ولكن الحقيقة أنّ الحركة الإسلاميّة المعاصرة هي حركة عالميّة إنسانيّة تتبنّى الفكر البنّاء والعصريّ و تتقبل المساهمة على أوسع الأطر للنهوض الحضاريّ بمرجعيّة إسلاميّة عُليا و في ضوء القواعد الثابتة من القرآن والسنة. هذه الحركة يمكنها المناورة والتعامل بحكمة مع الحكومات و من حقّها أن تمارس الواقعيّة والعملانيّة في منطقها مع الأنظمة المستبدّة ولكن بشروط و بحدود.

من الخطوط الحمراء أن ينزلق التوجّهات الإسلاميّة السياسيّة في معترك المذاهب والقوميّات لأنّ الحروب المذهبيّة و الخضوع لإرادات الأطراف السياسيّة الّتي ترى في الوحدة الإسلاميّة بين المذاهب والتيارات الإسلاميّة المتنوعة خسارة لنفسها قد تنتهي إلى القضاء على الإسلاميّة السياسيّة الحضاريّة نفسها.

إن الحركة الإسلاميّة العالميّة المعاصرة ينبغي لها أن تنطلق في خارج المناخ الخاصّ للأزهر وقم و نجف والمدينة والزيتونة و جامعة القرويين و غيرها من المراكز العلمية الرائدة في صنع الفتوى والاجتهاد وأن تصنع فيما بينها كلّها منطقة الملتقى الحضاريّ و تطالبهم بمدرسة فكرية عصرية تساهم في تحقيق مقتضيات المشاريع الإسلاميّة في السلطة والمجتمع و بالتّحديد في صناعة الأنظمة الإسلاميّة المعاصرة في المجتمع والسياسة والإقتصاد. إنّ الحركة الإسلاميّة تملك الأهليّة والقدرة على أن تقرب من المسافات البعيدة بين هذه الحواضر العلميّة العريقة و ذلك من خلال فرض مطالباتها على هذه المؤسّسات الدينيّة في شكل تساؤلاتها النابعة عن التجربة و أن تتوخّى منها الأجوبة والحلول.

تقاعُس الحركة الإسلاميّة في القيام بواجب نقل التساؤلات والتعقيدات على المرجعيّات الإسلاميّة المتنوّعة و مدارسها الاجتهاديّة المختلفة سينتهي إلى إستمرار تكريس الرؤية العلمانيّة - الاستبداديّة في السياسة و هي أخطر من الاستبداديّات التقليدية و أشنع من العلمانيّات الغربية بدون شك، كما أنه سيتمخض عنه الفكر الإسلاميّ المستقيل عن الرسالة الاجتماعيّة الحضاريّة والمولع بالتطرّف والتشدّد والتكفير.

و في نفس المضمار، على المؤسّسات الفكريّة الدينيّة والمرجعيات الدينيّة الإسلاميّة أن تعيد البناء للمناهج والأفكار والنظريات بناءاً على مآزق الحركة الإسلاميّة و إخفاقاتها في تكوين الأنظمة الاجتماعية أو فشلها في الأداء السياسيّ توصلاً إلى تمكين الفكر الإسلاميّ من الأداء

الأفضل في تحقيق مقاصد الحضارة المعاصرة و غاياتها الإنسانية والقيمية. عليه فأعتقد أنّ هناك أهمية فائقة لطرح تساؤلات التجربة الإخوانية المصرية في السلطة على المفكرين والمراجع الدينية. لأنّ الفكر الشرعيّ المعارض لا يواجه نفس الأسئلة الّتي يواكبه الفكر الإسلاميّ حينما هو حاكم. كذلك النخب السياسيّة و الدينيّة في النظام الإسلاميّ الإيرانيّ بعد تجربة سياسية إسلامية استمرت قرابة أربعة عقود ينبغي لهم أن يبنوا جسراً علمياً هاماً بينهم و بين المراجع الدينيّة في كلّ العالم الإسلاميّ بحثاً عن الخروج من المآزق النظرية و الفكريّة حول قضايا الواقع السياسيّ والإقتصاديّ والثقافيّ الإسلاميّ في إيران كنموذج.

الحركة الإسلاميّة..انجازات المعارضة و إخفاقات الحكم

مشكلة الحركة الإسلاميّة الّتي لا تزال تعاني منها هي أنّها لا تؤسّس للحكم حينما تعارض ولا تفتح على المعارض حينما تحكم. لا تعميم في هذا الأمر طبعاً ولكنّ التجربة الإسلاميّة في إيران في تنافس الأحزاب السياسيّة الإسلاميّة على السلطة و فشل الكثير منها حينما تصعد إليها و تفوز في الانتخابات أثبتت لنا أن الإسلاميّين هم مُدمنون على المعارضة فلا يرتاحون وهم يمارسون السلطة. فمن الطريف أنني رأيت بعضهم و هم يلعبون دور المعارضة حتى وإن كانوا في السلطة!

أسباب هذا الإخفاق كثيرة جداً تتراوح بين الإرادات الخارجية و الضغوط التي تأتي من تلك الجهات لإفشال العمل السياسي الإسلامي و ضعف الداخل فكريّاً و سياسيّاً و إداريّاً. ومنها أنّ الحركيّ الإسلاميّ يتربّى على أن يتعامل مع المنسجم القريب أو بالتعبير الأدقّ مع الإخوان. وأمّا مقتضيات العمل السياسيّ فهي كثيرة و متنوّعة، منها ضرورة التعامل الإيجابي مع جميع الأطراف و الانتقال من دور المعارضة السياسيّة إلى دور الحاكم والموالي من أصعب المهامّ لأنّها عمليّة تقتضي أن يُغيّر الإنسان منطقَه وأدبياته و يعدّل سلوكَه و مواقفَه. ذلك أنّ مقاصد المعارضة وأدبياتها و وسائل تحقيق أهدافها تختلف عن مثلها في السلطة.

أن تملك الحركة الإسلاميّة تجربة السلطة والحكم وإنْ جزئياً، يساعدها على أن يلعب دور المعارضة و وظيفتها بمزيد من التفاهم والتفهّم فيعتدل سلوكها و يُعقل خطابُها و تتوازن مطالباتها. إنّ أرض السلطة مزروعة بأخطر الأشواك و عالم السياسة حقل مشحون بالألغام.

الحركة الإسلاميّة و أزمة التواصل السياسيّ والفقهي

تسييس العمل الفقهيّ أدّى إلى تسييس المبادئ الاجتهاديّة و مصادرها و مناهجها و هذا ما يتطلّب جهداً إضافيّاً كبيراً لإعادة تكوين البنية الاجتهاديّة الإسلاميّة ممّا يسمح للمسلمين أن يقوموا بتطوير الحكم و ترشيده وفقاً لمبادئ العقل والشرع.

المبادئ الفقهيّة والكلاميّة التقليديّة في العراق و إيران و لبنان و مصر و غيرها من البلاد العربيّة كانت حجر عثرة أمام العمل السياسيّ والحركيّ. الشهيد السيد محمد باقر الصّدر والإمام الخمينيّ والسيد محمد حسين فضل الله و كذلك الشيخ القرضاويّ والشيخ محمد الغزاليّ و من قبلهم القادة العلماء من الإخوان المسلمين واجهوا مقاومات شرسة من قبل التيار التقليديّ الأخباريّ والسلفيّ في مشاريعهم الحضاريّة والسياسية.

ولكن هولاء بفضل قوتهم الفقهية و مكانتهم العلمائية الاستنباطية استطاعوا أن يكرّسوا بعض المبادئ الّتي غطت على العمل السياسيّ في حزب الدعوة العراقيّ و الثورة الإسلاميّة في إيران و المقاومة الإسلاميّة في لبنان وجماعة الإخوان المسلمين في مصر و غيرها، غير أنّ الكارثة حلت بهذه الحركات حينما انقطع الحبل بينها و بين جيل من الفقهاء القادرين على التجديد الفكريّ بكل أبعاده ممّا أدى إلى تسطيح الفهم والوعي في بعض أفكارها و حولها إلى حركات العمل السياسيّ الّتي تفتقر إلى العمق الفكريّ والفقهيّ والكلاميّ لتغطية عملها من جهة و إلى التجديد الكلاميّ والعقليّ للتواصل مع المجتمع المدنيّ المتنوع في بنياته العقيدية.

يظهر للمتابع السياسي والديني في إيران أنّ هناك تعارضاً واضحاً في بعض مواقف القيادات السياسية العالية و طريقة مقاربة المراجع الدينية في قم.لأنّ الحكم يتطلّب نظرة مختلفة إلى الحياة وبالتالي أحكاماً مختلفة قابلة للتحقق في عالم الخارج و هذا بدوره يتطلّب منهجية اجتهادية مختلفة و أداءً فكرياً فقهيّاً مختلفاً للفقيه والمرجع ولكنّنا نشهد فرزاً خطيراً بين الثقافة التقليدية في المؤسسات الدينية و مقتضيات العمل السياسي في السلطة والحكم.

إنّ الحركة الإسلامية في السودان و مصر و تونس و لبنان و إيران والعراق و دول كثيرة أخرى أمام معضلة عدم وجود شريحة علمائية و مراجع خبراء دين يستجيبون للرد على تساؤلات الحركة الميدانية والنظام السياسي. لأجل ملأ الفراغ الفقهي هذا ينبغي توسيع التواصل بين الحركة الإسلاميّة و المواقع المرجعية في المؤسسات الدينية و جهاز الفقهاء. آليات كثيرة تناسب هذا الهدف و تقرب الطرفين و تملأ الفجوة. حالة مصر في علاقة الإخوان والأزهر و موقف شيوخ المؤسسة المعارض تجاه الجماعة مصداق خطير و حساس لهذا الأمر. بالتأكيد ليس من الطبيعي أن نتوقع فك الصلة الوجودية بين المؤسسات الدينية و الدول ولكن يمكن أن تعمل الحركة الإسلامية على التفاهم مع كتلة علمائية و مجلس علمائي بمستوى رفيع. والمشكلة تكبر حينما تلعب الجماعات الإسلامية دور المعارضة ليس في السلطة فحسب وإنما في الدعوة والعمل الإسلامي الإرشادي العامّ أيضاً.

الحركات الإسلاميّة المعاصرة و ضرورات التغيير البنيوي

تطوير العمل الفقهيّ والكلاميّ الإسلاميّ هو بمثابة مقدمة معقولة للتطور السياسيّ و ترشيد السلطة والحكم في العالم المعاصر.اختزال المشكلة السياسيّة في العالم في فريق الحكم و تركيز العمل السياسيّ على تغييرهم لا يلامس الحقيقة ولا يتفق و فهم الواقع العميق. تشخيص ناقص للمشكلة فلا يتأتى منه الوصول إلى العلاج الناجز.

الإختلاف الشديد في قراءة المشكلة أحدث تنوعاً شديدا في المواقف الملائمة للتوصل إلى الحل والبديل. فعلى سبيل الثال نلحظ أن بعض الجماعات الإسلاميّة العالمية ترى أنّ ظروف المسلمين و مجتمعاتهم اليوم هي ظروف مكّية و هي حالة غير مستعدة للطرح المدنيّ والحقوقيّ والسياسيّ فعلى رأيهم يجب التخلي عن التركيز على النهي عن المنكر و إزالة المنكرات وإنما المطلوب حسب تصورهم هو السعي لبناء الكتلة الصالحة في المجتمع و تبليغ الإسلام و مبادئه إلى الناس على أسُس منهجيتهم ذات الأسس الستة في العمل الدعويّ والتبليغيّ مشددين على ضرورة البعد عن الاحتكاك مع الشأن السياسيّ ما دامت الإشكاليات الحقيقية العميقة تكمن في ضعف بنية الشخصية الإسلاميّة الدينيّة و جماعة التبليغ الإسلاميّة خير مثل لهذا الاتجاه.

إن جماعة التبليغ لا تتبنى التنظيم العصريّ فرغم أنّها من أوسع الحركات الإسلاميّة انتشاراً في العالم الإسلاميّ ولكنها لا تتبنى ناطقاً باسمها ولا تملك قناة إعلامية ولا مراكز تنظيمية مع أنّ لها مكاتب في أرجاء العالم. و أغلب الظنّ أنّ جلّ مبرراتهم في ذلك هي في أنّ العقل التنظيميّ سيتحوّل إلى عبئ إضافيّ وأنه يسبب الانحراف عن المغزى والجوهر والباطن لحساب الشكل والصورة والهيكل و هذه الاستحالة ستكون بشكل تدريجيّ غير ملحوظ. إنّهم في منبت أصول معتقداتهم ينحدرون إلى الحركة الديوبندية الهندية الّتي تزعمها الإمام وليّ الله الدهلويّ والتي انطلقت منها شتى أنواع السلفيات الدعوية والجهادية والتكفيرية والتي كانت منبثق نظريات الإمام المودوديّ وفضل الرحمن وحركة طالبان رغم التباينات الهائلة بين مناهج كلّ من هولاء. غير أنّ أمراء جماعة التبليغ اقتنعوا بضرورة العودة إلى المرحلة المكية من التأريخ الإسلامي.

لا أقصد الدعوة إلى نقطة الصفر رغم أني حينما أنظر إلى الثقافة الإسلاميّة المنتشرة في شبه القارة الهندية(الهند و باكستان و البنغلادش) اشعر أنّ هناك تخلفاً مرعباً في فهم الإسلام وأتفهم طريقة عمل الجماعة تلك طبعاً، ولكنيّ أردت لفت الانتباه إلى أنّ الحركة الإسلاميّة ينبغي لها أن تعيد فهم نفسها و تراجع حساباتها و تقوم بنقد ذاتيّ جريئ و عملية جراحية صعبة إن إقتضى ذلك المشروع النهضويّ والتجديديّ ذلك كله.

التنظيمات القائمة على الحلال والحرام التقليديين والفقه التراثيّ الإسلاميّ والمدارس الاجتهادية التقليدية التأريخية لن تفلح في خوض العمل السياسيّ بنجاح حتى لو صوت لصالحها

الغالبية الساحقة من الجماهير لأنها في مثل أحوالنا المعاصرة لا هي تملك خبرات الحركات العلمانية والمدنية والبراغماتية السياسيّة ولا هي تملك العقل الإسلاميّ والفقهيّ والكلاميّ القائم على تجديد اجتهاديّ يسمح لها بعقلنة القضايا الإسلاميّة و أنسنتها حيث لا تتباين مع القضايا الإنسانية المعاصرة.

فوز الكثير من الحركات الإسلاميّة في الانتخابات الحرة ميسور تماماً كما إسقاط النظام السياسيّ القائم ممكن ولكن الصعوبات الكبرى تبدأ بعرقلة حركة هولاء بعد إسقاط الأنظمة و الانخراط في السلطة على أثر الفراغ النظريّ وضعف التجربة السياسيّة ممّا سيتسبب في ضياع الحركة و جماعاتهم و جماهيرهم و خسارة الراهن والمستقبل. والحل ليس في أن يظهر الحركيّ الإسلاميّ في مظهر العلمانيّ المتسامح ولا في إظهار التشدد والعنف في أدبيات الإسلاميين في السلطة والسياسة و لا في تلويث الحركة بصفقات مع الجهات العالمية الّتي أصلاً هي وراء إفشال الكثير من الحركات الإسلاميّة في العمل السياسيّ والحزبيّ وإنما الحل في أن نضع مشروعاً فكرياً معمقاً يأتي من ضمنه العمل الاجتهاديّ الحقيقيّ و تعميق النظر و تنضيج الفكر الدينيّ حيث يكون بديلاً عقلياً واقعياًصالحاً للعمل السياسيّ فيه القدرة الاستيعابية على امتصاص الطاقات البشرية النافعة بقطع النظر عن الانتماءات والتكتلات والحزبيات والطائفيات والمذهبيات.

إن الإشكالية الكبرى في الحركة الإسلاميّة المعاصرة هي في أنّها لا تملك الرصيد الفكريّ الاجتهاديّ العصريّ ولا تنتمي إلى جامعة فكرية واضحة المعالم ولا تخرج من مدرسة علمائية معيّنة ولا هي تملك القدرة على بناء شريحة من العلماء والمجتهدين المعترف بهم في الحركة الفقهيّة الاجتهاديّة. إنّ العقل التنظيميّ لا يكفي لنجاح الحركة الإسلاميّة في التأسيس الحضاريّ و تقديم البديل الإسلاميّ نهجاً لتكوين الدولة و نظام الحكم.

النظام السياسي الإيراني بين الشكلية والموضوعية

Iranian Political System: The Formality and Objectivity

د.طارق صالح عبدالنبي الذباح
رئيس جامعة اجدابيا/ ليبيا
دة.منى رمضان بوبكر المطردي
عميد الدراسات العليا/ ليبيا

الملخص

هدفت هذه الدراسة الوقوف على أبعاد الصراع السياسي بين قوى الشرعية ، وقوى المشروعية ، في إيران، منذ قيام الثورة الإسلامية الشيعية الامامية في إيران في "فبراير1979م". وكانت قوى الشرعية هي المسيطرة على الحكم بلا منازع وبشكل كامل خلال حكم آية الله "الخُميني" بين عامي1979م–1989م. وبعد وفاة "الخُميني" في الثالث من يونيو1989م شهدت الخارطة السياسية في إيران تغييراً جذرياً؛ حيث فقد رجال الدين الكثير من قبضتهم على السلطة بسبب عدم تمتع آية الله "علي خامينيء" بالشخصية الكاريزمية التي تميز بها سلفه آية الله "الخُميني"، مما ساعد على وصول الإصلاحيين إلى الحكم في الفترة من1989م وحتى يونيو2005م. الذَّين تميَّزوا بتوجهاتهم الإصلاحية والانفتاح على الغرب.

وقد شهدت هذه الفترة خلافاً واضحاً بين التيارين الرئيسيين في مؤسسات الدولة وهما: "المحافظون" الذين يستمدون شرعيتهم من ولاية الفقيه، و"الإصلاحيون" الذين يدعون إلى مزيد من الانفتاح والحرية. ويؤمن المحافظون بأحقية الولاية كمصدر وحيد لتشريع القوانين والسياسات، وبالتالي يصبح رجال الدين وحدهم المخولين بتحديد الفكر السياسي والاجتماعي للأُمة. في حين يطالب الإصلاحيون بمواكبة الأفكار الواقعية بعيداً عن الإيديولوجية، فَهُم يسلِّمون بأهمية الاقتصاد الحر، والانفتاح التجاري كوسيلة لتنمية وتطوير المجتمع في إيران.

وعاد المحافظون إلى السلطة من جديد بعد انتخاب "محمود أحمدي نجاد" رئيساً لإيران من خلال الانتخابات الرئاسية التي جرت في يونيو2005م. ثم دخلت إيران مرحلة جديدة بعد الانتخابات الرئاسية العاشرة التي جرت في يونيو2009م، والتي أُعيد فيها انتخاب "محمود أحمدي نجاد" رئيساً لدورة ثانية؛ حيث شكَّل انتخابه منعرجاً خطيراً في الحياة السياسية الإيرانية مما أدى إلى خروج المظاهرات المنددة بنتائج الانتخابات والتداعيات التي نتجت عنها.

وعلى ذلك جاء هذا البحث لدراسة النظام السياسي الإيراني، من خلال دراسة الموضوعات التالية: - **المبحث الأول: المؤسسات الحاكمة في جمهورية إيران الإسلامية:**

- **أولاً**: الولي الفقيه (المرشد الأعلى/ القائد).
- **ثانياً**: المؤسسة التنفيذية (رئيس الجمهورية، نواب الرئيس، الوزراء).

- **ثالثاً:** المؤسسة التشريعية (مجلس الشورى الإسلامي، مجلس صيانة الدستور).
- **رابعاً:** المؤسسات القضائية (القضاء العام، القضاء الثوري، القضاء الخاص).

- **خامساً: مؤسسات عابرة للسلطات** (مجمع تشخيص مصلحة النظام، مجلس الأمن القومي الأعلى، مجلس إعادة النظر في الدستور).

المبحث الثاني: التحليل الموضوعي للنظام السياسي الإيراني :

- **أولاً:** بالنسبة للولي الفقيه.
- **ثانياً:** رئيس الجمهورية.
- **ثالثاً:** التشريع.
- **رابعاً:** مجمع تشخيص مصلحة النظام.
- **خامساً: مدى التأثير على القوى السياسية غير الرسمية في النظام**

وأخيراً قائمة بالمراجع العربية والأجنبية التي استعان بها الباحث في دراسته.

الكلمات المفتاحية: النظام السياسي، النظام السياسي الايراني ، الشرعية ، المشروعية

Abstract

***This** paper seeks to identify the aspects of political conflict between the authorized powers and other powers emerged from lawful regulations in Iran since the Iranian Revolution in February, 1979.*

***The** authorized powers were dominated during the rule of Ayat Allah Khamini between the years 1979 – 1980, and after his death in June 1989, the political map in Iran witnessed drastic changes. The religious men lost their power due to the lack of Ayat Allah Ali Khamini to the personal charisma that characterizing Ayat Allah Khamini. This, in turn, caused the arrival of what is called the corrective group to the power in 1989 to June 2005. This group has been descried with their corrective orientation and the openness to the West. This period has witnessed clear differences between the two important parties in the governmental institutions: conservative, who derive their power from the Faqih, and the corrective party, who continuously seeking the openness to the West and more freedoms to the nation. The conservatives believe in their priority in being in power as the only source of laws, regulations and policies. Hence, the religious men become the only people authorized to determine the social and political thought to the country. At the same time, the corrective group asks for following the logical ideas far away from ideology as they believe in the importance of free economy, commercial openness as tools for developing the Iranian society.*

***The** conservatives returned to power again after nominating Mahmoud Ahmadi Najad as a president to Iran through presidential elections took place in June 2005. Since then, Iran entered new era in*

the tenth presidential elections took place in June 2005, which elected Mahmoud Ahmadi Najad as president for the second time. This choice has caused dangerous change in the Iranian Political Life. This triggered protests against the results of elections.

***Hence**, this paper came to investigate the Iranian Political System through studying the following subjects:*

First Part: the Governing Institutions in the Islamic Republic of Iran

The Faqih (The upper guide or leader)

The executives Institutions (the President, Vice president, Ministers)

The Authoritarian Institutions (Islamic Consultation Council, Maintenance Constitution Council)

Judicial Institutions (General Jury, Revolutionary Jury, Private Jury)

Trans-power Institutions (the Council of Ruler Expediency, the Supreme National Security Council, the Constitutional Review Council)

The second section: The objective analysis of the Iranian Political System:

First: for the guardian jurist.

Second: for the President of the Republic.

Third: Legislation.

Fourth: the Council of Ruler Expediency.

Fifth: the extent of influence on the informal political forces in the country political affairs, and finally a list of Arabic and foreign references used in his study.

Key Words: Iran, Political Power, Formality, Objectivity

المقدمة

في إطار التصنيف المنهجي لتحليلات النظم السياسية هناك اتجاها واقعيا يرتكز على المنهج الاستقرائي، يصف أصحابه واقع النظم السياسية بما هو عليه دون تفسيره، ومن ثم فهم يعتمدون على الواقع السياسي بصدد تحليلاتهم[1].

وجدير بالذكر هنا أن هؤلاء النظريين أطلق عليهم "**الميكيافليين الجدد**"، ويتخذ بحثنا من نظرة هؤلاء الواقعيين للنظم السياسية منطلقا له، والتي مفادها أن شتى النظم السياسية تنتهي في الواقع أوليجارشية (حكم القلة) مهما بدأت بواجهات تستدعي وصفها بأنها ديمقراطية. ومن وجهة نظرهم، هذا أمر طبيعي طالما أن حقيقة السلطة السياسية تتمثل في ظاهرة الاحتكار الفعلي لأدوات العنف، وطالما أن الاحتكار هنا يعني بالضرورة قصر اتخاذ القرار السياسي على قلة دون كثرة، ومن أبرز الذين قادوا هذا الاتجاه الواقعي في النظم السياسية هم (باريتو) في كتابه "علم الاجتماع"، (موسكا) في كتابه عن "الطبقة الموجهة"، (برنهام) في كتابه "الميكيافليين"[2].

واستناداً لما سبق يستهدف بحثنا هذا محاولة الوصول إلى حكم موضوعي بصدد الأوليجارشية (القلة) الحاكمة في النظام السياسي لجمهورية إيران الإسلامية، وذلك من خلال مبحثين، نستعرض في الأول للواجهات الشكلية (المؤسسات الدستورية) للنظام والدور المحدد لكل منها وفقاً لما جاء في الدستور الإيراني، أما المبحث الثاني، فهو تحليل موضوعي لواقع النظام السياسي الإيراني من خلال رده إلى الواقع.

وفقا لهذا النوع من التحليل يكون التساؤل الرئيسي هو: ما هي القلة التي ينتهي إليها الحكم في النظام السياسي لجمهورية إيران الإسلامية؟ ويلاحظ أنه بحكم طبيعة مادة البحث – المؤسسات السياسية الإيرانية، مع ردها إلي واقعها– وعلى مقتضي الهدف الذي حددناه سلفا كان لابد من اللجوء إلى المنهج الاستقرائي (الاختباري) كمنهج لبحثنا هذا في سبيل الوصول إلى حكم موضوعي بشأن هدف البحث.

خطة البحث

المبحث الأول: المؤسسات الحاكمة في جمهورية إيران الإسلامية:

- **أولاً:** الولي الفقيه (المرشد الأعلى/ القائد).
- **ثانياً:** المؤسسة التنفيذية (رئيس الجمهورية، نواب الرئيس، الوزراء).

---

[1] عادل ثابت، **النظم السياسة** (الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2007) ص 21.

[2] **انظر في هذا المضمون:** محمد طه بدوي، ليلي أمين مرسي، **مدخل العلوم السياسية** (طبعة منقحة ومزيدة معدة لطلاب العلوم السياسية بكلية التجارة - جامعة الإسكندرية، 1995) ص ص 154، 155، محمد طه بدوي، **النظرية السياسية: النظرية العامة للمعرفة السياسية** (القاهرة، المكتب المصري الحديث، 1965) ص ص 123،124.

- **ثالثاً:** المؤسسة التشريعية (مجلس الشورى الإسلامي، مجلس صيانة الدستور).
- **رابعاً:** المؤسسات القضائية (القضاء العام، القضاء الثوري، القضاء الخاص).

- **خامساً: مؤسسات عابرة للسلطات** (مجمع تشخيص مصلحة النظام، مجلس الأمن القومي الأعلى، مجلس إعادة النظر في الدستور).

المبحث الثاني: التحليل الموضوعي للنظام السياسي الإيراني :

- **أولاً:** بالنسبة للولي الفقيه.
- **ثانياً:** رئيس الجمهورية.
- **ثالثاً:** التشريع.
- **رابعاً:** مجمع تشخيص مصلحة النظام.
- **خامساً:** مدى التأثير على القوى السياسية غير الرسمية في النظام.

المبحث الأول

المؤسسات الحاكمة في جمهورية إيران الإسلامية

لم تختلف الثورة الإيرانية عام 1979 عن الثورات الكبرى[1] اختلافا كثيرا"، إذ كانت تجسد حركة سياسية بارزة، مرت عبر مراحل طويلة، وبلغت ذروتها في انتفاضات عامي 1978 و1979، وأصابت الثورة العالم بصدمة، وأحدثت تحولا كبيراً لا يزال يحير الكثير من المراقبين.

نجحت النخبة الحاكمة بعد الثورة في التصدي للتحديات التي تراوحت بين المعارضة المسلحة داخلياً ونشوب حرب مدمرة لمدة ثماني سنوات شنها (صدام حسين)، وعلى العكس من الأنظمة التي تفضل الاستقرار عن طريق إحكام السيطرة المركزية ووضع برنامج للتنمية يدعم موقفها وأمن دولتها، والأهم من ذلك فإن النخبة الحاكمة حافظت على استقرار الجمهورية الإسلامية بعد وفاة (آية الله الخميني) في يونيه 1989م، في أعقاب حرب الخليج الثانية، في بلد ظل طوال تاريخه الطويل يتبع النظام الملكي فإن النخبة الحاكمة في "**إيران الثورة** " فضلت المشاركة الشعبية ضمن حدود معينة، طبقت اللامركزية في السلطة وهي إستراتيجية أيديولوجية – ثقافية تهدف إلي تطويع المثل العليا لثورة عام 1979 وتعديلها، ثم إدارة الصراع من خلال الإجراءات غير الرسمية، وهذا ما يجعل من النظام الإيراني – ولو من الناحية الشكلية – نظاماً أكثر ديمقراطية.

ويتناول هذا المبحث المؤسسات السياسية الحاكمة في إيران وفقا لما نص عليه الدستور، وذلك على النحو التالي:

- **أولاً:** الولي الفقيه (المرشد الأعلى/ القائد).

[1] الثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر، الثورة الروسية 1917 وتواصلت حتى الثلاثينيات من هذا القرن ثم الثورة الصينية التي اندلعت عام 1911، واستمرت حتى الستينيات.

- **ثانياً:** المؤسسة التنفيذية (رئيس الجمهورية، نواب الرئيس، الوزراء).
- **ثالثاً:** المؤسسة التشريعية (مجلس الشورى الإسلامي، مجلس صيانة الدستور).
- **رابعاً:** المؤسسات القضائية(القضاء العام، القضاء الثوري، القضاء الخاص).
- **خامساً: مؤسسات عابرة للسلطات** (مجمع تشخيص مصلحة النظام، مجلس الأمن القومي الأعلى، مجلس إعادة النظر في الدستور)[2].

وسنعرض لذلك بشيء من التفصيل:

- أولاً: الولي الفقيه (المرشد الأعلى/ القائد)[1].

يعد منصب المرشد الأعلى للثورة أقوى مؤسسة في إيران، ويرتبط هذا المنصب بشكل لصيق بالنظرية السياسية الدينية التي قال بها الراحل آية الله روح الله الخميني التي هي ولاية الفقيه، نشأت هذه الولاية إعمالاً للمادة (110) من دستور عام 1979، إذ تؤسس تلك المادة على نحو راسخ صلاحيات الولي الفقيه وحقوقه[2] كالتالي:

- وظائف القائد وصلاحياته وفقا للمادة (110)[3]:

1- تحديد السياسات العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.

2- متابعة حسن تنفيذ السياسات العامة للنظام.

3- إصدار الأمر بالاستفتاءات.

4- رئاسة القيادة العامة للقوات المسلحة.

5- إعلان قرارات الحرب والسلم وتعبئة القوات.

---

[2] **والمقصود بها التي تتماس في إطارها السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، في التشكيل و/ أو الوظائف، وبالتالي تصعب نسبتها إلي أي من ثلاثتها بشكل منفرد. وينطبق هذا الوضع علي كل من (مجمع تشخيص مصلحة النظام، مجلس الأمن القومي الأعلى، مجلس إعادة النظر في الدستور).**

راجع في هذا الصدد: نيفين مسعد، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002) ص 127.

[1] **وفقا للدستور، وفي الولي الفقيه راجع:**

دستور الجمهورية الإسلامية في إيران لعام 1989، تم التصديق عليه أول مرة 1979، وتم التصديق عليه بعد التعديل عام 1989 (بيروت، المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، د . ت) **ملحق في:** نيفين مسعد، مرجع سبق ذكره، ص ص 304 – 306، **حول الولي الفقيه: الميلاد والنشأة، راجع:**

فهمي هويدي، **إيران من الداخل** (القاهرة، مركز الأهرام للتنمية والنشر،1988) ص ص 89 – 108.

[2] **تدور نظرية ولاية الفقيه حول من يمتلك المبرر الشرعي والأساس الفلسفي لتولي الإمامة (ممارسة الحكم) في المجتمع الشيعي في فترة الغيبة الصغري للإمام التي بدأت بغيبة المهدي عام 620 م، وعلي هذا الأساس يستعمل في إيران مصطلحا مرشد الثورة، الولي الفقيه كمترادفين، وللتوسع راجع:**

محمد رضا وصفي، **الفكر الإسلامي وآفاقه في إيران المعاصرة** (شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، العدد(123)، 2006) ص ص 138 – 142.

Abrahamian, Ervand, Khomeinism**: Essays On Islamic Republic,** (London, University Of California Press, 1993).

Mohsen, Milam. M, **The Making Of Islamic Revolution: From Monarchy to Islamic Republic**, (Boulder , co : West Review Press, 1994), p 262.

[3] **وهي المادة التي حدثت فيها تعديلات في الدستور التكميلي 1989 م.**

6- **نصب وعزل وقبول استقالة كل من:**

أ- فقهاء مجلس صيانة الدستور.

ب- رئيس السلطة القضائية.

ج- رئيس هيئة الإذاعة والتلفزيون في جمهورية إيران الإسلامية.

د- رئيس أركان الجيش والقائد العام لقوات الحرس الثوري وقادة القوات النظامية وغير النظامية(المدنية).

7- حل الاختلافات وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاثة.

8- حل مشكلات النظام التي لا يمكن حلها بالطرق العادية خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام.

9- التوقيع على حكم تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب، أما بالنسبة لصلاحية المرشحين لرئاسة الجمهورية من حيث الشروط المعينة في هذا الدستور فيهم، فيجب أن تنال قبل انتخابات موافقة مجلس صيانة الدستور، وفي الدورة الأولى تنال موافقة القيادة.

10-عزل رئيس الجمهورية مع ملاحظة مصالح البلاد، وذلك بعد صدور حكم المحكمة العليا بتقصيره في وظائفه القانونية، أو بعد أخذ رأي مجلس الشورى الإسلامي بعدم كفاءته السياسية على أساس من المادة (89) من الدستور.

11- العفو، أو التخفيف من عقوبات المحكم عليهم في إطار الموازين الإسلامية بعد اقتراح رئيس السلطة القضائية، ويستطيع القائد أن يوكل شخصا آخر أداء بعض وظائفه وصلاحياته[1].

- الهيئات التابعة للمرشد:

- **بالنسبة لآية الله الخميني:(المرشد الأول: 1979 – 1989):**

وسع آية الله الخميني من صلاحياته وأدخل منصبه في الإطار المؤسساتي بإقامة ثلاث شبكات شخصية متداخلة كالتالي:

أولاً: فرض سلطته على أصحاب المناصب الرسمية في الدولة عن طريق تعيين ممثليه الشخصـــــيين

(ويعرفون باسم ممثلي الإمام) في كافة المصالح الحكومية الهامة، ويعلو منصب ممثل الإمام علي منصب الوزير والمسئولين الآخرين ويتلقي ممثل الإمام تعليماته من مكتب الخميني وليس من

---

[1] موسي الموسوي، **ثورة الخميني: الثورة البائسة؟** (بدون ناشر، بيروت، 1989) ص ص 49 – 52، محمد السعيد عبد المؤمن، **العمامة والعباءة في السياسة والحكم** (الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1995) ص ص270 – 272، يحي داود عباس، **قراءة في كتاب النظام السياسي الإيراني** (مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد (87)، أكتوبر 2007) ص 31.

Hoogluiid, Eric, **Twenty Years Of Islamic Revolution: Political and Social Transition In Iran Since 1979**,(New York, Syracuse University Press, 2002) p.p 125-129.

رئيس الوزراء، وكان هؤلاء الممثلون بمثابة "عين الخميني وأذنه"، مسئولين مسئولية مباشرة أمامه.

ثانيا: أصدر الخميني – عقب وصوله إلي إيران بفترة قصيرة – مرسوماً يقضي بتشكيل سلاح الحرس الثوري الإسلامي"، وإقامة شبكة من "**اللجان الثورية**"، الهدف منها إجهاض أي تهديد يواجه الدولة ومثلو دولة داخل الدولة.

ثالثا: اهتمام الخميني بتدعيم العلاقة بين الطلبة وبين مدرسيهم داخل الدوائر الدينية مثل معهد الفيضة الدينية في قم، بعد قيام الثورة قام الخميني بتعيين طلابه في المناصب الدينية الهامة كأئمة المساجد وخطباء لصلاة الجمعة، وأدت الكاريزما والمرجعية اللتان كان يتمتع بهما إلي جعله أكثر قوة ونفوذا في تعزيز سلطته[1].

- **بالنسبة لخامنئي: (المرشد الثاني: 1989 – الآن)[2]:**

أ- **مكتب الإرشاد الأعلى:** وهو المؤسسة الرسمية التي يمارس من خلالها سلطته، ويتكون المكتب من أربعة أعضاء دائمين كلهم من علماء الدين من أصحاب درجة حجة الإسلام أو آية الله.

ب- **نظام ممثلي المرشد الأعلى:** يشكل ممثلوا المرشد الأعلى عنصرا" رئيسيا" آخر في سلطة خامنئي، ويرتبطون بشكل وثيق بمكتب المرشد الأعلى، ويعينهم خامنئي، أو يوافق عليهم بصورة شخصية . ويوجد هؤلاء الممثلون في كل وزارة ومؤسسة حكومية مهمة وفي معظم الهيئات الثورية والدينية، كلهم تقريبا من رجال الدين، أغلبهم يحملون درجة حجة الإسلام.

وتقدر لجنة الدفاع عن حقوقه المرجعية الشيعية عدد هؤلاء الممثلين العاملين داخل إيران وخارجها بنحو ألفي ممثل، ويشكل هؤلاء الممثلين العاملين في مجموعهم شبكة سيطرة متنوعة في طول البلاد وعرضها تكر جهودها لفرض سلطة المرشد الاعلى[3].

---

[1] انظر في هذا المضمون:

Bahman, Bakhtiar, **The Governing Institutions Of Islamic Republic Of Iran: The Supreme Leader, The Presidency, and the Majalis,** IN, Al Swaidi, Gamal, ed, **Iran and The Gulf : a search For Stability** (Abu Dhabi: The Emirates Centre For Strategic Studies and Research, 1996), p.p 48- 50.

[2] وقد كان مفترضا أن يكون آية الله العظمي حسين علي منتظري خليفة الخميني، غير أن منتظري انتقد بعض الممارسات الحكومية واعتبرها عارا علي الثورة، مما دفع الخميني إلي إرغام منتظري علي الاستقالة في مارس 1989، وقد تلت ذلك أزمة خلافة، إذ تنص المادة (109) من الدستور علي ضرورة أن يكون الولي الفقيه مرجع تقليد قادرا علي الإفتاء، وباستبعاد منتظري لم يعد هناك خلفاء مناسبون من بين صفوف علماء الدين المسيسيين، ولذلك أمر الخميني بإلغاء هذه المادة بصورة قانونية، ولم يعد الدستور المعدل 1989 ينص علي ضرورة أن يكون الولي الفقيه مرجع تقليد أو أن يتم اختياره من بين علماء الدين الأرفع درجة، وحتى وفاة الخميني لم يكن لقب خامنئي إلا حجة الإسلام، فلم يكن آية الله أو فقيها ، لذلك قام المجلس بترقية خامنئي درجة في هرم العلم الديني ورفع رتبته إلي آية الله، بصدد ذلك راجع:

Oliver , Roy, **The Crisis Of Religious Legitimacy In Iran** , (The Middle East Journal, Vol (53) , No (2), Spring 1999), p 207 – 212 .

, Edward. Shirley G , **Fundamentalism In Power: Is Iran's Present Algeria's Future ?**

(Foreign Affairs, Vol (74), No(3), May/ June , 1995).

مجلس الخبراء: (هيئة تعيين وعزل المرشد)[4]:

يعتبر مجلس الخبراء الهيئة المكلفة بتعيين وعزل المرشد الأعلى للجمهورية، من أهم مؤسسات نظام الجمهورية الإسلامية، وبذلك يكون قد تحدد النظام السياسي للجمهورية الإسلامية الإيرانية على يد مجلس الخبراء (الذي يضم ثلاثة وثمانين عضوا وبدأ اجتماعاته عام1979 يختص "مجلس الخبراء" - المكون من أعضاء يجرى انتخابهم من الشعب مباشرة-، بانتخاب مرشد الثورة وبإعفائه- بالطريقة التي حددتها المواد 107 و108 و111 من الدستور[1].

ولقد اتكأ مجلس الخبراء في تدوينه للدستور على عاملين أساسيين هما:

1. تعزيز مكانة وصلاحيات الولي الفقيه.
2. مراعاة تطبيق القوانين والأحكام الإسلامية، وتأسيس مؤسسات تهتم بالركن الإسلامي في نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية[2].

ويعد مجلس الخبراء من أهم المؤسسات السياسية في نظام جمهورية إيران الإسلامية لإتصاله المباشر مع قائد الثورة، من حيث أنه طبقاً للمواد (107)، (108)، (111) من الدستور يحدد عن الشروط اللازم توفرها في القائد وصفاته هي:

1- الكفاءة العلمية اللازمة للإفتاء في مختلف أبواب الفقه.

2- العدالة والتقوى اللازمتان لقيادة الأمة الإسلامية.

3- الرؤية السياسية الصحيحة والكفاءة الاجتماعية والإدارية والتدبير والشجاعة والقدرة الكافية للقيادة.

وعند تعدد من تتوفر فيهم الشروط المذكورة يفضل من كان منهم حائزاً على رؤية فقهية وسياسية أقوى من غيره[3]، أما في حالة تنحي القائد لأسباب شخصية، أو لرؤيته انه غير قادر علي أداء مهمته ومسئولياته، أو في حالة وفاة القائد يقوم مجلس خبراء القيادة باختيار وتقديم قائد جديد في أقرب فرصة. وإذا طالت مدة اختيار البديل فإنه طبقا للمادة

---

[3] Farhang, Rajee, **Iranian Ideology and Worldview: The Cultural Export Of Revolution, In** , Esposito, John , **ed, The Iranian Revolution : It's Global Impact,** (Miami: Florida International University Press) **p . 74**.

[4] الدستور، مرجع سبق ذكره، ص 304.

[1] **انظر في هذا المضمون:** بيزن إيزدي، ترجمة: سعيد الصباغ، **مدخل إلي السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية** (القاهرة، الدار الثقافية، 2000) ص ص 16، 17، حوار مع آية الله يزدي، **مجلس الخبراء وكيفية الإشراف علي الزعامة** (مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد (81)، أبريل 2007) ص ص 64 ، 65.

Shaul. B ,Bakhash, , **The Regin Of The Ayatollahs: Iran and The Islamic Revolution**, (New York, Basic Books, 1994), p.p 82 – 83 .

[2] **راجع في هذا الصدد:** محمد سلطان النعيمي، **الفكر السياسي الإيراني منذ قيام الثورة الإيرانية وحتى عام 2000 ...دراسة تحليلية في ضوء المصادر الفارسية** (رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم اللغات الشرقية وآدابها، 2007) ص 121.

[3] **انظر في هذا الصدد:** محمد السعيد عبد المؤمن، **مسألة الثورة الإيرانية** (القاهرة : د. ن، 1981) ص ص 98 – 105، طلال بنان، **إيران: معضلة التعايش بين نظرية ولاية الفقيه والديمقراطية** (السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد (155)، يناير 2004) ص 15.

(111) يتم تشكيل لجنة مكونة من رئيس الجمهورية ورئيس السلطة القضائية وأحد فقهاء مجلس صيانة الدستور، ويقوم أعضاء هذه اللجنة بأداء مهمة القائد بشكل مؤقت، لكن القرارات المصيرية لا تتخذها اللجنة إلا بعد موافقة ثلاثة أرباع مجمع تشخيص مصلحة النظام[4].

ثانياً: المؤسسة التنفيذية:

- الرئاسة[1]:

نص دستور 1979- أساساً- على توزيع السلطة التنفيذية بين الرئيس ورئيس الوزراء، على أن يكون القائد الأسمى للسلطة التنفيذية هو الرئيس، الذي ينتخبه الشعب لفترة أربع سنوات، ويحق له خوض الانتخابات مرة أخرى ولكن لمرة واحدة فقط، ويكون دوره شرفياً أكثر منه حقيقياً، بينما تبقى السلطة الفعلية في يد رئيس الوزراء الذي يعينه الرئيس.

بيد أن الرئيس لا يستطيع في عملية اختياره لرئيس الوزراء أن يعارض الأغلبية البرلمانية والتي لا تستطيع فرض مرشحها عليه، أما رئيس الوزراء فيعمل بصفة مستقلة عن الرئيس الذي يستطيع البت في تشكيل حكومته[2].

وبإنشاء سلطة تنفيذية ثنائية أصبح هناك احتكاك فعلي وصراع بين شقي السلطة، ولاسيما عندما ينتمي الرئيس ورئيس الوزراء إلي فصيلين مختلفين[3]، وكان الصراع لا تتم السيطرة عليه إلا بالاحتكام إلى المرشد، ولعل في ذلك، السبب الذي دفع رجال الدين في مجلس الخبراء إلي إضعاف السلطة التنفيذية بشطرها نصفين لمنع خطر قيام ديكتاتورية رئاسية يمكن أن تتحدى الولي الفقيه تقيد سلطات البرلمان[4].

وجدير بالذكر أن الرئاسة بشكلها الحالي هي نتاج عملية تعديل الدستور والتي تمت في يوليو 1989، فاستطاعت لجنة تعديل الدستور التي شكلها الخميني في أواخر أبريل 1989، ورأسها خامنئي وضع نهاية لهذه الازدواجية في السلطة التنفيذية، فتم إلغاء منصب رئيس الوزراء وتخويل مسئولياته للرئيس، انفرد هذا الأخير بالسلطة التنفيذية، **وأوصت اللجنة تقريرها بالتالي:**

---

[4] يحي داود عباس، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[1] وفقا للدستور راجع: **الدستور**، مرجع سبق ذكره، ص ص 306 – 312.

[2] **انظر في هذا الصدد:** باكينام الشرقاوي، **الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية** (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،؟ 1993) ص ص 193 – 195.

, Bahman, Bakhtiar, op cit , p 57 .

[3] **كما كانت الحالة في رئاسة الرئيسين أبو الحسن بني صدر (80- 1981)، وعلي خامنئي (81 – 1989)، وعلى سبيل المثال كان خامنئي مرغما علي العمل مع رئيس وزراء يعارضه هو حسين موسوي.**

[4] **انظر في هذا الصدد:**

Bahman, Bakhtiar, op cit , p 58 , 59 , 62 .

- أن يشغل رئيس الجمهورية منصب رئيس السلطة التنفيذية.
- أن يتمتع الرئيس بكافة الصلاحيات الممنوحة للسلطة التنفيذية.
- أن يطرح الرئيس أسماء وزراء الحكومة على مجلس الشورى للاقتراع على الثقة.
- يحق للرئيس عزل أي وزير من منصبه، وفي حالة تغيير نصف أعضاء مجلس الوزراء فيجب أن يخضع مجلس الوزراء الجديد لاقتراع جديد على الثقة.

بالإضافة إلى ذلك، يسيطر الرئيس على هيئة التخطيط والميزانية، منصب رئيس مجلس الأمن القومي، كما يملك نفوذاً كبيراً في مسألة تشكيل أعضاء المجلس الأعلى للثورة الثقافية الإسلامية المسؤول عن القضايا الثقافية والتعليمية.

والخلاصة، أن منصب رئيس الوزراء تم إلغاؤه بعد إصلاح الدستور 1989، وتم تحويل جزء من مهام رئيس الجمهورية إلي النائب الأول للرئيس، وأيد ذلك (رافسنجاني) الذي أعلن بعدها ترشيح نفسه للرئاسة . وفي النظام السياسي الإيراني يختار رئيس الجمهورية نائبه الأول، والذي يقوم بدوره، أما في حالة خلو منصب الرئاسة فلابد من إجراء انتخابات جديدة في غضون خمسين يوماً لإعادة شغل المنصب[1].

- ثالثاً: المؤسسة التشريعية:

نظم الدستور الإيراني السلطة التشريعية من خلال مجلسين:

- **مجلس الشورى الإسلامي: ويختص بالتشريع.**
- **مجلس صيانة الدستور: لمراجعة مدى توافق ما يصدره مجلس التشريع مع النظام الإسلامي ومبادئ الثورة الإسلامية.**

1- مجلس الشورى الإسلامي[2]

- **هيكل المجلس ودوره:** يتألف مجلس الشورى الإسلامي من نواب الشعب الذين ينتخبون مباشرة، بالاقتراع السري. ويعين القانون شروط الناخبين والمنتخبين، وكيفية الانتخابات. ومدة النيابة في مجلس الشورى الإسلامي أربع سنوات، وتجري انتخابات كل دورة قبل انتهاء الدورة السابقة، بحيث لا تبقى البلاد بدون مجلس في أي وقت من الأوقات.

كان عدد نواب مجلس الشورى الإسلامي هو مائتان وسبعون نائباً، منهم 265 مسلماً، بالإضافة إلي خمسة أعضاء يمثلون الأقليات الدينية (ثلاثة أعضاء يمثلون المسيحيين، واثنان يمثلون اليهود والزرادشت)، وزاد عدد أعضاء المجلس الآن وأصبح 290 عضواً، وبالمجلس

---

[1] انظر في هذا المضمون:

باكينام الشرقاوي، مرجع سبق ذكره ، ص ص 183 – 186، يحي داود، مرجع سبق ذكره، ص 34.

(British Journal Of Middle Eastern Studies, , Mohsen, Milani,. M, The Evolution Of Iranian Presidency : From Bani – Sadr to Rafsanjani, Vol (20) , No (1), 1993 , p.p 94-95 .

[2] الدستور، مرجع سبق ذكره، ص ص 294 – 300.

لجان داخلية دائمة ومؤقتة، نطاق الدوائر الانتخابية وعدد النواب يحددهما القانون[3]، بعد إجراء الانتخابات تصبح جلسات مجلس الشورى الإسلامي رسمية بحضور ثلثي عدد النواب، وتتم المصادقة على المشاريع واللوائح القانونية وفق النظام الداخلي المصادق عليه من قبل المجلس، باستثناء الحالات التي يعين لها الدستور نصاباً خاصاً. وتشترط موافقة ثلثي الحاضرين للمصادقة على النظام الداخلي للمجلس. طريقة انتخاب ومدة دورة عمل كل من رئيس المجلس، وهيئة الرئاسة، وعدد اللجان والشؤون المرتبطة بمناقشات المجلس، وأمور المناقشات والانضباط، كل ذلك يحدد بواسطة النظام الداخلي للمجلس.

في زمن الحرب والاحتلال العسكري للبلاد تتوقف لمدة محددة انتخابات المناطق المحتلة، أو انتخابات جميع البلاد، وذلك باقتراح من رئيس الجمهورية، وموافقة ثلاثة أرباع عدد النواب، وتأييد مجلس صيانة الدستور، وفي حالة عدم تشكيل المجلس الجديد يواصل المجلس السابق أعماله.

مناقشات مجلس الشورى الإسلامي يجب أن تكون علنية، وينشر التقرير الكامل عنها عن طريق الإذاعة والجريدة الرسمية لإطلاع الرأي العام، ويمكن عقد جلسة غير علنية إذا دعت الضرورة والحفاظ على أمن البلاد، وذلك بطلب من رئيس الجمهورية ،أو أحد الوزراء ،أو عشرة من نواب المجلس. وتكون اللوائح المصادق عليها في هذه الجلسة معتبرة في حالة موافقة ثلاثة أرباع عدد النواب عليها، ومع حضور أعضاء مجلس صيانة الدستور، وتنشر تقارير عن هذه الجلسات، واللوائح المصادق عليها لإطلاع الرأي العام بعد زوال حالة الضرورة. ولرئيس الجمهورية ومعاونيه والوزراء . مجتمعين أو كلا على انفراد . حق الاشتراك في الجلسات العلنية للمجلس، ويحق لهم اصطحاب مستشاريهم معهم، وإذا ما رأى النواب ضرورة حضور الوزراء، فإنهم مكلفون بالحضور، وعلى المجلس أن يستمع لأقوالهم إذا ما طلبوا ذلك[1].

- **أهم صلاحيات وسلطات مجلس الشورى الإسلامي:**

- سن القوانين وإقرار القرارات التي ليست لها قوة القانون وإرسالها إلي مجلس صيانة الدستور للتأكد من تطابقها مع القيم والمعايير الإسلامية والدستور طبقًا للمادة السادة والتسعين من الدستور.
- شرح القوانين العادية وتفسيرها يعتبران من صلاحيات مجلس الشورى الإسلامي، ومفهوم هذه المادة لا يمنع القضاة من تفسير القوانين في نطاق تشخيص الحق.

[1] انظر في هذا الصدد:

Bahman, Bakhtiar, op cit , p p 63 – 66 .

- تقدم اللوائح القانونية - بعد مصادقة مجلس الوزراء عليها - إلى مجلس الشورى الإسلامي، كما يستطيع ما لا يقل عن خمسة عشر نائبًا اقتراح مشاريع القوانين، وطرحها في مجلس الشورى الإسلامي.
- مشاريع القوانين والاقتراحات والتعديلات - التي يقدمها النواب في خصوص اللوائح القانونية، وتؤدي إلى خفض العائدات العامة، أو زيادة الإنفاق العام - تعتبر صالحة للمناقشة في المجلس إذا تضمنت طريقة لتعويض الانخفاض في العائدات، أو تأمين الزيادة الجديدة في الإنفاق.
- يحق لمجلس الشورى الإسلامي أن يتولى التدقيق والتحقيق في جميع شؤون البلاد.
- يجب أن يتم المصادقة على المواثيق، والعقود، والمعاهدات، والاتفاقيات الدولية من قبل مجلس الشورى الإسلامي.
- يحظر إدخال أي تغيير في الخطوط الحدودية سوى التغييرات الجزئية، مع مراعاة مصالح البلاد، وبشرط أن تتم التغييرات بصورة متقابلة، وأن لا تضر باستقلال ووحدة أراضي البلاد، وأن يصادق عليها أربعة أخماس عدد النواب في مجلس الشورى الإسلامي.
- يحظر فرض الأحكام العرفية، وفي حالات الحرب والظروف الاضطرارية المشابهة يحق للحكومة بعد مصادقة مجلس الشورى الإسلامي أن تفرض . مؤقتًا بعض القيود الضرورية على أن لا تستمر مطلقًا أكثر من ثلاثين يومًا، وفي حالة استمرار حالة الضرورية، على الحكومة أن تستأذن المجلس من جديد[1].
- عمليات الاقتراض، والإقراض أو منح المساعدات داخل البلاد، أو خارجها التي تجريها الحكومة يجب أن تتم بمصادقة مجلس الشورى الإسلامي .
- يمنع منعا باتا منح الأجانب حق تأسيس الشركات والمؤسسات في مجال التجارة، والصناعة، والزراعة، والمعادن، والخدمات.
- لا يجوز للحكومة توظيف الأجانب إلا في حالات الضرورة وبمصادقة مجلس الشورى الإسلامي.
- العقارات والأموال الحكومية - التي تعتبر من المباني الأثرية والآثار التراثية - لا يجوز نقل ملكيتها إلى أحد إلا بمصادقة مجلس الشورى الإسلامي على أن لا تكون من التحف الفريدة النادرة.
- كل نائب مسئول تجاه جميع أبناء الشعب، وله الحق في إبداء وجهة نظره في قضايا البلاد الداخلية والخارجية كافة. النيابة منصب شخصي لا يقبل التفويض، ولا يستطيع المجلس أن يفوض صلاحية وضع القوانين لشخص، أو هيئة، وفي حالات الضرورة يستطيع مع الأخذ

[1] بيزن إيزدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 22 ، 23.

بنظر الاعتبار المادة الثانية والسبعين تفويض لجانه الداخلية، حق سن بعض القوانين التي تنفذ بصورة تجريبية خلال المدة التي يعينها المجلس حتى يصادق عليها بصورة نهائية .

- وكذلك فإن مجلس الشورى الإسلامي يستطيع تفويض الموافقة الدائمة على النظم الداخلية للمؤسسات والشركات والمؤسسات الحكومية، أو المرتبطة بالحكومة مع مراعاة المادة الثانية والسبعين إلى اللجان ذات العلاقة، أو يعطي إجازة الموافقة عليها للحكومة[2].

وحينئذ يجب أن لا تتنافى اللوائح والحكومية المصادق عليها مع مبادئ وأحكام المذهب الرسمي للبلاد، أو الدستور- وهذا ما يشخصه مجلس صيانة الدستور بمقتضى الترتيب المذكور في المادة السادسة والتسعين، هذا بالإضافة إلى ضرورة عدم مخالفة تلك اللوائح للقوانين والمقررات العامة للبلاد، ولكي تتم دراسة وإعلان عدم تعارضها مع القوانين المذكورة يجب إطلاع رئيس مجلس الشورى الإسلامي على ذلك، ضمن إبلاغها للتنفيذ.

يتمتع أعضاء المجلس بحرية تامة في مجال إبداء وجهات نظرهم وآرائهم في نطاق أداء مسؤولياتهم النيابية، ولا يجوز ملاحقتهم، أو توقيفهم بسبب آرائهم، أو وجهات نظرهم التي يبدونها في المجلس ضمن أدائهم مهام النيابة. في حالة توجيه نواب مجلس الشورى الإسلامي على الأقل سؤال إلى رئيس الجمهورية، أو توجيه أي نائب إلى الوزير المسئول، فإن على رئيس الجمهورية، أو الوزير المسئول الحضور في المجلس للإجابة عن السؤال الموجه إليه، ويجب أن لا تتأخر الإجابة في حالة رئيس الجمهورية عن شهر واحد، وفي حالة الوزير عن عشرة أيام، إلا أن يكون هناك عذر مقبول بتشخيص مجلس الشورى الإسلامي. يستطيع كل من له شكوى حول طريقة عمل المجلس، أو السلطة التنفيذية، أو السلطة القضائية أن يرفع شكواه تحريريًا إلى مجلس الشورى الإسلامي، والمجلس ملزم بالتحقيق في هذه الشكاوى وإعطاء الرد الكافي عليها . وحينما تكون الشكوى متعلقة بالسلطة التنفيذية، أو السلطة القضائية، فيجب على المجلس أن يطالب تلك السلطة بالتحقيق والرد الكافي ويعلن النتيجة خلال فترة مناسبة، وإذا كانت الشكوى ذات صفة عامة وجب إعلام الشعب بالنتيجة[1].

2- مجلس صيانة الدستور[2]: يمكن اختزال أهمية هذا المجلس على أنه حائط الصد تجاه المساس بمبادئ الجمهورية الإسلامية، يتم تشكيله، بهدف ضمان مطابقة ما يصادق عليه مجلس الشورى الإسلامي مع الأحكام الإسلامية والدستور، للمحافظة على أصالة النظام والحيلولة دون حدوث أي انحراف في مسيرته التكاملية المتكأة على الدين والمذهب، وكذلك من

---

[2] يحي داود، مرجع سبق ذكره، ص 32.

[1] نيفين مسعد، مرجع سبق ذكره، ص ص 109 – 116.

[2] الدستور، مرجع سبق ذكره، ص ص 301 – 303.

أجل المحافظة على الدستور، وبدون وجود هذا المجلس لن يكون لمجلس الشورى أي اعتبار قانوني[3]، **ويتكون على النحو التالي:**

1. ستة أعضاء من الفقهاء، ويختارهم القائد.
2. ستة أعضاء من المسلمين من ذوي الاختصاص في مختلف فروع القانون، يرشحهم رئيس السلطة القضائية، ويصادق عليهم مجلس الشورى الإسلامي.

وبالنسبة للعضوية في هذا المجلس:

فهي ست سنوات. وعزل، أو قبول استقالة أعضاء المجلس في يد الجهة التي عينتهم، وفي الدورة الأولى يتم تغيير نصف أعضاء كلا الفريقين- بطريقة القرعة- بعد ثلاث سنوات من تشكيله، ويجري اختيار أعضاء جدد مكانهم[4].

- مهام وصلاحيات مجلس صيانة الدستور:

1. التأكد من تطابق القوانين التي صادق عليها مجلس الشورى مع أحكام الإسلام والدستور.
2. يتولى الإشراف على انتخابات مجلس خبراء القيادة، ورئيس الجمهورية، وأعضاء مجلس الشورى الإسلامي، وعلى الاستفتاء العام.
3. تفسير مواد الدستور.
4. تأييد صلاحية المرشحين لرئاسة الجمهورية، ومجلس الشورى الإسلامي، والاستفتاءات.
5. الموافقة على توقف الانتخابات في بعض مناطق إيران أو في جميع المناطق في وقت الحرب والاحتلال العسكري.
6. حضور مراسم أداء قسم رئيس الجمهورية المنتخب في حضور ممثلي الشعب.
7. حضور الجلسات السرية للمجلس والجلسات الطارئة.
8. إبداء الرأي في قرارات اللجان المتخصصة بمجلس الشورى الإسلامي.
9. تحديد مواضع مخالفة الإسلام وأحكامه وعدم دستورية قرارات السلطة التنفيذية.
10. مشاركة جميع أعضاء مجلس صيانة الدستور في مجلس إعادة النظر في الدستور.
11. تدوين وتصويب وإصلاح اللائحة الداخلية لأسلوب عمل مجلس صيانة الدستور[1].

- رابعاً: المؤسسات القضائية: (القضاء العام، القضاء الثوري، القضاء الخاص)[2].

---

[3] يحي داود، مرجع سبق ذكره، ص 32 ، طلال بنان، مرجع سبق ذكره، ص 16، عمرو عبد الكريم، **تمايزات النخبة الدينية الحاكمة في إيران** (السياسة الدولية، العدد(130)، أكتوبر 1997) ص 62، سلطان النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص 128.

[4] **انظر في هذا المضمون:**

عادل حسين، **إيران : الدولة الإسلامية .ماذا تعني؟** (القاهرة، المركز العربي الإسلامي للدراسات، 1997) ص 32، محمد السعيد عبد المؤمن، **إيران لماذا ..؟** (مختارات إيرانية، العدد(55)، فبراير2005) ص ص 58، 59، وليد عبد الناصر، **عشرون عاما بعد الثورة: إيران وإشكاليات التحول من الثورة إلي الدولة** (السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد (136)، أبريل 1999) ص 8.

[1] **انظر في هذا المضمون:** بيزن إيزدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 19 – 21، يحي داود، مرجع سبق ذكره، ص 33.

- **خامساً: مؤسسات عابرة للسلطات:**

1. مجمع تشخيص مصلحة النظام.
2. مجلس الأمن القومي الأعلى[3].
3. مجلس إعادة النظر في الدستور.

وسوف نركز هنا علي مجمع تشخيص مصلحة النظام لأهميته في توضيح النقطة محل البحث مع الإشارة - في عجالة- إلي باقي المؤسسات:

- **مجمع تشخيص مصلحة النظام[1]:**

أسس آية الله الخميني مجمع تشخيص مصلحة النظام في فبراير 1988، فبعد صدور الدستور الجديد في عام 1989 تم تغيير المادة (112)، وخصصت المادة الجديدة لمجمع تشخيص مصلحة النظام ليضطلع بمهمتين، هما حل الأزمات بين البرلمان، ومجلس صيانة الدستور، وتقديم النصح للمرشد الأعلي حسب المادتين110، 112 من الدستور[2]. فعلي سبيل المثال إذا عجز المرشد عن حل مشكلة تتعلق بالدولة بالطرق التقليدية لا يجوز القيام بأي عمل إلا بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام، ويتكون المجمع في الوقت الراهن من 31 عضوا من بين التيارات الأيديولوجية المختلفة في نخبة القيادة[3].

- **فيما يتعلق بوظائف وصلاحيات مجمع تشخيص مصلحة النظام:**

أ- ينص البند الأول من المادة 110 من الدستور الإيراني على أن مسؤولية تحديد السياسات العامة للنظام تقع على عاتق القائد بعد استشارة مجمع تشخيص مصلحة النظام ومن هذا الجانب، فإن وظيفة المجمع تكون استشارية ولا تدخل تحت حيز اتخاذ القرار، وذلك يعني أن قرارات هذا المجمع غير ملزمة للقائد إذ قد يتخذ الأخير بعد استشارة الأول وبعد تناول المسألة من كافة الجوانب قرارا مغايرا لآراء المجمع وكذا نص البند الثاني من المادة نفسها على أن المرشد هو المعني بالرقابة على حسن إجراء السياسات العامة للنظام، والذي قد يحيل هذه المهمة أيضا واقتراح الوسائل المناسبة التي تسمح بأدائها لمجمع تشخيص مصلحة النظام[4].

---

[2] لن يتم التطرق لتفاصيل السلطة القضائية نظرا للتركيز علي النقطة البحثية محل الاهتمام فقط، ولمزيد من التفاصيل في هذا الصدد راجع : نيفين مسعد، مرجع سبق ذكره، ص ص 120 – 127.

[3] يعد من المؤسسات المستحدث ذكرها في الدستور حيث ألحق في تعديل 1989 والذي حدد وظائفه المنوط بها في المادة 176، راجع في هذا الصدد: Chubin Shahram, **Iran's National Security Policy**, (New York , Washington DC, 1994) p.p 65 – 68 .

[1] ولقد تولي هاشمي رفسنجاني رئاسة هذا المجمع بعد انتهاء مدة رئاسته الثانية للجمهورية في صيف 1997.

[2] يحي داود، مرجع سبق ذكره، ص 32.

[3] ويلفريد بوختا، ترجمة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، سلسلة دراسات مترجمة (17) (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1996)؟ ص ص 86 ، 87 .

[4] نيفين مسعد، مرجع سبق ذكره، ص ص 127 – 129.

ب- **أما فيما يتعلق بالمكانة الاستشارية لهذا المجمع**، فمن الضروري الإشارة إلى البند الثامن من المادة 110 الذي ينص على أن حل مشكلات النظام التي لم تحل بالطرق العادية هي من وظائف القائد، غير أنه قد يوكلها للمجمع إذ تنطوي وظيفة هذا المجمع على عرض المساعدة والرأي بما لديه من خبرة على القائد لذا نص الدستور على أن اتخاذ القرار بشأن مشكلات النظام وكذا تحديد السياسات العامة للنظام ومهمة طرح الإستراتيجيات والحلول لمشكلات النظام والإشراف على سير تلك السياسات جميعها من مسؤوليات القائد الأساسية، والمجمع ليس له شأن باتخاذ القرارات في هذا السبيل إنما هو جهة استشارية فحسب، لكن من ناحية أخرى فإن الفقرة الأخيرة من المادة 110 من الدستور تشير كذلك إلى أن القائد يمكنه تفويض شخص ما، أو جهة ما (مجمع تشخيص مصلحة النظام) لمتابعة جزء من صلاحياته[1].

مجلس إعادة النظر في الدستور[2]:

يختص هذا المجلس بإجراء إصلاحات وإضافات وتغييرات مستقبلية في الدستور، ووفقا للمادة (177) تتم إعادة النظر في دستور جمهورية إيران الإسلامية في الحالات الضرورية على النحو التالي: يقوم القائد بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام . وفق حكم موجه إلى رئيس الجمهورية . باقتراح المواد التي يلزم إعادة النظر فيها، أو تكميل الدستور بها والدعوة لتشكيل مجلس إعادة النظر في الدستور على النحو التالي:

1. أعضاء مجلس صيانة الدستور.
2. رؤساء السلطات الثلاثة.
3. الأعضاء الدائمون في مجمع تشخيص مصلحة النظام.
4. خمسة أشخاص من أعضاء مجلس خبراء القيادة.
5. عشرة أشخاص يعينهم القائد.
6. ثلاثة من أعضاء مجلس الوزراء.
7. ثلاثة أشخاص من السلطة القضائية.
8. عشرة من نواب مجلس الشورى الإسلامي.
9. ثلاثة أشخاص من الجامعيين.

ويعين القانون كيفية العمل وأسلوب الانتخاب وشروطه، وقرارات هذا المجلس يجب أن تطرح للاستفتاء العام . بعد أن يتم تأييدها والمصادقة عليها من قبل القائد . وتحصل على موافقة الأكثرية المطلقة للمشاركين في الاستفتاء العام، بالنسبة لمضامين المواد المتعلقة بكون النظام إسلاميًا وقيام كل القوانين والمقررات على أساس الموازين الإسلامية والأسس الإيمانية،

---

[1] نفس المرجع السابق.

[2] الدستور، مرجع سبق ذكره، ص 321.

وأهداف جمهورية إيران الإسلامية وكون الحكم جمهوريًا، وولاية الأمر، وإمامة الأمة، وكذلك إدارة أمور البلاد بالاعتماد على الآراء العامة، والدين والمذهب الرسمي لإيران، هي من الأمور التي لا تقبل التغيير[3].

المبحث الثاني

التحليل الموضوعي للنظام السياسي الإيراني

- أولاً: بالنسبة للولي الفقيه

يضع الدستور الإيراني الولي الفقيه أو ما يعرف خارج إيران بـ "**المرشد الأعلى**" بمثابة الرجل الأول في الحكم ورأس هرم النظام السياسي في الدولة، فهو المحور الذي يتلاقي حوله مؤسسات النظام ككل وهو المؤسسة الأم التي تهيمن وتسيطر عليه جميعًا[1].

فمبدأ ولاية الفقيه هو ميراث إسلامي استندت عليه الثورة الإسلامية في إيران بقيادة الخميني لكي يحكم الناس بالقانون والعدل والشريعة الإسلامية، فمنصب المرشد هو المؤسسة الأعلى فوق جميع أجهزة النظام الأخرى[2]، فمفهوم السلطة بالنسبة لولاية الفقيه أوسع بوصفها القاعدة الفلسفية التي قامت عليها الحكومة الإسلامية أوسع بكثير مما ذكره النص الدستوري حولها[3].

وباستقراء الواقع الإيراني لاحظنا أن عملية صنع القرار تتم في إطار معطيات محلية معينة وفي ظل بيئة اجتماعية وسياسية، خلفية تاريخية أهم ما يميزها الخصوصية الشيعية لإيران بما في ذلك مركزية دور رجال الدين، كما يؤدي نظام ممثلي المرشد إلي تمكين القائد من ممارسة سلطاته في خمسة مجالات مختلفة هي:

- الوزارات في السلطة التنفيذية.
- القوات المسلحة وقوي الأمن.
- ممثلوا المرشد الأعلى في المحافظات (أئمة صلاة الجمعة) .
- الهيئات الثورية والدينية.
- المراكز الثقافية الإيرانية في الدول الأجنبية[4].

---

[3] نيفين مسعد، مرجع سبق ذكره، ص ص 130، 131.

[1] بيزن إيزدي، مرجع سبق ذكره، ص 83.

[2] سامح راشد، **الثورة الإيرانية بعد 25 عاما ...تحولات الدولة والمجتمع** (السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد(157)، يوليو 2004) ص 58.

[3] علي محافظة، آخرون، **العرب وجوارهم إلي أين ؟**، سلسلة كتب المستقبل العربي(20) (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000) ص 251.

Crabb. Jr, Cecil . V, Review: The Impact Of Islamic Thought Upon Political Ideology And Behavior, (**The Journal Of Politics** , Vol (48), No (4) , Nov, 1986 . p.p 1065 – 1072

[4] وليد عبد الناصر، **إيران دراسة عن الثورة والدولة** (القاهرة، دار شروق،1997) ص 123، ويلفريد بوختا، مرجع سبق ذكره، ص 71.

ويلاحظ على نظرية الولاية المطلقة للفقيه تلقي بظلالها ليس على نظام القيم الخاص بالنظام السياسي فحسب بل وعلى حركة مؤسساته أيضاً، يحتل الولي الفقيه (القائد) مكانة محورية في النظام السياسي الإيراني فهو يبقى في السلطة مدى الحياة حيث لا يحدد الدستور فترة زمنية لقيادته مثلما هو الحال بالنسبة لرئيس الجمهورية ما لم يطرأ ما يوجب عجزه، وتخضع هذه الحالة لعملية مؤسساتية معقدة يصعب معها تفعيل عملية العزل في حالة ما عكس ذلك صراع حقيقي على السلطة في إيران[1].

كما أن القائد يتمتع بنفوذ علي مؤسسات الحكم الأخرى بما فيها رئاسة الجمهورية والبرلمان عن طريق سيطرته علي أهم مؤسستين لا يوجد مثيل لهما في أي نظام سياسي هما مجلس صيانة الدستور، مجمع تشخيص مصلحة النظام اللذان يرجعان مباشرة للقائد نظراً لسلطته الكبيرة في تعيين أعضائهما وعزلهم. بالإضافة إلى خضوع سلطة القضاء مباشرة للقائد الذي له أن يعين ويعزل من يتقلد أعلى سلطة قضائية في البلاد والذي بدوره يتحكم في نصف نصاب مجلس المحافظة على الدستور[2].

يتضح أيضا من صلاحيات القائد - السالف ذكرها في المبحث الأول من هذا الفصل – أن القائد في الجمهورية الإسلامية الإيرانية يتمتع بسلطات واسعة على جميع المستويات: في المجتمع الإسلامي، وأركان الحكومة والدولة، ويتأكد ذلك – إلي حد ما – في عبارة : " الولاية المطلقة المندرجة في المادة رقم 57 من الدستور[3]، إن قراءة بسيطة لتلك الصلاحيات الواسعة النطاق تجسد الرغبة الملحة من قبل التيار الديني في الانفراد بالسلطة، وفرض فكرها على النظام الجديد بعد الثورة .

أما فيما يتعلق بمجلس الخبراء- الهيئة المنوطة بتعيين المرشد- وجدت باستقراء واقع النظام السياسي الإيراني أن مجلس الخبراء لم يقم بأي دور يذكر في مسألة اختيار الولي الفقيه حيث فرضت الشعبية الجارفة التي تمتع بها الخميني على مسألة اختيار الولي الفقيه وعقدها للخميني، وهكذا جاء المجلس في دورته الأولي في صورة شرفية، أما في دورته الثانية 1990، أي بعد وفاة الخميني لم يستطع سوى عدد قليل جدا" من الذين كانوا في المجلس الأول من ترشيح أنفسهم مرة أخرى، فقد أصبح معيار الترشيح قائماً على الولاء التام للزعامة[4]، فلقد نقل الخميني فكره السياسي من مجرد إشراف الولي الفقيه على السلطة إلي تولي مهامها بنفسه،

---

[1] طلال بنان، مرجع سبق ذكره، ص 17.

Falk , Richard A , Khomeini's Promise, (**Foreign Policy**, NO(34), Spring 1979, p.p 28– 34

[2] نفس المرجع السابق.

- **لمزيد من التفصيلات حول نظرية ولاية الفقيه انظر:**

روح الله الخميني، إعداد وتقديم: حسن حنفي، **الحكومة الإسلامية**، (د.ن، 1979) .

[3] يحي داود عباس، مرجع سبق ذكره، ص31 .

[4] سلطان النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص ص 123 ، 126.

وانطلاقاً من ذلك أصبح الخميني يمارس صلاحياته ليس من منطلق الدستور، وإنما من منطلق الولاية الاعتبارية العامة والتي يساويها مع ولاية المعصوم من حيث درجة العموم والشمول[5].

ثانياً: رئيس الجمهورية:

لا جدال في أن الرئيس هو ثاني أقوى مسؤول في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، غير أن نفوذه يتركز بالدرجة الأولى حول السياسات الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية للدولة وليس حول السياسة الخارجية، ونتيجة للقيود المفروضة على منصب الرئيس، فإن قوته ليست بالقدر الكبير المفترض غالبا في هذا المنصب في الغرب.

والأكثر من ذلك، أن الظهور العلني للرئيس، وممثلي السلطة التنفيذية الآخرين في وسائل الإعلام وفي المؤتمرات الدولية وتسليط الأضواء عليهم، يشجع على الاعتقاد الخاطئ بأن السلطة التنفيذية تلعب دوراً مهيمنا في وضع السياسة الداخلية والخارجية لإيران[1].

بيد أن الحقيقة هي أن الرئاسة الإيرانية تختلف عن أي رئاسة أخري من نواحي كثيرة:

1. النظام الإيراني هو النظام الوحيد الذي يتعين فيه مصادقة سلطة دينية عليا (الولي الفقيه) غير منتخبة من الشعب بصورة مشروعة.
2. النظام الإيراني هو النظام الوحيد الذي تتبع فيه السلطة التنفيذية برمتها سلطة دينية، وهي سلطة ولاية الفقيه، وهي الأداة التنفيذية لتوجهاتها، ولو من ناحية نظرية على الأقل، إذ ينص الدستور على أن الولي الفقيه فقط هو صاحب الاختصاص في كل القضايا العامة.
3. النظام الإيراني هو النظام الوحيد في العالم الذي لا يمارس فيه المسؤول التنفيذي للدولة أي سيطرة على القوات المسلحة[2].

وعلي صعيد الممارسة السياسية

فإذا كان يتم الرجوع إلي رئيس الجمهورية باعتباره منتخب ديمقراطياً لتنفيذ القانون وإدارته في البلاد، الأمر الذي يجعل مهمته صعبة بالمقارنة بمهمة المرشد الأعلى الذي لن يتنازل عن حقه المطلق وربما لن يقبل تعديله بحيث صارت ولاية الفقيه فوق الرئيس، ومجلس الوزراء والدستور نفسه، وهي ولاية لا تخضع لإرادة الشعب بل لا تخضع للانتخابات التشريعية،

---

[5] ولعل أصدق مثال علي ذلك تلك الأزمة التشريعية التي دارت بين مجلس صيانة الدستور ومجلس الشورى حول قانون العمل، الذي قام مجلس الشورى بتعديله عدة مرات ورفضه مجلس صيانة الدستور بحجة مخالفته للإسلام، الأمر الذي دفع وزير العمل للاستعانة بالخميني بوصفه اعلي سلطة في إيران، فأجاز له تطبيق القانون دون أن تأخذ الإجراءات الدستورية النهائية بتصويت مجلس صيانة الدستور عليه، كشف هذا عن تطور الولاية إلي ولاية الفقيه المطلقة في فكر الخميني، راجع في هذا الصدد: المرجع السابق، ص 123.

[1] ويلفريد بوختا، مرجع سبق ذكره، ص ص 44، 45 ، بيزن إيزدي، مرجع سبق ذكره، ص 97.

Bakhash, Shaul. B, Iran , (**The American Historical Review,** Vol (96), NO(5), Dec, 1999 . p.p 1475

[2] انظر في هذا المضمون:

, Fred , Halliday, Iran And The Middle East : Foreign Policy and Domestic Change, (**Middle East Report**, No (220), Autumn, 2001) p.p 42 – 47 .

, Milani, Op. Cit, p. 99 .

فالدستور يمنح المرشد صلاحيات كبيرة لكنه يجعل من رئيس الجمهورية هو رئيس السلطة التنفيذية[3].

وفيما يتعلق برئيس الجمهورية: قال حسين على منتظري، وهو أكبر رجل دين إيراني معارض، إن النظام الإيراني يعانى من خلل بسبب حرمان رئيس الجمهورية من سلطته الحقيقية واستنزاف المصلحة العامة في الصراع بين الأجنحة، وذكر منتظري، وهو من رموز الثورة الإيرانية عام 1979 أن الإيرانيين لا يقدموا بأعداد كبيرة على التصويت في الانتخابات، لأن السلطة الحقيقية ليست في يد الرئيس، بل في يد المرشد الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي[1].

فالرئيس يعمل في منظومة تخضع لصلاحيات المرشد التي منحها له الدستور، فهو منفذ وليس بحاكم، ويوقع الاتفاقيات ولا يبرمها، يمكنه إقالة الوزراء ولا يعينهم إلا بعد موافقة المجلس عليهم، وخاصة إذا كان المجلس ذو أغلبية لا تعمل لصالح الرئيس[2]، وعلى سبيل المثال، عندما جاء وصل خاتمي إلي الرئاسة وهو ينتمي إلي التيار الإصلاحي، فإن ذلك لم يمثل تيارا إصلاحيا حقيقيا وإنما – كما يرى الكثير من المحللين – هو احدى صور، أو مراحل تطور التيار الأساسي في إيران، و هو التيار المحافظ الذي يستمد قوته وشرعيته من نظام ولاية الفقيه[3].

وبذلك تعد السلطة التنفيذية أضعف حلقة من حلقات السلطة في إيران، فهي لا تحظي بالصلاحيات التي تؤهلها لتكون سلطة ذات تأثير مقارنة بوجود سلطة الولي الفقيه وبقية المؤسسات الدستورية التي تعلو في سلطتها على السلطة التنفيذية[4].

وهذا يعكس حالة التعقيد والتشابك التي يتسم بها النظام الإيراني في المزج بين عنصرين هما:

- **الأول: عنصر الجمهورية:** بما يعنيه من إعلاء رأي الشعب ومشاركته في اتخاذ القرار.
- **الثاني: عنصر الإسلامية:** بما يفرضه من قواعد دينية تدعم من دور رجال الدين في الحياة السياسية في ظل تكريس نظرية ولاية الفقيه كأساس للنظام[5].

- ثالثاً: التشريع:

---

[3] محمد علي سرحان، **إيران إلي أين؟ في عهد الرئيس خاتمي: حوار حضارات أم صراع حضارات ؟** (دمشق، د. ن ، 1999) ص 131، علي محافظة، مرجع سبق ذكره، ص ص 254 ، 257.

[1] **انظر في هذا المضمون:**

Oliver , Roy, op cit , p 205 .

[2] بيزن إيزدي، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[3] بشير عبد الفتاح، **إيران: إرهاصات ثورة جديدة**، مجلة الديمقراطية، العدد(14) (القاهرة، الأهرام، أبريل 2004) ص 150.

[4] سلطان النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص 130، يحي داود، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[5] محمد عباس ناجي، **أين يقف رافسنجاني داخل النظام السياسي الإيراني؟** (ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد (125)، مايو 2005)، ص 49، يحي داود، مرجع سبق ذكره، ص 35.

يتميز هيكل المؤسسات التشريعية الإيرانية بتعدد المرجعيات التشريعية على نحو فريد ومتميز بين كافة دساتير العالم المعروفة، وتعود هذه الخصوصية إلى رغبة السيد الخميني مؤسس الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي أبت إلا أن تحول دون منازعة أحد أركان الحكم لسلطة ولاية الفقيه. فإلى تلك الرغبة الخمينية يعزى تعدد المرجعيات التشريعية، بدءا من (القائد/مرشد الثورة أعلى منصب في البلاد)، مرورًا بـ **"مجلس مراقبة الدستور"** الذي له حق استبعاد المرشحين من خوض الانتخابات، و"مجلس الخبراء" الذي ينتخب أعضاؤه مرشد الثورة، وانتهاء بـ"مجمع تشخيص مصلحة النظام"، فكان تعدد الهيئات التشريعية استجابة لما قضى، وترسيخا لفكرته القاضية بمنع تركز المرجعية التشريعية وبالتالي السلطة السياسية- في يد مجموعة واحدة خلاف الولي الفقيه. فالسيد الخميني كان وحده منوطًا بالقيادة إلى أجل غير معلوم، أي حتى ظهور المهدي المنتظر[1].

لا يقبض مجلس الشورى الإسلامي" (البرلمان) وحده على سلطة التشريع، كما هو الحال في غالبية برلمانات العالم، بل تنازعه في ذلك مؤسسات تشريعية أخرى. وقد توخي المشرع الإيراني في دستور الجمهورية الإسلامية صوغ رغبة السيد الخميني عبر طرائق متعددة. فللبرلمان مجلس يراقب أعماله ويزن قراراته، وله الحق في الموافقة عليها، أو ردها، ولا تكون لقرارات المجلس - مهما كانت غالبية الأصوات- الصفة القانونية، ما لم يوافق **"مجلس مراقبة الدستور"** على انطباق تلك القرارات ومشاريع القوانين مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وهو ما ورد بوضوح في المادة (94) من الدستور، في حين كانت المادة (93) قد نزعت الصفة الحقوقية للمجلس برمته، في حال ما لم يتشكل "مجلس الرقابة على الدستور"، أي أن روحية ومواد دستور الجمهورية الإسلامية قد جعلت أعضاء **"مجلس الرقابة على الدستور"** بمثابة أعضاء في محكمة دستورية عليا لها صلاحيات تشريعية أرفع من البرلمان. ويتكون المجلس من 12 عضوا، نصفهم من الفقهاء يعينهم مرشد الثورة الولي الفقيه مباشرة، وينتخب البرلمان النصف الآخر من رجال القانون المتخصصين في أفرع القانون المختلفة، بناء على ترشيح من رئيس السلطة القضائية الذي يعين بدوره مباشرة بقرار من الولي الفقيه .

وتحدد المادة (96) من الدستور آلية اتخاذ القرار في" مجلس الرقابة على الدستور"، تلك التي تقسم أعضاء هذا المجلس إلى فئتين متفاوتتين من حيث الأهمية. فأعضاء الفئة الأولى الممتازة هم الفقهاء الذين يملكون وحدهم حق التصويت في مجلس الرقابة فيما يتعلق بانطباق قرارات البرلمان مع أحكام الشريعة الإسلامية، أي تكون أغلبية أربعة أصوات كافية لاتخاذ القرار.

---

[1] انظر في هذا المضمون:

Bahman, Bakhtiar, op cit , p p 63 – 66 .

أما أعضاء الفئة الثانية، فيستطيعون التصويت في مجلس الرقابة، بجانب الفقهاء، إذا ما بحثت قضية تماشي قرارات البرلمان مع دستور الجمهورية الإسلامية، وفي هذه الحالة تكون الغالبية المطلوبة هي ثلاثة أرباع عدد أعضاء المجلس، كما نصت المادة 98 من الدستور، أي 9 أصوات من أصل 12 صوت .

وليس خافيًا أن شرط غالبية التسعة أعضاء هذه قصد منه ألا يتخذ مجلس الرقابة على الدستور أي قرارات لا تحظى بأغلبية الأعضاء الست من الفقهاء الذين نصبهم الدستور قيمين وأوصياء على أحكامه . ولأعضاء "مجلس مراقبة الدستور" الحق في فحص صلاحية المرشحين لخوض الانتخابات البرلمانية والرئاسية، واستبعاد من يرونه "غير مستوفٍ للشروط"، بالاستناد إلى عدة معايير، منها المنطلقات الفكرية للمرشحين، وبالأخص الإيمان بولاية الفقيه[1].

كما أن صلاحية اتخاذ القرارات السيادية مثل إعلان الحرب، أو السلم، ورسم السياسات العامة للدولة هي بنص الدستور من اختصاص الولي الفقيه، وليس البرلمان، أو رئيس الجمهورية.

وبتقليب النظر في معاني ودلالات هذه " الترتيبات " يتضح أن " مجلس الرقابة على الدستور" الذي يهيمن عليه الفقهاء يسبق البرلمان في الأهمية التشريعية، وبدوره يكون الولي الفقيه السيد علي خامنئي ممسكًا بالخيوط التشريعية، وقادرًا من الناحية الدستورية على لجم أي اندفاعات للبرلمان، عن طريق أعضاء الفئة الممتازة من الفقهاء[2].

- مجلس الأمن القومي:

ولأن للولي الفقيه كذلك سلطة "رسم" السياسات العامة للجمهورية الإسلامية - بعد التشاور مع "مجلس الأمن القومي"- فقد أضيف "مجلس الأمن القومي" إلى تشكيلة الهيئات الإيرانية، المتراوحة بين الصفة التنفيذية والصفة التشريعية .

ولا تحظى قرارات "مجلس الأمن القومي" مهما كانت غالبية عدد الأعضاء المؤيدين بالصفة الإلزامية إلا بموافقة المرشد. وبخلاف "مجلس الشورى الإسلامي" (البرلمان)، و"مجلس مراقبة الدستور" هناك "مجلس تشخيص مصلحة النظام" الذي أنشئ بقرار من السيد علي خامنئي في 18 مارس 1997، إبان الانتخابات الرئاسية.

---

[1] انظر في هذا المضمون:

Bakhash, Shaul. B, Iran , **The American Historical Review**, op. cit. p.p 1475 – 1496 .

[2] انظر في هذا المضمون: مجلس صيانة الدستور وضرورة تجنب السياسات المزدوجة (مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة،العدد (79)، فبراير 2007) ص 55.

, Hoogluiid, Eric, op cit , p.p 132 – 138 .

وتوضح الخلفية التشريعية للانتخابات البرلمانية في إيران صلاحيات البرلمان المحدودة نسبيًّا، في مقابل تضخم مثيلتها لدى مجلس الرقابة على الدستور، وطغيان صلاحيات الولي الفقيه غير المحدودة على تفكير المشرع في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وبالتالي على إمكاناته التنفيذية والعملية غير المقيدة تقريبًا في الحياة السياسية الإيرانية[3].

- النظام الانتخابي للبرلمان:

- اللوائح ليست شرطًا للانتخاب:

مثلما يتفرد المجتمع الإيراني بخصوصيات فالنظام الانتخابي للبرلمان في إيران متفرد هو الآخر مقارنة بغيره من النظم الانتخابية. فالمرشحون يقومون بالترشح بصفة فردية، لكن الناخبين يستطيعون اختيار مرشحين بعدد المقاعد في دوائرهم، دون الالتزام تمامًا باللوائح التي تقدمها الأحزاب السياسية. ويجمع الاقتراع ذو الدورتين بين نظامي "الأغلبية" و"النسبية"، متيحًا للناخبين انتخاب النواب مباشرة، أو اختيار المزيج الذي يريدون، لكن على الناخبين كتابة أسماء المرشحين بالتحديد، وليس وضع لوائح التنظيمات السياسية التي ليس لها سوى دور تعريفي من دون أي قيمة رسمية. ولكي يتم إعلان فوز المرشح من الدورة الأولى يتوجب عليه الحصول على غالبية الأصوات، بحد أدنى 25% منها[1].

أما الدورة الثانية، فتجرى لاحقًا بين صاحبي أعلى الأصوات، أي بين مرشحين اثنين لكل مقعد. ويلتزم الناخبون أحيانًا باللوائح بشكل مطلق، ولكن نظريًّا يستطيع المرشحون المستقلون غير المدرجين على أي لوائح أن ينتخبوا، وهو احتمال قائم، شهدت النتائج عليه بحصول المستقلين على 21 مقعدًا في الدورة الأولى من أصل 226 مقعدًا تم حسمهم[2].

- الأقلية والديموغرافيا في الاعتبار:

حرص الدستور على النص بتخصيص خمسة مقاعد نيابية للأقليات الدينية هناك، إذ يتمثل الأرمن بمقعدين، وكل من اليهود، والآشوريين، والزرادشتيين بمقعد نيابي واحد، فإذا كان النائب ينتمي لأقلية ما فبإمكانه إما التصويت لمرشح أقليته، أو المشاركة في انتخاب نواب آخرين، ولا يمكن التصويت للاثنين معًا .

---

[3] طلال بنان، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[1] يوسف عزيزي، **إيران الحائرة بين الشمولية والديمقراطية: نظرة من الداخل علي التطورات السياسية والثقافية في عهد خاتمي** (دار الكنوز الأدبية، 2001) ص ص 38 – 40.

[2] **انظر في هذا المضمون:**

محمد السعيد عبد المؤمن، **قراءة في الخطاب السياسي للرئيس الإيراني الجديد** (مختارات إيرانية، العدد 61 ، أغسطس 2005) .

Shirley, Edward. G , Fundamentalism In Power : Is Iran's Present Algeria's Future ?

(**Foreign Affairs**, Vol (74), No(3), May/ June , 1995), p 38 .

وفي الإجمال هناك 38 ألف مكتب اقتراع، ويدعى الناخب -المتوجب عليه إبراز بطاقته الانتخابية لختمها للحيلولة دون أن يصوت الناخب مرتين- إلى كتابة أسماء المرشحين الذين يختارهم بما يتناسب مع عدد المقاعد، دون التقيد بمكتب اقتراع محدد.

وتوزع مقاعد المجلس على المحافظات المختلفة، حسب الثقل السكاني . وحسب الدستور تتم زيادة المقاعد كل 10 سنوات بواقع 20 عضوًا؛ فكان عدد المقاعد 270 في البرلمان الخامس. وبسبب العامل الديموغرافي زاد عدد النواب في الانتخابات السادسة إلى 289 بدلاً من 290 لاعتبارات حسابية[3].

رابعاً: فيما يتعلق بمجمع تشخيص مصلحة النظام:

تطرق التعديل الدستوري لعام 1989 إلى تحديد مفهوم السياسات العامة للنظام، كما جاء في البند الأول من المادة (110) والذي نص على أن تحديد هذه السياسات يعتبر من ضمن وظائف وصلاحيات المرشد (الزعيم) بعد التشاور حولها مع مجمع تشخيص مصلحة النظام، وكذا نص البند الثامن من المادة نفسها على مسؤولية المرشد تجاه حل المشكلات التي قد يواجهها النظام والذي بدوره قد يحيلها لمجمع تشخيص مصلحة النظام إن لم تحل بالطرق العادية وخلال السنوات الأخيرة راح هذا المجمع وفقا لتلك الصلاحيات الموكلة إليه من قبل المرشد يباشر مهمة تحديد السياسات العامة للنظام على مختلف الميادين والأصعدة السياسية، الاقتصادية، القضائية، الاجتماعية، والثقافية وتهيئتها ورفعها للمرشد للموافقة عليها[1].

وتجدر الإشارة بشأن مسألة التفويض تلك والقواعد المتعلقة بها إلى أن تفويض الصلاحية خاصة الصلاحيات الإستراتيجية كمهمة تحديد السياسات العامة وحل المشكلات التي تواجه النظام له قواعد قانونية عامة تتمثل في التالي :

1- أن التفويض بالصلاحية هنا لا يسلب صلاحية وسلطات المفوض الأساسي حيث تظل الصلاحية للقائد أيضاً.

2- أن التفويض بالصلاحية لا يسلب مسؤوليات المفوض أمام المؤسسات السياسية العليا لاسيما مجلس الخبراء وغيره إذ إن التفويض بالصلاحية لمجمع تشخيص المصلحة لا يعفيه من المساءلة أمام الشعب ومجلس الخبراء.

3- كذلك فإن التفويض بالصلاحية لا يعني اتخاذ القرار في كافة المجالات إذ إن قيام المفوض بإتمام كافة صلاحيات المفوِّض لا يعني انتهاء دور القائد – وكأنه سلبت منه جميع حقوقه –

---

[3] انظر في هذا المضمون: رياض الريس، مصاحف وسيوف: من الشاهنشاهية إلي الخاتمية (بيروت، رياض الريس، 2000) ص ص 197 – 204.
Roy, op.cit, p.p 207 – 212 .

[1] انظر في هذا المضمون:
Mohsen. M, Milani, **The Making Of Islamic Revolution: From Monarchy to Islamic Republic,** (Boulder , co : West Review Press, 1994), p 244 .

بدليل أن التفويض قد انطوى على القيام بجزء من المهام المنوطة للقائد – تحديد السياسات وحل المعضلات – وليس كل المهام.

4- وفقا للحقوق العامة فإن عملية التفويض والاستشارة إنما تأتي في مرحلة تالية وفي الأمور غير الحيوية نظرا للسلبيات والأخطار التي قد تؤثر على كافة المجالات في حالة حدوث العكس حتى إن التفويض في الأمور البسيطة قد يكون تحت إشراف ورقابة المفوض وبصفته المباشرة خاصة وأن التفويض بالصلاحيات الكاملة وتحديد السياسات وحل المشكلات يتنافى مع القواعد القانونية والعرفيــة، فالتشريع الدستوري قد أناط مثل تلك المسؤولية لأعلى سلطة سياسية في الدولة، وإلا لماذا نص الدستور

على تحديد صفات شخصية من يتولى هذه السلطة السياسية مثل تمتعها بالقدرات، والخبرات، والاستقامة ،والانتساب للوطن والتي بعد التأكد من توافرها لدى الشخصية، تمنح الصلاحية الكاملة والملاحظ كذلك أن المادة 110 من الدستور قد تضمنت مسألة التفويض بالصلاحية حينما أوضحت أن ذلك يتحدد من قبل القائد في الشؤون محدودة الأهمية (البند 11 من صلاحيات ووظائف القائد)، فعلى سبيل المثال لا يمكن للقائد إنابة شخص، أو مؤسسة ما للتوقيع على تنصيب رئيس الجمهورية، ومن هذا المنطلق، فإن القيام بوظائف تحديد السياسات وحل المشكلات ليست مادة قابلة للتفويض وهي موقوفة على القائد الذي يمكنه أخذ استشارة المجمع حياله لكن مسألة التفويض الكامل للقيام بتلك المهام الرئيسية لا تعد من المهام القانونية والسياسية لمجمع تشخيص مصلحة النظام[1].

ووفقا للمادة (112)، فإن من الوظائف المنوط بها مجمع تشخيص مصلحة النظام أن هذا المجمع ينعقد – بأمر من القائد – لمناقشة وتحديد المصلحة في الأوضاع التي يتأكد فيها الخلاف بين مجلس صيانة الدستور ومجلس الشورى الإسلامي حول بعض القرارات التي قام بالتصديق عليها الأخير ولم يقبلها الأول باعتبارها مخالفة لموازين الشرع والدستور، وكذلك للتشاور في الأوضاع والأمور التي يوكلها إليه القائد وسائر الوظائف الأخرى الواردة في الدستور بهذا الخصوص إذن يقوم المجمع بالفصل في الخلاف الواقع بين المجلسين بعد أن تحال إليه ولعل تلك الوظيفة تمنح للمجمع مهمة تشخيصية وليس استشارية تشريعية لأنه في هذه الحالة (الخلاف بين المجلسين) يتحتم على المجمع الفصل وفقا لتحديد ،أو تشخيص المصلحة ولا يمكن اعتبار مهام المجمع تنطوي على نواح تشريعية إذ ثمة من يقوم بهذه الوظيفة ولاسيما مجلسي الشورى والصيانة.

---

[1] ويلفريد بوختا، مرجع سبق ذكره، ص ص 87 ، 88.

Rezaei, Ali, Last Efforts Of Iran's Reformists, **(Middle East Report,** NO (266), Spring 2003, p.p 40- 46 .

وهنا تجدر الإشارة إلى أن مجمع تشخيص مصلحة النظام لا يعتبر مرجعا تشريعيا، إنما يقوم بوظيفة استشارية إضافة إلى الفصل بين المجلسين حينما لا يمكنهما التوصل لحل مشترك[2].

من العناصر الأخرى المتعلقة بالمجمع أنه يتدخل للفصل بين المجلسين حينما يحدث الخلاف أي أن مهمته تبدأ منذ ذلك الحين فقط، وهذا يعني أن هذا المجمع ليس معنيا، أو مختصا بالتحقيق حول الموضوع المختلف عليه، أو التدخل في بنود المادة المصوبة بمعنى آخر إن تشريع القوانين يخص مجلس الشورى الإسلامي مثل قانون مكافحة المخدرات (أكتوبر 1998)، وغيره من القوانين التي تسن في نطاق الصلاحيات التشريعية لمجلس الشورى الإسلامي والتي لا يحق للمجمع التدخل فيها، لذا فإن دخول هذا المجمع إلى نطاق التشريع الأولى للمجلس يعد مخالفاً لنص المادة 112 من الدستور.

من الأسباب الأخرى التي تبرر عدم تدخل المجمع في الصلاحيات التشريعية، أو صلاحيات سائر السلطات الأخرى هي أن أعضاء هذا المجمع سواء الدائمين أم غير الدائمين، لا ينتخبون بصورة مباشرة من قبل الشعب إذ إن المجمع يعد مؤسسة معينة وليست منتخبة، ورغم أن رئيس الجمهورية هو العضو الوحيد من بين أعضاء المجمع المنتخب انتخابا" مباشرا" إلا أن قراراته تكون غير مؤثرة بالنظر إلى تركيبة هذا المجمع ، وعلى هذا النحو لا يأخذ المجمع أي صلاحية تشريعية، بل ولا صلاحية سياسية، أو ديمقراطية أيضا.

لذا فمن أفضل الوسائل لتدخل المجمع في حل الخلاف (بين المجلسين) أن يكون له صلاحية إشرافية، بمعنى أنه حينما يتدخل لتشخيص المصلحة في الخلاف القائم بين مجلس الشورى ومجلس الصيانة حينما يحال إليه فعليه أن يأخذ في اعتباره حق مجلس الشورى بوصفه مؤسسة منتخبة في إبداء المصلحة أيضاً ولا نغفل أن المصلحة يمكن تحقيقها، أو التدخل في بنود المادة المصوبة.

بمعنى آخر، إن تشريع القوانين يخص مجلس الشورى الإسلامي مثل قانون مكافحة المخدرات (أكتوبر 1998)، وغيره من القوانين التي تسن في نطاق الصلاحيات التشريعية لمجلس الشورى الإسلامي والتي لا يحق للمجمع التدخل فيها، لذا فإن دخول هذا المجمع إلى نطاق التشريع الأولى للمجلس يعد مخالفاً لنص المادة 112 من الدستور[1].

---

[2] نفس المرجع السابق .

[1] انظر في هذا الصدد مجموعة من المقالات حول مجمع تشخيص مصلحة النظام :

- انتقاد زيادة صلاحيات مجمع تشخيص مصلحة النظام ...بيان لمنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية (مختارات إيرانية، العدد 65، ديسمبر 2005) ص 49.
- مجمع تشخيص مصبحة النظام لن يتدخل في الأمور التنفيذية (مختارات إيرانية، العدد 65، ديسمبر 2005) ص 48.
- الرد علي الشبهات السياسية لإشراف المجمع (مختارات إيرانية، العدد 65، ديسمبر 2005) ص 50.

والأهم من ذلك، أنه بمقارنة المجمع بالمراجع القضائية العليا نجد أن الأول له صلاحيات إشرافيه بينما تتمتع هذه المراجع بصلاحيات استثنائية (إعادة النظر)، وبالتالي فالمجمع ليس له حق التدخل في المواد المختلف عليها.، لأن ذلك من اختصاص مجلس الشورى إنما ينصرف عمل المجمع إلى الفصل في الخلاف الواقع فحسب[2].

خامساً: مدي التأثير علي القوي اللارسمية:

منذ البداية فرض آية الله الخميني وضعية الجماعات المتنافسة في إيران من منطلق الاعتقاد بأن نظام الجمهورية الإسلامية شرطا لازمًا لبقاء الحزب، أو الجماعة على الساحة، وأي معارضة، أو إظهار أي نوع من المقاومة أمام إرادته تؤدي علي الفور إلي الاستبعاد، أو الإطاحة[1]. تأسيسًا على ذلك، تفتقد إيران مؤسسات المجتمع المدني، فهي تعاني من الفراغ المؤسساتي غير الرسمي بسبب الخلفية الأيديولوجية للنظام الذي يعتمد علي سيطرة النخبة الدينية الحاكمة التي تتمتع بصلاحيات دستورية واسعة وسيطرة فعلية كاملة علي حركة مؤسسات النظام السياسي الإيراني بغض النظر عن تعددية التيارات السياسية في داخل هذه النخبة الدينية الحاكمة سواء كانت إصلاحية(تحررية)، أو محافظة (متشددة) .

بمعني أنه، لا توجد حركة نشطة وفاعلة لمؤسسات المجتمع المدني في النظام السياسي الإيراني يمكن أن تتحكم فعليا في حركة مؤسسات السلطة الرسمية تجاوبا مع وضع التعددية السياسية السائدة في المجتمع الإيراني[2].

والمسألة الأخرى غير المألوفة في النظام الإيراني وتؤثر بالسلب على فاعلية العمل الحزبي، طبيعة العمل داخل مجلس الشورى الإسلامي، والمنوط به سن القوانين، فهي لا تسمح بوجود تكتل أغلبية ثابت طوال الدورة التشريعية يساعد على توازن عملية سن القوانين وتوجهات المجلس في دورته التشريعية، فالحركة داخل المجلس تحكمها قاعدة المصلحة التي تضع مجموعة من الدوائر كإطار لتجمعات النواب داخل المجلس، وهذه الدوائر لها أقطابها التي تشبه المغناطيس القوي الذي يجتذب إليه العناصر الأضعف فكريا، وسياسيا مهما كان عدد الأصوات التي حصلت عليها[3].

يؤدي عنصر المصلحة إلى التفاف كل مجموعة من الأعضاء حول قطب من أقطابه، وتأتي إليه العناصر الهامشية، أو المترددة، أو الصامتة، لتكوين مجموعة برلمانية ليست ثابتة

- **بيان جبهة المشاركة حول مهمة إشراف المجمع** (مختارات إيرانية، العدد 65، ديسمبر 2005) ص 51.

[2] ويلفريد بوختا، مرجع سبق ذكره ، ص ص 87 ، 88.

[1] علي كشتجر، **خامنئي ومجلس الخبراء**، (مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد(88)، نوفمبر 2007) ص 42.

[2] طلال بنان، مرجع سبق ذكره، ص ص 20 ، 21.

- **للمزيد راجع**: سعيد برزين، ترجمة: علاء الرضائي، **التيارات السياسية في إيران (1981 – 1997)** (أبو ظبي، مركز الأمارات، 2000).

[3] محمد السعيد عبد المؤمن، **إيران لماذا ؟**، مرجع سبق ذكره، ص 59.

أيضا طوال الدورة، وتتم الصفقات بين هذه المجموعات عند التصويت على كل قانون، ولعل السبب في ذلك هو التداخل بين أهداف وتوجهات ولوائح الأحزاب السياسية، وعدم وجود نظام حزبي قوي، بالإضافة إلي عدم وجود انتماء قوي لجماعة سياسية محددة، فضلا عن أن أغلبية النواب هم من المستقلين دائما، نتيجة لظروف محلية ،أو تأثيرات قبلية تمنع انتماء المرشحين لحزب، أو جماعة سياسية[4].

خاتمة

استهدف في هذا البحث محاولة الوصول إلي حكم موضوعي بصدد الأوليجارشية (القلة) الحاكمة في النظام السياسي لجمهورية إيران الإسلامية، وذلك من خلال مبحثين، تعرضنا في الأول للواجهات الشكلية (المؤسسات الدستورية) للنظام والدور المحدد لكل منها وفقا لما جاء في الدستور الإيراني، أما المبحث الثاني فكان تحليلا" موضوعيا" لواقع النظام السياسي الإيراني من خلال رده إلي الواقع.

وانتهينا إلي أن الزعامة كجهاز، والزعيم كقائد مرشد يجمع بين سلطات دينية وسياسية لا وجود لها بين الأنظمة المختلفة في العالم سواء في الدول الشرقية، أو الغربية، أو الإسلامية، وهي مرتبطة بالشيعة الإيرانيين، أوجدته طبيعة المذهب الشيعي، مما جعل للزعيم نفوذا كبيرا في مختلف أوجه النشاط البشري، وهو ما أشار إليه الدستور في المادة الخامسة التي تقول " في زمن غيبة الإمام المهدي (عجل الله تعالي فرجه الشريف) تكون ولاية الأمر، وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل المتقي البصير بأمور العصر الشجاع القادر علي الإدارة والتدبير".

فإذا كانت السلطات الحاكمة في إيران هي: السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، غير أنها لابد وان تمارس صلاحيتها بإشراف ولي الأمر وإمام الأمة. ولما كان الأمر كذلك، فقد أعطي الدستور صلاحيات للولي الفقيه تفوق صلاحيات المؤسسات الأخري مجتمعة، بل وإن مشروعيتها لا تتحقق إلا بموافقة الولي الفقيه، وقد كفل الدستور للولي الفقيه الأدوات اللازمة لتمكينه من السيطرة على الأجهزة الأساسية في النظام، بتخويله منفردًا في تعيين قادة القوات المسلحة، والحرس الثوري، وكذلك رؤساء السلطة القضائية، وهيئات الإذاعة والتليفزيون . كما يملك الولي الفقيه سلطة عزل رئيس الجمهورية من منصبه، إذا ما وجده مجلس القضاء الأعلى مذنبًا ومقصرًا في أداء واجباته الدستورية (المادة 110).

---

[4] نفس المرجع السابق، أيضا:

سلطان النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص 233 .

وباستقراء الواقع الإيراني وجدنا أن عملية صنع القرار تتم في إطار معطيات محلية معينة وفي ظل بيئة اجتماعية وسياسية، خلفية تاريخية أهم ما يميزها الخصوصية الشيعية لإيران بما في ذلك مركزية دور رجال الدين.

وأخيرا يمكنني القول أن، ولاية الفقيه هي النظرية السياسية التي يقوم عليها النظام الحاكم في إيران، وهي الركيزة الأساسية، وحجر الأساس لنظام الجمهورية الإسلامية، والولي الفقيه (القائد) هو مركز الثقل الرئيسي الذي يمنح الشرعية للنظام برمته، ويكون بمثابة القلة التي ينتهي إليها الحكم في النظام السياسي الإيراني.

مراجع الدراسة

أولاً: الوثائق:

1. **دستور الجمهورية الإسلامية في إيران لعام 1989**.

ثانياً: الكتب:

1. ثابت، عادل ، **النظم السياسة** (الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2007).
2. بدوي، محمد طه، ليلي أمين مرسي، **مدخل العلوم السياسية** (طبعة منقحة ومزيدة معدة لطلاب العلوم السياسية بكلية التجارة - جامعة الإسكندرية، 1995).
3. بدوي، محمد طه .، **النظرية السياسية: النظرية العامة للمعرفة السياسية** (القاهرة، المكتب المصري الحديث، 1965).
4. مسعد، نيفين ، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002).

5. هويدي، فهمي ، **إيران من الداخل** (القاهرة، مركز الأهرام للتنمية والنشر،1988).
6. الموسوي، موسي ، **ثورة الخميني: الثورة البائسة؟** (بدون ناشر، بيروت، 1989).
7. عبد المؤمن، محمد السعيد، **العمامة والعباءة في السياسة والحكم** (الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1995).
8. عبد المؤمن، محمد السعيد، **مسألة الثورة الإيرانية**، (القاهرة : د. ن، 1981).
9. إيزدي، بيزن ، ترجمة: سعيد الصباغ، **مدخل إلي السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية** (القاهرة، الدار الثقافية، 2000).
10. حسين، عادل، **إيران : الدولة الإسلامية .ماذا تعني؟**(القاهرة، المركز العربي الإسلامي للدراسات، 1997).
11. آخرون، علي محافظة، **العرب وجوارهم إلي أين** ؟، سلسلة كتب المستقبل العربي(20) (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000).
12. عبد الناصر، وليد ، **إيران دراسة عن الثورة والدولة** (القاهرة، دار شروق،1997).
13. سرحان، محمد علي ، **إيران إلي أين؟ في عهد الرئيس خاتمي: حوار حضارات أم صراع حضارات ؟** (دمشق، د. ن ، 1999).
14. عزيزي، يوسف ، **إيران الحائرة بين الشمولية والديمقراطية: نظرة من الداخل علي التطورات السياسية والثقافية في عهد خاتمي** (دار الكنوز الأدبية، 2001).
15. الريس، رياض ، **مصاحف وسيوف: من الشاه نشاهية إلي الخاتمية** (بيروت، رياض الريس، 2000).

ثالثاً: الدوريات:

1. محمد رضا وصفي، **الفكر الإسلامي وآفاقه في إيران المعاصرة** (شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، العدد(123)، 2006).

2. يحي داود عباس، **قراءة في كتاب النظام السياسي الإيراني** (مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد (87)، أكتوبر 2007).

3. حوار مع آية الله يزدي، **مجلس الخبراء وكيفية الإشراف علي الزعامة** (مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد (81)، أبريل 2007).
4. طلال بنان، **إيران: معضلة التعايش بين نظرية ولاية الفقيه والديمقراطية** (السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد (155)، يناير 2004).

5. عمرو عبد الكريم، **تمايزات النخبة الدينية الحاكمة في إيران** (السياسة الدولية، العدد(130)، أكتوبر 1997).
6. محمد السعيد عبد المؤمن، **إيران لماذا ..؟** (مختارات إيرانية، العدد(55)، فبراير2005).

7. محمد السعيد عبد المؤمن، **قراءة في الخطاب السياسي للرئيس الإيراني الجديد** (مختارات إيرانية، العدد 61 ، أغسطس 2005) .

8. برزين، سعيد ، ترجمة: علاء الرضائي، **التيارات السياسية في إيران (1981 – 1997)** (أبو ظبي، مركز الأمارات، 2000).

9. وليد عبد الناصر، **عشرون عاما بعد الثورة: إيران وإشكاليات التحول من الثورة إلي الدولة** (السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد (136)، أبريل 1999).

10. ويلفريد بوختا، ترجمة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، **من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية**، سلسلة دراسات مترجمة(17) (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1996).
11. سامح راشد، **الثورة الإيرانية بعد 25 عاما ...تحولات الدولة والمجتمع** (السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد(157)، يوليو 2004).
12. بشير عبد الفتاح، **إيران: إرهاصات ثورة جديدة**، مجلة الديمقراطية، العدد(14) (القاهرة، الأهرام، أبريل 2004).
13. محمد عباس ناجي، **أين يقف رافسنجاني داخل النظام السياسي الإيراني؟** (ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد (125)، مايو 2005).

14. **مجلس صيانة الدستور وضرورة تجنب السياسات المزدوجة** (مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد (79)، فبراير 2007).
15. **انتقاد زيادة صلاحيات مجمع تشخيص مصلحة النظام ...بيان لمنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية** (مختارات إيرانية، العدد 65، ديسمبر 2005).
16. **مجمع تشخيص مصبحة النظام لن يتدخل في الأمور التنفيذية** (مختارات إيرانية، العدد 65، ديسمبر 2005).
17. **الرد علي الشبهات السياسية لإشراف المجمع** (مختارات إيرانية، العدد 65، ديسمبر 2005).

18. **بيان جبهة المشاركة حول مهمة إشراف المجمع**، (مختارات إيرانية، العدد 65، ديسمبر 2005).

19. علي كشتجر، **خامنئي ومجلس الخبراء** (مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد(88)، نوفمبر 2007).

رابعاً: الرسائل العلمية:

1. محمد سلطان النعيمي، **الفكر السياسي الإيراني منذ قيام الثورة الإيرانية وحتى عام 2000 ...دراسة تحليلية في ضوء المصادر الفارسية** (رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم اللغات الشرقية وآدابها، 2007).

2. باكينام الشرقاوي، **الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية** (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية؟، 1993).

خامساً: المراجع الأجنبية:

1. *Abrahamian, Ervand, Khomeinism**: Essays On Islamic Republic,** (London, University Of California Press, 1993) .*
2. *Bahman, Bakhtiar, **The Governing Institutions Of Islamic Republic Of Iran: The Supreme Leader, The Presidency, and the Majalis,** IN, Al Swaidi, Gamal, ed, **Iran and The Gulf : a search For Stability** (Abu Dhabi: The Emirates Centre For Strategic Studies and Research, 1996).*
3. *Bakhash, Shaul. B, Iran , **(The American Historical Review,** Vol (96), NO(5), Dec, 1999.*
4. *Chubin Shahram, **Iran's National Security Policy**, (New York , Washington DC, 1994).*
5. *Crabb. Jr, Cecil . V, Review: The Impact Of Islamic Thought Upon Political Ideology And Behavior, (**The Journal Of Politics** , Vol (48), No (4) , Nov, 1986.*
6. *Edward. Shirley G **, Fundamentalism In Power: Is Iran's Present Algeria's Future ?**(Foreign Affairs, Vol (74), No(3), May/ June , 1995) .*
7. *(**Foreign Affairs**, Vol (74), No(3), May/ June , 1995).*
8. *Falk , Richard A , Khomeini's Promise, **(Foreign Policy**, NO(34), Spring 1979.*
9. *Fred , Halliday, Iran And The Middle East : Foreign Policy and Domestic Change, **(Middle East Report**, No (220), Autumn, 2001).*
10. *Hoogluiid, Eric, **Twenty Years Of Islamic Revolution: Political and Social Transition In Iran Since 1979**,(New York, Syracuse University Press, 2002).*
11. *Mohsen, Milam. M, **The Making Of Islamic Revolution: From Monarchy to Islamic Republic**, (Boulder , co : West Review Press, 1994).*
12. *Mohsen, Milani,. M, The Evolution Of Iranian Presidency : From Bani – Sadr to Rafsanjani, **(British Journal Of Middle Eastern Studies,** Vol (20) , No (1), 1993.*

13. *Mohsen. M, Milani,* ***The Making Of Islamic Revolution: From Monarchy to Islamic Republic,*** *(Boulder , co : West Review Press, 1994).*

14. *Oliver , Roy,* ***The Crisis Of Religious Legitimacy In Iran*** *, (The Middle East Journal, Vol (53) , No (2), Spring 1999).*

15. *Rezaei, Ali, Last Efforts Of Iran's Reformists,* ***(Middle East Report,*** *NO (266), Spring 2003.*

16. *Shaul. B ,Bakhash,* ***The Regin Of The Ayatollahs: Iran and The Islamic Revolution*** *(New York, Basic Books, 1994).*

17. *Shirley, Edward. G , Fundamentalism In Power : Is Iran's Present Algeria's Future ?*

اثر تعدد الأعراق والأديان في المجتمع الإيراني

The impact of multiple races and religions in Iranian society

الدكتور إياد خازر المجالي
أستاذ مساعد جامعة مؤتة / الأردن

ملخص :

لقد برزت خطورة ظاهرة التعددية الإثنية وتعدد الأديان في المجتمعات المعاصرة, وبرزت سمة تهدد كيان الدولة الوطنية ووحدتها الوطنية في الكثير من الدول المتعددة الإثنيات خصوصا في الربع الأخير من القرن العشرين، حيث اندلعت على إثرها الكثير من النزاعات الداخلية على أساس إثني في العديد من الدول امتدت لاحقا إلى خارجها، وخاصة في دول العالم الثالث بسبب فشل أنظمتها السياسية في التعامل مع هذه الظاهرة, أسفرت عن الكثير من المآسي والمجازر في حق الإنسانية نتيجة أعمال التطهير العرقي والصراع الإيديولوجي العقائدي بين مكونات شعوبها, تتناول الدراسة بهذا الجانب اثر تعدد الأعراق والأديان في المجتمع الإيراني إذ يفترض الباحث بأن التداعيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذه الظاهرة جاءت عميقة وجذرية فيه, من خلال تحليل الأبعاد السياسية والاجتماعية وتحديد المفاهيم الاصطلاحية للتعدد العرقي والديني والإجابة على تساؤلات هذه الدراسة.

Abstract:

The seriousness of the phenomenon of multi-ethnicity and multi-religiousism has emerged in contemporary societies. The national entity and its national unity have been threatened in many multi-ethnic States, especially in the last quarter of the twentieth century. Many ethnic conflicts have erupted in many countries. In the third world countries because of the failure of their political systems in dealing with this phenomenon, resulted in many tragedies and massacres against humanity as a result of ethnic cleansing and ideological ideological struggle among the components of their peoples. Multi-ethnic and religions in the Iranian society as a researcher assumed that the political, economic and social repercussions of this phenomenon came deep and radical in which, through the analysis of these dimensions and to answer questions of this study

المقدمة :

تتمتع إيران بأهمية جغرافية متميزة ، مكنتها من أن تكون نقطة تواصل بين حضارات شرق قارة آسيا وغربها، فضلاً عن المزايا الهائلة التي وفرها لها هذا الموقع الجغرافي المتمثل بوقوعها على طرق موارد التجارة العالمية وتعدد الثروات الطبيعية والبشرية فيها، بالإضافة إلى توافرها على المزايا المادية والمعنوية التي أهلتها لأداء أدواراً اقتصادية واجتماعية وسياسية في محيطها الإقليمي والدولي, لذلك فقد واجه المجتمع الإيراني ولازال العديد من التحديات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية التي استحوذت على اهتمام الباحثين والدارسين لتقييم أثارها وتداعياتها على بناء المجتمع وفي كافة جوانبه, وتعد ظاهرة التعددية العرقية والدينية من ابرز هذه التحديات وأكثرها التصاقاً بواقع إيران منذ عصور طويلة, الأمر الذي صاحبه غياب فكرة المواطنة بين الأفراد والجماعات الذين ينتمون لهذه الأقليات الاثنية والدينية المشكلة للمجتمع.

في الوقت الذي يكون فيه تعدد الأعراق والأديان ظاهرة طبيعية وايجابية ومصدر من مصادر الاثراء الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للدولة والمجتمع إذا تم أتباع الآليات والإستراتيجيات المناسبة لإدارته, إلا انه يمكن أن يتحول في أحيان أخرى إلى معضلة حقيقية ومصدراً أساسياً لتطور الصراع الذي يهدد بقاء الدولة ككل, نتيجة ضعف نظامها السياسي وعدم قدرته على تلبية مختلف المطالب العرقية الإثنية، أو نتيجة لرفضها هذا التعدد بشكل قطعي لأسباب إيديولوجية أو عقائدية، أو نتيجة لسيطرة مجموعة أثنية أكثر تطرفاً على ذلك النظام السياسي الحاكم وقمعه لأي جماعة تهدد مركزها القيادي في الدولة.

إشكالية الدراسة والتساؤلات :

يتناول البحث بالدراسة والتحليل تنامي تأثير ظاهرة التعددية العرقية والدينية في المجتمع الإيراني, إحدى أهمّ نقاط الاهتمام الرئيسية بالنسبة إلى المجتمع الإيراني من الداخل والتحدي الأبرز الذي يهدد بناء المجتمع ومكوناته، إذ يفترض الباحث بأن الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتعدد الأعراق الاثنية والأديان في المجتمع الإيراني عميقة وجذرية في اثارها وتداعياتها, ويدور السؤال المحوري للدراسة حول: إلى أي مدى تشكل التعددية العرقية والدينية تحدياً للمجتمع الإيراني في جوانبه السياسيةً والاجتماعية ؟ وهل تشكل التعددية العرقية والدينية عقبة أمام تحقيق درجات عالية من الاندماج الوطني والتنمية المستدامة للمجتمع الإيراني في كافة الميادين ؟، ومن هذه الفرضية وتساؤلاتها الرئيسية , يتفرع منهما عدد من التساؤلات الفرعية

على النحو التالي :

ما هو مفهوم الأعراق الاثنية والأديان ؟

ما هي أهمية هذا تعدد الأعراق والأديان على المجتمع الإيراني؟

ما هي أهم الأبعاد الإيديولوجية والسياسية والاقتصادية لتلون وتعدد المجتمع الإيراني؟

هل تجاوز تأثير هذا التعدد حدود إيران, أم بقي محدد بقيود ومعوقات تقلل من إمكانية تأثيره ؟

وهل ترتبط بعض القوميات العرقية او الدينية بقدرات الفاعلين الإقليميين والدوليين

ما هي إستراتيجية إيران في إدارة هذا التنوع العرقي الاثني ؟

هل ترسيخ فكرة المواطنة والوحدة الوطنية بين المكون المجتمعي الإيراني من أولويات النظام السياسي الحاكم؟

في ضوء التساؤلات السابقة، تتناول الدراسة أبعاد تعدد الأعراق والأديان في المجتمع الإيراني من خلال محور : الإطار ألمفاهيمي ويتضمن تعريف مفهوم الأعراق الاثنية وتعددها والأديان , وتناولها بشكل منفرد باعتبارها نمطاً من التدخلات والتفاعلات المجتمعية للشعوب الفارسية عبر مراحل زمنية طويلة، والخلفية التاريخية لهذه الأعراق والأديان تمثل سياقًا عامًّا لها.

أهمية الدراسة النظرية والتطبيقية:

تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة في ارتباطها بظاهرة من أعقد الظواهر التي عرفتها البشرية في القرن الماضي، خاصة وأنها تتزايد بشكل ملحوظ في المجتمع الإيراني وتشكل تهديداً وتحدياً له ولجواره الإقليمي وحتى الدولي, إضافة إلى أن أهمية تناول هذا الجانب البحثي تسعى إلى إثراء النقاش والبحث العلمي بشأن التعددية العرقية والدينية الإيرانية وتوازناتها القائمة عبر المراحل التاريخية المختلفة, وتداعياته في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وبنية النظام السياسي, وتكتسب الدراسة أهميتها النظرية العلمية من خلال تحليل عدد من المفاهيم والدلالات الاصطلاحية التي توضح تداعياتها في المجتمع الإيراني وتأثيرها المباشر على أمنه القومي.

أما الأهمية العملية التطبيقية فتكمن في أنها تصنّف وتحلل أبعاد التعددية العرقية والدينية الإيرانية, فهي تتناول موضوعاً يتعلق بفهم وتفسير العوامل والمتغيرات المؤثرة في المجتمع الإيراني وحضوره الإقليمي والدولي, فهي تحاول التعمق في أثر التعددية العرقية والدينية الإيرانية, والمساهمة في تناول الحلول والآليات والإستراتيجيات المناسبة لإدارة التعددية العرقية الاثنية والدينية في المجتمع, خاصة أنها لم تحظ حتى تاريخه بالاهتمام الكافي من جانب الباحثين, ولم تنل ما تستحقه من الدراسة على الصعيد الأكاديمي, إذ لا زالت هناك العديد من التساؤلات والتناقضات لم تتوافر لها الرؤية لتجيب عليها وتفسرها.

أهداف الدراسة: تمثل هذه الدراسة محاولة لفهم وتفسير طبيعة الأعراق والأديان لشعوب بلاد فارس, وتحليل أهم المقاربات النظرية التي تساعد في تفسير أبعادها وتأثيراتها على مستوى الدولة, كما تهدف إلى التعرف على أسباب وأثار تفاعل الأبعاد الإيديولوجية الدينية والسياسية والاقتصادية لهذه التعددية, وتناول البحث هذه الأعراق والأديان بمزيد من التحليل والمعالجة خاصة في جوانب تأثيرها على التيارات الفكرية والأنظمة السياسية التي حكمت إيران خلال العقود الماضية, لأن تحليل أي ظاهرة يتطلب التعمق في محاولة فهمها لغويا واصطلاحا والتعرف على أهم المفاهيم المتداخلة معها وأهم المقاربات التي تفسرها .

منهج الدراسة : رغم من أن ظاهرة التعددية العرقية الإثنية وتعدد الأديان وهي ظاهرة قديمة قدم الإنسان، إلاّ إن بروزها كمتغير رئيسي على مسرح الأحداث الدولية خلال القرن الماضي وفي إيران تحديداً, اقتضت الضرورة أن تعتمد هذه الدراسة على المنهج التاريخي وذلك من أجل تتبع مراحل التغير التاريخي للتركيبة السكانية في إيران, والتعرف على معالم وأثار هذه الأعراق والأديان في المجتمع الإيراني، وأبعادها الإيديولوجية والاقتصادية والسياسية، وتأثيرها المباشر وغير المباشر على سياسات ورؤى وأفكار التيارات والأنظمة الحاكمة عبر حقب زمنية متعاقبة.

كما أعتمد الباحث في هذه الدراسة على منهج دراسة الحالة لأنه يساعد في الإلمام بجميع جوانب الظاهرة المطروحة ومدى ارتباطها بالتعددية العرقية والدينية الإيرانية محل الدراسة، حيث يتيح هذا المنهج التعمق في دراسة المعلومات الخاصة بمرحلة معينة من تاريخ هذه التعددية العرقية والدينية الإيرانية، بغرض الوصول إلى تعميمات علمية يمكن إسقاطها على الوحدات المشابهة في البيئة الإقليمية المشابهة، حيث تم من خلال هذا المنهج دراسة ظاهرة التعددية العرقية الاثنية والدينية الإيرانية بمختلف تعقيداتها ومدى تمكن المجتمع الإيراني من إيجاد الآليات المناسبة لإدارتها.

مصطلحات الدراسة وكلماتها الافتتاحية :

الأعراق / القومية / الاثنية

تقسيمات الدراسة: قسمت الدراسة الى:

الإطار النظري والمفاهيم:

- ✓ تعدد الأعراق والأديان
- ✓ اثر وأهمية تعدد الأعراق والأديان في المجتمع الإيراني
- ✓ أهم الأبعاد الإيديولوجية والسياسية والاقتصادية لتلون وتعدد المجتمع الإيراني
- ✓ إستراتيجية إيران في إدارة هذا التنوع العرقي الاثني والاديان

الخاتمة والتوصيات

المراجع والمصادر

المبحث الأول:

الأعراق والأديان

الإطار النظري والمفاهيم:

إن دراسة أي ظاهرة في العلوم السياسية يتطلب إدراك معمقا لمختلف متغيراتها انطلاقا من دراسة أهم مصطلحاتها، مرورا بالأطر النظرية التي حللتها ووصولا إلى عملية إسقاطها على الواقع، وذلك من أجل الوصول إلى زاوية معينة من الفهم والتشخيص السليم لها وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث من خلال التعرف على مصطلحات التعددية العرقية الإثنية والدينية, أوهم المقاربات النظرية المساعدة على فهم هذه الظواهر.

مفاهيم التعددية العرقية الإثنية والدينية

تباينت أراء الباحثين حول تعريف موحد لمفاهيم التعددية العرقية الإثنية والدينية، وذلك يرجع إلى الزاوية التي ينظر من خلالها كل باحث لهذا المصطلح، إلى جانب تداخله مع المصطلحات الأخرى.

تعريف التعددية لغة: يعود أصل كلمة التعددية للدلالة على كلمة " عدَّ " والتي تعني حسب وأحصى، و "عدَّد" الشيء جعله ذا عد د ، وت عاد القوم يعني عدَّ بعضهم بعضاً و" تعدّدت" صارت ذات عدد و العديدةُ هي الحصة والنصيب[1], أي أنها مضامين توضح مشتقات الأصل اللغوي تعني عدم التفرد لان أصل العد وجود الشيء القابل للإحصاء سواء قل أو كثر[2].

التعددية اصطلاحا: لقد تعددت التعريفات المقدمة لمفهوم التعددية, ويمكن تناول أبرزها تقارباً لحالة الدراسة , وهي تمثل تعدد الجماعات داخل المجتمع وتعدد الجماعات نفسها[3], في حين يتناولها معجم المصطلحات السياسية، فيعرفها على أنها : تعني وجود مؤسسات وجماعات غير متجانسة في المجتمع المعاصر، تكون لها اهتمامات دينية أو اقتصادية إثنية وثقافية متنوعة، والتعددية من الناحية السياسية تصف مجتمعا تكون القوة فيه موزعة بصورة واسعة

[1] المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ط 2، ج 2.القاهرة: شركة الأوفست الشرقية ، 1985 ، ص 9

[2] عاشو، احمدمد مهدي , التعددية الإثنية: إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية .عمان :المركز العالمي للدراسات السياسية, 2002, ص20

[3] بدوي،احمد زكي, معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، ط 2,نشر مكتبة لبنان, بيروت1989، ص79

على جماعات متعددة مرتبة في أنماط متنوعة للصراع أو المنافسة أو التعاون, في حين تتناول الموسوعة البريطانية هذا المفهوم بأنه " الإستقلالية التي تحظى بها جماعات معينة في إطار المجتمع مثل : الكنيسة، النقابات المهنية، الاتحادات العمالية والأقليات العرقية " [1], أما في قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية و الاجتماعية فيعرف التعددية على أنها عبارة عن "تنظيم حياة المجتمع وفق قواعد عامة مشتركة، تحترم وجود التنوع والاختلاف في اتجاهات السكان في المجتمعات ذات الأطر الواسعة، وخاصة المجتمعات الحديثة حيث تختلط الاتجاهات الإيديولوجية والفلسفية و الدينية" [2] .

ما تجدر الإشارة إلية في هذا الجانب أن الدراسة قد ركزت تحليلها لظاهرة التعدد العرقي الاثني والأديان في تناول التعاريف الموضوعية التي حاولت أن تنفذ لصميم الظاهرة وبالتالي تنوعت بحسب موضوع التعددية وربطت بين مفهوم التعددية وبين عملية التفاعل بين كتلتين سياسيتين واجتماعيتين أو أكثر، وفي المقابل فإن التعددية السياسية يمكن أن تكون هي ذاتها انعكاسا للتعددية الاجتماعية, لان التعدد بهذا المفهوم يرادف التنوع والتفاوت والاختلاف بينهما كمصطلح سياسي له خلفية تاريخية وفلسفية، ترتبط بإدراك دور الدولة وطبيعة المواطنة، بل وطبيعة الإنسان وصيغ العقد الاجتماعي وقضاياه ونظامه الاقتصادي, التي تمكن من التداول على السلطة وعدم الاستبداد ووسيلة لإدارة الاختلافات السياسية والعرقية, لذلك يتضح من تحليل ظاهرة التعددية، بأنها تتضمن عناصر خمسة يقتضي التعرف هي: " المتعدد " الذي حكم علية بالتعددية وهو الذي يشمله الإحصاء والحصر, والعنصر الثاني هو" المتعدد فيه "وهو الذي يكون التعدد والاختلاف حوله, والمعتد به وهو الأدوات والوسائل والعوامل التي قادت إلى التعدد وتسببت فيه, والمتعدد له وهو بيان الأهداف التي يتمحور حولها التعدد والتي أدت إلى ترسيخه كحقيقة اجتماعية, والعنصر الخامس والأخير هو المعتد عليه، ويشير إلى الإطار الحضاري للتعددية والذي يرتبط بالزمان والمكان في بيئة معينة[3].

انقسمت التعددية إلى نمطين رئيسيين ضمن مفاهيم هذه الدراسة , الأول هو نمط الصراع و يتضمن فيه المجتمع حسب مزيجا من الجماعات تختلط مكونة وحدة سياسية واحدة دون أن تتحد أو تتماسك، كل فئة متمسكة بديانتها وثقافتها ولغتها وأفكارها وأساليبها الخاصة، غير أن التعامل بينها يتم من خلال السوق، ومن هنا تفرض التعددية الثقافية نمط صراعي، يرتكز على

4 - Encyclopedia Britanica,Vol 8 ,p51.

[2] سامي ذبيان ، قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية, رياض الريس للكتب والنشر، لندن,1990 ص 138-139

[3] لطفي، وفاء, " التعددية المجتمعية "، مركز المشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية, القاهرة, 2002 ، ص . 99 , متوفر بتاريخ2014/6/7 على الموقع الالكتروني
.www.asharqalarabi.org.uk/markaz/t-02052012.doc

سيطرة إحدى الجماعات الثقافية على الجماعات المختلفة، وتفرض تنظيما غير ديمقراطي للعلاقات بين الجماعات, بينما النمط الثاني هو التوازن يقوم على التكامل والتوافق بين الجماعات المكونة للمجتمع، وفق علاقات متناغمة ومنسجمة ووفق قوانين الضبط والتنظيم, وأهم ما يميز هذا الإطار أنه يفرق بين آليتين رئيسيتين، تتمثل الأولى في التكامل، والأخرى في الضبط والتنظيم، ومن خلالهما تتعايش الجماعات المتنافسة معا ضمن نفس المجتمع حيث أن التوزيع المتوازن للقوى بين الجماعات ، يشكل وضعا مناسبا لتقييد احتكار السلطة.

مفهوم الأعراق الإثنية

يرجع الأصل اللغوي للفظة إثنية إلى اللفظة اليونانية القديمة Ethnos والتي يقصد بها أمة وهي جماعة بشرية ذات الأصل الواحد [1], وفي اللغة العربية استعمل مصطلح الاثنية كمرادف مطابق لمفهوم العرقية بالرغم من أن مفهوم العرقية في جوهره يقوم على صلات الدم والسلالة، في حين تحتل الهوية والثقافة جوهر العلاقات الاثنية[2] , ومنهم من يشير إلى ألامه بأنها جماعة من الأفراد لهم سمات مشتركة، وقد يرتبط هذا بالتساوي مع المهاجرين والأقليات والجماعات المشتتة التي تتشارك نفس الخصائص والتمركز الجغرافي.

بينما تعني الاثنية اصطلاحا كما يعرفها قاموس علم الاجتماع، الصادر عن الهيئة المصرية للكتاب سنة 1979 م, بأنها جماعات ذات تقاليد مشتركة ، تتيح لها شخصية متميزة كجماعة فرعية من المجتمع الأكبر[3], ووردت في الموسوعة البريطانية، على أنها جماعة اجتماعية أو فئة من الأفراد في إطار مجتمع أكبر تجمعهم، روابط مشتركة من العرق، اللغة، والقومية أو الثقافة, ويعتبر " **فريدريك بارث Frederic Barth** من أوائل المساهمين في بلورة مفهوم ديناميكي للإثنية بأن الإثنية في نظره لا تعبر عن مجموعات جامدة او ثابتة، بل هي تجمعات بشرية غير ثابتة، أعضائها يتغيرون (علي المدى الزمني البعيد)، وذلك لأن عضويتها وحدودها مرتبطة بالتغيرات التي تطرأ على الأوضاع الاجتماعية[4] .

ومما سبق يمكن استنتاج التعريف الإجرائي التالي:

يعد مصطلح الإثنية من المصطلحات التي يكثر الحديث عنها مؤخرا من قبل الباحثين والمهتمين بالقضايا الدولية مثلما كان مصطلح القومية محط اهتمام الباحثين في بدايات القرن

---

[1] وهبان, أحمد ، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر, دار الطبعة الجديدة للنشر, الإسكندرية ، ص11

[2] عبدالرزاق, حنان ," الآليات المؤسساتية لإدارة التعددية الاثنية دراسة حالة النزاع في إقليم الباسك باسبانيا منذ 1959م, رسالة ماجستير(.جامعة بسكرة : قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية) 2001 ، ص2

[3] الجاسور, ناظم عبد الواحد, ناظم ، موسوعة علم السياسة , دار مجدلاوي, عمان ، 2004 ، ص7

[4] Frederic Barth (ed.)", Ethnic Groups and Boundaries" , Boston : Little Brown, 1969 , p 11.

العشرين،يعود سبب اهتمام العلماء والباحثين بالظاهرة الإثنية والصراعات الإثنية لمالها من دور مهم في استقرار السياسة الدولية، وهناك تباين واختلاف في تحديد مفهوم الإثنية نظرا لتداخلها مع مفاهيم ومصطلحات كالقومية والعرقية والأقلية, كما إن مفهوم الإثنية من أكثر المفاهيم جدلا في العالم إذا مثلت الإثنية مصدرًا من مصادر عدم الاستقرار السياسي .

الإثنية : هي جماعة من الأفراد في إطار مجتمع أكبر تجمعهم سمات مشتركة، كالعادات والتقاليد، اللغة الدين، والملامح الفيزيقية والتي تساعدها في التميز والمحافظة على هويتها ومصالحها في مواجهة الجماعات الأخرى أو في التعايش معها.

التعددية الإثنية : هي وجود جماعات إثنية وعرقية مختلفة ومتعددة، ذات هويات اجتماعية ثقافية، عقائدية، وبيولوجية متنوعة، ولها نمط من العلاقات المتوازنة أو الصراعية فيما بينها داخل إقليم الدولة الواحدة.

العرقية Racisme: استخدم عدد كبير من الباحثين الإثنية كمفهوم مرادف أو مطابق لمفهوم العرق أو الجماعة العرقية لذلك فإن أغلب التعريفات الخاصة بمفهوم العرقية قريبة إلى حد بعيد ومتداخلة مع مفهوم الإثنية مع الاختلاف في كون العرقية تشير أحيانا إلى فكرة عنصرية، وهي إرتقاء وسمو عرق معين على الأجناس الأخرى، ومن هذه التعاريف التي تطرقت إلى مفهوم العرقية: في تعريف المعجم الوسيط، حيث يقول إن " العرق هو أصل كل شيء، كل مصطف من طير وخيل ونحو ذلك، ومن معانيه كذلك الجبل الغليظ الذي لا ي رتقى لصعوبته[1] .

ويذهب معجم المصطلحات السياسية إلى تعريف العرق بأنه " مصطلح يطلق على مجموعة من البشر يشتركون في عدد من الصفات الجسمانية أو الفيزيائية، مع فرضية إمتلاكهم لموروثات جينية واحدة"[2].

ومفهوم العرقية ethnicity حديث الاستعمال في العلوم الاجتماعية، على الرغم من استعماله في علم دراسة البشرية، حيث لم يظهر في القواميس والمعاجم إلا في نهاية الستينات وبداية السبعينات[3]،أما كلمة عرق ethnic فهي قديمة، ومشتقة من الإغريقية ethnos التي بدورها مشتقة من ethnikos وتعني في الأصل ملحد, فالمصطلح استعمل بهذا المعنى في اللغة

[1] المعجم الوسيط ، معجم اللغة العربية , مجمع اللغة العربية, القاهرة، 1985 ، ص618

[2] هلال, علي الدين وآخرون," ، معجم المصطلحات السياسية , مركز البحوث والدراسات السياسية, القاهرة, 1996,ص215

13 N.Glazer and D.P.Moynihan,Ethnicity Theory and ExperienceExperience.(Massachussets:Harvard University Press1975)p.2

الانجليزية من منتصف القرن الرابع عشر حتى منتصف القرن التاسع عشر حيث بدأ في استعماله تدريجيا للإشارة إلى الخصائص السلالة العرقية"[1]

في حين يعبر مصطلح عرقية ethnicity عن أناس أو قوم، وتدل العرقية على" الرمز والشعار والهوية للفرد، وهي عبارة عن التراث الثقافي الذي يرثه الفرد من المجموعة العرقية التي ينتمي إليها"[2]، تركز هذه التعريفات على الانتماء أي الأصل وهو العنصر الأساسي والعامل المهم والمحدد لكل التعريفات للعرقية في العلوم الاجتماعية والسياسية.

ويعتبر هذا التعريف من أهم التعريفات للمجموعة العرقية لأنه يتضمن عناصر أساسية لا يمكن الاستغناء عنها وهي:

1- مجموعة من السكان، وهذا يعني التركيز على العدد أي على نسبة معينة معتبرة من السكان.

2- الأصل المشترك هو عنصر جوهري ولا يمكن الاستغناء عنه وهو الركيزة الأساسية للمجموعة العرقية.

3- مرتبطة بإقليم خاص أي وجود وطن وبلد تقطنه المجموعة العرقية.

4- إن التضامن والتلاحم والتكتل شروط جوهرية للمجموعة العرقية، لان العرقية الموحدة هي الثراء الاجتماعي للأمة واستقرارها السياسي والاقتصادي.

ومما سبق يمكن استنتاج التعريف الإجرائي التالي:

العرق هو مفهوم يستخدم في تصنيف البشر إلى مجموعات, تدعى أعراق أو مجموعات عرقية، استنادا إلى تركيبات من تفتقر إلى أساس متين في البيولوجيا الحديثة، فإنها لا تزال ذات تأثير قوي على العلاقات الاجتماعية المعاصرة, فقد استخدم لفظ العرق لأول مرة للإشارة إلى المتكلمين بلغة مشتركة ومن ثم للدلالة_على الانتماءات لأمة، وبحلول القرن السابع عشر بدأ العرق يشير إلى السمات الجسدية الظاهرية, وقد استخدم هذا المصطلح في كثير من الأحيان بالمعنى التصنيفي البيولوجي العام، بدءا من القرن التاسع عشر، للدلالة على مجموعات بشرية متباينة وراثيا محددة بالنمط الظاهري.

[1] Montserra Guibernau and John Rex,The Ethnicity Reader,Nationalism and Migration..(Oxford Polity Press 1999)p.33.

[2] E.M.Burge ,The Eesurgence of Ethnicity ,Myth or Reality.(Ethnic and racial studies,Vol 1 N°3 july 1978) p.226.

الدراسات الحديثة ترى التصنيفات العرقية كبنية اجتماعيا، وهو كذلك، العرق ليست شيء جوهري للبشر بل هوية أنشئت لإقامة معنى في سياق اجتماعي, هذه الهويات العرقية تعكس المواقف الثقافية للسلطات الإمبراطورية المهيمنة خلال عصر التوسع الاستعماري الأوروبي, في هذا المعنى، يقال إن الأعراق هي بنى اجتماعية تطورت ضمن سياقات قانونية واقتصادية واجتماعية وسياسية مختلفة، ويمكن أن تكون لها تأثير مباشر على الأوضاع الاجتماعية الكبرى, وذات آثارا مادية حقيقية في حياة الناس من خلال ممارسات تفضيلية وتمييزية مؤسسية, حتى أن كثيرا ما تجد الجماعات العرقية التي تتمتع بسلطة قليلة نسبيا نفسها مستبعدة أو مضطهدة كما هو حالة الأعراق الاثنية في إيران.

وهناك من الباحثين من يعتمد على المعيار العددي كشرط لتعريف المجموعة العرقية، أي وجود عدد كبير من السكان حتى يكون للمجموعة العرقية وزن، وتتمكن من التأثير في الحياة السياسية والاجتماعية في الدول والمجتمع, ونتيجة للمعيار العددي فلقد أصبح مصطلح العرقية مرتبطا بمفهوم المجموعة العرقية لان العرقية تفقد مدلولها ومعناها إذا لم ترتبط بالمجموعة العرقية التي تنتمي إليها.

وعنصر الأصل المشترك والاختلاف العرقي هما من أهم العناصر التي تميز المجموعة العرقية عن بعضها البعض، وهذا ما ركز عليه ستيفان ريان Stephan Rayan:

1- المجموعة ينظر إليها في المجتمع بأنها تختلف عن الآخرين بخصائص اللغة، الدين، السلالة والوطن الأم.

2- واختلاف الأعضاء عن بعضهم البعض"[1] .

فالمجموعة العرقية تعتمد على القيم والذكريات التاريخية والأساطير وهذه غير كافية، إذ لا بد من إقليم خاص واسم يطلق عليها حتى يمكن التعرف عليها, وبعد أن سلطنا الضوء على الجماعة العرقية يجدر بنا أن ننتقل إلى تعريف مصطلح متشابه للسابق وهو الأقلية العرقية Minority group, هناك عدة مصطلحات للدلالة على الأقليات ، ففي اللغة العربية عادة ما يستعمل مصطلح الأقليات دون كلمة مجموعة، فالتعريف الأكثر شيوعا "الأقلية هي مجموعة من الناس يعاملون معاملة غير عادلة ومعرضين للاضطهاد ومنعزلين عن المشاركة في

[1] Huseyin Isikal,Two Perspectives on The Relationship of Ethnicity to Nationalism:Comparing Gellner and Smth.(Alternative:Turkish Journal of International relations vol 1 N°1 spring 2002)p.3.

إدارة المجتمع وذلك بسبب الخصائص الفسيولوجية والثقافية التي تميزهم عن باقي الجماعة"[1], وقد اقتصر هذا التعريف على تبيان وتوضيح أن الأقلية مضطهدة ومحرومة من المشاركة السياسية، فهذه الظاهرة ليست عامة ولا تنطبق على بعض الأقليات.

ومن خلال ما سبق يمكن استخلاص أهم العناصر الأساسية التي تضمنها التعريف:

1-عدد قليل مقارنة ببقية السكان (وهو نفس المعيار العددي).
2-هي في وضع سياسي واقتصادي ثانوي أي مسيطر عليها من طرف الأغلبية.
3-لها خصائص لغوية ودينية تختلف عن باقي السكان.
4- عندها إدراك ووعي للمحافظة على هويتها.

كما تستند العرقية إلى خصائص جسدية أهمها لون البشرة وشكل الأنف ولون الشعر ومع وجود هذه العوامل إلا أن علماء الحياة (البيولوجيا) وعلماء الاجتماع لا يقبلون بان العرق مفهوم صحيح والعرقية تختلف عن الإثنية في أنها قائمة على الأصل ألسلالي أو العرقي المشترك.

بينما مفهوم القومية: فلا يوجد اتفاق حوله، لأنه يتكون من عدة عناصر تشكلت عقب أزمنة مختلفة، فمثلا نجد في التاريخ عدة قوميات مثل تلك التي ظهرت في أوروبا وخاصة في إيطاليا وفرنسا وألمانيا والتي أدت إلى توحيد تلك الدول، وكذلك القومية الأفروآسيوية التحررية التي أدت إلى تحرير الشعوب من الاستعمار، وأخيرا ظهرت القومية العرقية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا، والتي يطلق عليها باللغة الانجليزية **Ethnonationalism**، وهي شائعة الاستعمال في الخلافات الدولية، وأدت إلى إقامة دول على أسس عرقية.

فمصطلح القومية حديث النشأة ظهرت في الأدبيات سنة 1798 "[2], وهذا يؤكد على أن استعمالها لم يكن شائعا إلا في العصر الحديث, والقومية مصدرها اللغوي من القوم أي جماعة تجمع بينهم رابطة معينة، وفي الدلالة السياسية يرتبط مفهوم القومية بمفهوم الأمة، من حيث الانتماء إلى الأمة محددة, ويمكن القول أن القومية هي إدراك وشعور وإحساس بالانتماء إلى تراث مشترك وتضامن بين كل مكونات الأمة من أجل تحقيق وحدة سياسية, والتراث المشترك قد يشمل الاعتقاد بالأصل الواحد، اللغة، الدين والثقافة، والقومية إيديولوجية سياسية قوامها الشعور القومي الذي يدفع إلى بناء الأمة عن طريق اعتقادهم بأنهم "مجموعة بشرية متمايزة عن غيرها من الجماعات لها كيانها الذاتي وتطلعاتها القومية، كما أن لها الحق في الانضواء في وحدة

[1]- Joshua Costellena,Order and Justice,National Minorities and The Right to Secession/(International Journal on Minority and Group Rights N°6 :1999)p.401

[2] وهبان ، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، ،ص42.

سياسية مستقلة عن غيرها وأن تنظم كيانها القومي تنظيما اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا مما يحقق لها شخصيتها القومية."[1].

يتضح للدراسة في هذا السياق بأن اللغة والدين والأصل المشترك والسلالة والعدد متغيرات متداخلة في تركيب المفاهيم مثل العرقية، السلالة، الأقليات، القومية، القومية العرقية، ولهذا يجب حسم تلك المصطلحات في الجدول الآتي الذي يحدد المتغير الرئيسي لكل من المفاهيم دون أن يعني أن بقية المتغيرات الأخرى ليست ذات أهمية.

ويعد مفهوم تعدد الأديان: ما يطلق على مجموعة الأفكار والعقائد التي توضح حسب أفكار معتنقيها الغاية من الكون والحياة, وكما يعرف عادة بأنه الاعتقاد المرتبط بما وراء الطبيعة والإلهيات, يرتبط هذا المفهوم بالأخلاق والممارسات والمؤسسات المرتبطة بذلك الاعتقاد, وبالمفهوم الواسع عرفه البعض على انه المجموع العام للإجابات التي تفسر علاقة البشر بالكون, وقد تطور هذا المفهوم عبر أشكال مختلفة في شتى الثقافات, فبعض الديانات تركز على الاعتقاد باله معين, وذات قوانيين طابعها الإلزام لكل البشر.

والدين في مفهومه الاصطلاحي يشير إلى معنى : دان خضع فهي ديانة وهو دين, وتدين به فهو متدين, ويدين به من الاعتقاد والسلوك, بمعنى انه طاعة المرء والتزامه لما يعتنقه من فكر ومبادئ, ولأنه يتمثل بالطاعة والانقياد, في حين ينظر علماء الاجتماع والانثربولوجيا إلى الدين على انه مجموعة من الأفكار المجردة والقيم أو التجارب القادمة من رحم الثقافة[2] .

المبحث الثاني:

اثر وأهمية تعدد الأعراق والأديان في المجتمع الإيراني

تشكل ظاهرة تعدد الأعراق الاثنية والأديان في إيران ظاهرة طبيعية من التعدد والتنوع على أسس عرقية إثنية ولغوية ودينية ومذهبية, في ظل امتدادها على مساحة شاسعة مترامية الإطراف في قلب قارة آسيا, خاصة بعد أن تعرضت بلاد فارس لهجرات وافدة من عدة مناطق خارج حدودها عبر تاريخيا الطويل, رغم أن عدد السكان فيها قد بلغ 79 مليونا و926 ألفا و270 نسمة[3], فقد شكلوا تلون عرقي وديني غاية في الأهمية بأبعاد وتداعيات عديدة وعميقة, الأمر

[1] Paul Roe,The Intrastate Security Dilemma,Ethnic Conflict as a Strategy.(Journal of Peace research V° 36 N° 2 March 1999)p.194

[2] Lindbeck,George A.1984.Nature of Doctrine louisvill,Estats Units:Westminster/John Konx Press

[3] 21 وفق تقارير المركز الإحصائي الإيراني لعام 2017م, مركز آمار ايران اعلام كرد؛ نرخ بيكاري به, درصد رسيد/ نرخ مشاركت اقتصادي , درصد، خبرگزاري ,(مهر، 2017,

متوفر على الرابط الالكتروني https://goo.gl/mD9PGE

الذي تطلب مزيدا من الجهد والبحث في التعرف إلى تداعيات هذا التنوع اللغوي والثقافي والتعدد العرقي والديني في إيران.

خاصة وأنها تُعد من البلدان ذات الجذور العميقة في التاريخ, بحيث تنعكس أثارها الثقافية والحضارية على مختلف مفاصل الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية, وجعلها ذلك من أبرز دول منطقة الشرق الأوسط وخلق لها أهمية كبرى كدولة جوار للنظام الإقليمي العربي, حيث قد تؤثر أية تفاعلات داخلية إيرانية على نظامنا الإقليمي واستقراره.

كما أنها من أكثرها أعراقا وطوائف وأجناس, في إطار من الخصوصية التي وفرت البيئة الخصبة لتنامي وتعدد هذه الأعراق الاثنية والديانات فيها, خاصة وأنها تحتل موقعاً مهماً في الخريطة السياسية والإستراتيجية على المستوى الإقليمي والعالمي، باعتبارها دولة مترامية الأطراف وغنية بالموارد النفطية والثروات الطبيعية, وتتكون من فيسفساء عرقية ودينية طالما شكلت مصدر قلق للأنظمة والحكومات الإيرانية المتعاقبة.

أهم الأبعاد الإيديولوجية والسياسية والاقتصادية لتلون وتعدد المجتمع الإيراني

تختلف إيران عن الدول التي يتعايش فيها عدد من القوميات العرقية, فهي تشهد اضطرابا مستمرا تشعله هذه القوميات تعبيرا منها عن رفض سياسات السلطات الإيرانية تجاهها واعتراضها على سياسة التهميش وأساليب القمع التي تمارس في حقها من قبل أجهزة النظام، وتعتبر هذه القوميات نقطة ضعف للنظام الإيراني وورقة ضغط يمكن أن تمارس عليه، وخاصة أن هذه القوميات مجتمعة تشكل نحو نصف السكان في إيران، أي ما يقرب 40 مليون نسمة، ويمكن القول أن هذه القوميات مجتمعة أو بأفكار وأهداف موحدة يكون لها تأثير وقوة كبيرة تضاهي قوة السلطات الإيرانية، وتستطيع بتوحيد أفكارها وأهدافها أن تحصل على استقلالها أو تسقط النظام الحاكم في أي وقت تريد, إلا أن العديد من المؤشرات تؤكد انحسار أثار هذا التباين والتنوع في بنية المجتمع الإيراني, وتؤكد هيمنت الثقافة الفارسية الواحدة على مدى سنوات طويلة, الأمر الذي يهدد الاستقرار والسلم المجتمعي الإيراني إذا استمر النظام السياسي الديني الحاكم في طهران بإدارة هذا التعدد تهميشاً واقصاءاً لهذه الثقافات المتعددة في المجتمع.

حيث تطرح الجماعات الإثنية في إيران مطالب خاصة بأبنائها تتعلق بالنظام السياسي الذي تعيش في ظله والمجتمع الذي تنتمي إليه، ومن هذه المطالب تأكيد هويتها واحترامها بتمثيلها في النظام السياسي أو منحها وضعا خاصا في البلاد, وكلما تباينت قيم الجماعة الإثنية وهويتها

وتمثيلها في المجتمع الإيراني تزايدت نزعتها إلى التمرد والانفصال, وعادة ما جاءت اللغة والدين والعادات والتقاليد أكثر الموضوعات حضورا في هذه المطالب الإثنية .

التوزيع العرقي لسكان الجمهورية الإيرانية وآثاره :

وتحمل ظاهر التعدد العرقي الاثني والتعدد العقائدي الديني شأنها شأن سواها من الظواهر السياسية الأخرى من السمات العالمية, إلا أنها تتأثر بخصوصية الإطار المجتمعي الذي نشأت فيه, متأثرة بشبكة معقدة من المتغيرات والعلاقات والتفاعلات المجتمعية المتبادلة, ويمكن وصف الأقليات العرقية والدينية في إيران بالمتداخلة شيئا ما، وقد حرص النظام في إيران على تنفيذ عدة مشاريع وخطط تسعى إلى السيطرة على هذه الأقليات بإجراء تغيير ديموغرافي، وإجبار كافة الأقليات على التعلم والتدريس باللغة الفارسية، وتفريس الهويات والأرض والمعتقدات والثقافات، يمكن ملاحظة تداخل بين العرق والمذهب كما هو الحال بين الأكراد والبلوش والتركمان وقليل من العرب والذي يجمعهم مذهب السنة .

خاصة وأن هذا التعدد يمثل عاملا مهما لاستقرار المجتمع وعامل أساسي في تواصل أفراد المجتمع الإيراني مع بعضهم البعض ومع قياداتهم السياسية وسلطاتهم الرسمية[1], فقد جاء التوزيع العرقي الاثني للشعوب الإيرانية بين عدة جماعات وأقليات عرقية في الهضبة الإيرانية وأقاليمها يتضمن 51% من إجمالي عدد السكان هم من العرق الفارسي, وما نسبته 24% من إجمالي السكان هم من الأكراد, بينما يشكل الجيلاك المازندرانيين ما نسبته 8%, والاذريون يشكلون نسبة 7%, في حين يشكل العرب والبلوش والتركمان نسبة 2% لكل منهما, في حين يشكل اللور ما نسبته 2% والأعراق الأخرى المختلفة نسبة 1% من إجمالي عدد السكان.

تشير الدراسات الإيرانية إلى أن العرب يشكلون أكثر من 7.7% من سكان إيران، منهم 3.5 مليون في محافظة خوزستان (الأحواز) وما تبع لها (غالبيتهم من الشيعة ويتكلمون بلهجة أحوازية القريبة من اللهجة العراقية)، و 1.5 مليون في سواحل الخليج العربي خاصة بندر لنجة (سنة يتكلمون لهجة خليجية)، و 0.5 مليون متفرقين، كما يقدر عزيزي عدد أكراد إيران بنحو 10% من سكان إيران. الشكل البياني يوضح التوزيع العرقي لإيران: وحسب التقارير الإيرانية فإن التوزيع الديني والمذهبي لإيران يتكون من 65% شيعة، 25 % سنة، واليهودية والمسيحية والزرادشتية والبهائية تبلغ 10% [2].

[1] الريني, منال, إيران من الداخل تحولات القيادة السياسية من الشرعية الثورية الى الشرعية الدستورية, ط2, نشر المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية, ألمانيا , 2018, ص6

[2] عزيزي, يوسف, إيران مقبلة على التفكك, مقالة, متوفر على الموقع الالكتروني https://www.azzaman.com .

وفي جانب تحليل التوزيع العرقي لمكون للمجتمع الإيراني, فأن المشهد القومي فيه يتميز بتداخل معقد ما بين المذهبية والقومية, كما أن امتداداتها الجغرافية الإقليمية تضيف إليه بعدًا إقليميًا مهم مما يجعل الأمر غاية في التعقيد, يتضح للدراسة بأن معظم الأقليات العرقية في إيران يقطنون المناطق الحدودية وهي ذات امتداد خارجي, فالعرب في الجنوب والجنوب الغربي، يمتدون إلى العراق ودول الخليج العربي في الجنوب، كما هم البلوش في الجنوب والجنوب الشرقي لإيران ولهم امتدادهم في إقليم بلوشستان في باكستان وأفغانستان، أما يتواجدوا في الشمال والشمال الشرقي يجاورون تركمانستان، في حي يقطن الأذريون في الشمال والشمال الغربي وأجزاء منهم في الوسط جنوب جمهورية أذربيجان، والأكراد في الغرب وهم جزء من الحلم الكردي الكبير في تركيا وكردستان العراق .

لذلك يعد العرق الفارسي هو الأغلب بين سكان إيران, ويشكل نصف السكان تقريبا بين بقية الأعراق التي تسكنها, ويتوزعون على إحدى عشر محافظة في الهضبة الإيرانية هي محافظات: خرسان الرضوية وسمنان وخرسان الجنوبية ويزد والبرز وأصفهان وكرمان وفارس وبوشهر, كما أنهم في كل من همدان وكلستان وطهران وهرمزكان وقزوين يشكلون الأغلبية في عدد السكان.

أما العرق التركي فينقسم إلى الاذريين والاترك وهم أغلبية عدد سكان كل من محافظات اردبيل واذربيجان وزنجان وقزوين, ويتواجدوا بنسب مرتفعة في اذربيجان الغربية وكلستان وطهران, في حين ينقسم العرق الكردي في إيران إلى : الكهلر والسنة واللر والبختياريين واللكو, يسكنوا محافظات كرمنشاه ولرستان وكردستان واذربيجان الغربية وايلام وجهار ومحال وكهكيلوية وخرسان الشمالية, في حين يمثل العرب عدد كبير من سكان خوزستان وهرمزكان والبلوج ويمثلون غالبية سكان محافظتي غيلان والديلم, حيث يشكل العرب من أصول فارسية اغلب سكان مازندران

التوزيع الجغرافي للأقليات في إيران: أكثر القوميات انتشارا في إيران هم الفرس، حيث يشكلون الأكثر من بين القوميات التي تقطن إيران، ويتوزعون في 11 محافظة من أصل 31 محافظة إيرانية، وهذه المحافظات هي: فارس، خراسان رضوي، خراسان جنوبي، أصفهان، سمنان، قم، مركزي، يزد، بوشهر، كرمان، البرز، ويشكل الفرس نحو نصف محافظات طهران وهمدان وهرمزكان وقزوين وكلستان.

ويشكل الأتراك وهم الأذريون والتركمان غالبية السكان في ثلاث محافظات هي أذربيجان الشرقية وزنجان وأردبيل، بحيث يشكلون نصف سكان محافظة قزوين وكلستان، ونحو 25%

من محافظة طهران ونحو خمس سكان محافظة أذربيجان الغربية. بينما الأكراد فيشكلون الأغلبية في نحو سبع محافظات: جهارمحال وبختياري، أذربيجان الغربية، كردستان، كرمنشاه، لرستان ايلام، كهكيلويه وبوير احمد، ويشكلون نصف سكان محافظة همدان وثلثي سكان محافظة خراسان الشمالية. ويشكل العرب أكثرية سكان محافظة "خوزستان" ونصف سكان محافظة هرمزكان، بينما يشكل البلوش الأكثرية في محافظة سيستان وبلوشستان وربع سكان محافظة كرمان. عقائديا: أغلب القوميات والأقليات في إيران تدين بالإسلام، ويتبع أغلبية السكان المذهب الشيعي الجعفري، والمعروف أيضا بالمذهب الإمامي أو الإثنى عشري، ويأتي في المرتبة الثانية المذهب السني، ثم ديانات أخرى مثل البهائية واليهودية والزردشتية والمسيحية.

تعدد الديانات والأيديولوجيات وآثارها على شعوب إيران .

يشكل العامل المذهبي في النسيج العرقي الاثني الإيراني بعداً هاماً وحيوي في تقسيم المجتمع الإيراني, توضحها اغلب المؤشرات والتقديرات شبه الرسمية للتوزيع العقائدي بين الشعوب والأعراق التي تقطن إيران, بأن ما نسبته 89% من عدد السكان يدينون بالمذهب الشيعي بينما يشكل أهل السنة منهم 10%, ويتوزع 1% منهم بين الأرثوذكس الأرمن واليهود والزرادشتة وغيرهم .

يبدو لهذه الدراسة أن المسوغ الموضوعي لتعددت الديانات والطوائف في إيران, جاء نتيجة اتساع رقعتها الجغرافية وامتداد حدودها بمحاذاة شعوب وأمم وأعراق ومجموعة الشعوب التي تستوطن في وسط وشرق قارة آسيا, وقد انقسمت هذه الديانات بين الديانة الإسلامية الطائفة الشيعية التي تشكل أغلبية سكان إيران من الفرس والاذريين والجيلاك والعرب, ينتشرون في كافة بقاع البلاد ويندر وجودهم في بلوشستان, حيث تقدر نسبة المسلمين الشيعة الإيرانيين 95% من إجمالي عدد السكان, في حين يشكل الأكراد والبلوش والتركمان وبعض العرب والفرس في الأقاليم الجنوبية والشرقية سنة إيران الذين تقدر أن نسبتهم 15% تقريباً, كما أن الديانة الزردشتية من العقائد والديانات التي يقدر عدد معتنقيها في إيران بحوالي 22000 نسمة من إجمالي عدد السكان, بينما تشكل البهائية إحدى الطوائف الإسلامية في إيران نسبة لا يستهان بها وهي تقدر ب 300 ألف نسمة.

توضح الدراسة في هذا الجانب من التحليل بأن المسوغ التاريخي لهذا التعدد, بأنه جاء نتيجة إلى تسلط الأتراك على بلاد فارس خلال حقب زمنية طويلة , فإن اللغة والثقافة الفارسية بقيت هي المسيطرة على إيران والمنطقة بشكل كبير، ومع انتقال السلطة السياسية إلى الأسرة البهلوية الفارسية بعد انتهاء حكم القاجاريين في عشرينيات القرن الماضي أصبحت اللغة والثقافة

الفارسية أحد أهم عناصر الهوية الإيرانية في القرن العشرين، خاصة وان "الفرس" يعرفوا بأنهم أولئك الذين لغتهم الأم هي الفارسية، ويعتبرون أنفسهم فرس و يشكلون نحو 49% من سكان إيران, كما لعب المذهب الشيعي دوراً مهما كذلك في ترسيخ دعائم هذه الهوية التي سعت لإثبات نفسها أمام المنافسين الأتراك والعرب في المنطقة [1], بالإضافة إلى أن هناك مجموعة كاملة من الأعراق الأخرى، والذين يعرّفون أنفسهم بأنهم إيرانيون يتحدثون اللغة الفارسية، وذلك بسبب الصلات الثقافية واللغوية مع الأعراق في المحيط الإقليمي, لكن في الوقت ذاته هويتهم العرقية ليست فارسية.

ورغم النجاح الكبير الذي لعبته إيران في إيجاد الهوية الإيرانية على حساب حقوق الأقليات العرقية والمذهبية[2], فإن الضغوط الكبيرة التي تتعرض لها إيران حاليا وما يحدث حولها من تطورات سياسية واجتماعية وأمنية في حقبة ما بعد الانهيار السوفيتي وعصر التفرد الأميركي، يبدو أن المشكلات العرقية التي كانت قد خمدت تحت رماد الأيام وجدت من ينفخ فيها، مما يجعل التحدي أمام طهران اكبر واقوى لترتيب العلاقة مع هذه الأقليات حفاظا على تماسكها العرقي وعدم السماح لأميركا باستخدام ورقة العرقيات ضدها في هذه المرحلة الحرجة من مواجهتها ضد الغرب, كما تبدو آثار النزعة الانفصالية بين أقليات البيئة المحاذية والإقليمية أقل تأثيرا على الأقليات العرقية والدينية الإيرانية، حيث تراقب إيران وتركيا بشكل منسق تطور الاشتباكات بين سلطات دول الجوار العراقي والتركي مع القوات الكردية في شمال العراق والتي اشتدت حدتها منذ عام 2018، إذ أن الأكراد أقاموا كيانا سياسيا في شمال العراق شبيه بحالة شمال قبرص، أما التنظيمات الدينية السنية فقد تراجع نشاطها بشكل كبير منذ عام 2014، الأمر الذي خفف من العبء الأمني عن كاهل الدولة الإيرانية [3] .

المبحث الثالث

اثر التعدد العرقي ألاثني والأديان في المجتمع الإيراني

تظهر المؤشرات الواقعية بأن الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتعدد الأعراق الاثنية والأديان في المجتمع الإيراني عميقة وجذرية في آثارها وتداعياتها, خاصة في جانب تحليل التحديات التي تواجهه تطبيق سياسات الحكومات الإيرانية في مجال عملها السياسي والاجتماعي

[1] المجالي, إياد, الأسس الفكرية للثورة الإسلامية الإيرانية وإستراتيجيتها المعاصرة في إدارة أنماط الصراع الإقليمي, رسالة دكتوراه غير منشورة , جامعة مؤتة, الأردن, 2017, ص76

[2] محفوظ ،محمود, الأقليات وقضايا الديمقراطية في العالم العربي، مجلة الديمقراطية ،القاهرة : السنة السادسة، العدد2

[3] عبدالحي, وليد, إيران ومستقبل المكانة الإقليمية 0 202, ط1, مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف, بالجزائر,2017,ص86

فهي تشكل عقبة أمام تحقيق درجات عالية من الاندماج الوطني والتنمية المستدامة للمجتمع الإيراني في كافة الميادين .

كما تعد ظاهرة التعدد العرقي والديني أداة في النزاعات الإقليمية بين الدول المشرقية، كما باتت مجالاً للتدخلات الخارجية مخلفةً في كلا الحالتين وضعاً دائماً للنزاع الأهلي وعدم الاستقرار، ومآسيَ إنسانية واجتماعية, إن الدراسة تابعت اغلب الوقائع التاريخية والمتغيرات التي أسفرت عن هذا التعدد, لتفسير ما للحركات الإثنية من أثار كبيرة على استقرار المجتمعات التي تتواجد فيها، وابرز مثال على ذالك ما حصل (للاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا)، كما إن دولا أخرى بات الانقسام خطرا يداهمها نتيجة لوجود حركات اثنيه تدعو إلى الانفصال، ومن هذه الدول (سريلانكا والسودان واندونيسيا وإيران وتركيا والعراق) .

كما أن الصراعات الاثنية، تعد ظاهرة معقدة ومتشابكة، يمثل وجودها احد معالم الواقع الإنساني، سواء فيما يتصل بخلفياتها و أسبابها، أو فيما يتصل بنتائجها وتداعياتها، ويمكن تصنيف هذه المتغيرات في مجموعتين رئيسيتين : أولها البيئة الداخلية مثل طبيعة التعدد في المجتمع والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية, وثانيها: يتعلق بالبيئة الخارجية وما يرتبط بها من دور للقوى الدولية والإقليمية في الصراع الاثني .

ويرجع سبب اندلاع الصراعات الإثنية إلى مزيج معقد من الدوافع يتمثل أبرزها في ضعف الاندماج بين الشعوب داخل الدولة الإيرانية، وذالك بفعل التخطيط العشوائي لحدود تلك الدول، مما أدى إلى عدم تطابق الحدود السياسية مع التجمعات السكانية، وهو الوضع الذي فشلت معظم الحكومات المتعاقبة على حكم إيران في التعامل مع بحكمة، بل أدت سياساتها التي تستند على طائفة قومية فارسية وتجاهلت واستبعدت الآخرين إلى حالة من انعدام الثقة, بمؤشرات عدم الاستقرار داخل المجتمع .

ولهذا تفاقمت المشكلة واضطرت اغلب الجماعات والقوميات العرقية الاثنية اللجوء إلى الفوضى والاعتصام والتمرد في بعض الأقاليم الإيرانية, لتحسين وضعها في عمليتي التوزيع للثروة والمشاركة السياسية في الدولة, إضافة إلى إن تجاهل النظم السياسية المتعاقبة في ايران لمطالب الإثنيات، أو عدم الاعتراف بها، أو عدم استيعابها لتلك المطالب أدى إلى لجوء هذه القوميات الإثنية إلى وسائل أخرى للوصول إلى تلك المطالب.

واهتمامنا بظاهرة التعدد العرقي والديني في هذه الدراسة, يقودنا إلى تحليل أبعاد السياسات التي اتخذتها الأنظمة الحاكمة في إيران عبر العقود الماضية من تهميش وتمزيق وفوارق معيشية هددت وتهدد امن المجتمع واستقراره، باعتباره يتكون من تجميع الإجباري لشعوب غير متجانسة قومياً ودينياً, خاصة بعد أن أضحت الحركات العرقية والإثنية تمثل واحدة من ابرز ظواهر

الحياة السياسية, وان لهذه الحركات شأن على استقرار المجتمعات التي تتواجد فيها فالصراعات إلى أين ستقود وماذا ينجم عنها في المستقبل[1].

خلال الثمانين عاما الأخيرة التي تسلمت الحكومات الإيرانية سلطاتها دأب فيها الفرس البهلويين إلى قيادة دفة الحكم من الأتراك القاجاريين، برؤية محددة تسعى إلى تعميق حضور القومية الفارسية على حساب الأعراق الأخرى, فقد تعد القومية من أبرز الأسس الفكرية التي تفاعلت معها قوى وتيارات سياسية إيرانية عندما احتدم الصراع بين الإسلام والغرب[2], وهي من المفاهيم التي تناولها المفكرون الإيرانيون باعتبارها إحساس مشترك بين أبناء الشعب الإيراني ترسيخ الهوية الإيرانية المتمثلة في اللغة والتاريخ والثقافة الفارسية,, كما أنها عقيدة مثلت وجدان مشترك أضافت إليهم هذه المشاعر بالانتماء والتعنصر لعرقهم الآري, وأنهم يشكلون جماعة سياسية تمتاز عن غيرها من الأمم والشعوب, وبمعنى أخر فإن التيارات القومية الإيرانية هي التي تدعي أن الحق في السلطة وتشكيل النظام السياسي أساسة القواسم المشتركة لأبناء الشعب الواحد وهي اللغة والآداب والعادات والتقاليد المشتركة[3].

كما وتعد فكرة القومية التي غزت العالم الثالث من أوروبا والغرب نسخة ممزوجة من الدعوة للتحرر والديمقراطية, وعلى أثرها نالت شعوب العالم الثالث, ممن ابتليت بالاستعمار بالاستقلال السياسي, إلا أن هذا التحرر والاستقلال بدا ظاهريا, لأنه لم يشفع بالاستقلال الفكري والأخلاقي والقيمي, فأغلب البلدان ألتي تحررت من نير الاستعمار المباشر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية, استمرت تعاني من الأزمات الاجتماعية والأزمات السياسية[4].

تلك الفكرة التاريخية المستوردة من الغرب, أخذ بها بعض الإيرانيين في ظاهرها كنزعة عنصرية, عرفها المجتمع الإيراني بمعناها السياسي, نتيجة لحجم المتغيرات التي توالت في القرن التاسع عشر, ورغم تعدد أشكال القومية المستوردة من الغرب, فإنها ارتكزت على البعد الثقافي, والجهة الممثلة لهذه النزعة هي قوى وتيارات إيرانية تعمل في مجالها الوطني, بإطار وأساس فكري يعد أيديولوجياً وحركة تغيرية وتعبيراً عن السعي لتخلص من قيود الاستعمار, والمطالبة بالحرية وسيادة القانون, وتعزيز سلطة الشعب من خلال مجلس نيابي بأطر الديمقراطية يجمع كافة

[1] عاشور, مهدي محمد, التعددية الإثنية، إدارة الصراعات وإستراتيجيات التسوية, ط1, المركز العلمي للدراسات السياسية , 2002 , ص 77

[2] عنايت, احمد, الفكر السياسي في الإسلام المعاصر, ترجمة إبراهيم دسوقي شتا, ط1, مكتبة مدبولي, القاهرة, 1984, ص198

[3] داوري, رضا اردوكاني, القومية والثورة, ط1, وزارات إرشاد, طهران, 1986, ص33

[4] شفيعي, الأسس الفكرية للثورة, ص136

الأعراق والأديان على الأرض الإيرانية, فجاءت القومية الثقافية, إحدى الأدوات الفكرية التي تعبر عن انتصارها للوضع القائم في البلاد[1].

لذا تحمل أصحاب الرؤى القومية الفارسية من المجتمع الإيراني عبء رفع التخلف الذي كان يضرب أركان المجتمع الإيراني, خاصة وان الاستقلال السياسي لم يغير الأزمات والتخلف الاقتصادي الذي بقي دافعاً وسبباً من دواعي الاستمرار في الارتباط بعلاقات مع الغرب, فالاستقلال السياسي بهذا الواقع كان اسماً بلا مسمى, لم يستطع دعاة القومية الفارسية والتيارات الوطنية والإصلاحي, اكتساب التأكيد الشامل من المجتمع الإيراني, بسبب امتداد جذور دعواتهم القومية العنصرية, ودعواتها إلى فكر التغريب نحو الحداثة الغربية ونقلها كما هي دون مراعاة خصوصية المجتمع الإيراني ذو التعددية العرقية والاثنية والتعدد في أديان أبناء شعبها, فقد بات يصعب على أي متدين أن يقتنع أو يدرك ما ينادي به هؤلاء لعدم الانسجام الفكري والإيديولوجي معهم, مما خلق إشكالية فكرية وتباين عميق بين مكونات المجتمع من كافة اطيافة وقومياته وبين التيارات الوطنية والإصلاحية والدينية الفاعلة في المجتمع الإيراني [2],

وما أن دخلت القومية الفارسية مستبعدة كافة الأعراق الاثنية الإيرانية إلى ساحة العراك الثقافي مع الشاه رضا خان بهلوي, حتى أشتعل الجدل الأيديولوجي بين دعاة القومية الفارسية مع أطراف المجتمع الإيراني من أعراقة المختلفة والمتدينين عامة والإسلاميين تحديداً, فقد كان محور الجدل والصراع يتركز على التناقض والتباين بين أهداف ومصالح هذه الأعراق والأديان لشعوب بلاد فارس, خاصة وأن القومية الفارسية تمثل مجموعة القواعد المرتبطة بمصالح آنية لفريق سياسي محدد, بينما الأديان فهي عقائد وايديولوجيات تمثل رسائل لا تميز بين إنسان وأخر إلا بما كسبت يمينه من تقوى, وعلى أثر هذا التوصيف يتضح بان ميدان المواجهة أبرز جماعة من المتنورين أتباع رضا خان بهلوي ممن نصبوا العداء لكل الأديان والإيديولوجيات العقائدية, واتهموها بأنها سبب تخلف المجتمع الإيراني, بحجة محاربة الخرافات, وإحياء المآثر القومية حتى أنهم من رفعوا شعار الإصلاح الديني, بإدخال عناصر غير دينية عليها وإخراج مالا يتناسب والعصر منها, حتى لو كان ركناً من أركانها[3].

فالقومية الإيرانية لم تكن على صلة بأديان وعقائد شعب إيران, بل كانت على النقيض منه, وكان معيار التدين في تلك الفترة مواجهة القومية, ومما لا شك فيه أن الصراع بين دعاة القومية الفارسية والأديان والإيديولوجيات العقائدية لم يكن علنياً, نتيجة لحكم رضا خان بهلوي, فقد

[1] عنايت, الفكر السياسي في الإسلام المعاصر, ص198, 213

[2] رجبي, محمد حسن, الحياة السياسية للإمام الخميني, ط1, مؤسسة الطباعة والنشر وزارة الثقافة الإيرانية, طهران, 1990, ص158 - 159

[3] داوري, القومية والثورة, ص 12

أعطى أولوية المواجهة للنفوذ الأجنبي, وكذلك آثر تأجيل المنازلة والتزام الهدنة بين دعاة القومية الفارسية والأديان والإيديولوجيات العقائدية, ودعا إلى تضامنهم مع القومية الفارسية لمواجهة الاستعمار[1], غير أن هذا التوجه أدى إلى إيجاد الكثير من عدم الثقة لدى العرقيات الأخرى وصل إلى حد المواجهات الدموية في فترات مختلفة من تاريخ إيران المعاصر..

فقد ظهرت العديد من المؤشرات السياسية التي زادت من توسيع الفجوات والمسافات بين القوميات والأعراق الإيرانية والأقليات الإيديولوجية, بإضافة العنصرية الطائفية علاوة على العنصرية العرقية التي مارستها الأنظمة السابقة وعلى رأسها نظام البهلوي، حيث اختلفت اتساع هذه الفجوات من قومية إلى أخرى، ولكن تعتبر القومية العرقية الكردية والبلوشية والعربية أكثر القوميات رفضاً لسيطرة وهيمنة القومية الفارسية على سلطات الحكم في إيران، وتعتبرها محتلة لأرضها ومضطهدة لأبنائها، وكانت ومازالت هذه الأعراق تعبر عن استيائها من قمعية الأنظمة المستبدة بطرق سلمية وبطرق الكفاح والنضال السياسي الداعي للإصلاح والبناء تارة, وتارة أخرى كانت تصعد من خطابها للتهديد بالانفصال عن طريق الكفاح المسلح, وتختلف إيران عن الدول التي يتعايش فيها عدد من القوميات أنها تشهد اضطراباً مستمراً تشعله هذه القوميات تعبيراً منها عن رفض سياسات الحكومات الإيرانية وسلطاتها تجاهها واعتراضها على سياسة التهميش الإقصاء وأساليب القمع التي تمارس في حقها من قبل هذه السلطات.

وتعتبر هذه القوميات والأعراق الاثنية نقطة ضعف كافة الأنظمة والسلطات السياسية التي تعاقبت على الحكم في إيران, فهي تمثل ورقة ضغط تمارس دورها بالمطالبة بحقوق المواطنة الحقيقية والمشاركة السياسية، وخاصة أن هذه القوميات مجتمعة تشكل نحو نصف السكان في إيران، أي ما يقرب 40 مليون نسمة، ويمكن القول أن هذه القوميات مجتمعة أو بأفكار وأهداف موحدة يكون لها تأثير وقوة كبيرة تضاهي قوة النظام الإيراني، وتستطيع بتوحيد أفكارها وأهدافها أن تحصل على استقلالها أو تسقط النظام الحاكم في أي وقت تريد.

كما أن هذا الأثر يتضح من خلال التتبع التاريخي لأقليات عرقية واثنيات تعرضت لشتى أساليب القمع والتهميش والاستبداد وسلب حقوقهم أو معاملتهم بقسوة وقمع وعنصرية على مدى عقود من تاريخ إيران السياسي, فقد مارست السلطة الحاكمة أساليب التمييز والقمع في تعاملها مع القوميات غير الفارسية والطوائف من غير الشيعة، تؤكدها الممارسات السياسية على ارض الواقع في محافظة خوزستان جنوب إيران والتي تعتبر الأهواز مركزها ويشكل العرب غالبيتها, حتى بعد عمليات التفريس التي مورست فيها على مدى أكثر من نصف قرن، يظهر فيها

[1] عنايت, الفكر السياسي في الإسلام المعاصر, ص213

وقائع تاريخية تشير إلى حجم هائل ومستمر من الاضطرابات والفوضى وعدد من الاشتباكات عبرت عن مدى سخط الشعوب فيها من الظلم الواقع واستبداد الأنظمة السياسية الحاكمه ، كما هو الحال في بلوشستان وكردستان والعديد من المناطق التي تشهد تواجداً لأقليات شهدت اضطرابات واشتباكات عدة مرات.

إستراتيجية إيران في إدارة هذا التنوع العرقي الاثني والأديان

تؤكد الدراسة في هذا الجانب إلى أن ظاهرة التعدد أعراق واديان شعوب إيران, تعد في جانبها السلبي خطر يهدد الأنظمة السياسية الحاكمة فيها حال اعتبارها ثغرات تسمح باختراق وضرب الأمن القومي الإيراني، وكما أنها يمكن أن تشكل نقطة ضعف ومنطلقاً لخطر جدي قد يواجه الأنظمة الحاكمة في أية لحظة, خاصة وإنها دولة مترامية الأطراف، بات تعدد القوميات فيها وتنوعهم وانتشارهم يهدد فارسيتها والنظام السياسي الفارسي بشكل جدي، كما أن هذه القوميات استطاعت أن تضرب بجذورها في أرض إيران منذ وقت طويل، وتكوّن لذاتها وجودا راسخاً متأصلا يثبت احتلال النظام الإيراني للمناطق التي تتواجد فيها هذه القوميات, ويوجد في إيران نحو 110 لهجة ولغة منها: الفارسية، البلوشية، الأذرية، العربية الكردية، التركمانستانية، السيستانية، القشقاية، اللرية وغيرها، ولكن جميع السكان يعرفون الفارسية بسبب أن التعلم باللغة الفارسية ولم تسمح السلطات الإيرانية بتعلم الأقليات والقوميات بلغاتهم الأصلية.

لقد عاد التركيز على الورقة العرقية بشكل أوضح مع أحداث عام 2005م لعرب الاحواز في الجنوب الإيراني, حيث خرج الآلاف من الاحوازيين في مظاهرات يطالبون فيها بالمساواة وتحسين أحوالهم رغم وجود منابع النفط في مناطقهم، ويطالبون بحريات ثقافية ووقف ما يسمى بفرسنة الشعب العربي هناك، غير أن تلك المظاهرات تم إخمادها بالقوة وقتل فيها عدد من المتظاهرين وتم القبض على عشرات آخرين منهم , لذلك فقد اعدت مؤسسات صنع القرار السياسي في النظام الإيراني الحاكم العديد من التدابير الاحترازية في مواجهة هذا التعدد والتلون المجتمعي , ابتعدت فيها عن ترسيخ فكرة المواطنة والوحدة الوطنية بين المكون المجتمعي الإيراني ولم تكن من أولويات السلطة السياسية , وهذا مؤشر فشل في إدارة هذا التعدد .

وبالرغم من تركيبة ايران الفريدة المتكونة من مركز قومية فارسية شيعية المذهب وأجزاء من قوميات كوردية، أذرية، تركمانية، عرب وبلوش، تمكنت من حفظ تماسكها عرقيًّا ومذهبيًّا وثقافيًّا وجغرافيًّا على الرغم من وجود حركات تحررية مسلحة مدعومة من نظيراتها خارج الحدود الإيرانية, لم تنجح فقط في احتواء الحركات التحررية بل قامت باختراقها وتوجيهها خارج الحدود الإيرانية بهدف إفشال مشروع مثيلاتها خارج الحدود الإيرانية بهدف تشكيل دول قومية.

يظهر من استراتيجيات النظام الإيراني في التعامل مع الأقليات, بعد تأسيس نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية على أساس الوحدة القومية والدينية الشيعية باعتبار أن كافة الأقوام المتواجدة في إيران هم من أصل فارسي، واللغات هي لهجات تابعة للغة الفارسية، والاعتراف بوجود معتنقي أهل السنة هو لفرض حدود نشاطهم لتقليل الفوارق المذهبية في الداخل، بهدف ذوبان معتنقي أهل السنة داخل المذهب الشيعي بعكس مساعي إيران في الخارج الرامي إلى تشديد الهوة بين المذهبين الشيعي والسني, والسعي لتعزيز فكرة القومية الفارسية واللغة والمذهب الإسلامي الواحد عبر وسائل الإعلام, بشرعية تستند إلى الدستور الإيراني وبشكل رئيسي على الدين وليس على القومية أو اللغة, لأن الحكومة المرتكزة على القومية والعرق واللغة يؤدي بالنتيجة إلى حرمان القوميات والأعراق الأخرى المتواجدة في الدولة مما يخلق حالة من عدم الاستقرار.

الخاتمة :

تخلص دراسة اثر التعدد العرقي والديني في المجتمع الإيراني إلى أنها ظواهر طبيعية تم توظيفها واستثمارها من قبل الأنظمة والسلطات السياسية الإيرانية, لتحقيق مشاريعها في السيطرة على هذه الأقليات بإجراء تغيير ديموغرافي، وإجبار كافة الأقليات على التعلم والتدريس باللغة الفارسية، وتفريس(الهوية الفارسية) الهويات والأرض والمعتقدات والثقافات، وإجراء ما من شأنه الخلط والتداخل بين العرق والمذهب كما هو الحال بين الأكراد والبلوش والتركمان وقليل من العرب والذي يجمعهم مذهب السنة.

كما وتخلص للدراسة بهذا الجانب بأن لجغرافية إيران السياسية والسكانية المعقدة تشير إلى تشكل من مزيج من القوميات التي تحيط بها من كل الاتجاهات ولها امتدادات في دول الجوار الإيراني، بمعنى أن المنطقة الفارسية شبه معزولة داخل وسط من القوميات المتعددة، إلا أن واقع الحال يؤكد هيمنة القومية الفارسية والعقيدة الدينية الشيعية، فيما ظلت الأقليات القومية والطائفية الأخرى في المجتمع الإيراني تشعر بالظلم وعدم المساواة في الحقوق, وأنها لم تحظ بفرص متساوية مع القومية الفارسية على صعيد الحقوق الوطنية القومية, ولا مع الشيعة

فيما يتعلق بالحقوق الطائفية، وكان هذا التباين والتفاوت في التفاعل مع متطلبات التعايش وبين شعوب إيران سبباً وقوع الاضطرابات القومية والطائفية فيها.

فالتعددية الإثنية والعرقية والمذهبية والطائفية في أي دولة هي ظاهرة طبيعية تتطلب إيجاد نظام سياسي ملائم يحقق العدل والمساواة، ويحد من الصراعات، والدولة بهذه الصيغة تحقق مطالب الجميع وتؤمن لهم حقوقهم عن طريق الدستور والمشاركة السياسية لكل أطياف المجتمع دينية كانت أم سياسية أو قومية، وما نراه في كثير من دول العالم المتعددة الأعراق والطوائف والمذاهب والإثنيات من تطبيق للنظام الفيدرالي والديمقراطية التوافقية هو أنسب الأنظمة لمجتمع متعدد كالعراق لتحقيق الاستقرار السياسي وتجنب الحروب الداخلية.

كما أنها تلعب دوراً متعدد الجوانب في الحياة السياسية في إيران، وتكشف خبرة الواقع الدولي وما شهده من صراعات إثنية عن أن ثمة إخفاقاً إيرانيا في إدارة التعددية الإثنية, الأمر الذي يبرر تناول هذه الآثار الناجمة عن سوء إدارة التعددية الإثنية وما تفرزه من تحديات ومشكلات, ومن هذه النتائج والآثار ما تسعى له أكثر القوميات في إيران من لأكراد، البلوش والتركمان إلى الهروب من المركز والاتحاد مع القوميات المتواجدة خلف الحدود نظرًا لوجود امتداد جغرافي وقومي في الدول المجاورة, بالإضافة إلى الاعتماد على حل القومية الكردية (أكبر القوميات المهددة للأمن القومي الإيراني) عن طريق خرق تحالف الأحزاب الكردية ودعم أحزاب كوردية بهدف شق الصف الكردي لإيصال فكرة أن إيران هي الضامن الوحيد لها كأحد المكونات الرئيسية للقومية الفارسية.

المراجع والمصادر

المراجع والمصادر العربية والمعربة

- بدوي،احمد زكي, معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، ط 2, نشر مكتبة لبنان, بيروت1989.
- الجاسور, ناظم عبد الواحد, ناظم ، موسوعة علم السياسة , دار مجدلاوي, عمان ، 2004 .
- داوري, رضا اردوكاني, القومية والثورة, ط1, وزارات إرشاد, طهران, 1986
- رجبي, محمد حسن, الحياة السياسية للإمام الخميني, ط1, مؤسسة الطباعة والنشر وزارة الثقافة الإيرانية, طهران, 1990
- الريني, منال, إيران من الداخل تحولات القيادة السياسية من الشرعية الثورية الى الشرعية الدستورية, ط2, نشر المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية, ألمانيا , 2018,

- سامي ذبيان ، قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية, رياض الريس للكتب والنشر، لندن,1990
- شفيعي, محمد فر, الأسس الفكرية للثورة الإيرانية, ترجمة محمد حسن زراقط, مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي, بيروت, د ت,
- عاشور, محمد مهدي , التعددية الإثنية : إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية .عمان :المركز العالمي للدراسات السياسية, 2002, ص20
- عبدالرزاق, حنان ," الآليات المؤسساتية لإدارة التعددية الاثنية دراسة حالة النزاع في إقليم الباسك باسبانيا منذ 1959م, رسالة ماجستير, جامعة بسكرة : قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2001 - عبدالحي, وليد, إيران ومستقبل المكانة الإقليمية 0 202, ط1, مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف, بالجزائر,2017,ص86
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ط 2، ج 2, مجمع اللغة العربية, القاهرة : شركة الأوفست الشرقية ، 1985
- عنايت, احمد, الفكر السياسي في الإسلام المعاصر, ترجمة إبراهيم دسوقي شتا, ط1, مكتبة مدبولي, القاهرة, 1984
- لطفي، وفاء, " التعددية المجتمعية "، مركز المشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية, القاهرة, 2002, متوفر بتاريخ2014/6/7 على الموقع الالكترونيwww.asharqalarabi.org.uk.
- محفوظ ،محمود, الأقليات وقضايا الديمقراطية في العالم العربي، مجلة الديمقراطية ،القاهرة , السنة السادسة، العدد2
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ط 2، ج 2, شركة الأوفست الشرقية ، القاهرة, 1985
- هلال, علي الدين وآخرون," ، معجم المصطلحات السياسية , مركز البحوث والدراسات السياسية, القاهرة, 1996.
- وهبان, أحمد ، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر, ط1, دار الطبعة الجديدة للنشر, الإسكندرية ،2000.

الرسائل الجامعية :

- المجالي, إياد, الأسس الفكرية للثورة الإسلامية الإيرانية وإستراتيجيتها المعاصرة في إدارة أنماط الصراع الإقليمي, رسالة دكتوراه غير منشورة , جامعة مؤتة, الأردن, 2017.

المواقع الالكترونية:

عزيزي, يوسف, إيران مقبلة على التفكك, مقالة, متوفر على الموقع الالكتروني https://www.azzaman.com

المراجع الأجنبية:

- ✓ *N.Glazer and D.P.Moynihan,Ethnicity Theory and -*
- ✓ *Experience.(Massachussets:Harvard University Press1975)*
- ✓ *Encyclopedia Britanica,Vol 8*

- ✓ *Huseyin Isikal,Two Perspectives on The Relationship of Ethnicity to Nationalism:Comparing Gellner and Smth.(Alternative:Turkish Journal of International relations vol 1 N°1 spring 2002)*
- ✓ *Joshua Costellena,Order and Justice,National Minorities and The Right to Secession/(International Journal on Minority and Group Rights N°6 :1999)*
- ✓ *Lindbeck,George A.1984.Nature of Doctrine louisvill,Estats Units: Westminster/John Konx Press*
- ✓ *Paul Roe,The Intrastate Security Dilemma,Ethnic Conflict as a Strategy.(Journal of Peace research V° 36 N° 2 March 1999)*
- ✓ *E.M.Burge ,The Eesurgence of Ethnicity ,Myth or Reality.(Ethnic and racial studies,Vol 1 N°3 july 1978).*
- ✓ *Frederic Barth (ed.)", Ethnic Groups and Boundaries" , Boston : Little Brown, 1969.*
- ✓ *Montserra Guibernau and John Rex,The Ethnicity Reader,Nationalism and Migration..(Oxford Polity Press 1999)*

أمن الخليج العربي والاستراتيجية الايرانية (الدور والتأثير)

The security of the Persian Gulf and the Iranian strategy (role and influence)

د. تقى اياد القيسي

استاذة في الجامعة العراقية - كلية الادارة والاقتصاد

الملخص:

شهدت الآونة الأخيرة معطيات عدَّة مقلقة بشأن السلوك المستقبلي لإيران تجاه دول الخليج في مرحلة ما بعد توقيعها الاتفاق النووي اذ ان امتلاك إيران للبرنامج النووي يعد قضية حساسة تواجه دول الخليج وأمنه، نتيجةً لقرب إيران جغرافياً من دول الخليج وأن الأخيرة يعدَّ مصدر دخلها الرئيس النفط الذي قد يؤدي في حالة انقطاعه إلى فشل كثير من خطوط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول مما ينعكس سلباً على أمن هذه الدول واستقرار أنظمتها. تسعى ايران لبناء قوة عسكرية كبيرة، من خلال تطوير قُدراتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية، لما له انعكاسات إستراتيجية بالغة الأهمية على الصعيدين الإقليمي والعالمي بصفة عامة ومنطقة الخليج والدول المجاورة بصفة خاصة. حيثُ أن أمتلاكها لهكذا إمكانيات يُساعد على تعزيز مكانتها الإقليمية على مستوى الخليج والشرق الأوسط ويعطيها دوراً عسكرياً استراتيجياً واسعاً في هذه المنطقة الحيوية من العالم يتناسب مع القيمة الفعلية لموقعها الجيوستراتيجي.

وتشير بعض المعطيات إلى ارتفاع وتيرة التدخل الإيراني تجاه دول الخليج لأنها من الأقاليم المهمة في العالم بسبب ما تتمتع به هذه المنطقة من خصائص وامتيازات، ولا ينحصر هذا الدور في التأثير السياسي فقط ، وإنما يشمل أبعاداً جيوبوليتيكية وجيواستراتيجية فضلاً عن الأبعاد الثقافية والدينية. ويُعدُّ الدور الإيراني وتأثيره في الخليج نتاج طبيعي لسياسة إيران مع محيطها الاقليمي التي يقر العديد من المحللين والمهتمين والمتابعين بغموضها وصعوبة فهمها اذ تناولت هذه الدراسة بالشرح والتحليل أهم وأبرز العوامل والقضايا المؤثرة على العلاقات بين كل من ايران ودول الخليج العربي من الحقيقة الكامنة وراء تنامي المصالح الاقتصادية والإستراتيجية في منطقة الخليج العربي مع مرور الزمن .

الكلمات المفتاحية:

البرنامج النووي الايراني، الاستراتيجية الايرانية، امن الخليج العربي، الدور والمكانة الإقليمية، **الامن الدولي**

Abstract

Has recently witnessed several disturbing data on the future behavior of Iran towards the Gulf states in the post-signing of the nuclear agreement as Iran's possession of the nuclear program is a sensitive issue facing the Gulf states and security lt of the proximity of Iran geographically from the Gulf states and that the latter is the source of income President oil, which may result in the interruption of many of the lines of economic and social development of these countries, which adversely affects the security of these countries and the stability of their systems Iran seeks to build a large military force by developing Through the development of its conventional and non-conventional military capabilities, because of the strategic implications of the most important at the regional and global levels in general and the Gulf region and neighboring countries in particular. As its acquisition of such capabilities helps to strengthen its regional position in the Gulf and the Middle East and gives it a strategic strategic role in this vital region of the world commensurate with the actual value of its geostrategic location.

Some of the data indicate the high frequency of Iranian intervention towards the Gulf states because it is one of the most important regions in the world because of its characteristics and privileges. This role is not limited to political influence, but also includes geopolitical and geo-strategic dimensions as well as cultural and religious dimensions. The Iranian role and its influence in the Gulf is a natural product of Iran's policy with its regional environment, which is recognized by many analysts and interested in its ambiguity and difficult to understand. This study dealt with the most important factors affecting the relations between Iran and the Gulf countries. And strategy in the Gulf region over time

المقدمة:

يستحوذ الدور الإيراني في منطقة الخليج العربي على اهتمام كبير من الدارسين والمهتمين بالمنطقة، إذ يقر الجميع بدور وتأثير إيراني إقليمي فاعل في هذه المنطقة، ولا ينحصر هذا الدور في التأثير السياسي فقط ، وإنما يشمل أبعاداً جيوبوليتيكية وجيواستراتيجية . ويُعدُّ الدور الإيراني وتأثيره في الخليج نتاج طبيعي لسياسة إيران مع محيطها الاقليمي التي يقر العديد من المحللين والمهتمين والمتابعين بغموضها وصعوبة فهمها.

وتنطلق استراتيجية إيران الاقليمية من منطلق مصالحها الحيوية، ويبدو أن الصراع بين (الإصلاحيين والمحافظين) ليس له انعكاس ظاهر على جوهر سياسة ايران الاقليمية وأهدافها وإنما على آليات واستراتيجيات تحقيقها، لأن قضية المصالح الوطنية الإيرانية تبقى محل إجماع وطني. وقد لا يكون الدور الذي تمارسه إيران اليوم في المنطقة، وليداً لتوجهاتها وتحدياتها الراهنة فقط ، وإنما يعود لوجود عوامل أخرى ساعدت على بلورة هذا الدور وانضاجه وتصاعده . فإيران لم تخرج في سعيها لتحقيق أهدافها الإقليمية في منطقة عن أهدافها وتوجهاتها الاستراتيجية طوال سنوات الحرب الباردة .

اذ ان إيران لم تخف رغبتها وسعيها لبسط تأثيرها ونفوذها في المنطقة لتصبح في مدرك القوى الكبرى رقماً صعباً في معادلة توازن القوى الاقليمية/ الشرق اوسطية. إلا أن افتقاد إيران القوة العسكرية الكافية الضروريه لممارسة هذا الدور يعد المعضلة الحقيقية التي تواجه إيران اليوم في تحقيق أهداف استراتيجيتها الاقليمية في المنطقة. إن هذه العلاقات تتداخل فيها مجموعة من الملفات الشائكة ، الجوهرية الممتدة تاريخيا أهمها : أمن الخليج العربي ، احتلال العراق ، احتلال الجزر العربية الثلاث ، الصراع العربي – الإسرائيلي ، وغيرها من القضايا الشائكة ، التي تمثل تحدياً جوهرياً وحقيقياً لكل من إيران ودول الخليج ، وهو ما يجعل دراسة العلاقات بين إيران ودول الخليج أمرا صعباً ومهما في الوقت نفسه .

ففي ظل ما شهدته الساحة العربية من تحولات إستراتيجية نتجت عن احتلال العراق والأزمة السورية على خلفية ثورات(الربيع العربي) التي انعكست آثارها على العلاقات الإيرانية-الخليجية فقد ازدادت هذه العلاقات صعوبة وضبابية ارتبط بعدم وضوح الرؤية الإيرانية

خاصة بعد مواقف طهران المتباينة تجاه سوريا وكذلك تخوف الدول الخليجية من قدرات إيران النووية حتى ولو استخدمت في المجال السلمي .

1. **أهمية البحث :**

تكمن أهمية البحث في اهمية الموقع الجغرافي التي تُعد من أكثر مناطق العالم توترا ، ولاسيما بعد احتلال العراق عام 2003م، وأحداث ثورات الربيع العربي عام 2011م ، ودولة ايران وبرنامجها النووي أضافت أبعادا خطرة لمشكلتي الصراع والتسلح الاقليميين، اذ ان الواقع الراهن الذي يعكس اهتماما متزايدا بقضايا منطقة الخليج للأهمية الاقتصادية والجغرافية اللذان يلقيان بظلالهما ليس فقط على الأمن الإقليمي بل وعلى الأمن العالمي أيضا نتيجة علاقة التأثير والتأثر بين السياسة والأمن في عالم اليوم.

2. **فرضية الدراسة**

تحاول هذه الدراسة إثبات فرضية مفادها أن ايران وظفت دور البرنامج النووي لها توظيفاً استراتيجياً بما يتواءم ويتأقلم ويتكيف مع أهدافها ومصالحها في الخليج العربي ومن ثم انعكاسها على مصالحها وطموحاتها الاستراتيجية الدولية، ولإثبات هذه الفرضية تسعى الدراسة للإجابة عن الأسئلة آلاتية:

- ما هي اهداف الاستراتيجية الايرانية في الخليج العربي ؟
- ما هي المتغيرات الاقليمية والدولية المؤثرة على العلاقات الايرانية الخليجية ؟
- ما هي دوافع ايران لامتلاك السلاح النووي ؟
- ما هو اثر البرنامج النووي الايراني على امن الخليج ؟
- ما هي الآفاق المستقبلية لهذه العلاقات ضمن إطار التأثيرات الدولية ؟

3. **الاشكالية :**

تنبثق إشكالية الدراسة في تأشير وتوضيح مدى ما شكله عام2003م ،من انعطافة تاريخية قادت الى اختلال التوازن الاستراتيجي للمنطقة جراء غزو العراق واحتلاله ، مما حدا بالفرصة إلى أن تقترب من المنافس التقليدي ايران لتوظيفها عن طريق تعزيز وتقوية دورها ومكانتها الشرق

أوسطية وسعيها لأعاده التوازن الاستراتيجي في المنطقة بما يتناسب مع اهدافها وتحدياتها وبقاء كيانها كدولة موحدة لم تطأها الفوضى بعد وضمن هذا الاطار تكمن مشكلة البحث.

4. **مناهج الدراسة :**

لا يمكن الاعتماد على منهج واحد عند البحث في موضوع معين ، طالما بدت أن المناهج العلمية تكمل بعضها البعض، فتمت الاستعانة بالمنهج التاريخي أحد المناهج الرئيسة لإعطاء الخلفية الشاملة عن الطبيعة المفاهيمية للموضوع، وكذلك المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والمنهج المقارن في إعطاء أهمية الموضوع وبيان تشعباته ، واخيراً المنهج الاستشرافي الاحتمالي.

المبحث الاول

الامن والاستراتيجية (المفهوم / المستويات)

بما ان مفهوم الامن والاستراتيجية هما من المفاهيم الاساسية في موضوع الدراسة ، فنرى انه من الضروري التطرق لهذين المفهومين

المطلب الاول : الامن ومستوياته

اولا /الامن لغة واصطلاحا

يعتبر مفهوم الأمن من أكثر المصطلحات السياسية إثارة للجدل لارتباطه ببقاء الأفراد والشعوب والدول واستمرارها ، لذا فقد أختلف اللغويين والكتاب حول مفهومه وابعاده ومقوماته وأساليب تحقيقه وتعددت وتنوعت المسميات المستخدمة في هذا الميدان :

اذ ان كلمة الأمن في اللغة مشتقة من (الأمان) و(الأمانة) بمعنى وقد (أمن) من باب فهم وسلم ، وأيضاً من (آماناً) و(آمنة) بفتحتين فهو (آمن) و(آمنة) فالأمن ورد في اللغة العربية ضد الخوف أي أن نقيض الأمن هو الخوف .. والخوف يعني فقدان الأمن ، كما تأتي كلمة الأمن في صيغ أخرى مثل (أستأمن) و(الأمين) و(الأمن)وكل ذلك من الأمن[69] .

وتُشير معاجم اللغة الى ان كلمة أمن تعني الشعور بالاطمئنان وعدم الخوف، ومن الطبيعي في ضوء هذا المدلول اللغوي للكلمة أن يعني الامن عند الفرد العادي معنى موافقاً، وهو غياب

[69] محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي ، مختار الصحاح ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، 1987 ، مادة الامن.

العنف والمخاطر التي تُهدد الشخص وحقوقه، أو بعبارة أخرى، عدم خوف الشخص من التعرض للإكراه والاذى الحسي[70].

ويعني الأمن ضمناً التحرر من التهديد ، ويرى بعض المحللين في ذلك شرطاً مطلقاً ، فإما يكون المرء آمناً وإما لا يكون ، وهم ينظرون إليه في الأغلب على أنه أمر نسبي ، فهناك درجات مختلفة للأمن ، ومن الممكن النظر إليه بوصفه أمراً موضوعياً وذاتياً في آن واحد معا فالأول يشير إلى واقع الحال ، فيما إذا كان الشخص مهدداً فعلاً وتتوافر له الحماية الكافية ، أما الأخر فيشير إلى تصور المرء عن الوضع ورغبته ، لا في التحرر من التهديد فحسب ، بل في الشعور بالحرية[71] .

وقد أوجبت جميع الأديان السماوية الأمن للبشر ، وسعت جاهدة لإنقاذهم من الخوف والرعب وصولاً ، إلى تحقيق مستويات مفتوحة من الأمن والسلام حيث أن الإسلام الذي يعد دين الأمن والسلام ،[72] ذكر مفهوم الأمن في العديد من الآيات القرآنية في مواضع متعددة بدلالة الأيمان والاطمئنان وعدم الخوف كقوله تعالى : **وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُم بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ** [73] ، وقوله تعالى ﴿**الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ**﴾[74]. يقول ابن سيدة: الامن نقيض الخوف. وفي موضع اخر من القرآن الكريم ﴿**وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنْ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ**﴾[75].

أما في معاجم اللغة الانكليزية فكلمة الأمن (Security) تعني الأمان (Safety) ويقابلها كلمة الخوف (Fear[76] وتشير بعض المصادر ومنها قاموس (Webester's) الى أن الأمن يعني التخلص من الخوف والقلق والعمل على توفير الطمأنينة والسلام[77] . اما قاموس اكسفورد فيعرف الامن بأنه(حالة من الشعور بالأمان والتحرر من القلق)[78].

لذلك يعد مفهوم الامن من المفاهيم اللغوية ذات الثراء اللغوي في المعنى . اذ يشتمل الامن على دلالات لغوية متعددة يصعب حصرها، إلا ان هناك نوع من الادراك العام يتمثل في إنه

---

(70) فهد بن محمد الشقحاء، الامن الوطني: تصور شامل، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، 2004، ص13.

(71) بول روبنسون ، قاموس الأمن الدولي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث ، أبو ظبي ، ط1 ، 2009 ، ص69

(72) أياد نوري جاسم ، صياغة استراتيجية الأمن الوطني العراقي : دراسة مستقبلية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2013 ، ص5 .

(73) سورة البقرة ، من الآية 126 .

(74) سورة قريش، الآية(4).

(75) سورة البقرة، الآية(125).

(76) فراس عباس البياتي ، الأمن البشري بين الحقيقة والزيف ، ، دار عيدان للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1 ، 2011 ، ص24 .

(77) New Webester's dictionary and the sowrce of English lang . levicon publishing inc ,1996 , P 903 .

(78) Oxford World Power, Oxford University press, Eleventh impression, UK, 2004, P671.

حالة من عدم التعرض لوجود الانسان أو ما يُهدد وجوده وحياته وسلامة سلوكه في البيئة التي يتواجد فيها.

ويتمثل جوهر مفهوم الامن في المعنى الاصطلاحي، في انه يُشير الى تلك الحالة من الشعور المتجانس بالثقة والطمأنينة جراء انتفاء الخطر بإجراءات وقائية سابقة من اجل تحقيق وانجاز ذلك، اي تحقيق الامان [79]. فللأمن بالمفهوم السياسي الشامل "يعني القدرة التي تتوفر لدى الدولة ، والتي تمكنها من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية في شتى المجالات في مواجهة مصادر التهديد الداخلية والخارجية وتمكنها من تهيئة الأوضاع والمناخ الملائم لتأمين مصالحها بوصفها متطلبات رئيسة ، داخلياً وخارجياً بالشكل الذي يدفع عنها التهديدات باختلاف أبعادها ، وبالقدر الذي يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له أقصى طاقة للنهوض والتقدم وهنا فالمسؤولية تتطلب وعلى المدى الطويل لتحقيق الأمن والرفاه التخصيص الحكيم للموارد بين مجالات الحماية والاستهلاك والاستثمار[80] .

ولقد أشار روبرت مكنمارا إلى " أن الأمن يعني التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة" وأن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ، لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل"[81]. اما باول روا يعرف الامن بانه" يتمثل في تامين الاحتياجات الانسانية بمختلف صنوفها ومواجهة مهددات الوجود"[82].

فالأمن من حيث الاصطلاح ثابت لا يتغير، ولكن ربما يكون التغيّر في توجهاته واساليبه، طالما تغيرت الظروف التي يتعامل معها[83]. كما انه لا يقتصر على رؤية ذاتية او خاصة، ولذلك فقد تعددت تعريفات ومدركات من تعرض لجوهر الامن. وتنوعت الدلالات التي تُشير إلى مفهوم الامن باختلاف القضايا التي تدخل ضمن نطاقه[84].

ثالثا / الامن الدولي ومستوياته

1. الامن الدولي

---

[79] سعد ياسين الناصري، محددات مفهوم الامن والامن القومي العربي، مجلة دراسات سياسية، العدد5، بيت الحكمة، بغداد، 2011، ص51.

[80] روبرت غبللين ، الحرب والتغيير في السياسة العالمية ، ترجمة : عمر سعيد الايوبي ، دار الكتاب العربي، بيروت ، 2009 ، ص289 .

[81] روبرت مكنمارا ، جوهر الأمن ، ترجمة : يونس شاهين ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، 1997، ص120 -121 .

[82] Paul Roe, The 'Value' of Positive Security, Review of International Studies, Vol.34, No.4, Cambridge University Press, 2008, p779.

[83] ينظر: جمعة بن علي بن جمعة، الامن العربي في عالم متغير، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2010، ص16.

[84] Helga Haftendorn, The Security Puzzle: Theory-Building and Discipline-Building in International Security, International Studies Quarterly, Vol.35, No.1, United States, 1991, p3.

بدأ الميل نحو مفهوم دولي للأمن بعد ادراك دولي بان الامن ضرورة يشترك في صياغته المجتمع الدولي، وبعد ان بات مفهوم الامن يشمل الارض والبحار والمحيطات والفضاء والبناء الافتراضي العام كالبنية التحتية المعلوماتية، مما جعل مُهددات الامن عالمية وتتطلب حلولاً عالمية مشتركة، لان التعدي على البيئة او انفجار نووي معين سوف يؤثر على جميع الدول ولا تنحصر تأثيراته على اطراف بعينها فدفعت هذه الحقيقة الى تجاوز بعده العسكري الى الامن البيئي على سبيل المثال[85]، فلم يعد التركيز على البعد الوطني في الامن كافياً بل أصبح التركيز على الامن الدولي، فالأمن هنا يمثل في أنه حصيلة ومجموع أمن كل دولة عضو من أعضاء البيئة الدولية ، ولا تتحقق هذه الحالة إلا من خلال التنظيم و التعاون الدوليين، وأصبح هناك ادراك دولي للمسؤولية الامنية في العالم . ويتضمن الأمن الدولي " أمن كل دولة عضو في النسق الدولي الذي هو مجموعة من الوحدات المترابطة نمطياً من خلال التفاعل، فالنسق يتميز بالترابط بين وحداته ، كما أن التفاعل يتسم بالنمطية على نحوٍ يمكن ملاحظته وتفسيره والتنبأ به" [86]

ولذلك فان الامن الدولي يشمل الاطار الدولي العام لمختلف التفاعلات ومؤثراتها، ويتضمن مختلف مستويات المناطق الجغرافية ومهدداته التي(لم تُعد تأتي من البيئة الدولية بقدر ما تأتي من داخل الدول، لعل من أهمها تجارة المخدرات، والهجرة، وانتشار الاسلحة الخفيفة، والتراجع في البيئة ، فضلاً عن الصراعات العرقية، والامن المائي، والامن الغذائي، والتغيرات المناخية والقرصنة البحرية، وغيرها من التحديات التي تندرج تحت الامن الدولي غير التقليدي بوصفه أحد مجالات التخصصات الحديثة في الدراسات الاستراتيجية)[87].

2. مستويات الامن الدولي

تقسيم مستويات الامن الدولي الى ست مستويات تتكامل مع بعضها، وتحدد الفاعلين الامنيين لكل مستوى من هذه المستويات وهي كما يلي :

أ- الأمن من أجل الافراد **(الامن الفردي)**. [88]وهو صيغة للأمن الذي تسعى الحكومات الوطنية عبر جهودها وتشريعاتها الدستورية إلى تحقيقه .. بالإضافة إلى ما أكد عليه ميثاق

---

[85] See:Lis.St.Jean, The changing nature of international security: the need for an integration definition, Carleton University, Norman Paterson school of international affairs, Canada, without date, p2.

[86] نشأت عثمان الهلالي ، الأمن الجماعي ، مجلة مفاهيم الأسس المعرفية العلمية ، العدد19 ، القاهرة ، 2005 ، ص28 .

[87] For more information see: David Arase, Non-Traditional Security in China-ASEAN Cooperation: The Institutionalization of Regional Security Cooperation and the Evolution of East Asian Regionalism, Asian Survey, Vol.50, No.4, University of California Press, 2010, p809.

[88] خديجة عرفة محمد أمين ، مفهوم الأمن الانساني ، مجلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة ، العدد 13 ، القاهرة ، 2006، ص31 .

الأمم المتحدة والذي تعزز بالإعلان العالمي لحقوق الأنسان وكذلك إلى مجموعة اتفاقيات منع جريمة أبادة الجنس البشري والمعاقبة عليها .

ب- الأمن من أجل المجموعة الاجتماعية(**الامن الاجتماعي**). وهو ذلك النظام الذي تتحمل فيه الدول الأعضاء في المنظمات أو الهيئات الدولية مسؤولية حماية كل عضو من أعضائها .

ت- الأمن من أجل الوطن(**الامن القومي**). ويشمل تأمين الدولة والمجتمع ضد كل الاخطار التي تهددها داخلياً وخارجياً سواء في المجال العسكري أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي وبصيغة عامة أصبح مفهوم الأمن القومي مرجعية لتسويغ أي أجراء تتخذه الدولة لتأكيد حقها في البقاء .

ث- الأمن من أجل الاقليم(**الامن الاقليمي**). يتحقق الأمن الإقليمي من التقاء مجموعة من الدول المتجاورة والمتفاعلة والتي تجمعها روابط (سلالية ، لغوية ، ثقافية ، اجتماعية ، تاريخية مشتركة) والتي يتزايد إحساسها بالهوية المشتركة أحياناً بوساطة أفعال واتجاهات الدول غير الأعضاء في نظامها[89] بمعنى يُجسد الامن الاقليمي أمن مجموعة من الدول يجمعها اقليم معين، ويرتبط بمنطقة جغرافية محددة، ويختلف عن الامن الوطني من ناحية الشمول، كما انه يختلف عن مفهوم الامن الجماعي لان الأخير يُكرِس نفسه(الكل للكل)، اما الامن الاقليمي فيجسد مبدأ (البعض للبعض).

ج- الأمن من أجل المجتمع الدولي ويُمثل جميع الدول في العالم(**الامن الدولي**). يعد مفهوم الأمن الدولي أكثر شمولاً واتساعاً من مفهوم الأمن القومي الذي يختص بدولة معينة وكذلك مفهوم الأمن الإقليمي الذي يتوجه نحو مجموعة من الدول التي تقع ضمن إقليم أو منطقة جغرافية محدودة ، فالأمن الدولي يتوجه نحوالبيئة الدولية والنظام الدولي برمته ، فالأمن هنا يمثل في أنه حصيلة ومجموع أمن كل دولة عضو من أعضاء البيئة الدولية .

ح- الامن من أجل العالم والذي يُمثل اطار الكرة الارضية(**الامن العالمي**). وهو الحقل الذي يتضمن دراسة القضايا العابرة للحدود ذات الآثار العالمية التي لا يمكن حلها الا من خلال الجهد التعاوني، ويشمل قضايا الامن التقليدي وغير التقليدي والامن القومي والامن الداخلي والقانون الدولي والامن الاقتصادي وحركة السكان والامن البيئي وأمن الطاقة وتهديدات الامراض المعدية التي تشمل مناطق واسعة من العالم والجريمة العابرة للحدود الوطنية والصراع داخل الدول والارهاب والتمرد والقوة العالمية الامريكية ، وانتشار أسلحة الدمار الشامل التي تسبب بقصد او بغير قصد دماراً ومعاناة كبيرة للمدنيين[90] .

---

(89) مصطفى علوي ، الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والدولي ، مجلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة ، العدد 4 ، القاهرة ، 2005 ، ص22 .

(90) توماس شيلينج، استراتيجية الصراع، ترجمة نزهت طيب وأكرم حمدان، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010، ص245.

هنا تتجذر مسألة توضيح الفرق والتمييز بين العالمي، والدولي في الدراسات الاستراتيجية ، تُشير كلمة دولي الى التعامل مع عدد قليل من مناطق مختلفة من العالم، ولكن ليس في جميع انحاء العالم. أما العالمي فتكون أكثر شمولية وتراجع في دلالة الحدود وتشترك في مناطق مختلفة من العالم ويكون أكثر كثافة من الاول ويتميز بسمة الترابط والتداخل .

المطلب الثاني: الاستراتيجية ومستوياتها

اولا / الاستراتيجية لغة واصطلاحا

تحتل الاستراتيجية كمفهوم أهمية كبيرة نظراً لاتساع دائرة استخدامها وتنوع دخولها ضمن مجالات عديدة من سياسية واجتماعية واقتصادية و إدارية وتكنولوجية. فقد عدت الاستراتيجية وبكافة المقاييس تمثل القوة المحركة والمسيرة لحركة ومسيرة الحياة من خلال ما تشتمل عليه من زيادة في فرص النجاح والعمل بالضد من الفشل.

وعند البحث في مفهوم الاستراتيجية نجد من الضروري الإشارة إلى **الدلالة اللغوية للمفهوم** والتي تتكون من كلمتين ذو اصل اغريقي الكلمة الاولى (stratos) وتعني الجيش والكلمة الثانية (agein) وتعني يقود ، أي ان الاستراتيجية هنا تعني قيادة الجيش.[91] و ان كملة استراتيجية في الاصطلاح هي كلمة مفهومها ذو اصل عسكري اذ ارتبط بالحرب وادارتها ، وطوال قرون عدة كانت الاستراتيجية تعبر عن مفهوم عسكري ، حيث تناولها (كلاوزفيتز) واعتبرها بانها هي (فن استخدام الاشتباك للوصول الى هدف الحرب [24] وبعد ذلك حدث تحول وتطور في مفهوم الاستراتيجية ، اذ ان (ليدل هارت) لم يقر بفكرة الهدف العسكري او ان الاستراتيجية هي ذات معنى وهدف عسكري فقط ، وانما جعل منها وسيلة لتحقيق هدف السياسة ، ولكن بوسائل عسكرية ، ولقد عرفها بانها ("فن توزيع واستخدام مختلف الوسائل لتحقيق هدف السياسة). ويمكن فهم الاستراتيجية بطريقة افضل على انها فن وعلم "تطوير واستخدام القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية للدولة المعنية بصورة منسجمة مع توجهات السياسة المعتمدة ، لخلق تأثيرات ومجموعة ظروف تحمي المصالح القومية وتعززها مقابل الدول الاخرى او الاطراف الاخرى ، وتسعى الاستراتيجية الى ايجاد التآزر والتناسق والتكامل بين الاهداف والطرائق والموارد لزيادة احتمالية نجاح السياسة والنتائج الايجابية التي تنجم عن ذلك النجاح ، وبذلك الاستراتيجية تعد عبارة عن عملية تسعى الى تطبيق درجة عالية من العقلانية والاتساق لمواجهة ظروف قد تحدث وقد لا تحدث ، وان افضل طريقة لفهم الاستراتيجية هي وصفها بانها

[91] صباح بالة ، مفهوم الاستراتيجية الدولية ، الموسوعة السياسية ، متاح على الرابط
political –encyclopedia .org

[3] كلاوزفيتز، الوجيز في الحرب ، ترجمة : اكرم ديوي وهيثم الايوبي ، المؤسسة العربية للتوزيع والنشر ، بيروت ، ط1 ، 1974 ، ص170.

"دليل سياسي لبلوغ الوضع المنشود[25]. وتوصل (عبد القادر محمد فهمي) الى تعريفها بانها (علم وفن استخدام الوسائل والقدرات المتاحة في اطار عملية متكاملة يتم الاعداد والتخطيط لها بهدف تحقيق هامش من الحرية في العمل يعين صناع القرار على تحقيق اهداف سياستهم العليا في اوقات السلم والحرب[26]

وخلاصة القول هنا ، ان الاستراتيجية هي علم وفن ، مهمتها تحديد الامكانيات المتاحة والوسائل الممكنة لتحقيق الاهداف عبر فترة زمنية محددة، وهي بذلك تنصرف الى وضع الخطط والوسائل التي تعالج الوضع الكلي للصراع الذي تستخدم فيه القوة بشكل مباشر او غير مباشر من اجل تحقيق اهداف .

ثانيا / مستويات الإستراتيجية

بالنسبة الى مستويات الاستراتيجية ، فأن المتخصصين في الدراسات الاستراتيجية يميزون بين ثلاثة مستويات من الاستراتيجية الشاملة والمتخصصة والفرعية وكالآتي:

1-المستوى الوطني أم المستوى الشامل:

وقد تعددت تسميات الإستراتيجية في هذا المستوى بين الدول (بحسب المدارس الفكرية المعتمدة) فهي إستراتيجية عليا ام شاملة، وعموما، تقع هذه الإستراتيجية في قمة الإستراتيجيات وتخضع مباشرة للسلطة السياسية، ومهمتها وضع الغايات لكل من الإستراتيجية السياسية، الاقتصادية، العسكرية، والثقافية التي تؤلف المكونات الأساسية للإستراتيجية العليا وتأمين التنسيق بينها جميعاً.

وعليه فهي **(فن وعلم استخدام القوى السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والمعنوية والعسكرية للدولة أثناء السلم أم الحرب لتحقيق الغايات والأهداف السياسية العليا).** ومدى هذه الإستراتيجية قد يتجاوز المستقبل المتوسط (أي أكثر من 25 عاما)، وهي لا تنظر إلى الصراع أم الحرب التي تدخلها الدولة فحسب، بل تنظر إلى السلم الذي سيعقبه. ولا تكتفي بتحقيق التنسيق بين مختلف الوسائل التي تملكها الدولة فقط، بل عليها أن تنظم استخدامها أيضا بغية تجنب تقويض وضع الدولة، ومن أجل أمنها وازدهار شعبها. فمثلا، على الإستراتيجية العليا أن تقدر وتضاعف الإمكانيات الاقتصادية والقدرة البشرية، علاوة على دعم القوى

---

[1] هاري ار. ياغر ، الاستراتيجية ومحترفوا الامن القومي : التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين ، ترجمة : راجع محرز علي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، ط1، ، 2011 ، ص17.

[2] عبد القادر محمد فهمي ،المدخل الى دراسة الاستراتيجية ، دار مجدلاوي للنشر، عمان ، ط 2، 2011، ص25.

المعنوية. وأنَّ أهمية تقوية إرادة الرجال وشخصيتهم تعادل أهمية الحصول على القدرة المادية. وهي تتولى أيضا تنظيم وتوزيع الأدوار والقوى بين مختلف المرافق والصناعة. كما علينا أن ندرك أن القدرة الحربية عاملا واحدا من عوامل الإستراتيجية العليا التي يدخل في حسابها قوة الضغط المالي أم التجاري أم السياسي أم الدبلوماسي أم المعنوي،.. وكلها عوامل هامة لأضعاف إرادة الخصم.

وتطبق الإستراتيجية العليا بأحد الشكلين التاليين(92):

أ- إستراتيجية مباشرة: إذ تعد القوة العسكرية الأداة الرئيسة لتحقيق الأهداف الوطنية، أي استخدام القوة الصلبة ، ولا تستثنى استخدام عناصر القوة الأخرى إلى جانب القوات العسكرية.

ب- إستراتيجية غير مباشرة: وهي تبحث في تحقيق الأهداف بوسائط غير عسكرية بالدرجة الأولى، وبالإنهاك العسكري بالدرجة الثانية إذا اقتضت الضرورة. أي بمعنى إنها تبحث عن الحسم في العلاقة مع الطرف الثاني عن طريق استخدام الوسائل النفسية، كالدعاية والإشاعة، وتسميم السياسة والاقتصاد، والضغط الدولي، والتفتيت الداخلي وغيرها اي استخدام القوة الصلبة والقوة الناعمة .

2-المستوى التخصصي:

وفيه تختص الاستراتيجية بمجال معين كالاستراتيجية العسكرية والإستراتيجية السياسية ، والإستراتيجية الاقتصادية . ودون الدخول في تفاصيل كل منها، فهي معنية كلا في مجاله بإعداد الدولة بما يتلاءم وأهداف السياسة العليا التي تتوخى تحقيقها.

3-المستوى الفرعي:

بمعنى وجود إستراتيجيات فرعية، لكل إستراتيجية متخصصة، وفيه تهتم الإستراتيجية بنوع من مجال معين.

المبحث الثاني

استراتيجية ايران تجاه دول الخليج العربي

(92) محمد جمال الدين محفوظ ، المدخل إلى العقيدة والإستراتيجية العسكرية الإسلامية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب.، القاهرة ، 1976، ص96.

تعد العلاقات الإيرانية – الخليجية واحدة من أكثر العلاقات الخاضعة لجدل سياسي فهي علاقات شهدت تقلب عبر تاريخها المعاصر والراهن، ورغم التقارب الجغرافي، والمشتركات التاريخية والدينية ، إلا أن جوانب الصراع والتنافس حاضرة إلى جوار مضامين التعاون بين الطرفين.

المطلب الاول : المتغيرات الاقليمية والدولية المؤثرة في العلاقات بين ايران والخليج

نتيجة التغييرات الحاصلة في النظام الدولي وما رافقها من تطورات مهمة كان لها انعكاس واضح على العلاقات الدولية، وتأثير كبير على القوى الإقليمية، اصبح لزاماً على الدول ومنها إيران إعادة وضع سياسة ملائمة مع الواقع الجديد فضلاً عن المتغيرات التي طرأت على المستوى الاقليمي عامة ولكل دولة على وجه الخصوص اذ ان المتغيرات الدولية و الإقليمية تعدهي من اهم المتغيرات المؤثرة في موضوع العلاقات الإيرانية الخليجية، ولا يمكن دراسة أبعاد تلك العلاقات السياسية والاقتصادية من دون التطرق إلى البيئة الإقليمية والدولية التي تؤثر على متن العلاقات بين الطرفين.

اولا . التفرد الامريكي (الهيمنة) [*]

سعت الولايات المتحدة الامريكية الى ان تكون القوة المهيمنة عالمياً ، وفرض نفوذها وسيطرتها على العالم ككل ، فهي ايضا تسعى للهيمنة على الاقاليم الجغرافية ذات الاهمية الدولية والتي تمتلك ثروات ومواقع استراتيجية مهمة ، وعلى رأس هذه الاقاليم يعد الشرق الاوسط والخليج العربي خاصة من اهم المناطق التي تسعى الولايات المتحدة الامريكية للسيطرة عليها . ومنع اي قوة سواء كانت اقليمية او دولية من ان تنافسها على السيطرة عليها ، اذ تعد هذه المنطقة احد مراكز القلب بالنسبة للاستراتيجية الامريكية ، والتي تعني ان السياسة الامريكية على استعداد لاي نوع من انواع الحروب بما في ذلك الصراع النووي لمنع تلك المنطقة من السقوط في أيدي خصومها . وأدت أحداث 11 أيلول /سبتمبر2001، خاصة التحولات (السياسية والأمنية) وبعدها احتلال العراق إلى تصاعد دور إيران على صعيد المنطقة، بل شكلت فرصة مناسبة لحل مشاكلها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أدى هذا الوضع إلى تنمية علاقات إيران مع دول المنطقة؛ لذا لم يعد تصاعد دورها الإقليمي قائماً على المقومات التقليدية مثل الموقع الجيوبوليتيكي الخاص لإيران، الذي جعل منها مركزاً لمكونات الشرق الأوسط الكبير

[*] الهيمنة هي ظاهرة سياسية انسانية يمكن لمسها في اطار العلاقات بين الافراد والجماعات والنظم السياسية ، والهيمنة في اطار العلاقات الدولية هي "محاولة دولة ما بما تملكه من وسائل وعناصر قوة لفرض ارادتها على الدول الاخرى واملاء سياسات ومواقف عليها تتناسب مع مصالحها القومية والعالمية ، او تعمل على منعها من اتخاذ سياسيات ومواقف تتعارض معها، انظر نزار اسماعيل الحيالي ، سياسة الهيمنة الامريكية ، الجذور – الواقع – المستقبل ، اوراق استراتيجية ، مركز الدراسات الدولية ، بغداد ، العدد (11) ، 2001 ، ص 1-2 .

المختلفة ، فلا شك أن احتلال العراق وسقوط نظامه السياسي قد جعل إيران أمام فرص اذ استطاعت استغلال انهيار النظام في العراق وانشغال الولايات المتحدة الأمريكية في حربها في العراق، لتتحول إلى القوة الإقليمية الأبرز في المنطقة ، وخصوصا ان هناك ترابط بالفكر والايدلوجية وليس من السهولة التخفيف منه أو إلغائه . كما أن تحول العراق إلى دولة صديقة ومتحالفة مع إيران في المنطقة يحد من التهديد المستقبلي، وله دور مهم في تقوية مكانة إيران في الترتيبات (السياسية-الأمنية) حيال منطقة الخليج، وعليه فإيران استطاعت من خلال العراق كسر الحاجز الجيوستراتيجي الذي فرضته الولايات المتحدة، فقد أتاح لها الاحتلال فرصة كبير لنشر نفوذها السياسي والعسكري فضلاً عن تغلغلها الاقتصادي والثقافي، وهو ما يضاعف من حجم وتأثير الوجود الإيراني في الخليج ،[93]، وبما يصب في زيادة قوة إيران في المنطقة وإشغال أعدائها والمنافسين بقضايا خارجية من أجل تخفيف الضغط على قضايا الداخل وبخاصة المظاهرات والاحتجاجات التي اجتاحت إيران بعد الانتخابات الرئاسية عام 2009 .

الا انه بالرغم من ذلك فقد سعت الولايات المتحدة الامريكية لان تجعل من الخليج العربي بحيرة امريكية ، اذ كانت ولا زالت القوات العسكرية الامريكية دائمة الاستعداد للتدخل عند حصول أي ازمة في المنطقة ، ويمكن القول ان الرؤساء الامريكان كافة (من فرانكلين روزفلت الى دوايت ايزنهاور ، مرورا بجيمي كارتر ، ووصولاً الى بوش الاب والابن ، باراك اوباما ودونالد ترامب) ، قد قاموا جميعاً بالمعنى الحرفي او المجازي للكلمة "بزرع العلم الامريكي في قلب منطقة الخليج العربي" وهو ما اكده الرئيس الامريكي الاسبق (جيمي كارتر) عندما قال : " ان اي محاولة من قبل قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج العربي ستعتبر من قبل الولايات المتحدة الامريكية اعتداء على المصالح الحيوية الامريكية".

ولذلك فان الاستراتيجية الامريكية تجاه هذا الاقليم الجغرافي تسعى الى منع ظهور قوى مهيمنة اقليماً مستقلة التفكير ، اذ انه كلما كان سلوك هذه الدول اكثر استقلالاً ازداد الضغط الذي تفرضه الولايات المتحدة الامريكية عليها ، وتسعى الى السيطرة على سلوك القوى المهيمنة اقليمياً من اجل الحفاظ على مصالحها الحيوية فيها . لاجل ذلك تعمل الولايات المتحدة الامريكية على منع بروز أي قوة اقليمية تهدد مصالحها او تنافسها على مناطق نفوذها ،

وتأسيساً على ما تقدم ، فان سيطرة الولايات المتحدة الامريكية وهيمنتها ونفوذها يعد من اهم المتغيرات الخارجية التي تؤثر على المكانة الاقليمية لايران في الاستراتيجية الامريكية ، لانها تسعى لمنع صعود أي قوة تنافسها او تهدد مصالحها الحيوية في المنطقة .

([93]) خليل العناني، النفوذ الإيراني في العراق، مجلة السياسة الدولية، العدد (165)، القاهرة، 2006، ص110.

ثانيا. الأزمة السورية والعلاقات الإيرانية – الخليجية:

تُعد سورية إحدى دول التأثير في إجمالي منطقة الشرق الأوسط على مدى التأريخ، إذ يرتبط تاريخها بمراحل التطور التي مرت بها المنطقة العربية، و يشكل موقعها ممراً رئيساً لدول أوروبا وأسيا إلى الشرق الأوسط عامة وبضمنها إلى المنطقة العربية، ولهذا فأن الأمن القومي العربي طالما كان رهناً بأحداث سورية الرئيسة عبر العصور المختلفة[94].

إلا أنه كان هناك ما يشير إلى وجود قدر من الاستقرار السياسي والأمني، وبعد اندلاع ما عرف بأحداث الربيع العربي نهاية العام 2010 أخذت الأحداث في سوريا منحى تفاعلي مع الربيع العربي، إلا أنها سرعان ما اتجهت إلى منحى آخر مليء بالعنف والتدخل الخارجي، وهو ما جعل أحداثها تخرج عن توصيف كونها جزء من الربيع العربي لتكون أحداث لها طابعها الخاص، سرعان ما انخرطت بها اغلب الدول الإقليمية وأهمها: تركيا وإيران وبلدان الخليج العربية، وهو ما يعطيها صفة المتغير الذي أريد به كل طرف أن يمرر سياسته وأهدافه من خلالها، وينعكس الوضع في سوريا على علاقات الدول الإقليمية بشكل أو بآخر[95]،إذ ساهمت سرعة تفاعلات الأزمة منذ العام 2010م وتصاعد حدتها على المستويين الوطني والإقليمي, وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي وضعف الاقتصاد في فشل الدولة السورية في السيطرة على أقاليمها, وعجزها على انفراد سلطتها الداخلية في الامتلاك الحصري لوسائل الإكراه المتمثلة بالأساس في السلاح, كما شكلت التنظيمات والجماعات المسلحة التي ظهرت بعد تسليح المعارضة وفي مقدمتها "الجيش السوري الحر" "وجبهة النصرة" منافسا قويا للنظام في سوريا أظهر بشكل جلي الدولة في سوريا فاشلة, لاسيما بعد أن أظهرت الجماعات المسلحة سيطرتها على مناطق جغرافية واسعة من الدولة, وقدرتها على الصمود أكثر بعد تلقيها دعما من طرف دول إقليمية [96].

لقد بدأت الأزمة السورية في 15 مارس/آذار 2011، بعد نجاح التظاهرات التي حصلت في بعض البلدان العربية, بدأت شرارة الأزمة في سورية بعد التظاهرات لمطالبة النظام الحاكم بتحسين الخدمات والوضع المعاشي للمواطن السوري فتم معاملة هذه التظاهرات بمنتهى القسوة، [97].

---

[94] جمال ولكيم ،صراع لقوى الكبرى على سورية : الابعاد الجيوسياسية لازمة 2011، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ، ،بيروت ،2012، ص215.

[95] ربيع نصر, زكي محشي وخالد أبو إسماعيل, الأزمة السورية: الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية, المركز السوري للبحوث والدراسات، دمشق، 2013، ص8.

[96] ابتسام محمد العامري، " البعد الإقليمي في الأزمة السورية "، المجلة السياسية والدولية، العددان (28- 29)، بغداد: الجامعة المستنصرية ، 2015 ، ص 119-122.

[97] باقر جواد كاظم، "الأزمة السورية وتداعياتها على العراق"، الملف السياسي، العدد (121)، مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية ، بغداد , 2012 ، ص3.

شكلت الأزمة السورية واحدة من أكثر الأزمات والقضايا الإقليمية تعقيدا بسبب طبيعة المسارات التي اتخذتها، منذ اندلاعها، والناتجة عن تعدد الأطراف والفواعل الإقليمية والدولية المؤثرة في تحديد توجهات هذه الأزمة, الأمر الذي جعلها تأخذ حيزاً كبيراً من حجم التفاعلات الإستراتيجية على المستويين الإقليمي والدولي، فعلى المستوى الدولي شكلت الأزمة السورية واحدة من ابرز قضايا التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية الساعية لإسقاط النظام الحاكم في سوريا وبين روسيا الاتحادية التي كانت تهدف إلى المحافظة على النظام السوري بوصفه حليفاً استراتيجياً حيوياً ومهماً لروسيا في منطقة الشرق الأوسط، اما على المستوى الإقليمي فقد شهدت هذه الأزمة تدخل عدد من الأطراف الإقليمية فيها التي سعت إلى توجيه كفة الأحداث لصالحها وفي مقدمتهم إيران ودول الخليج العربي[98] وفي مقابل المواقف الدولية الأمريكية والأوربية والإقليمية التركية والسعودية التي أدت دورا في دعم الاحتجاجات ضد الرئيس السوري (بشار حافظ الأسد)، أعلنت قوى إقليمية ودولية صراحة وقوفها معه، وكانت إيران القوة الأولى التي دعمته سياسيا في شكل مطلق, انه رصيد كبير لإيران في المنطقة ، فسوريا تحظى بأهمية استراتيجية كبيرة في المدرك الاستراتيجي الإيراني .

اما موقف الدول الخليجية فكان ضد النظام ومساندة المعارضة سياسياً ومادياً، فضلاً عن الدعم العسكري والإعلامي، والإصرار على إسقاط النظام ، وفسر هذا الدعم الخليجي للمعارضة السورية بأنه وسيلة لتقييد النفوذ الإيراني في المنطقة . بعبارة أخرى، لم تظهر تعارضات حادة في العلاقات الخليجية- السورية على مدى المدة اللاحقة على (اتفاق الطائف Taif Agreement [*] في العام 1989، بل وشاركت سورية بفاعلية في أحداث أزمة وحرب الخليج الثانية 1990/ 1991 وطرحت إمكانية مشاركتها بحفظ الأمن الخليجي ضمن دول إعلان دمشق في العام 1991، واتجهت العلاقات السورية الخليجية للتطور وتدفق الاستثمار الخليجي إلى سوريا مما ساهم بتحريك الاقتصاد السوري، الا إن تحالفات سورية الإقليمية ومع إيران تحديداً، باتت تشكل أحد المخاطر والتحديات أمام عمل منظومة الأمن الخليجي، وعليه فان موقف دول الخليج من الأزمة السورية كان يحمل في طياته قدراً من المخاطرة المحسوبة، وذلك لوجود شبكة من العلاقات المعقدة التي ينضوي في إطارها النظام السوري، وهذه الشبكة تتلامس وتتقاطع في بعض أجزائها مع بعض مكونات البيئة الأمنية والإستراتيجية لمنظومة التعاون الخليجي، بل وتمتد إلى داخل مكونات بعض مجتمعات الإقليم، بما فيها مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي ، وعليه يكون للازمة السورية تأثيرها على العلاقات الإيرانية - الخليجية، لاسيما بعد تصاعد تفاعلاتها ووصولها إلى مستوى

(98) سلمان شيخ ، ضياع سوريا وكيفية تجنبه ، مركز بروكنجز ، الدوحة ، 2012 ، ص 5-6.

(*) اتفاق الطائف Taif Agreement: اتفاق الذي شمل الأطراف المتنازعة في لبنان وذلك بواسطة سعودية في 30 سبتمبر/ أيلول 1989 في مدينة الطائف وتم إقراره بقانون بتاريخ 22 أكتوبر/ تشرين الأول 1989 منهياً الحرب الأهلية اللبنانية وذلك بعد أكثر من خمسة عشر عاماً على إندلاعها. للمزيد ينظر: الاتفاق بصيغة (pdf) متاح على الرابط :

lstatic.org/PDF/documents/Taif-Agreement-30-sep-1989.pd

انغماس كبير جدا لمختلف الأطراف الإقليمية فيها وصولا إلى العام 2016، عندما ظهرت استحالة الحسم بالخيار العسكري، نتيجة حجم الاستثمار العسكري لأطراف الأزمة فيها، وإنما يتوجب نوع من التسويات السياسية .

ثالثا . ثورات الربيع العربي والعلاقات الإيرانية- الخليجية :

مثلً حدث (الربيع العربي) بيئة خصبة لتفاعلات وتأثيرات متعددة الأبعاد، محليا وإقليميا ودوليا، والمهم هنا هو مدى تأثيره في امن الخليج العربي ، وان هذه الأحداث انطلقت نتيجة وجود عوامل عربية داخلية وأخرى خارجية دفعتها للظهور، وإذا كانت أحداث سوريا والبحرين قد انطلقت من كونها جزء من ربيع عربي الا انها انتهت إلى طروحات ونتائج لا علاقة لها بالمقدمات التي تم الانطلاق منها، ومن ثم صارت كأحداث مستقلة لذاتها تؤثر بمسار العلاقات الإيرانية الخليجية.

أما بالنسبة لأحداث (الربيع العربي) أي التي انطلقت في نهاية العام 2010 واستمرت في الأعوام 2011 و 2012 فيلاحظ عليها أن هناك متغيرات داخلية أو مسببات أو حوافز أو دوافع أثرت في السياسة في المنطقة العربية ودفعت الشعوب العربية إلى الثورة على الحكومات، أو في اقل تقدير دفعت إلى موجة احتجاج على الواقع المتردي في البلدان العربية [(99)]، وفي نفس الوقت لا يمكن إنكار أهمية العوامل الخارجية بوصفها مسببات وحوافز ساعدت على الدفع بالأحداث إلى الظهور, فضلاً عن العوامل الداخلية التي كان لها الدور الرئيس في قيام الثورات العربية والتي لم تكن في واقعها المعاش محض صدفة، بل كانت نتيجة لعوامل عدة من بينها الاستبداد السياسي وغياب الحريات العامة والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والتلكؤ الكبير في مسيرة التنمية الاقتصادية، لا بل الإخفاقات الاقتصادية الكبيرة التي عاشتها البلدان العربية[(100)].

في المقابل هناك مؤثرات خارجية لهذه الثورات، إذ لم تكن تلك الثورات خالية من تدخلات خارجية وتأثيرات دولية، لأن لكل فعل سياسي وجه داخلي بالتأكيد سيكون له وجه خارجي، إذ إن ما حدث في المنطقة العربية من أحداث وتغيير للأنظمة الدكتاتورية منذ أواخر العام2010 ومطلع العام 2011 لا يخرج من دائرة الفوضى الخلاقة التي حققت ولا زالت تحقق الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية[(101)].

(99) يلاحظ أن المتغير ما هو إلا حافز يدعو إلى تبني أنماط سلوكية محددة لأغراض التعامل مع مضامينها وعلى نحو يتماشى معها، ولقد أضحى من المتعارف عليه إن هذه المسببات أصبحت في عالم اليوم تنبع في آن واحد من المحيط الداخلي الذي تصنع السياسة ضمن إطاره ومن محيطها الخارجي. ينظر: مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية , بغداد , مطبعة دار الحكمة , ط , 1991 , ص141.

(100) صدام عبد الستار رشيد، ثورات الربيع العربي (دراسة سياسية اجتماعية تحليلية)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية , بغداد، 2013 , ص87.

(101) علي بشار بكر أغوان، الفوضى الخلاقة: العصف الرمزي لحرائق الشرق الأوسط، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية , 2013 ، ص8-12.

إن بدايات أحداث (الربيع العربي) كانت نهاية العام 2010 إلا أنها ظهرت للسطح في مستهل العام 2011، إذ بدأت التظاهرات الجماهيرية التي نتجت عنها ثورات شعبية وأطلقت تسمية "الربيع العربي" على هذه الثورات العربية، وأطاحت بأقدم النظم في تونس ثم مصر وليبيا، وكانت دول مجلس التعاون الخليجي على موعد مع هذه الثورات مما جعل الشارع الخليجي فعّالا في التعبير عن رفضه لاستمرار الأنظمة السياسية بصورتها الوراثية والملكية والدعوة إلى ضرورة الإصلاح السياسي تغيير هياكل الحكم من ملكية إلى ملكية دستورية [102].

فبعد أن نجحت الثورة التونسية بالإطاحة بالرئيس التونسي الأسبق (زين العابدين بن علي) والتي كان من أسبابها الأساسية انتشار الفساد والركود الاقتصادي وسوء الأحوال المعيشية فضلاً عن التضييق السياسي والأمني نجحت ثورة 25 يناير/ كانون الثاني 2011 في مصر بإسقاط الرئيس المصري الأسبق (محمد حسني السيد مبارك) ، ومن بعدها الثورة الليبية في 17 فبراير/ شباط 2011 وقتل الرئيس الليبي الأسبق (معمر محمد القذافي) وإسقاط نظامه، فالثورة اليمنية التي قادت إلى تنحي الرئيس اليمني (علي عبد الله صالح)، أما الحركات الاحتجاجية فقد طالت العديد من البلدان العربية وكانت أكبرها في سوريا[103].

لقد برزت على الساحة الإقليمية في أعقاب الثورات العربية مواقف متعددة وسياسات مختلفة لعدد من الدول التي لها شأن في التحولات السياسية الجارية في منطقة الشرق الأوسط، وأخذت تبرز بين القوى الإقليمية حالة من التنافس الجيوبوليتيكي، بعد أن فاجأت هذه الثورات تلك القوى الإقليمية الفاعلة في الشرق الأوسط، مثلما تفاجأ العالم أجمع، فدخلت هذه الدول في متاهة مؤقتة حول الكيفية التي يجب التصرف بها أمام ما يجري من تحولات سريعة ليس على المستوى الداخلي للدول التي تشهد الثورات فقط، وإنما على الصعيد الجيوبوليتيكي في الإقليم .

وبالنسبة إلى موقف إيران من الثورات العربية، كغيرها من دول العالم شكلت لحظة انطلاق الثورات العربية مفاجأة لإيران من حيث التوقيت والزخم فارضة عليها للوهلة الأولى سياسة الصمت لفهم حقيقة ما يجري ومعرفة أبعاده، لكنها سرعان ما تحولت إلى تصريحات غير واضحة المعالم لتتجه في النهاية إلى سياسة متناقضة في توجهاتها وأهدافها، ففي الوقت الذي دعمت فيه إيران الثورات والاحتجاجات التي شهدتها كل من تونس ومصر والبحرين ورأت أنها مستوحاة من الثورة الإسلامية الإيرانية، عارضت الاحتجاجات في سوريا ووصفتها بأنها شأن

(102) عدنان محمد الهياجنة, هل للديمقراطية مستقبل في دول الخليج العربي , المجلة العربية للعلوم السياسية, العدد(15), الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية بيروت , 2007 , ص41-42.

(103) مصطفى علوي, كيف يتعامل العالم مع الثورات العربية, مجلة السياسة الدولية, العدد(184), مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة , 2011 ص40.

داخلي بل أنها وصلت إلى حد تأييد إجراءات الحكومة السورية وأسلوب التعامل الذي اتخذته بحق المعارضين له [104].

ولم يلق الموقف الإيراني المؤيد إلى الثورات العربية في كل من تونس ومصر وحتى في اليمن، وليبيا في العام 2011 أي رد فعل إزاء اعتراض أي قوة إقليمية أو دولية إلا أن الثورة في سوريا كانت موضع جدال وتجاذب، واتهامات متبادلة بين إيران ودول أخرى في المنطقة [105].

إن الأحداث التي اندلعت كانت محط تجاذب بين إيران والبلدان الخليجية، فإيران كما بينا اتخذت مواقف متناقضة من الأحداث العربية فهي أيدت الأحداث في مصر والبحرين واليمن ورفضتها في العراق وسوريا، في حين كانت بلدان الخليج تؤيد الأحداث في غيرها باستثناء البحرين واليمن، ومن ثم تسبب الربيع العربي بتوتر بين البلدان الخليجية وإيران، وصورته بلدان الخليج بأنه نوع من محاولات إيران لتوسيع نفوذها خليجيا, في حين صوّرته إيران بأنه محاولات خليجية لإعادة صياغة مكانتها إقليميا عبر صياغة الأوضاع في عدة بلدان في المنطقة تتقاطع مع السياسات الخليجية ومنها في سوريا، أو رغبة بالحصول على بيئة إقليمية أفضل كما في مصر.

المطلب الثاني : تأثير البرنامج النووي الايراني على امن دول الخليج العربي

يعد البرنامج النووي الإيراني احد أهم القضايا ذات الجدل الكبير في منطقة الشرق الأوسط، ويخفي الجدل الدائر حوله كثيرا من الأهداف والاستراتيجيات المتصارعة في المنطقة وخاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ، وتعود جذور البرنامج النووي الإيراني الى عهد الشاه في إيران[*]. ويمكن ان يتبين ان إيران بدأت ترى ان التكنولوجيا النووية تمنحها ردعا دفاعياً ، اذ ان المعروف لأي قوة نووية ان اولى اهدافها الاستراتيجية هي الحصول على قوة رادعة ضد باقي القوى الدولية فضلا عن الاستخدامات الاخرى للتكنولوجيا النووية في المجالات الاخرى ، فاذا استمرت ايران بالتحول من قوة نووية صغيرة الى قوة نووية كبرى بامتلاكها التكنولوجيا النووية والمفاعلات واليورانيوم المخصب بكميات كبيرة ، فان ذلك سيمنحها ردعاً

---

[104] ابتسام محمد العامري, المواقف الإقليمية من الحراك السياسي في الدول العربية تركيا وإيران أنموذجا, حلقة نقاشية عقدها قسم الدراسات الإستراتيجية بمركز الدراسات الدولية, الملف السياسي, العدد(103), مركز الدراسات الدولية , بغداد, 2012 , ص5-6.

[105] مركز الخليج للدراسات، التقرير الاستراتيجي الخليجي 2011 – 2012 ، مركز الخليج للدراسات، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة ، 2012 ، ص 214.

[*] البرنامج النووي الايراني : يعود تاريخ البرنامج النووي الإيراني إلى زمن حكم الشاه (محمد رضا بهلوي) في إيران ، الذي انشأ في العام 1974 المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية ، والتي بدأت فور إنشائها عملية تفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية من اجل التوقيع على عقد لمدة عشر سنوات لتزويد إيران بالوقود النووي ، واستتبعت ذلك بعقدين مع كل من المانيا في العام 1976 وفرنسا في العام 1977 ، فضلا عن ذلك قامت إيران في حينها بشراء حصة مقدارها (10%) من اسهم شركة (Eurodif*) لتخصيب اليورانيوم في العام 1975 ، وكان الاتفاق يقضي على ان تطلع إيران على تطوير التكنولوجيا الخاصة بتخصيب اليورانيوم وان تحصل على حصة من اليورانيوم المخصب الذي تنتجه الشركة ، نزار عبد القادر ، إيران والقنبلة النووية : الطموحات الامبراطورية ، المكتبة الدولية ، بيروت ، ط1، ص228.

اضافياً حتى من التصرفات الاستفزازية من قبل القوى الدولية الاخرى خوفاً من تشظي الحكم في ايران وانتقال هذه الترسانة النووية لقوى اخرى غير معلومة التوجهات والاهداف، مما قد يعرض الامن الدولي للخطر وهو نفس الردع المتوفر للقوى النووية الكبرى في العالم[106].

وهذه أبرز مشكلة تواجهها دول الخليج عامة في علاقاتها مع إيران فثمة مخاوف من هذا البرنامج الذي قد يتحول إلى برنامج عسكري يجعل منها أهم قوة في منطقة الخليج وحتى في الشرق الأوسط، وهناك من يخشى التداعيات البيئية لهذا البرنامج على دول الخليج، لذا تجد هذه الدول نفسها في حيرة إستراتيجية في كيفية التعامل مع إيران وبرنامجها النووي من جهة، ومع الإستراتيجية الأمريكية تجاه هذا البرنامج من جهة أخرى، أكان في فرض العقوبات، أم في قبول برنامجها النووي السلمي، أم في التهديد الأمريكي لضربها عسكرياً، ذلك بأن على دول الخليج في الأوضاع كلها أن تتفاعل مع أحد هذه الخيارات تجاه إيران، لكن من دون أن يتعارض أي خيار في الوقت نفسه مع أمن هذه الدول واستقرارها، ولا شك في أن هذه الدول متفقة على مبدأ وجوب منع إيران من تطوير قدراتها النووية خارج إطار الاستخدامات السلمية، وتجد مجتمعة أرضية مشتركة ومصلحة عليا موحدة في دعم سياسة الدول الغربية والمجتمع الدولي الهادفة إلى تجريد إيران من قدراتها النووية التدميرية الراهنة أو المستقبلية ، لأن امتلاكها للقدرات النووية سيعد تطوراً جديداً ذا انعكاسات كبيرة على الاستقرار الإقليمي لمنطقة الخليج، وعلى طبيعة العلاقات الإيرانية – الخليجية والعلاقات العربية– الإيرانية على نحو أوسع .

يتضح أن إيران قد صاغت رؤية لتأمين منطقة الخليج تتفق والدور القيادي الذي ترغب في القيام به، والجديد في الطرح الإيراني بعد احتلال العراق مرتبط بتوقيته من ناحية، وبمحتواه من ناحية أخرى؛ فمن ناحية التوقيت، جاء طرح إيران في ظل غياب رؤية عربية واضحة لمهددات أمن النظام العربي، فضلاً عن انقسام الدول العربية حول مدى خطورة التفوق الإيراني في مجال التقنية النووية ، والواضح ان إيران شهدت تطور في قدراتها النووية مقارنة بما كان لديها قبل العام 2003 ، وجاء ذألك نتيجة تحطيم المؤسسة العسكرية العراقية في أعقاب حرب تحرير الكويت، التي أعطت إيران فرصة تاريخية لأعاده بناء نفوذها عن طريق إعادة تسليح قواتها، وتبني برنامج نووي يرمي إلى بناء قدرات نووية ذاتية[107]، ويمكن القول أن دول الخليج على الرغم من اختلاف مواقفها حول القضايا الأخرى وتضارب مصالحها، تجد هذه الدول مجتمعة أرضية مشتركة ومصلحة عليا موحدة في دعم سياسة الدول الغربية والمجتمع الدولي الهادفة إلى تجرد إيران من قدراتها النووية التدميرية الراهنة أو المستقبلية(كامنة أو محتملة)،

---

[106] بول براكن ، العصر النووي الثاني : الاستراتيجيات والاخطار وسياسات القوى الجديدة ، الدار العربية ناشرون ، بيروت ، ط1، 2013 ، ص195.

[107] سرمد أمين عبد الستار، إيران والولايات المتحدة العلاقات الأزمة ومشاهد المستقبل، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (12) ، شباط 2012، ص4.

وتتبع دوافع هذا الموقف الخليجي, الذي يؤمن بمبدأ وجوب منع إيران من امتلاك القدرات النووية العسكرية، من حقيقة الواقع الجغرافي والسياسي لهذه الدول الذي سيجعل منها الضحية المحتملة والهدف الرئيس للضغوط السياسية والعسكرية الناتجة عن دخول إيران للنادي النووي[108]، وان معضلة دول الخليج نتيجة للبرنامج النووي الإيراني في موقفها الصعب الذي وجدت نفسها فيه, فهي لا تريد أن تكون هناك حرب جديدة في المنطقة ضد دولة لها عمق شعبي وديني في دول الخليج العربية من جهة ، و لا تود أن تُصبح إيران قوة نووية تمتلك هذه القُدرات في المجال العسكري من جهة أخرى, [109].

و هذا هو مكمن المعضلة الأساسية لدول الخليج العربي ، لذلك فإن مواقفها العلنية تُحبذ الخيار الدبلوماسي على غيره من الخيارات باعتبار أنه أفضل السبل التي ستؤدي إلى نزع فتيل التخوّف الخليجي وإبعاد احتمال حدوث الحرب في المنطقة من جهة، والدفع بإيران بعيداً عن أن تصبح دولة بقدرات نووية عسكرية من جهة أخرى[110].

اما السعي الإيراني لامتلاك السلاح النووي يصب في اتجاه تعميق الخلل القائم في توازنات القوى في منطقة الخليج ويهدد الاستقرار في المنطقة، ويزيد من معضلة التوصل إلى صيغة متفق عليها للأمن الإقليمي في ظل غموض النوايا الإيرانية واستمرار الخلاف حول بعض القضايا المتعلقة بالترتيبات الأمنية،[111].

اذ ان إيران تسعى أن تحقق من خلال السلاح النووي أربعة أغراض هي: المحافظة على البقاء، الردع، الهيبة والمكانة الدولية، الدور النووي . ويقصد بالدور: "محصلة ما تقوم به الوحدة الدولية من أفعال وسلوكيات، في ممارسة نشاطها الخارجي بقصد تحقيق أهدافها في السياسة الخارجية"، وهكذا فإن الدور يعبر عما يراه صانع القرار مناسباً للوحدة وللوظائف التي يجب أن تقوم بها في المجال الدولي، عن طريق التزامات وقرارات وأفعال وغيرها من التصرفات والسلوكيات المختلفة[112].

هذا الوضع يمثل تكريس لحالة الخلل القائم في موازين القوى والتي تعكس تفوقا عسكريا وبشريا إيرانيا، خاصة بعد الخروج الحالي للعراق من معادلة التوازن العسكري, فمخصصات الإنفاق العسكري الإيراني تحظى بأهمية قصوى في ميزانية الدولة، لما يحققه ذلك من تحقيق

(108) مصطفى العاني, الموقف المحتمل لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه سيناريو العمل العسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية, مركز الخليج للأبحاث, دبي , ط1, 2004 , ص12 .

(109) أشرف محمد كشك : "رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني"، مختارات إيرانية، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة ، العدد62، 2006، ص23.

(110) أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني: آفاق الأزمة.. بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، 2005 ص 25.

(111) أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني...، مصدر سبق ذكره، ص 28.

(3) فاضل زكي محمد: السياسة الخارجية و أبعادها في السياسة الدولية، مطبعة شفيق، بغداد، 1975، ص 61.

الهدف القومي لإيران في بناء قاعدة عسكرية صناعية متميزة، وان من الركائز الأساسية للإستراتيجية القومية الإيرانية ضرورة هيمنة إيران على الخليج وأن يتم الاعتراف إقليمياً ودولياً بها، لذلك فإن عليها التصدي بكل الطرق والوسائل لمواجهة أي جهود أو إجراءات تعوق ذلك كجزء أساسي من الأمن القومي الإيراني، وهو ما يفرض عليها امتلاك قدرات ذاتية عسكرية واقتصادية وتقنية تفوق حاجتها الدفاعية والذي ينعكس بدوره على التوازُن الإستراتيجي الإقليمي لتُصبح قوة إقليمية مُهيمنة[113].

وينبغي التمييز بين موقف مجلس التعاون الخليجي وموقف دول الخليج مجتمعه من هذا الاتفاق بالنسبة لموقف مجلس التعاون الخليجي السته كمؤسسة إقليمية، فقد غلب عليه فكرة "الموافقة المشروطة" إذ رحب المجلس الوزاري الخليجي بالاتفاق بين الدول الكبرى وإيران بشأن برنامجها النووي، على أن يكون مقدمة للتوصل إلى حل شامل لهذا الملف، ودعا المجلس إلى التعاون التام مع وكالة الطاقة الذرية, والتوصل لمرحلة جديدة بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران مبنية على عدم التدخل وحسن الجوار وعدم استخدام القوة أو التهديد بها .

إن القراءة الإقليمية لدول المنطقة ربما تختلف قليلاً أو كثيراً في مضمونها عن القراءة الغربية لبرامج التسلح الإيرانية؛ فدول الخليج لا تمتلك أدلة مادية تدعم الاتهامات الغربية لحكومة إيران بأنها تسعى لامتلاك أسلحة دمار شامل، فالبرنامج النووي الإيراني - والذي من المفترض أن يعمل ضمن الحدود القانونية التي حددتها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتحت إشراف ورقابة اللجنة الدولية للطاقة الذرية- قد تم استخدامه لغرض تطوير القدرات النووي العسكرية للدولة, وإن أغلب دول الخليج تدعم الجهود الدولية الرامية لمنع أي دولة موقعة على المعاهدات الدولية لحظر أسلحة الدمار الشامل من تجاوز أو خرق التزاماتها القانونية المنصوص عليها في هذه المعاهدات, فترى هذه الدول أن من الواجب والمنطق خضوع جميع المنشآت النووية في المنطقة لعمليات المراقبة والتفتيش والتحقق الدولي لتعزيز الثقة المتبادلة[114]

إن امتلاك إيران سلاحا نوويا يؤدي إلى صعوبة حقيقية في التوصل إلى صيغة مشتركة للترتيبات الأمنية في المنطقة، التي هي في الأصل من القضايا الخلافية في العلاقات الإيرانية - الخليجية، خاصة ما يتعلق فيها بمسألة الوجود الأجنبي في تلك الترتيبات، ومن ثم فإن إصرار إيران على امتلاك السلاح النووي من شأنه أن يعوق إمكانية التوصل إلى صيغة أمنية مستقبلية

(4) أميرة زكريا نور محمد، البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته علي أمن دول الخليج العربي "2005-2016"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، شبكة المعلومات الدولية ، تاريخ الاطلاع والتوثيق: 2016/9/30، متاح على الرابط: http://democraticac.de/?p=34475

(114) عاصم نايل المجالي، تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي منذ الثورة الاسلامية 1979، كلية الدراسات العليا، الأردن، 2007 ، ص 89.

لمنطقة الخليج وينسف كافة الجهود التي بذلها الجانبان لسنوات مضت لبناء الثقة ونبذ اللجوء للقوة في حل الخلافات وارتضاء التفاوُض ومبادئ حسن الجوار والمنافع المتبادلة كأسس للتعامل البيني, وهو ما يدفع دول مجلس التعاون الخليجي في سعيها لإقامة صيغة أمنية مشتركة في الخليج لأن تحصل على ضمانات دولية ملزمة من المجتمع الدولي بشأن إجراءات بناء الثقة مع كافة الأطراف الإقليمية ومنها إيران، وأول هذه المتطلبات عدم تهديد أمن تلك الدول سواء بامتلاك الأسلحة النووية أو غيرها .

وبشكل عام يلاحظ أن دول الخليج ركزت في موقفها لإدارة موضوع التسلح الإيراني على جانبين أساسيين لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاوزهما، لما قد يترتب على ذلك من نتائج كارثية:

1. رفض تصعيد الملف النووي إلى مرحلة الحرب بين إيران وأي من القوى الإقليمية والدولية (إسرائيل والولايات المتحدة)، لأن مثل هذه الحرب قد تضع منطقة الخليج بشكل كامل في عدم توازن، وتجعلها عرضة للدمار الشامل.

2. رفض امتلاك إيران للسلاح النووي، لأنه سيعطيها مساحات نفوذ أوسع وربما هيمنة إقليمية شاملة على المنطقة، لذا فإن سعي إيران الدائم لامتلاك القدرة النووية حفز دول الخليج إلى الاعتماد على قدراتها الذاتية في حماية أمنها بشكل عام، والتعويل على الولايات المتحدة كصمام أمان لحماية دول أعضائها من أي تهديدات نووية إيرانية مستقبلية.

وأن البيئة الإستراتيجية للمنطقة قد بدأت تشهد واقعاً جديدا، تأسس بشكل خاص بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، وأن أهم متغيرات هذه البيئة هي تلك التي تتعلق بمستويات استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، فضلاً عن ذلك، فإنها قد أفرزت واقعاً جديدا تضمن اتجاهين رئيسين، الأول تضمن اختلالاً في توازن القوى في المنطقة، والاتجاه الثاني هو أن الشعور بالتهديد باستخدام القوة لدى بعض الدول في هذه المنطقة قد تصاعد بوتائر عالية كما هو الحال بالنسبة إلى إيران، بينما انخفض لدى دول أخرى إلى مستويات متدنية جدا[115]. ففي ظل صراع إيران مع الدول الغربية ترى طهران إن منطقة الخليج العربي هي الحلقة الأضعف التي يمكن التأثير فيها على المصالح الغربية، في حين توجه الأمن الاستراتيجي تجاه دول مجلس التعاون الخليجي أو ما يطلق عليه (الأمن الصلب) عن طريق استمرار الخلاف حول عائدية الجزر الثلاث (طنب الكبرى والصغرى وابو موسى) ورفض تسويتها بآلية التحكيم الدولي، فضلاً

(115) محمد قدري سعيد : كيف نتعامل مع واقع استراتيجي جديد؟ صراعات قادمة نتيجة اختلال موازين القوة والقيم، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة متاح على الموقع: http://www.ahram.org.eg/

عن التهديد أكثر من مرة بأغلاق مضيق هرمز، وكذلك طرح مبادرات حول مفهومها لأمن الخليج ترمي عن طريقها إحداث اختلال في توازن القوى تقوية لمصالحها وأهدافها .

وتعد دول الخليج دول محاذية ومجاورة لإيران، وتتقاسم معها مياه الخليج، وبالتالي فإن كل ما يمس أمن إيران الاستراتيجي لا بد وأن ينعكس سلباً على دول الخليج، نظرًا لأن الانعكاسات الإقليمية تمثل البعد الأكثر أهمية للمشكلة النووية الإيرانية وإن الدول المعنية بمخاطر التسلح النووي الإيراني ليست الولايات المتحدة و"إسرائيل "بل دول الخليج العربي، وذلك على صعيد التلوث البيئي في حال وقوع حادث ما في منشآت ليست ذات مستوى رفيع تقنياً، وبالتالي فإن نجاح إيران في امتلاك السلاح النووي قد يحدث تعارضاً في التوجهات بين القيادات الإيرانية والقيادات الخليجية التي ما زالت تتخوف من فكرة تصدير الثورة التي تبنتها إيران في أعقاب ثورتها الإسلامية .

إن موقع إيران الجغرافي والذي يعد أحد مؤشرات قياس قوة الدول بعدها دولة مسيطرة على أهم شرايين التجارة العالمية، وواقعها الديمغرافي فضلاً عن إستراتيجيات إيران لتطوير التسلح التقليدي، والضبابية التي تحيط ببرامجها النووية من اهم مقومات جعل إيران قوة اقليمية فاعلة في محيطها الاقليمي. اذ إن إيران لديها إمكانات وقدرات متنوعة تستطيع عن طريقها ممارسة دور إقليمي وكذلك الدخول في تنظيمات (تحالفات) إقليمية[116].وباعتراف المهتمين جميعاً والمتابعين للشأن الإيراني الإقليمي الفاعل في منطقة الشرق الأوسط.

ومن هنا مثلت منطقة الخليج أهمية متميزة في الإستراتيجية الأمنية الإيرانية، بسبب امتلاك دول الخليج الست مخزوناً من النفط يعادل 60% من الاحتياطي النفطي العالمي المؤكد مما يضيف بعداً او بنداً لبنود الرؤية الإيرانية الاستراتيجية. اذ ان إيران تدرك أن التغيير في الحدود السياسية فيما بين الدول الخليجية أو داخل كل منها مما يترتب عليه إعادة ترتيب المنطقة يجب أن لا ينال من الأهمية الإستراتيجية لإيران وهذه تستند إلى ركائز ثابتة تحكمها بغض النظر، عن تغيير الرموز التي تحكم الدولة، إذ أن إيران لديها رؤية لمتطلبات الأمن في منطقة الخليج تحكمها هذه الأسس الثابتة .

- موقع إيران على رأس الخليج والتي يمكنها من التحكم في شريان الحياة الذي يغذي العالم الصناعي بعصب اقتصاداته وهو النفط والطاقة وأن أية أزمة مع إيران سوف لا تؤثر على امدادات الطاقة الإيرانية فحسب، بل ستؤثر على منابع الطاقة الإقليمية وامداداتها ولاسيما في منطقة الخليج عن طريق تحكمها بمضيق هرمز .

[116] محمد قدري سعيد ، مصدر سابق، ص10.

- مخاوف إيران من حدوث أضرار والمساس بأمنها القومي عن طريق الخليج إذ تخشى من الوجود الأمريكي، المكثف في المنطقة

ويمكن ان نوضح اهم الاثار المترتبة على البرنامج النووي الايراني تجاه الخليج العربي :

1. تهديد الاستقرار الاقليمي في منطقة الخليج ومما لا شك فيه ان امتلاك ايران السلاح النووي من شأنه التأثير على استقرار المنطقة خصوصا بعد خروج العراق من المعادلة .
2. ان امتلاك ايران للسلاح من شانه يؤثر بشكل كبير وفعال على امن واستقرار منطقة الخليج من حيث المعطيات السياسية والجغرافية في الوقت الحاضر تشير الى ان القوة الايرانية اذا ما ارادت ان تتحرك فان مسارها قطعا لن يكون شمالا او شرقا ففي الشمال روسيا وفي الشرق القوى النووية الاسيوية (الهند الصين وباكستان) وهذا يعني ان امكانية التمدد المتاحة لإيران هي غربا حتما تجاه الخليج العربي .[117]
3. صعوبة التوصل الى صيغة مشتركة لأمن الخليج لان امتلاك ايران للسلاح النووي سيؤدي الى صعوبة التوصل الى صيغة مشتركة لأمن الخليج اذ تعد تلك القضية من القضايا الخلافية في العلاقات الايرانية – الخليجية لان ايران دائما تطالب بان يكون لها دور في الترتيبات الامنية الخاصة بالمنطقة انطلاقا من ان امن الخليج هو مسؤولية دولية وهذا يتعارض مع رؤية دول الخليج التي ترى في الوجود الاجنبي شيئا مهما لضمان امنها .[118] اذ ان المفهوم الايراني لأمن المنطقة يتعارض حتما مع المفهوم الخليجي القائم على الدفاع عن المكتسبات وتثبيت ركائز الامن والعقد الاجتماعي بين الشعوب وقياداتها مع رفض التدخل الخارجي في الشأن الداخلي .
4. الاثار البيئية المترتبة على البرنامج النووي الايراني الذي سوف يؤثر بشكل مباشر على دول الخليج ويجعلها في مرمى الخطر في حال تسرب الاشعاعات النووية .

الخاتمة

ان العلاقات الإيرانية - الخليجية تفرضها حسابات الجوار المشترك، وروابط التاريخ والمصالح المشتركة وتطويرها، وهي ذات أهمية متزايدة، وحيوية للغاية، وثمة ضرورة أن تدرك إيران أن هذه علاقات إستراتيجية وليست ظرفية، وأن أمن الخليج يقع على عاتق دوله بما فيها إيران، على وفق ترتيبات أمنية مشتركة، للحيلولة دون وقوع أي أزمة.

---

[117] اشرف محمد كشك ،رؤية دول ملس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الايراني، مصدر سبق ذكره، ص65.

[118] نزار عبد القادر، الدوافع الايرانية النووية والجهود الدولية للاحتواء ، مجلة الدفاع الوطني ، العدد57، 2005 ،ص 59.

وبوجه عام، فقد دأبت دول الخليج على التعامل مع إيران على وفق مبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، كما أبدت دول الخليج حرصاً بالغاً على الملفات العالقة بين الجانبين، على وفق القوانين والمعاهدات الدولية. الا انه شهدت الآونة الأخيرة معطيات ومؤشرات عدَّة مقلقة بشأن السلوك المستقبلي لإيران تجاه دول الخليج في مرحلة ما بعد توقيعها الاتفاق النووي مع القوى العالمية الست الكبرى ، وقد قامت إيران عن طريق زيارات مسؤولها منطقة الخليج بتأكيد ضرورة التعاون الأمني بينها وبين البلدان الخليجية مؤكدة أن حفظ أمن المنطقة يتحقق "عبر المشاركة والتعاون الإقليمي" وعبر توسيع مفهوم الأمن ليضم التعاون في مجالات الاستثمار والاقتصاد والسياحة والتبادل الثقافي من أجل "ترسيخ الأمن الدائم".

نلاحظ هنا أن إيران تعرض مفهوماً شاملاً للأمن لا يقتصر على النواحي العسكرية والأمنية بل له بعده التعاوني إذ أنه يدمج بين المفهوم الإستراتيجي للأمن والمفهوم التعاوني للأمن .

وعليه فإننا توصلنا إلى عددٍ من الاستنتاجات :

1- **الدور والتاثير الإقليمي الذي تحتله إيران اليوم** بعد الأحداث التي حصلت في المنطقة عام 1991، والحرب الأمريكية على العراق واحتلاله عام 2003، فضلا عن التحول الديمقراطي الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط قد يغير موازين القوة بين دول المنطقة وتحالفاتها، مما يعيد صياغة أدوار هذه الدول ونفوذها في معادلة التوازن الاقليمي فأن إيران أصبحت القوة الإقليمية المنفردة التي تمتلك قابلية التأثير في المنطقة . اذ ان الرغبة الإيرانية في ممارسة دور إقليمي مميز لتستفيد من جانبين أولهما : جانب المصلحة المؤكدة مع الدول الخليجية، والآخر : يخص الجانب الأمريكي الذي تود أن ترسل له رسالة مفادها بأنها أصبحت ضمن المنطقة ولم تعد مصدر تهديد لها ولا داعي لعزلها

2- **ان امتلاك إيران للبرنامج النووي يعد قضية حساسة تواجه دول الخليج وأمنه**، نتيجةً لقرب إيران جغرافياً من دول الخليج وأن الأخيرة يعدَّ مصدر دخلها الرئيس النفط الذي قد يؤدي في حالة انقطاعه إلى فشل كثير من خطوط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول مما ينعكس سلباً على أمن هذه الدول واستقرار أنظمتها. تسعى ايران لبناء قوة عسكرية كبيرة، من خلال تطوير قُدراتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية، لما له انعكاسات إستراتيجية بالغة الأهمية على الصعيدين الإقليمي والعالمي بصفة عامة ومنطقة الخليج والدول المجاورة بصفة خاصة. حيثُ أن أمتلاكها لهكذا إمكانيات يُساعد على تعزيز مكانتها الإقليمية على مستوى الخليج والشرق الأوسط ويعطيها دوراً عسكرياً استراتيجياً واسعاً في هذه المنطقة الحيوية من العالم يتناسب مع القيمة الفعلية لموقعها الجيوستراتيجي.

3- **العمل المشترك في جميع المجالات لمواجهة التحديات** ، إن التطورات التي شهدتها المنطقة العربية لاسيما منطقة الخليج العربي خلال الأعوام الماضية أوجدت قناعة لدى دول المنطقة بأن مواجهة الخطر لن يتم إلا عبر العمل في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية فبقاء العلاقات القوية بين دول المنطقة هو الضمان الأول لمواجهة التحديات التي تواجهها فدول المنطقة تشترك في امتداد جغرافي واحد وعمق استراتيجي متكامل يصعب الفصل بين متغيرات تحدث في جزء من هذه المنطقة دون أن يكون لهذا التغيير تأثير على باقي المناطق والأقاليم .

المصادر

المصادر العربية

1. ابتسام محمد العامري, المواقف الإقليمية من الحراك السياسي في الدول العربية تركيا وإيران أنموذجا, حلقة نقاشية عقدها قسم الدراسات الإستراتيجية بمركز الدراسات الدولية, الملف السياسي, العدد(103), مركز الدراسات الدولية , بغداد, 2012 .
2. ابتسام محمد العامري، " البعد الإقليمي في الأزمة السورية "، المجلة السياسية والدولية، العددان (28- 29)، بغداد: الجامعة المستنصرية ، 2015 .
3. أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني: آفاق الأزمة.. بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، 2005 .
4. أشرف محمد كشك : "رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني"، مختارات إيرانية، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة ، العدد62، 2006 .
5. أياد نوري جاسم ، صياغة استراتيجية الأمن الوطني العراقي : دراسة مستقبلية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2013 .
6. باقر جواد كاظم، "الأزمة السورية وتداعياتها على العراق"، الملف السياسي، العدد (121)، مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية ، بغداد , 2012 .
7. بول براكن ، العصر النووي الثاني : الاستراتيجيات والاخطار وسياسات القوى الجديدة ، الدار العربية ناشرون ، بيروت ، ط1، 2013 .
8. بول روبنسون ، قاموس الأمن الدولي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث ، أبو ظبي ، ط1 ، 2009 .
9. توماس شيلينج، استراتيجية الصراع، ترجمة نزهت طيب وأكرم حمدان، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010 .
10. جمال ولكيم ،صراع لقوى الكبرى على سورية : الابعاد الجيوسياسية لازمة 2011، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ، ، بيروت ،2012.
11. جمعة بن علي بن جمعة، الامن العربي في عالم متغير، مكتبة مدبولي، القاهرة،2010 .
12. خديجة عرفة محمد أمين ، مفهوم الأمن الانساني ، مجلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة ، العدد 13 ، القاهرة ، 2006، ص31 .
13. خليل العناني، النفوذ الإيراني في العراق، مجلة السياسة الدولية، العدد (165)، القاهرة، 2006 .
14. ربيع نصر, زكي محشي وخالد أبو إسماعيل, الأزمة السورية: الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية, المركز السوري للبحوث والدراسات، دمشق، 2013 .
15. روبرت غبللين ، الحرب والتغيير في السياسة العالمية ، ترجمة : عمر سعيد الايوبي ، دار الكتاب العربي، بيروت ، 2009 .
16. روبرت مكنمارا ، جوهر الأمن ، ترجمة : يونس شاهين ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، 1997.
17. سرمد أمين عبد الستار، إيران والولايات المتحدة العلاقات الأزمة ومشاهد المستقبل، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (12) ، شباط 2012 .

18. سعد ياسين الناصري، محددات مفهوم الامن والامن القومي العربي، مجلة دراسات سياسية، العدد5، بيت الحكمة، بغداد، 2011 .
19. سلمان شيخ ، ضياع سوريا وكيفية تجنبه ، مركز بروكنجر ، الدوحة ، 2012 .
20. صدام عبد الستار رشيد, ثورات الربيع العربي (دراسة سياسية اجتماعية تحليلية), أطروحة دكتوراه (غير منشورة), كلية العلوم السياسية , بغداد, 2013 .
21. عاصم نايل المجالي، تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي منذ الثورة الاسلامية 1979، كلية الدراسات العليا، الأردن، 2007 .
22. عبد القادر محمد فهمي ،المدخل الى دراسة الاستراتيجية ، دار مجدلاوي للنشر، عمان ، ط 2، 2011 .
23. عدنان محمد الهياجنة, هل للديمقراطية مستقبل في دول الخليج العربي , المجلة العربية للعلوم السياسية, العدد(15), الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية بيروت , 2007 .
24. علي بشار بكر أغوان، الفوضى الخلاقة: العصف الرمزي لحرائق الشرق الأوسط، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية , 2013 .
25. فاضل زكي محمد: السياسة الخارجية و أبعادها في السياسة الدولية، مطبعة شفيق، بغداد، 1975 .
26. فراس عباس البياتي ، الأمن البشري بين الحقيقة والزيف ، ، دار عيدان للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1 ،2011 ، ص24 .
27. فهد بن محمد الشقحاء، الامن الوطني: تصور شامل، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، 2004 .
28. كلاوزفيتز، الوجيز في الحرب ، ترجمة : اكرم ديوي وهيثم الايوبي ، المؤسسة العربية للتوزيع والنشر ، بيروت ، ط1 ، 1974 .
29. مازن إسماعيل الرمضاني, السياسة الخارجية: دراسة نظرية , بغداد , مطبعة دار الحكمة , ط , 1991 .
30. محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي ، مختار الصحاح ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، 1987 ، مادة الامن.
31. محمد جمال الدين محفوظ ، المدخل إلى العقيدة والإستراتيجية العسكرية الإسلامية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب.، القاهرة ، 1976 .
32. مركز الخليج للدراسات، التقرير الاستراتيجي الخليجي 2011 – 2012 ، مركز الخليج للدراسات، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة ، 2012 .
33. مصطفى العاني, الموقف المحتمل لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه سيناريو العمل العسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية, مركز الخليج للأبحاث, دبي , ط1, 2004 .
34. مصطفى علوي ، الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والدولي ، مجلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة ، العدد 4 ، القاهرة ، 2005 .
35. مصطفى علوي, كيف يتعامل العالم مع الثورات العربية, مجلة السياسة الدولية, العدد(184), مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة , 2011 .

36. نزار اسماعيل الحيالي ، سياسة الهيمنة الامريكية ، الجذور – الواقع – المستقبل ، اوراق استراتيجية ، مركز الدراسات الدولية ، بغداد ، العدد (11) ، 2001 .

37. نزار عبد القادر ، إيران والقنبلة النووية : الطموحات الامبراطورية ، المكتبة الدولية ، بيروت ، ط1،

38. نزار عبد القادر، الدوافع الايرانية النووية والجهود الدولية للاحتواء ، مجلة الدفاع الوطني ، العدد57، 2005 .

39. نشأت عثمان الهلالي ، الأمن الجماعي ، مجلة مفاهيم الأسس المعرفية العلمية ، العدد19 ، القاهرة ، 2005

40. هاري ار. ياغر ، الاستراتيجية ومحترفوا الامن القومي : التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين ، ترجمة : راجع محرز علي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، ط1، ، 2011 .

مصادر الانترنيت

41. أميرة زكريا نور محمد، البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته علي أمن دول الخليج العربي "2005-2016"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، شبكة المعلومات الدولية ، تاريخ الاطلاع والتوثيق: 2016/9/30، متاح على الرابط: http://democraticac.de/?p=34475.

42. محمد قدري سعيد : كيف نتعامل مع واقع استراتيجي جديد؟ صراعات قادمة نتيجة اختلال موازين القوة والقيم، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، متاح على الرابط .http://www.ahram.org.eg/ :

43. صباح بالة ، مفهوم الاستراتيجية الدولية ، الموسوعة السياسية ، متاح على الرابط political –encyclopedia .org

44. اتفاق الطائف بصيغة (pdf) متاح على الرابط :
lstatic.org/PDF/documents/Taif-Agreement-30-sep-1989.pd

المصادر الاجنبية

1. *David Arase, Non-Traditional Security in China-ASEAN Cooperation: The Institutionalization of Regional Security Cooperation and the Evolution of East Asian Regionalism, Asian Survey, Vol.50, No.4, University of California Press, 2010 .*
2. *Helga Haftendorn, The Security Puzzle: Theory-Building and Discipline-Building in International Security, International Studies Quarterly, Vol.35, No.1, United States, 1991 .*
3. *New Webester's dictionary and the sowrce of English lang . levicon publishing inc ,1996 .*
4. *Oxford World Power, Oxford University press, Eleventh impression, UK, 2004, P671.*
5. *Paul Roe, The 'Value' of Positive Security, Review of International Studies, Vol.34, No.4, Cambridge University Press, 2008, .*
6. *See:Lis.St.Jean, The changing nature of international security: the need for an integration definition, Carleton University, Norman Paterson school of international affairs, Canada, without date .*

قيام الحركة الدستورية في بلاد فارس عام 1905

The Constitutional Movement of Persia in 1905

د . محمد كامل محمد الربيعي
كلية الآداب/الجامعة المستنصرية
أ . د . رزاق كردي العابدي
كلية الاثار/جامعة الكوفة

الملخص:

شهدت المراحل التي سبقت قيام الحركة الدستورية في بلاد فارس منعطفات مهمة، إذ أُعلنَ العصيان المدني ضد حكم ناصر الدين شاه الاستبدادي، بعد تردي الأوضاع الاقتصادية في بلاد فارس، والتي تصدى لها بعض الواعين من المثقفين الفرس وطالبوا بالإصلاح، ورأوا ضرورة اقتلاع جذور واسباب الفساد والتفكك الاداري والاجتماعي والاقتصادي في بلاد فارس.

وتوافرت للحركة الدستورية أسبابها الداخلية والخارجية التي مهدت لقيامها فقد بلغ الوضع الداخلي على الصُعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية حداً كبيراً من التدهور، ومن بين أهم العوامل التي أدت إلى تدهور الاوضاع الاقتصادية وتنامي روح التذمر والنقمة على الحكم القائم آنذاك، سفرات ناصر الدين شاه المتعددة للدول الاوربية التي ارهقت الخزينة الحكومية الخاوية، مما زاد الأوضاع سوءً، ومهد للحركة الدستورية بعد أن تعالت الأصوات بضرورة اصلاح البلاد والضرب على يد المفسدين الاجانب الذين كانوا يعبثون باقتصاد البلاد.

وسنُسلط في هذا البحث الضوء على أهم المنعطفات المهمة التي سبقت قيام الحركة الدستورية، ابتداءً بالأوضاع العامة في عهد ناصر الدين شاه، ومروراً بأثر بعض المثقفين في بلاد فارس في تعزيز الوعي السياسي، فضلاً عن تسليط الضوء على حركة التنباك في عهد ناصر الدين شاه قاجار التي سبقت قيام الحركة الدستورية في عهد مظفر الدين شاه.

كلمات مفتاحية: الحركة الدستورية، بلاد فارس، عهد ناصر الدين شاه، حركة التنباك، مظفر الدين شاه.

Summary:

The period before the constitutional movement in Persia witnessed significant turning points.

The civil disobedience to the despotic rule of Nasiruddin Shah was declared after the deterioration of the economic situation in Persia, which was met by some conscious Persians and called for reform and saw the

need to root out the causes of corruption and disintegration. Administrative and economic development in Persia.

The internal political and economic situation of the constitutional movement has reached a great deal of deterioration.

Among the most important factors that led to the deterioration of the economic situation and the growing resentment and resentment of the current regime, Nasiruddin Shah's numerous trips to the European countries The government treasury was exhausted, which worsened the situation, and paved the way for the constitutional movement after the voices of the need to reform the country and beating by foreign spoilers who were tampering with the economy of the country.

In this paper, we will shed light on the most important turning points that preceded the establishment of the constitutional movement, beginning with the general conditions of Nasser al-Din Shah, and the influence of some intellectuals in Persia in promoting political awareness.

Which preceded the establishment of the Constitutional Movement under Muzaffaruddin Shah.

Keywords: *Constitutional Movement, Persia, the era of Nasiruddin Shah, the Tunbak movement, Muzaffaruddin Shah.*

المقدمة:

أسهمت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية في قيام الحركة الدستورية في بلاد فارس، والتي أدت الى قيام أول برلمان مُنتخب عام 1905، وأسهم بدور فاعل في الحياة السياسية لهذا البلد، ووضع حداً معيناً لاستبداد الشاهات القاجاريين ودكتاتوريتهم.

توافرت للحركة الدستورية أسبابها الداخلية والخارجية التي مهدت لقيامها، فقد بلغ الوضع الداخلي على الصُعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية حداً كبيراً من التدهور، ولم تعد الجماهير قادرة على السكوت أو تجاوز هذه الاوضاع، اما الاسباب الخارجية فتمثلت بإندحار روسيا القيصرية في حربها مع اليابان عام 1904 – 1905، مما أعطى الفرس زخماً ثورياً أصبحوا بموجبه قادرين على تحدي السلطة الاستبدادية القاجارية ومواجهتها وإجبارها على الرضوخ لمطالبها في إقامة مجلس نيابي مُنتخب والعمل بدستور مكتوب، كما منحت الثورة التي اجتاحت روسيا عام 1905 وشارك فيها أكثر من مليون عامل قدراً معنوياً في دفع الفرس لمقارنة أوضاعهم

وسلطة حكامهم بسلطة القياصرة الروس، فتحركوا بفعل هذه العوامل للقيام بحركتهم الدستورية عام 1905.

أولاً- الاوضاع العامة في عهد ناصر الدين شاه:

اعتلى ناصر الدين شاه ((1848 -1896)) العرش في تشرين الأول من العام 1848[119] وكان عمره سبعة عشر عاماً وقد دام حكمه مدة ثمان وأربعين سنة وشهراً واحداً وثلاثة أيام[120].

تسلم ناصر الدين شاه الحكم في جو تسوده الاضطرابات والفتن الداخلية والمعارك التي كانت تدور رحاها داخل المدن والقرى لاشتداد (الحركة البابية) وإعلانهم العصيان على الدولة المركزية وكانت الحياة الاقتصادية لبلاد فارس تسير من سيء الى الاسوأ وأصبح اقتصاد البلاد وثرواتها ومواردها تصب في صالح الدول الأجنبية وعلى رأسها بريطانيا وشهدت مدة حكمه الطويل امتداداً للتنافس الشديد بين الدولتين البريطانية والروسية من اجل الاستحواذ على ثروات البلاد وبسط نفوذهما عليها[121]. أدى الحكم الاستبدادي المطلق لناصر الدين شاه، وتحول حكمه الى حكم متخلف، وانعكاس ذلك على الوضع العام للبلاد، والفساد المطلق للحاشية المحيطة به، لاسيما رجال البلاط القاجاري الانتهازيين والجشعين في ان واحد وارتشاءهم وفسادهم وسوء الإدارة الى أن تصل بلاد فارس الى شفا هاوية السقوط حتى لقد أكد أحد المؤرخين لو لم تقع أحداث مهمة في العالم لصالح بلاد فارس فان الاخيرة انتهت عملياً كدولة[122].

لم يتخذ ناصر الدين شاه اجراءات اصلاحية ولم يتقدم بأيخطوة ايجابية باتجاه تقدم البلاد وتطويرها ففي اواخر حكمه بدد الثروات الحيوية لبلاده باثمان بخسة الى الاجانب[123].

وعلى الرغم من هذه الحقائق التي تميزت بها الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في حقبة حكم ناصر الدين شاه، فإن بعض المؤرخين حينما يقانون حكمه بسائر شاهات بلاد

---

[119] اختلف المؤرخون في تاريخ تتويج ناصر الدين شاه ففريق جعله يوم الثالث عشر من ايلول وفريق جعله يوم العشرين من تشرين الاول في العام ذاته .انظر: علي خضير عباس المشايخي، بلاد فارس في عهد ناصر الدين شاه 1848 – 1895 ،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب - جامعة بغداد ، 1987 .

[120] ادوارد براون ، يك سالهادرميان بلاد فارسيان ، ترجمة ربيح الله منصوري، تهران1337ش، هزار معرفت. د.ت ، ص 106؛ عبد العظيم رضائي تاريخ ده هزار ، مسألة بلاد فارس ، ج4 ، انتشارات وجاب اقبال ، تهران، 1377ش ، ص 156.

[121] علي رضا أنصاري، بلاد فارس در عصر ناصر الدين شاه، انتشارات فردوسي، تهران، 1378ش، ص53.

[122] ابراهيم تيموري ،عصر بي خبري يا، تاريخ امتيازات در بلاد فارس، تهران، 1342، ص 3.

[123] حسن كريم الجاف ، الوجيز في تاريخ بلاد فارس ، ج3 ، بغداد، 2005 ، ص 251.

فارس في جميع المجالات للتعرف على ما اقرفت ايديهم من جرائم واثام، فإنهم يقولون بأنه((شاه رحيم رؤوف وإنساني لاتشوب انسانيته شائبة))[124]، لذلك عده بعض المؤرخين احد افضل الشاهات القاجاريين السيئين[125].

ولو تسنى لناصر الدين ان يبقي الميرزا تقي خان الفاهراني "اميراً كبيراً" بوصفه رئيس وزراءه لانقلبت الامور بعكس ما آلَ إليه امر البلد في اواخر حكمه، ولكانت البلاد تسير بالتدريج نحو مدارج الرقي والترقي ولتمكنت بلاد فارس من التخلص من النفوذ الاجنبي وعلى المتمثل بالدولتين البريطانية والروسية ووضع حداً لنهب ثروات البلاد بلا حد أو حدود.

تحركت الدول الطامعة في ايران لنهب ثرواتها وعلى رأسها السلطات البريطانية التي لم ترقها محاولات امير كبير الاصلاحية في تأسيس دولة عصرية قائمة على القانون والعدالة الاجتماعية في بلاد فارس [126]، فاجتمعت قوى الردة وعملاء الدولتين البريطانية والروسية وجميع الدول التي تضررت مصالحها اثر اصلاحاته التقدمية واجتمع خصومه من كل حدب وصوب حول الشاه يحرضون ويؤلبونه عليه وكانت على رأس المحرضين والدة الشاه "مجد عليا" وكل من اقا ميرزاخان نوري وشيرخان(عين الملك) رئيس قبيلة القاجار وحاجي علي خان فراشبا والسردار محمد حسن خان البرداني صهر محمد شاه[127]، وتمكن هؤلاء من ايغار صدر الشاه ضده وتخويفه من انه يحاول تقويض عرشه، فأتت هذه المحاولات الخبيثة اكلها ، اذ اصدر الشاه فرمانا بعزل(امير كبير) هذه الشخصية الوطنية المخلصة لبلاد فارس والشاه نفسه، ومن ثم اصدر ناصر الدين شاه امراً الى كل خان المراغة والى " فراش باشي " بقتل (امير كبير) في حمام قصر "فين" بكاشان عن طريق قطع شرايين كلتا يديه في 9 كانون الثاني من العام 1852 وبعد هذه الحادثة المروعة بقي ناصر الدين شاه نادما على فعلته هذه طوال حياته[128].

بدأ عصر التدخل الاجنبي بصورة سافرة في مقدرات بلاد فارس الاقتصادية والسياسية واخذت تتصاعد يوماً بعد آخر، وبات ناصر الدين شاه يعتمد على عملاء الدولتين المذكورتين، ولاسيما في حقبة رئاسة وزارة اغا خان نوري احد عملاء البريطانيين الذي خلف مرزا تقي خان أمير كبير في رئاسة الوزارة الايرانية، وفتح ابواب بلاد فارس للنفوذ الاجنبي[129].

---

[124] ادوارد براون ، مصدر سابق ، ص 107 .

[125] علي خضير عباس المشايخي ، المصدر السابق، ص 17.

[126] فريدون ادميت ، اميركبير وايران، تهران، 1373ش ، ص 218 .

[127] المصدر نفسه ، ص 219.

[128] محمود محمود ، تاريخ روابط سياسي ،بلاد فارس وانكليز درقرن نوزدهم ، ج3 ، تهران ، 1325 ، ص 624.

[129] المصدر نفسه ، ص 625.

شهدت بلاد فارس في مستهل القرن التاسع عشر ردات عميقة في شتى المجالات تركت اثارها العميقة في البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع الفارسي وهددت بتقويض الأُسس الهشة للنظام القاجاري الاقطاعي خلال ذلك القرن وواجهت بلاد فارس تحدياً متزايداً من الغرب ومن الرأسمالية في اوربا تحديداً [130].

دخلت بلاد فارس عصر الامتيازات الاجنبية والنفوذ الاجنبي، ولم يستفد المصلحون القاجار من محاولات التحديث التي بدأها القائم مقام الفرهاني رئيس الوزراء لمحمد شاه واميركبير رئيس الوزراء لناصر الدين شاه لانهما لقيا حتفهما لمحاولتهما تغيير الاوضاع الفاسدة والمتخلفة في بلاد فارس والحاقها بركب الدول المتحضرة ، ولكن ثمرة هذه المحاولات التي حصل عليها بلاد فارس كانت قليلة جداً[131]. ومع ازدياد القروض التي كان شاهات القاجار يأخذونها من الدول الغربية ازدادت الامتيازات الممنوحة الى الدول الاجنبية وعلى راسها بريطانيا وروسيا، وصاحب سلسلة الامتيازات التي منحت للاجانب تدفق سيل البضائع الاجنبية المتفوقة نوعاً والارخص سعراً التي هددت معيشة الاف من الحرفيين وتوقف العديد من الصناعات الحرفية الايرانية، فازدادت بطبيعة الحال اسعار السلع الاجنبية المتداولة في الاسواق بلاد فارس وتضاعف التضخم مراتٍ عدّة وانخفضت قيمة العملة الفارسية المعروفة "بالقران" في الاسواق العالمية[132]. وكانت للسياسة الرجعية والقمعية التي اتبعها ناصر الدين شاه القاجاري وبطانته الفاسدة دورها في ظهور الفتور والضعف والفساد في جميع مفاصل الدولة الفارسية فهيأ ذلك الشروط الموضوعية لتعزيز التدخل الاجنبي في شؤون بلاد فارس والهيمنة على مقدراتها العامة.

أثر بعض المثقفين في بلاد فارس في تعزيز الوعي السياسي:

تصدى لهذه الاوضاع المتردية بعض الواعين من المثقفين الفرس وطالبوا بالاصلاح، ورأوا ضرورة اقتلاع جذور واسباب الفساد والتفكك الاداري والاجتماعي والاقتصادي في بلاد فارس وكان من ابرز هؤلاء المصلحين جمال الدين الافغاني الذي، دعا مع سائر المصلحين، امثال مالكوم خان وميرزا حسين خان سباهدار وعلى الرغم من اختلاف توجهاتهم السياسية والدينية لانقاذ الشعوب الاسلامية من براثن المستعمرين والجهل والتخلف والفقر والمرض واستبداد الملوك والحكام الظالمين والى ايجاد أوضاعٍ جديدة تسودها معالم العدالة الاجتماعية التي يدعو اليها الدين الاسلامي الحنيف[133].

---

[130] B. jazani, Capitalism and Revolution in Iran , Londoon, 1980, p.20.

[131] رضا مرادي، تدخلات دول أجنبية در إيران، تهران، 1375ش، ص23.

[132] كاظمي قمي، اقتصاد إيران در عهد قاجار، تهران، 1373ش ، ص118 .

[133] فوزية صابر ، دور المثقفين الايرانيين في الثورة الدستورية في بلاد فارس 1905 – ، مجلة كلية المعلمين ، العدد 6، تشرين الثاني 1999 ، ص6.

وفضلاً عن هذه الشخصيات والدعاة الذين ذكرت اسماءهم ظهرت شخصيات أخرى كان لها دور مهم في ايقاظ الوعي عند الشعوب الاسلامية فظهر بعض الاسلاميين من امثال ميرزا جعفر خان مشير الدولة التبريزي الذي تبوأ وظائف مختلفة في شتى المراحل في بلاد فارس وأخوند زاده ميرزا (1878 – 1812) واغا خان الكرماني[134] مستشار التبريزي ومجد الملك وزين العابدين مراغه وميرزا حسن خان(خبير الملك) وحاج سياج محلاتي وميرزا عبد الله حكيم فرغاني وشيخ احمد اوجي كرماني، ومرزا بدر علي زردوز وميرزا نصرة الله خان وطالبوف وظهير الدولة صفا، وقد كان لهؤلاء الشخصيات المثقفة الدور البارز في نمو الوعي السياسي للشعوب الفارسية والتسريع في ظهور الحركة الدستورية التي بدأت بوادرها في حركة التنباك في عهد ناصر الدين شاه قاجار.

ثالثاً- حركة التنباك في عهد ناصر الدين شاه قاجار:

كان لاعطاء الاجانب الامتيازات الكبيرة احد العوامل المهمة لتدهور الاوضاع الاقتصادية وتنامي روح التذمر والنقمة على الحكم القائم انذاك، وكان لسفرات ناصر الدين شاه المتعددة للدول الاوربية التي ارهقت الخزينة الحكومية الخاوية اثر كبير في إعجابه بالتقدم الحضاري لتلك الدول وشَعَرَ بنقصهِ امامهم واستعداده لتنفيذ كل طلب غير مشروع لادنى دولة من الدول الاوربية[135].

ومن الامتيازات التي اثرت في هياج البلاد فارسيين منحه امتياز احتكار التنباك وبيعه في بلاد فارس الى شركة الدخان البريطانية باسم أحد البريطانيين وهو ريجالد تالبوت[136].

فقد كان التنباك نوعا من التبوغ شاع استعماله في القرن التاسع عشر حيث بوضع في (النارجيلة) لتدخينه ولم يكن سكان بلاد فارس يعرفون استعمال السكائر في تلك المرحلة الزمنية.

تكتلت المؤسسة الدينية ضد مصالح الدول الاجنبية الطامعة في بلاد فارس وثرواتها ووقفت بوجه السلطة المركزية التي تهاونت في اعطاء الامتيازات السخية غير المدروسة الى الاجانب وكانت المؤسسة الدينية قد ظهرت في الميدان السياسي منذ عهد الصفويين كأقوى مؤسسة دينية سياسية وكانت اشبه ما تكون بدولة داخل دولة، خاصة في عهد القاجاريين الذين

---

[134] إعدم كل من المعارضين الثلاثة ميرزا اقا خان كرماني وشيخ احمد الدوحي وميرزا حسن خان خير الملك الذين كانوا من دعاة الاصلاح بقطع رؤسهم بأمر من محمد علي ميرزا ولي عهد بلاد فارس في السادس من 1312هـ بتهمة البابية ومحاولة قتل ناصر الدين شاه قاجار.ينظر: عبد الرفيع حقيقت رفيع ، تقويم تاريخ سياسي بلاد فارس أزغاز بايان دوره بهلوي، تهران، 1379، ص 498 .

[135] ابراهيم تيموري ، المصدر السابق ، ص 8.

[136] سميث مجيد يكتاني، ماليه كشور درزمان قاجار، مجلة " بررسيهاي تاريخي" شماره اسال هفتم ،1377ش ، ص 170 .

قدموا تأييدهم اللامحدود الى هذه المؤسسة حتى يحصلوا على دعمها ومساندتها لتثبيت شرعية حكمهم باعتبارهم اتراكاً غرباء عن بلاد فارس [137].

وقد تعاونت هذه المؤسسة مع فئة المثقفين وتمكنوا من قيادتها للجماهير بلاد فارس والوقوف امام استبداد الشاه وحكومته المطلقة ، وانعكس هذا التعاون في تحريك الجماهير ضد اتفاقية التنباك التي عدت واحدة من اهم الاتفاقيات المهددة للسيادة الاقتصادية والسياسية لبلاد فارس في تلك الفترة .

ظهرت اولى بوادر الوعي الشعبي ضد اتفاقية التنباك في 21 شباط 1891 وذلك حينما ذهب عدد من التجار لمقابلة ناصر الدين شاه راجين منه الغاء الاتفاقية لما فيها من ضرر عليهم وعلى اقتصاد البلاد المتدهور اصلاً، الا ان الشاه لم يستجب لرجائهم، وقد تتابعت الاحداث بعدئذ بصورة سريعة وعملت المؤسسة الدينية على تصعيدها واتخذ رجال الدين دور الزعامة والقيادة لحركة التنباك في الكثير من مدن البلاد وكان لفتوى اية الله حسن الشيرازي [138] المجتهد الاكبر للشيعة القاطن في سامراء بالعراق، الدور الأكبر في إثارة عامة الناس في مختلف المدن الفارسية وقد امتثل لفتواه رجال الدين الكبار في بلاد فارس امثال الشيخ حسن الاشتياني في طهران وحاج ميرزا ادمي في تبريز والسيد النجفي في اصفهان [139].

وفي اواخر تموز سنة 1981 ابرق الشيرزاي الى ناصر الدين شاه يطلب منه الاستجابة لرغبة الناس في الغاء الاتفاقية فارسل اليه الشاه جوابا مفصلا ذكر فيه الاسباب والمبررات التي دفعته الى عقد الاتفاقية . وابرق الشيرازي ثانية الى الشاه رسالة طالبه بإلغاء الاتفاقية وبعد ان يئس الشيرازي من اقناع الشاه اصدر فتواه المشهورة بتحريم تدخين التنباك وهذا هو نص الفتوى : ((بسم الله الرحمن الرحيم ، اليوم استعمال التتن والتنباك حرام بأي نحو كان ومن استعمله كمن حارب الامام الغائب عجل الله فرجه)) [140].

اعلنت جميع مدن البلاد الفارسية استجابتها لهذه الفتوى والتزامها الشديد بها لانها كانت صادرة من الامام الشيرازي واخذ الناس يجمعون (الغلايين) والنرجيلات وقاموا باحراقها في الساحات العامة واغلقت دكاكين بيع التنباك ابوابها وصار الناس يراقب بعضهم بعض لكيلا يعمد احدهم الى تدخين التنباك سراً خلافاً للفتوى، وشاع في حينه ان تأثير الفتوى قد امتد الى

---

[137] سعيد نفيسي ، تاريخ اجتماعي وسياسي بلاد فارس در دوره معاصر ، ج2 ، تهران، 1377ش، ص 35 .

[138] ولد الميرزا محمد حسن الشيرازي في شيراز في 25 شباط 1815 وأصبحت المرجعية له بعد وفاة المرحوم الشيخ مرتضى الأنصاري في أواخر عام 1864 وتوفي في 24 شعبان 1314 ، الموافق للرابع والعشرين من شباط 1895 في النجف الاشرف. حسن الجاف، المصدر السابق، ص269.

[139] سعيد نفيسي ، المصدر السابق، ص 36 .

[140] احمد كسروي ، تاريخ مشروطةً ايران، تهران، د.ت ، ص 16 .

قصر ناصر الدين شاه نفسه وان زوجاته قد امتنعنَ عن تدخين التنباك على الرغم من طلب الشاه منهن التدخين وبذكر الدكتور علي الوردي في هذا الصدد ان الشاه قد امر خادمهُ ان يحضر له الغليون "النارجيله"، الا ان الخادم امتنع عن تنفيذ امره محتجا بوجوب اطاعة فتوى الامام الشيرازي الذي هو نائب الامام المهدي المنتظر[141].

وعلى اثر الضغط الشعبي الذي قادهُ رجال الدين اضطرت السلطة الى الغاء اتفاقية التنباك وحصر تجارته الخارجية والداخلية بيد الشركة الوطنية الايرانية للتنباك، وبالفعل الغيت الاتفاقية في 26 كانون الثاني عام 1892[142].

سارت البلاد في اواخر حكم ناصر الدين شاه من سيء الى اسوأ حيث اصبح الفساد الاداري والاجتماعي والاقتصادي سمة ملازمة لنظامه الاستبدادي[143].وزاد حجم الامتيازات الممنوحة الى الشركات الاجنبية مما أدى الى تخريب وتدهور الاقتصاد وتراجعت مستوياته ووصل الاقتصاد الوطني الى هاوية الافلاس، وبسبب قصر نظرهِ السياسي وسفراتهِ المتعددة الى الخارج أصبحت الخزينة الايرانية خاوية [144]. ومَنعَ ناصر الدين شاه فتح مدارس جديدة تدرس فيها العلوم العصرية ولم يكترث عندما حرق حشد من المتزمتين الدينيين احدى المؤسسات التعليمية الحديثة وحرم دخول الصحف الليبرالية والحرة وحاول اشعال النزاعات القبلية والصراعات الطائفية ومنع إعطاء المنح للطلبة للدراسة في الخارج[145].

تألفت الجمعيات السرية لمقاومة حكم ناصر الدين شاه، وتركت شخصيات بارزة بلاد فارس متوجهه الى اوربا والدولة العثمانية وبدأت صحفهم مثل "اختر" و"قانون" و " ثريا " و"بدروش" تدخل خلسة الى داخل البلاد ، وكتبت هذه الصحف مقالات متعددة تهاجم الاستبداد الشاهنشاهي والسيطرة الاجنبية والفساد المستشري في كل مرافق البلاد . وتنمية للوعي السياسي والشعبي بين الجماهير في مختلف ارجاء البلاد بدأت الحركة الداعية للإصلاح بقيادة المجتهدان المعروفان محمد الطباطبائي[146] وعبد الله البهباني[147] تأخذ طابع المطالبة باقامة النظام الدستوري في البلاد على الرغم من عدم وضوح مفاهيمها في عهد مظفر الدين شاه لدى

---

[141] علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ،ج3 ، بغداد ، 1972، ص 95.

[142] محمود محمود ، المصدر السابق ، ج4 ، ص 191.

[143] للاطلاع على الاوضاع السياسية والاجتماعية السيئة في عهد ناصر الدين شاه .ينظر: محمود طلوعي ، خواند نهاي تاريخي ، تهران، 1378 ، ص 350 – 351.

[144] ينظر مقال : عبد الحسين بهرامي بعنوان ييلان نور المنشور في مجلة برسيهال تاريخي شحارن،4، سال هشتم ،1973 ، ص 223 .

[145] رضا طهراني، مشروطة ايران، تهران، 1377ش، ص122.

[146] ولد في كربلاء عام 1842، ونتقل بين العراق وايران، وكان له أفكار تحررية ومحباً للعلم. توفي في عام 1920. ينظر: خضير البديري، موسوعة الشخصيات الايرانية، بيروت، 2015، ص178-184.

[147] ولد في النجف الأشرف المصدر السابق، 2015، ص80-84 .

الاكثرية الساحقة من طبقات الشعب ، وتنامت الحركة الدستورية في عهد هذا الشاه الذي خلّف والده في الحكم[148].

رابعاً- الحركة الدستورية في عهد مظفر الدين شاه:

منذ نهاية عام 1904 بدأت الاصوات تتعالى في بلاد فارس بضرورة اصلاح البلاد والضرب على يد المفسدين الاجانب الذين كانوا يعبثون باقتصاد البلاد، اذ كان المستشار البلجيكي (نوز) ورهطه من المستشارين البلجيكيين يهيمنون على مقاليد الجمارك والمالية وسائر مفاصل الاقتصاد البلاد ، وطالب رجال الدين حكومة مظفر الدين شاه وعلى رأسها عين الدولة رئيس وزرائها باقالة نوز وانهاء خدمات المستشارين البلجيكين وغلفوا مطاليبهم السياسية هذه بحجة مفادها بانهم حصلوا على صورة نوز وهو في زي رجال الدين الشيعة لابسا العمامة والعباءة في احتفال الجالية الارمنية في طهران وروجوا بين الناس ان هذه الصورة اهانة متعمدة للاسلام والمسلمين وقد طبعت بأمر من رجال الدين من هذه الصورة آلاف النسخ لتوزيعها في انحاء بلاد فارس كافة بهدف تأليب الجماهير على عين الدولة، ورغم شدة الاعتراضات الجماهيرية بقيادة المؤسسة الدينية المطالبة بإقالة نوز، إلا أن حكومة عين الدولة لم تعبأ بمطاليبهم وبدلاً من إقالة نوز أنيطت به تحدياً من رئيس الوزراء لرجال الدين وانصارهم من كافة طبقات الشعب البلاد فارسي وزارة الجمارك والبريد والبرق[149].

ازدادت الحملة على حكومة عين الدولة واخذت تشتد يوماً بعد الآخر، وأخذ التذمر يزداد بين الناس وسائر الطبقات ولاسيما طبقة التجار الذين فرضَ عليهم نوز رسوماً جمركية مطالبا اياهم بدفع ديون مضاعفة عن بضائعهم الموجودة في الجمارك، وطالب التجار بإلحاح من عين الدولة انصافهم واظهروا استيائهم الشديد من اصحاب الجمارك والرشاوي الطائلة التي يأخذونها من التجار الايرانيين مطالبين بإقاله نوز[150].

بدأت الحوادث المثيرة للاضطرابات تتوالى يوما بعد آخر، نذكر منها حادثة شراء المصرف الروسي في طهران اراضي مدرسة ومقبرة قديمة معروفة بمدرسة دجال، من الشيخ فضل الله نوري المعروف بمعاداته للاصلاحيين والمطالبين بالدستور[151].

---

[148] خليل سهراب، ايران در عهد مظفر الدين شاه، تهران، د.ت، ص37 .

[149] احمد كسروي، تاريخ مشروطيت، ص 48.

[150] رضا طبراني، المصدر السابق، ص 124.

[151] المصدر نفسه، ص 125.

أدت حادثة ارتفاع سعر السكر في الاسواق الايرانية الى ان تضع الحكومة اللائمة في هذا الارتفاع على تجار السكر فأمر(عين الدولة) على اثر هذه الحادثة حاكمه العسكري في طهران (علاء الدولة) أن يحاسب التجار، فأحضر سبعة من التجار المعروفين الى مقر حاكمية طهران للتحقيق معهم، ورغم دفاع التجار عن انفسهم بجرأة متناهية وأكدوا أن سبب ارتفاع سعر السكر في الاسواق الايرانية هو نشوب الحرب بين روسيا واليابان عام 1904- 1905 ولكن(علاء الدولة) لم يقتنع بحجتهم وطلب من رئيس التجار حاجي سيد هاشم توقيع تعهد خطي يقضي بتقليل اسعار السكر، فرفض حاجي سيد هاشم توقيع مثل هذا التعهد مبينا ان سعر السكر خاضع لقانون العرض والطلب ولا يمكنه التحكم فيه، فانتاب علاء الدولة الغضب من رده وأمر بشده من رجليه وارجل سائر التجار الحاضرين وضربهم بالفلقة وكان لحاجي سيد هاشم وحاجي سيد اسماعيل الذين تعرضا للاهانة حرمة ومكانة كبيرة لدى رجال الدين وسائر طبقات المجتمع الفارسي وكانت المؤسسة الدينية مرتبطة ارتباطا وثيقا بطبقة البازار والتجار الكبار لانها كانت توفر لهم مصدرا ماليا يرفد المؤسسة الدينية بالاموال التي تحتاجها في مؤسساتها المختلفة لا سيما وطلاب المدارس الدينية فهاج الرأي العام بتحريض من رجال الدين في طهران اثر هذا الحادث [152]. وعد السيد محمد علي جمال زاده يوم 14 شوال 1323 يوم توقيف التجار وشد رجلي هاشم خان وسائر التجار في الفلقة من قبل (علاء الدولة) الحاكم العسكري في طهران اول يوم لقيام الثورة الدستورية[153].

تجمع عدد كبير من الاهالي من بينهم السيدان البهبهاني والطباطباني في مسجد (الشاه عبد العظيم) القريب من البازار الكبير بغية اللجوء اليه[154].

وطالب الملتجئون بإقالة علاء الدولة حاكم طهران وتطبيق الشريعة الاسلامية وتأسيس مجلس عدلي وعزل(نوز) البلجيكي من منصبه الرسمي[155].

واثار الوعاظ الدينيون بخطبهم النارية حماسة المعتصمين وتعطلت الاسواق والمحلات التجارية نتيجة الاعتصامات التي شهدتها البلاد.

وتمكنت الحكومة بالتعاون مع انصارهم من رجال الأمن تفريق شمل المعتصمين فخرج الاخيرين من المسجد وهم اكثر حماسة عما كانوا عليه من قبل، فتجمعوا في مكان اخر

---

[152] احمد كسروي، المصدر السابق ،ص 59.

[153] مردان خودساخته زير نظر خواجه نوري، انتشارات أمير كبير، تهران،1335، ص 128 – 129.

[154] يعد اللجوء من التقاليد الموروثة التي اعتاد الفرس عليها منذ العهد الصفوي وهم يسمونهُ "البست" ومعناه ان يذهب الناس الى اماكن معينة من المساجد او الاضرحة المقدسة او بيوت المجتهدين او السفارات الاجنبية او الأماكن الملكية او ميادين المرجعية او محطات التلغراف حيث لا يستطيع رجال الحكومة القاء القبض عليهم . ينظر: احمد اصفهاني، بست در إيران، تهران، 1375ش، ص80.

[155] حسن معاصر ، تاريخ مشروطيت ، ص 82 .

واستعملت حكومة (عين الدولة) القوة والقسوة مع المعتصمين، فقرر البهبهاني الايعاز الى المتجمهرين للتوجه الى ضريح الشاه عبد العظيم والاعتصام فيه بتاريخ 15 كانون الاول عام 1905 وبدأت المظاهرات تعم العاصمة طهران واعلن المعتصمون بأنهم لن يبرحوا اماكنهم في شاه عبد العظيم الا بعد الاستجابة لمطاليبهم الاساسية والرامية الى عزل عين الدولة رئيس الوزراء وعلاء الدولة حاكم طهران من منصبيهما وتأسيس مجالس للعدالة اطلقوا عليها اسم "عدالت خان" وإفساح المجال للشعب لكي يتصل بالشاه بحرية وعزل نوز وبطانته من الجمارك الفارسية وتشكيل نوع جديد للحكومة يكون للجماهير دور فيها[156].

اخذ عدد المعتصمين في شاه عبد العظيم يزداد يوميا ووجد الناس في تلك الحادثة فرصة سانحة لبلاد فارس لكي يعمقوا كرههم الشديد للسلطة المركزية، وصار الوعاظ وقرّاء التعازي يصعدون المنابر وهم ينددون بالحكومة ويؤلبوا الجماهير ضدها وتضامن بعض افراد الاسرة القاجارية أمثال(سابهار الدولة) أبن مظفر الدين شاه وبعض الشخصيات المعروفة من رجالات البلاط مثل الحاج (ميرزا نصر الله ملك المتكلمين) مع الملتجئين ورجال الدين وساعدوهم ماديا مما ادى الى تفاقم الازمة وازدياد أعداد المعتصمين[157]. وعلى الرغم من محاولة عين الدولة فت عزيمة رجال الدين وقادة الحركة الدستورية وتهديدهم بالوعيد تارة، والاغراء تارة اخرى لاقناعهم بالرجوع عن تحركاتهم والامر الى انصارهم بالتفرق، الا ان محاولاته هذه باءت بالفشل الذريع، اذ صمد البهبهاني والطباطبائي امام المغريات المادية والتهديد بالقوة والعنف، فعلى سبيل المثال قدم(عين الدولة) مبلغاً قدره 130 الف تومان للطباطبائي بهدف ارشاءه للابتعاد من البهبهاني، إلا أن الطباطبائي رفض المبلغ المذكور وأصر على تقوية اتحاده وتكاتفه مع البهبساني[158]،اضطر مظفر الدين شاه تحت ضغط رجال الدين وسائر المطالبين بالدستور للموافقة على تأسيس مجلس العدالة وتنفيذ سائر مطاليبهم، فأسهم هذا التعهد في تهدئة الاوضاع بصورة مؤقتة وادى الى رجوع الطباطبائي و البهبهاني وسائر رجال الدين الى طهران وتفرق المعتصمون بهدف تحقيق وعود الحكومة بتنفيذ مطالبهم[159].

الا ان الاوضاع اضطربت من جديد بعد ان شعر الداعون الى الاصلاح والدستور بأن الحكومة تتلكأ في تنفيذ ما وعد به الشاه وان مطالبهم لن تتحقق بالوعود والكلمات المعسولة، فتجددت المصادمات والاضطرابات الحادة في طهران وضواحيها وقابلتهم الحكومة بمنتهى الخشونة والعنف وقتل احد طلاب الحوزة الدينية في تلك المظاهرات اسمه "رشيد عبد الحميد"

---

[156] رضا تبريزي، تاريخ سياسي ايران در مشروطة، تهران، 1378ش ، ص 63 .

[157] رضا تبريزي، المصدر السابق ، ص 63 .

[158] احمد كسروي ، المصدر السابق، ص 61.

[159] المصدر نفسه، ص 62.

وتوالت المصادمات مما ادى الى مقتل عدد آخر من المتظاهرين على يد القوات الحكومية فلجأ المعتصمون الى السفارة البريطانية مجددين مطالباتهم السابقة، ورغم وصول وفد المعتصمين الى مظفر الدين شاه وتكرار المذكور تلبية مطالبهم المعتصمين، الا ان الاضطرابات تجددت لان الحكومة لم تف بوعودها واشتدت حدة المظاهرات والمصادمات بين المتظاهرين والقوات الحكومية، وفي هذا الجو المشحون بالتوتر والاحتقان واراقة الدماء، لجأ رجال الدين الى ضريح السيدة(فاطمة المعصومة) في قم ،واجتمع حولهم الاف من المطالبين بالدستور ولاح من الافق شبح وقوع حرب اهلية ، ضد رجال الدين الكبار بترك بلاد فارس في هجرة جماعية هربا من الحكم الاستبدادي ،وقد كان لتهديدهم هذا الاثر الكبير في سائر الولايات الفارسية[160].

وهنا وجدت الحكومة البريطانية انه لا بد من الوقوف الى جانب الحركة الوطنية الداعية الى الدستور ضد حكومة الشاه ، فاعتصموا في ساحة المفوضية البريطانية في طهران وكانها اصبحت معقلاً للثوار الدستوريين ضد الجكومة المركزية وقد بلغ عدد المعتصمين اليها في شهر اب من عام 1906 حوالي اثنتا عشر الف نسمة[161].

ادى تعاطف محمد علي ميرزا ولي العهد الذي كان يكن العداء الى (عين الدولة) ويسعى الى تنحيته من الحكم عن طريق الدستوريين معهم، الى ازدياد قوتهم وتعزز موقفهم يوماً بعد يوم[162].

واصبحت الحكومة المركزية تترنح تحت ضربات المطالبين بالدستور، فاضطر الشاه للموافقة على طلبات الدستوريين ، فأُبعِدَ (عين الدولة) من رئاسة الوزارة وعين مكانه رجلاً له سمعة طيبة لدى الدستوريين هو(نصر الله خان) المعروف بمشير الدولة الذي هيأ الاجواء لاجراء الانتخابات لانتخاب المجلس النيابي، ووقع الشاه على الفرمان الذي كان ينص على قيام جمعية تأسيسية تمهيدا لوضع الدستور[163].

وبالفعل أفتُتِحَ مجلس الشورى في طهران في الرابع عشر من آيار من عام 1906 الذي يوافق عيد ميلاد مظفر الدين شاه وقد حضر الشاه حفلة افتتاح المجلس التي ترأسه(صنيع الدولة) على الرغم من مرضه الشديد وكان اول عمل قام به المجلس هو تأليف لجنة صياغة الدستور فتمت صياغته بشكلٍ نهائي وصادق عليه الشاه في الرابع عشر من كانون الثاني من عام

---

[160] عبد السلام عبد العزيز فهمي، تاريخ ايران السياسي في القرن العشرين، القاهرة ، 1973 ،ص 30؛ ومحمد وصفيابو مغلي ، الاحزاب والتجمعات السياسية في ايران 1905 – 1979 ، اصدار مركز دراسات الخليج العربي ، البصرة ،1980 ،ص 3.

[161] رضا تبريزي، المصدر السابق ،ص 65.

[162] المصدر نفسه.

[163] المصدر نفسه.

1907 وقد توفي مظفر الدين شاه بعد خمسة ايام من اقرار الدستور، ليتسلم الحكم من بعدهِ محمد علي شاه قاجار، ولتبدأ مرحلة جديدة من الحياة النيابية في بلاد فارس[164].

الخاتمة

عدَّ قيام الحركة الدستورية في بلاد فارس واحداً من أهم الأحداث الثورية التي شهرتها هذه البلاد في مفتتح القرن العشرين، وتمكن المجلس النيابي الذي تمخض عن قيام الحركة الدستورية من أن يقرر السياستين الداخلية والخارجية للدولة القاجارية، وأن يضع حداً للتدخل الأجنبي، وأن يجعل الحياة النيابية واقعاً ثابتاً لايمكن للشاهات من تجاوزهِ وإغفالهِ.

تمكن المجلس النيابي الأول أن يسهم بدورٍ مهم في الحياة السياسية، فقد منع المجلس الشله القاجاري من حق منح أي امتياز للأجانب بدون موافقته، كما تمكن من تشكيل لجنة عُليا تألفت من خمسة من كبار رجال الدين للنظر في جميع القرارات التي يتخذها البرلمان وإقرار مدى موافقتها لروح الاسلام ليتم بعد ذلك فقط عرضها على الشاه الذي لم يكن يحقُّ لهُ إقرار أي قانون جديد مهما كان طابعه دون موافقة المجلس الخماسي.

وهكذا أسس هذا المجلس لحياةٍ أكثر ديمقراطية في بلاد فارس، واستطاع أن يضع حداً لاستبداد الشاهات القاجاريين، ودفعهم للعمل وفق دستور مكتوب على مدى سنوات عدّة.

[164] حسن الجاف، المصدر السابق، ص 315 .

المصادر

1- ادوارد براون ، يك سالهادرميان بلاد فارسيان ، ترجمة ربيح الله منصوري، تهران1337ش، هزار معرفت. د.ت ، ص 106؛ عبد العظيم رضائي تاريخ ده هزار ، مسألة بلاد فارس ، ج4 ، انتشارات وجاب اقبال ، تهران.

2- علي رضا أنصاري، بلاد فارس در عصر ناصر الدين شاه، انتشارات فردوسي، تهران، 1378.

3- ابراهيم تيموري ،عصر بي خبري يا، تاريخ امتيازات در بلاد فارس، تهران، 1342.

4- حسن كريم الجاف ، الوجيز في تاريخ بلاد فارس ، ج3 ، بغداد، 2005.

5- فريدون ادميت ، اميركبير وايران، تهران، 1373ش ، ص 218 .

6- محمود محمود ، تاريخ روابط سياسي ،بلاد فارس وانكليز درقرن نوزدهم ، ج3 ، تهران، 1325.

7- رضا مرادي، تدخلات دول أجنبية در إيران، تهران، 1375.

8- كاظمي قمي، اقتصاد إيران در عهد قاجار، تهران، 1373.

9- فوزية صابر، دور المثقفين الايرانيين في الثورة الدستورية في بلاد فارس 1905 – ، مجلة كلية المعلمين ، العدد 6، تشرين الثاني 1999.

10- عبد الرفيع حقيقت رفيع ، تقويم تاريخ سياسي بلاد فارس أزغاز بايان دوره بهلوي، تهران، 1379.

11- سميث مجيد يكتاني، ماليه كشور درزمان قاجار، مجلة " بررسيهاي تاريخي" شماره اسال هفتم ،1377.

12- سعيد نفيسي ، تاريخ اجتماعي وسياسي بلاد فارس در دوره معاصر ، ج2 ، تهران، 1377.

13- احمد كسروي ، تاريخ مشروطةً ايران، تهران، د.ت.

14- علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ،ج3 ، بغداد ، 1972.

15- محمود طلوعي ، خواند نهاي تاريخي ، تهران، 1378.

16- عبد الحسين بهراسي بعنوان ييلان نور المنشور في مجلة برسيهال تاريخي شحارن،4، سال هشتم ،1973.

17- رضا طهراني، مشروطة ايران، تهران، 1377.

18- خضير البديري، موسوعة الشخصيات الايرانية، بيروت، 2015.

19- خليل سهراب، ايران در عهد مظفر الدين شاه، تهران، د.ت.

20- مردان خودساخته زير نظر خواجه نوري، انتشارات أمير كبير، تهران،1335.

21- احمد اصفهاني، بست در إيران، تهران، 1375.

22- رضا تبريزي، تاريخ سياسي ايران در مشروطة، تهران، 1378.

23- عبد السلام عبد العزيز فهمي، تاريخ ايران السياسي في القرن العشرين، القاهرة، 1973.

24- محمد وصفيابو مغلي ، الاحزاب والتجمعات السياسية في ايران 1905 – 1979 ، اصدار مركز دراسات الخليج العربي ، البصرة ،1980.

25- jazani, Capitalism and Revolution in Iran , Londoon, 1980.

التحول في العلاقات العراقية–الإيرانية بعد العقوبات الأميركية على طهران

Relations in Iraq - Iran after the US sanctions on Tehran

الباحث/ د. دريد شدهان محمود

الباحث/ د. غزوان جبار محمد

الجامعة المستنصرية- كلية الآداب- قسم الإعلام

الملخص:

مرت العلاقات العراقية-الإيرانية بتغيرات مستمرة على مر السنين، منذ القرن الماضي، وحتى العصر الحديث، ويتوقع أن تشهد تغييرات قد تقترن بقرارات دولية وعقوبات على أي من البلدين، وكل مرحلة تميزت بسمات خاصة، الا ان الثابت فيها عدم الاستقرار بين البلدين، والذي يزداد في مرحلة معينة، وينخفض في مرحلة أُخرى، واستمرت العلاقات بين البلدين متوترة بسبب مشكلة شط العرب والحدود، وقطعت العلاقات الدبلوماسية وأعيدت بين البلدين، وحدثت بين البلدين حروب انتهت بخسائر كبيرة في الأرواح والأموال والممتلكات.

وفي هذا البحث سنُسلط الضوء على أهم الأحداث، والتحول في العلاقات بين البلدين، منذ القرن الماضي حتى مرحلة فرض العقوبات الأميركية على إيران، وقسمَ الباحثان، البحث إلى ثلاثة مباحث تناولا في الأول منها، العلاقات العراقية-الإيرانية حتى سقوط النظام عام 2003، وفي المبحث الثاني تم تسليط الضوء على طبيعة العلاقة بين العراق وإيران بعد الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003، وخُصص المبحث الثالث للحديث عن طبيعة العلاقة بين العراق وإيران بعد العقوبات الأميركية على طهران.

فضلاً عن التوصيات التي قدمها الباحثان، والتي يمكن أن يستفيد منها صُناع القرار في كلا البلدين.

الكلمات المفتاحية: العراق، إيران، التحول في العلاقات السياسية والاقتصادية، التوترات السياسية، الأزمات، الحروب، العقوبات الاقتصادية الأميركية.

Summary:

The Iraqi-Iranian relations have undergone continuous changes over the years, from the last century until the modern era, and are expected to witness changes that may be accompanied by international resolutions and sanctions on either country.

Each stage has special features, but there is constant instability between the two countries. The relations between the two countries have been tense because of the problem of the Shatt al-Arab and the borders.

Diplomatic relations have been cut and returned between the two countries.

There have been wars between the two countries that ended in heavy losses of lives, property and property.

In this research, we will highlight the most important events, the transformation in the relations between the two countries, from the last century to the stage of the imposition of US sanctions on Iran, and the section of the researchers, the search for three topics discussed in the first one, the Iraqi-Iranian relations until the fall of the regime in 2003, The second was to highlight the nature of the relationship between Iraq and Iran after the US occupation of Iraq in 2003, and devoted the third topic to talk about the nature of the relationship between Iraq and Iran after the US sanctions on Tehran.

As well as the recommendations made by the researchers, which can benefit decision-makers in both countries.

***Keywords**: Iraq, Iran, political and economic relations, political tensions, crises, wars, US economic sanctions.*

مقدمة:

تشهد العلاقات العراقية-الإيرانية تحولات وتغيرات مستمرة على مر السنين، لتأثرها بقرارات تتعلق بالبلدين الجارين، فضلاً عن تلك التي تصدر من دول أُخرى كالولايات المتحدة الأميركية، ويفيد ماضي العلاقة العراقية-الإيرانية، أن طبيعتها وخصائصها قد اختلفت باختلاف واقع المراحل التاريخية المتعاقبة التي مرت بها هذه العلاقة، بيد أن هذا التباين لا ينفي أنها قد تميزت في العموم باستمرار اقترانها بخاصية الصراع بين الدولتين، على أن استمرارية هذه الخاصية لا تنفي مع ذلك أن العلاقة الثنائية قد اقترنت أحياناً بالتعاون، استجابة لتأثير ثمة ظرف محدد بيد أن هذا التعاون كان مؤقتا وينتهي بانتهاء الدافع له، وتعد خاصية الصراع في العلاقة العراقية -الإيرانية خصوصا منذ عام 1958 محصلة لتأثير مجموعة متغيرات متفاعلة نبعت من معطيات الواقع العراقي، وكذلك الإيراني.

ولم يؤد تغيير النظام السياسي الإيراني عام 1979 واتخاذها الإسلام قاعدة لسياسة عامة عليا دون ديمومة تلك الغاية، إذ ان إدراك كل من الدولتين أن إحداهما تشكل تهديدا للأخرى أدى إلى تصعيد علاقتهما الثنائية إلى مستوى حرب كانت شاملة وباهظة التكاليف استمرت ثماني سنوات 1980-1988، فتأثير الجغرافيا والواقع السكاني والاجتماعي للعراق في عموم حركته الخارجية ما كان يسمح بذلك.

اولا: مشكلة البحث: تكمن مشكلة بحثنا هذا في التوترات التي تصيب العلاقات بين البلدين، والأزمات والحروب التي أثارها حكام البلدين، فضلاً عن المشكلات الحديثة التي يُثيرها

الساسة في كلا البلدين، والتي قد تُسبب أزَمات جديدة بين العراق وإيران، فضلاً عن تأثر البلدين بقرارات دولية.

ثانيا: أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث في الموضوع الذي يتصدى، وهو علاقة العراق بإيران بصفتها دولة جارة، إذ مرت تلك العلاقة بتغيرات مستمرة تأثرت بأحداث تتعلق بالبلدين وقرارات دولية انعكست بشكلٍ سلبي على حياة الشعبين، أملاً في تقديم النصح والمشورة لصُناع القرار في العراق لعقد اتفاقيات دائمة تحفظ سيادة العراق من التدخلات الإقليمية، وإبعاد العراق وشعبه عن التوترات والحروب والأزمات.

ثالثا: اهداف البحث: لخص الباحثان أهداف البحث بالآتي:

- ❖ التعرف على طبيعة العلاقات العراقية-الإيرانية.
- ❖ التعرف على تأريخ العلاقات بين البلدين الجارين.
- ❖ التعرف على الأسباب الحقيقية للتوترات والأزّمات والحروب بين البلدين.
- ❖ التعرف على مواقف حكام البلدين من الأزمات التي تُصيب كل منهما.

رابعا: تساؤلات البحث:

- هل العلاقات بين البلدين مبنية على المصالح فقط؟
- هل تشكل إيران تهديداً على حدود العراق ومياهه وخيراته؟
- هل يُمكن التوصل إلى اتفاق نهائي بين البلدين مع ضمان عدم إخلال أي طرف بها؟
- هل يمكن إنهاء التوترات والأزمات والحروب بين البلدين؟
- كيف يُمكن الخروج من أزمة العقوبات الأميركية على إيران التي انعكست سلباً على البلدين؟

خامسا: منهج البحث: يعتمد البحث على المنهج التحليلي والتاريخي والوصفي، لكونها أفضل المناهج لطبيعة البحث.

سادسا: صعوبات البحث: تكمن صعوبة البحث بندرة وجود مصادر حديثة بشأن طبيعة العلاقات العراقية-الإيرانية بعد العقوبات الاقتصادية التي فرضتها واشنطن على حكومة طهران.

المبحث الأول/ العلاقات العراقية-الإيرانية منذ القرن الماضي حتى سقوط النظام

إن العلاقات العراقية-الإيرانية موغلة في القدم شديدة التعقيد، حيث يؤكد التاريخ الحضاري لكلتا الدولتين انهما متصلتان منفصلتان، اذ لعبت الجغرافية السياسية دورا كبيرا في تحديد علاقتهما، ولعبت الشخصية القومية لكلا البلدين دوراً اشد في تعقيد هذه العلاقات، حيث كانت إيران منذ عهودها الاسطورية تبدي اهتماماً بالعراق لا كدولة جارة أو كمنطقة امتداد عمراني لها على اساس انها الجنة الموعودة للخير الذي يأتي منها كمنطقة زراعية ومائية تحتاجها شبه الهضبة الإيرانية[165]، فالعلاقات بين البلدين مرت بمراحل عدة، تميزت كل واحدة منها بسمات خاصة، الا ان الثابت فيها عدم الاستقرار بين البلدين، والذي يزداد في مرحلة معينة، ينخفض في مرحلة أُخرى، اذ يتم تسويته باتفاقية لا يلبث ان يتجرد احد الطرفين منها عندما يرى انها مجحفة بالنسبة له[166]، واستمرت العلاقات بين البلدين متوترة بسبب مشكلة شط العرب والحدود، والتي حسمتها إلى حد ما اتفاقية العام 1937، التي رفضت من قبل حكومة شاه إيران[167]، وفي العام 1969، اعلنت إيران إلغائها الاتفاقية السابقة بعد ان عدّتها غير عادلة بحقها، وفي العام 1971، قطعت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عقب احتلال إيران لجزر طنب الكبرى والصغرى وابو موسى عند مضيق هرمز في الخليج العربي، وبعد عامين أُعيدت العلاقات بين البلدين وتم التوقيع على اتفاقية الجزائر في العام 1975 والتي تم التوصل عن طريقها إلى تخطيط نهائي للحدود بين الدولتين، وبعد ذلك اتسمت العلاقات بالتهدئة، وتوقفت النزاعات على الحدود، ولكن بعد مدة أخذت النزاعات تتصاعد مع احداث الثورة الإسلامية في إيران، فقاما الجانبين بتصعيد الهجمات الإعلامية، الامر الذي ادى إلى قيام العراق بإلغاء اتفاقية الجزائر، وقيام الحرب في ايلول من العام 1980[168].

وتوقفت الحرب في 8 آب من العام 1988، بعد ان اعلنت إيران قبولها قرار مجلس الأمن رقم (598) الداعي لوقف القتال بين الطرفين، اذ خلفت الحرب خسارة الطرفان لأكثر من مليون ونصف قتيل، ونحو ضعفهم من الجرحى والمعوقين، فضلا عن المليارات الكثيرة التي تكابدها اقتصاد البلدين سواء بشكل مباشر تمثل في تدمير مكامن القوة الاقتصادية، ولاسيما مصافي النفط في البلدين أو بشكل غير مباشر عن طريق اضاعة فرص كبيرة للاستثمار والتنمية وجذب

---

[165] ستار جبار علاي، البرنامج النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية، بيت الحكمة، بغداد، 2003، ص271.

[166] فاضل حسن كطافة الياسري، العراق وموقعه المجاور لإيران - دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، 2006،ص146.

[167] عصام السيد عبد الحميد، الخطاب الاعلامي للثورة الإيرانية واثره على العلاقات الخارجية، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 2006، ص206.

[168] فاضل حسن كطافة الياسري، العراق وموقعه المجاور لإيران، مصدر سبق ذكره ، ص146.

رؤوس الاموال الاجنبية، لكن العلاقات بين البلدين لم تتحسن بعد الحرب، لانهما لم يوقعا معاهدة للسلام تضبط مسار العلاقات، وتعيدها إلى حالتها الطبيعية[169].

إن وفاة الخميني عام 1989 أدى إلى أن تشهد السياسة الخارجية الإيرانية إعادة هيكلة أساسية أفضت إلى تغليب المصالح القومية على شعارات الإيديولوجية الدينية، وبالتالي الابتعاد النسبي عن شعار تصدير الثورة، وما صاحبها من خطاب مناهض للنظم السياسية في عموم الخليج العربي لصالح خطاب أخر تميز في العموم بخصائص الاعتدال والمرونة والواقعية، ومما ساعد على ذلك تولي إصلاحيون (هاشمي رافسنجاني ومحمد خاتمي بالتتابع) قيادة الدولة الإيرانية وإدارة شؤونها خلال الأعوام 1989-2005, وفق نوعية إدراكهم لكيفية تحقيق المصالح العليا لإيران، وهذا التحول انعكس إيجابا على مجمل علاقات إيران الإقليمية والدولية، وبضمنها العلاقة العراقية-الإيرانية خلال الأعوام 1990-2003، فهذه العلاقة اقترنت بأنماط من التعاون ساعد عليها أن العراق بعد عام 1990 لم يشكل تهديدا جادا لإيران، فالحصار الذي فرض على العراق كان مؤثرا ومع ذلك استمرت هذه العلاقة الثنائية متأزمة[170].

وفي المدة ما بين وقف اطلاق النار في العام 1988، وحتى 2 اب من العام 1990 تميز السلوك الإيراني تجاه العراق بما اسماه الرئيس الإيراني السابق (هاشمي رافسنجاني) بالمقاومة في المفاوضات، أي تصميم إيران على استعادة أراضيها، وقبول العراق باتفاقية الجزائر، وهو ما حققته بالفعل عندما تنازل العراق عن كل مطالبه السابقة، والتي دخل من اجلها في حربه مع إيران، وتعهد العراق أيضاً بتعويضها عما اصابها خلال سنوات الحرب بمبلغ 250 مليون دولار مقابل حياد إيران ازاء عملية الغزو للكويت، وعدم التزامها بالحصار الاقتصادي التزاماً جاداً[171].

وبعد اندلاع حرب الخليج الثانية عام 1991 اندلعت الانتفاضة الشعبانية في وسط وجنوب العراق، اذ حمل العراق جزءا من مسؤولية اندلاعها لإيران، كما اتهمها بالتخطيط والتنسيق مع المعارضين الموجودين على ارضها لإسقاط النظام الحاكم آنذاك، وهو ما أعاق عودة العلاقات بين البلدين إلى طبيعتها، الا في الالفية الجديدة التي حملت انفتاحا عراقيا على صعيد العلاقة مع إيران[172]، فقد ساد التعاون بين البلدين، وتطور بوتائر سريعة على الرغم من بعض جوانب الصراع التي تظهر حول هذه المسالة أو تلك، الا ان النتيجة النهائية هو ان تطبيع

---

[169] Anoushiravan Ehteshami, Iran- Iraq Relations after Saddam, the Washington quarterly, the center for strategic and international studies and the Massachusetts institute of technology, Autumn 2003, PP.115-118.

[170] مازن الرمضاني، العلاقة العراقية-الإيرانية، مقال منشور في المركز العرابي للأبحاث ودراسة السياسات، بتأريخ 17 -يناير-2011، على الرابط الالكتروني الآتي: https://www.dohainstitute.org/ar/ResearchAndStudies//Pages/art12.aspx

[171] محمد علي حوات، قراءة في الخطاب الإعلامي والسياسي المعاصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2005، ص251-256.

[172] مازن الياسري، العراق والمجتمع الدولي والعهد، دار السلام ، بيروت ، 2010 ، ص218.

العلاقات العراقية - الإيرانية قد بدأ يؤتي ثماره، وهو ما تكرس من زيادة حجم التبادل التجاري بين الطرفين، وكذلك الزيارات الرسمية المتكررة للمسؤولين في البلدين، وتنسيق المواقف ذات المصالح المشتركة[173].

واستمرت القيادة الإيرانية على الرغم من كل اشكال التطبيع المتزايدة في العلاقة بين البلدين تنظر إلى القيادة في العراق على انها مصدر اللا استقرار، ولذلك بقيت إيران تتمنى زوال تلك القيادة، ومجيء قيادة جديدة للعراق تختلف في توجهاتها عنها، وبما تخدم مصالحها، إلاّ ان ما اعلنه رئيس الإدارة الأمريكية السابق (بوش الابن) بعد احداث 11 ايلول من العام 2001، من ضم إيران إلى جانب العراق وكوريا الشمالية ضمن مثلث (محور الشر)، جعل إيران تنظر إلى عدو الامس على ان بقائه بضعفه افضل بكثير مما لو أصبحت الولايات المتحدة على الحدود الإيرانية، وبسبب التخوف من العملية الأمريكية ضد العراق، فإنّ كلا الطرفين حاولا تنسيق المواقف ونسيان الخلافات لمصلحة تبني مواقف مشتركة لغرض افشال المخططات الأمريكية الرامية إلى تغيير جغرافية منطقة الشرق الاوسط، لذلك كان موقف إيران رافضا تماما للحرب ضد العراق، ولكن عندما لاحت في الافق بوادر الحرب حاولت إيران ان تتبنى سياسة جديدة لعلها تحقق لها بعض أهدافها[174].

المبحث الثاني: طبيعة العلاقة بين العراق وإيران بعد الاحتلال الأميركي عام 2003:

تُعدّ إيران من اهم الدول الإقليمية المؤثرة في الشأن العراقي بعد احتلاله في 9 نيسان من العام 2003، اذ ارتبطت العلاقات بينهما بعوامل التاريخ والجغرافية، الامر الذي جعل العراق فاعلا اساسيا في التفكير الاستراتيجي الإيراني على مر المراحل التاريخية، وانتهجت إيران سلوكا سياسيا اتسم بـ(الازدواجية)، اذ شددت على استمرار دعم حكومة العراق الوليدة، واحترام سيادته ووحدة أراضيه، والمساعدة في اعماره واستقراره[175]، اذ مثل احتلال العراق مصدر سعادة لإيران، لانها تخلصت من نظام سياسي تصارع معها في حرب مسلحة دامت ثمان سنوات، وإنّه يمثل في احد جوانبه تهديدا لبروز هدف إيراني ألاّ وهو (الوحدة القومية)، لكن في الوقت نفسه اصبحت إيران الهدف الاخر للمشروع الأمريكي بالحرب على الإرهاب[176]، بعد ان تمركزت القوات الأمريكية بالقرب من الحدود البرية الإيرانية مع العراق، الامر الذي دفع إيران إلى

---

[173] بيداء محمود أحمد، تطبيع العلاقات العراقية-الإيرانية عام 1990 وحتى الوقت الحاضر، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد (17)، الجامعة المستنصرية، تموز 2005، ص140.

[174] المصدر نفسه ، ص 140-141.

[175] بتول هليل الموسوي، العراق في الاستراتيجية الإيرانية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (25)، الجامعة المستنصرية، تموز 2008، ص504.

[176] عامر هاشم، دراسة في اثر الفاعلين الإيراني والتركي في المعادلة العراقية، مجلة دراسات سياسية، العدد(14)، قسم الدراسات السياسية، بيت الحكمة ، بغداد، 2009 ، ص41-42

ان تتبنى اتجاها آخر قوامه العمل بكل الوسائل على افشال المخطط الأمريكي عبر تشجيع عدم الاستقرار في العراق، وافشال التجربة الأمريكية في اقامة عراق جديد قائم على اساس الديمقراطية والحرية[177].

ولذلك فالسلوك الإيراني في العراق بعد 9 نيسان من العام 2003، ارتكز على تحقيق عدد من الأهداف والاستراتيجيات، وفي مقدمة هذه الأهداف[178]:

1. مزاحمة الوجود الأمريكي في العراق، والمحافظة على قدر فعال من الحركة العسكرية والاستخباراتية والمالية في داخل الإدارة العراقية الجديدة، وفي انحاء العراق كافة، ولاسيما المحافظات الجنوبية.
2. تدريب وتمويل وتنظيم شبكات وتشكيلات قتالية لتنفيذ أهداف السياسة الإيرانية في العراق بدون ان يظهر ارتباط مباشر بين هذه التنظيمات وبين القيادة السياسية في طهران بما في ذلك توجيه ضربات إلى القوات الأمريكية في العراق.
3. اجتثاث منظمة مجاهدي خلق من معسكراتها في العراق، وتصفية كوادرها وطردهم نهائيا، وتصفية مواردهم وامكاناتهم العسكرية والمالية واللوجستية.

أولاً: المجال السياسي والدبلوماسي:

شهدت العلاقات العراقية – الإيرانية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في التاسع من نيسان من العام 2003، تغيرا جديدا طرأ عليها، اذ حرصت الحكومات العراقية التي تشكلت بعد سقوط النظام السابق على فتح صفحة جديدة من العلاقات الايجابية مع إيران، وان لا تتخذ الأراضي العراقية منطلقا للعدوان عليها، أو التدخل في الشؤون الداخلية الإيرانية، لانه سيعقد العلاقات بين البلدين، ويضيف تخوفات اضافية للجانب الإيراني الذي رأى في الاحتلال الأمريكي للعراق قلقا للإيرانيين، واحتمال مواجهة عسكرية بين الأمريكيين والإيرانيين تكون الأراضي العراقية ساحة لها[179]، اذ هدد المسؤولون الإيرانيون بزعزعة الاستقرار في العراق في حالة ممارسة الولايات المتحدة ضغوطا عسكرية ضد إيران بسبب أنشطتها في مجال نشر السلاح

[177] بيداء محمود أحمد، تطبيع العلاقات العراقية-الإيرانية عام 1990 وحتى الوقت الحاضر، مصدر سبق ذكره ، ص141.
[178] إبراهيم نوار، العراق من الاستبداد إلى الديمقراطية، مركز المحروسة، القاهرة، 2010، ص145.
[179] محمد كامل الربيعي، مستقبل العلاقات العراقية – الإيرانية، المجلة السياسية والدولية، العدد (10)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2008، ص62.

النووي، ومن ناحية أُخرى فإنّ الانقسام في الحكومة العراقية من شأنه ان يؤدي إلى لجوء بعض الأطراف السياسية إلى إيران طلبا للدعم[180].

لكن إيران اتجهت بعد ذلك لإعادة تمثيلها الدبلوماسي مع العراق، اذ تم توقيع مذكرة تفاهم بين وزارتي الخارجية العراقية والإيرانية بشأن فتح قنصليات عامة في كلا البلدين حرصا منهما على التعاون المشترك لتعميق روابط الصداقة، وحسن الجوار، وتقديم أفضل الخدمات القنصلية لرعاياهما، فضلا عن افتتاح القنصلية العامة للعراق في مدينة مشهد الإيرانية[181].

ومن المعروف إعلاميا وسياسيا، ومنذ اواسط العام 2005، كانت قد جرت زيارات متبادلة رفيعة بين مسؤولي البلدين لتعزيز العلاقات الرسمية بينهما وتطويرها، وفتح قنصليات عدة في البلدين، وتعزيزا للعلاقات الثنائية، فقد توالت الزيارات المتبادلة بين المسؤولين في البلدين لتعزيز العلاقات والتعاون بينهما عسكريا واقتصاديا وسياسيا، مع تواصل موقف الأمريكيين باتهام إيران بالتورط والتدخل بالشأن الداخلي العراقي[182].

وبعد زيارة رئيس الوزراء العراقي السابق (نوري المالكي) لطهران في آب من العام 2007، حدث تبدل جوهري في السياسة الإيرانية ازاء العراق[183]، اذ توالت بعدها زيارات المسؤولين العراقيين والإيرانيين لكلا البلدين، ففي 2 شباط من العام 2008 زار الرئيس الإيراني السابق (محمود أحمدي نجاد) بغداد، ووقع خلالها على اتفاقيات تعاون مشترك في مجالات عدة، اذ فتحت تلك الزيارة آفاق التعاون المشترك بين البلدين لانهاء الخلافات، وبدء صفحة جديدة من العلاقات[184].

وترتبط بهذا المجال قضايا اساسية ظلت محور الصراع طيلة العقود الماضية والحالية سنتناولها لاهميتها المرتبطة بالمجال السياسي، اذ وظفت سياسيا العديد من القضايا والمشكلات العالقة بين البلدين، وتحولت من اطارها الخاص إلى اطار سياسي نتيجة طرحها في العديد من اللقاءات والاتفاقيات السياسية التي تبرم بين البلدين، واهم هذه المشكلات والقضايا هي:

1. قضية الحدود: شكلت مشكلات وخلافات الحدود احدى ابرز مدخلات الصراعات والحروب في الوقت الماضي والحاضر، وهي نقاط حمراء تقف عندها الدول بحزم دائم، وايضا هي المراكز

---

[180] أنتوني كوردسمان، تطور التمرد العراقي (2003-2005)، ج1، ترجمة: امير جبار الساعدي، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، 2011، ص154.

[181] عامر هاشم، مصدر سبق ذكره ، ص58.

[182] مازن الياسري، مصدر سبق ذكره، ص218-219.

[183] التقرير الستراتيجي العراقي 2008، العلاقات العراقية – التركية: اشكالية مركبة ، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الستراتيجية، بغداد،2008، ، ص200.

[184] الصباح تراجع الاحداث السياسية لعام 2008، جريدة الصباح، العدد (1569)، 2008/12/13، ص2.

الحيوية والنقاط الاستراتيجية التي ترى دول معينة ان الوصول لها هو مطلب لا بد من تحقيقه، اذ تشير الدراسات الاستراتيجية الحديثة، والتي تخص انواع وانماط الصراعات الدولية في العالم المعاصر إلى ان عدد النزاعات المسلحة الكبرى للمدة من 1990-2003، بلغت (356) نزاع تشكل نزاعات الحدود قسما كبيرا منها، ولذلك ادت الحدود في العراق وإيران إلى ادخالهما في ميدان تنافس دائم، وصراع شبه مستمر، وحروب عسكرية، حيث عكست تلك الحدود طبيعة العلاقات السياسية غير المستقرة بين البلدين، بحيث أصبحت مناطق لاثارة المشكلات بينهما، ولمختلف الأسباب[185]،ويمكن ان نوضح هذه المشكلات بالآتي[186]:

أ- المشكلة الأولى/ تمثلت في شط العرب، والتي اثرت بشكل سلبي في العلاقات بين البلدين، انطلاقا من الرغبة الإيرانية في السيطرة على هذه المنطقة لاهميتها العسكرية والاقتصادية ومسوغاتها المستمرة بان اغلب مياه هذا الشط تاتي من نهري الكارون والكرخة اللذين ينبعان من أراضيها، وعليه فإنّ هذه المياه إيرانية.

ب- المشكلة الثانية/ تتمثل بالانهار الحدودية المشتركة، والتي كانت من المشكلات الدائمة في العلاقات العراقية – الإيرانية، لانها كانت تخضع لسيطرة الدولة التي تنبع الانهار من أراضيها، وتتحكم في نسب مياهها عند الضرورة أو استعمالها كورقة ضغط على الجانب الاخر كلما رأت إلى ذلك سبيلا.

ج- المشكلة الثالثة/ تمثلت بالحدود البرية المشتركة بين البلدين والتي ما زالت مستمرة حتى وقتنا الحاضر، كالمنازعات على حقوق الرعي والتهريب والتسلل والاصطدامات على الحدود والمخافر الحدودية، فضلا عن الحقول النفطية المشتركة.

ومع الاحتلال الأمريكي للعراق في 9 نيسان من العام 2003، وسقوط النظام السابق، انفتحت الحدود مع دول الجوار، في وقت اعتقلت القوات البحرية الإيرانية في كانون الثاني من العام 2006، جنود خفر السواحل العراقيين في اثناء مطاردتهم لسفينة محملة بالنفط العراقي المهرب، وقبلها بمدة قليلة اشتبكت سلطات الحدود العراقية مع مجموعات لتهريب الوقود مدعمة من عناصر إيرانية وغيرها من حوادث الحدود التي تأتي مكملة لحلقة الخلاف الحدودي العراقي – الإيراني الذي لم يحل نهائيا الى يومنا هذا على الرغم من توقيع كلا الطرفين على أكثر من إتفاقية دولية بهذا الخصوص، وعليه فإنّه يجب على الطرفين ضرورة عقد اتفاقية جديدة

---

[185] بيداء محمود أحمد، الحدود العراقية – الإيرانية: دراسة تاريخية سياسية، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، العددان (20-21)، الجامعة المستنصرية، 2006،ص92-94.

[186] سعيد خديدة علو، العلاقات العراقية – الإيرانية واثرها على القضية الكردية في العراق 14 تموز 1958-8 شباط 1963 ، دار دجلة، عمان، 2007، ص 115 وما بعدها.

لامجال فيها لأي طرف بانتهاكها اورفضها فيما بعد، حيث ان التجارب التاريخية أثبتت ان الجانب الإيراني، وعلى صعيد المنطقة ككل لم يلتزم بالاتفاقيات السابقة بشكل عام[187].

ويتفق الباحثان مع هذا الرأي، لان مشكلة الحدود كانت فعلا محور الصراع العراقي-الإيراني طيلة العقود الماضية، مما يتطلب من الطرفين التوصل إلى اتفاقية جديدة لترسيم الحدود بهدف انهاء المشكلات والخلافات التي تتسبب من ورائها.

2. قضية المياه:

كانت للحرب العراقية – الإيرانية بداية الثمانينات، والتوتر الذي اعقبها تداعيات على تعقيد موضوعات ومشكلات وقضايا كثيرة بين البلدين شكلت برمتها ملفات مهمة يجب حسم قضاياها، ومن جملة هذه الملفات غير المتفق عليها موضوعة المياه، فعلى الرغم من تجاوب العراق مع رغبة إيران باعتماد خط (التايلوك)* في شط العرب ضمن اتفاقية الجزائر، الا ان هذه الاتفاقية تراجع عنها العراق في العام 1980 لعدم إلتزام الجانب الإيراني بالاتفاقيات المبرمة بين البلدين حول قضية الحدود، حيث هناك (25) نهرا صغيرا، اهمها نهر الكارون الذي يبلغ طوله نحو 200 كم تنبع من الأراضي الإيرانية بالقرب من الحدود العراقية لتدخل العراق، وتشكل روافد لنهر الزاب الصغير وديالى وشط العرب[188].

ونفذت إيران مشاريع على تلك النهر دون مراعاة للجانب العراقي في المناطق الشمالية والوسطى والجنوبية، والتي اثرت بشكل كبير في المياه المتدفقة داخل الأراضي العراقية، في المساحات الزراعية والبيئة نتيجة جفاف أجزاء واسعة من المناطق المجاورة لإيران، وعلى الرغم من تلك المشاريع لكنها لم تتضح خطورتها سابقا، لان مياه نهر دجلة، تتشكل أكثر من 50% منها من الأراضي التركية، الا ان قيام تركيا وإيران بانشاء مشاريع على أنهر وروافد نهر دجلة ادى إلى انحسار المياه، وهو ما يشكل خطورة على مستقبل الوارد المائي السنوي لهذا النهر، اذ سيكون لهذه المشاريع تأثير مباشر في كمية ونوعية المياه*، مما ينعكس على المساحات الزراعية، لاسيما التي تعتمد على تلك الروافد التي تصب في نهر دجلة، وهي نهر الزاب الصغير وديالى، الامر الذي ادى إلى تصحر مساحات واسعة لعدم توفر المياه، وجفاف الانهر الصغيرة التي كانت تغذيها،

---

[187] بيداء محمود أحمد، الحدود العراقية – الإيرانية ، دراسة تاريخية سياسية، مصدر سبق ذكره ، ص 111-112.

* خط التايلوك هو الحد الفاصل بين العراق وإيران والذي طالبت به الأخيرة بان يكون خط منتصف النهر لشط العرب بعد الغائها لاتفاقية الجزائر.

[188] أحمد عمر الراوي، تأثير سياسات دول الجوار على الموارد المائية في العراق، بحث مقدم إلى الندوة العلمية التي نظمها قسم الدراسات الجغرافية (دراسات حول مشكلة المياه في العراق)، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2009، ص22.

* التأثير في نوعية المياه جاء نتيجة ارتفاع نسبة الاملاح بمياه الانهار، فضلا عن تلوثها بمياه الصرف الصحي، والمياه العادمة الصناعية والزراعية التي تستعمل المواد الكيمياوية مما يجعل هذه الانهار، وما تحمله من ملوثات غير صالحة للاستعمال البشري أو الحيواني. للمزيد ينظر:
- أحمد عمر الراوي، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، دار الدكتور للعلوم، بغداد، 2010، ص118- 121.

لاسيما في مناطق مندلي وخانقين وزرباطية[189]، وتتضح هنا أيضاً مشكلة مياه البزل الإيرانية القادمة من مزارع قصب السكر في محافظة خوزستان، اذ يعود تدفق مياه البزل من الأراضي الإيرانية إلى شهر حزيران من العام 2010، في منطقة السويب عند مخفر سيد علي، وتبين انها مياه مالحة، في الوقت الذي طلب من الجانب الإيراني وعن طريق وزارة الخارجية العراقية إتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع تلوث مياه النهر نتيجة المياه الداخلة فيه من هور الحويزة، وان تلك المياه ادت إلى تلوث المياه الجوفية في المناطق الحدودية، وألحقت اضرارا بالواقع البيئي، كونها ذات ملوحة شديدة ما يجعلها اشبه بمياه البحر في الوقت الذي حذر العديد من وقوع كارثة بيئية في حال حدوث فجوات في الساتر الترابي الحدودي الذي انشا منذ العام 1982، كون تلك المياه ستقتل الزراعة والكائنات الحية وتهجر السكان، وبالمقابل فعلى الرغم من تصريحات المسؤولين الإيرانيين عن توقف اطلاق مياه المبازل إلى الأراضي العراقية، لكنها في الواقع مستمرة، وسببت بإيقاف عمل فلاتر مياه الشرب بشكل نهائي واثرت بشكل عام في الحياة الزراعية والبشرية، واوقفت الصيد من جراء هجرة الاسماك[190].

وعلى وفق ما تقدم وفي ضوء متابعة الباحثان للاحداث، ونشرها ضمن ميدان عمله الصحفي، فإنّه يتفقان مع الرأي السابق كون شط العرب ما زال يتعرض لضرر بيئي فادح لحق به جراء استعماله كمصب للنفايات بعد اطلاق الجانب الإيراني مياه المبازل الزراعية شديدة الملوحة، واغلاقه لنهري الكارون والكرخة اللذين كانا يصبان فيه، فضلا عن تدفق مياه الصرف الصحي لمناطق البصرة، وما ستؤول اليه هذه الحالة من تأثيرات سلبية وخطرة في البيئة العراقية مستقبلا مع نتائجها السلبية أيضاً على الاقتصاد العراقي اذا ما تم اتخاذ الخطوات والمعالجات السريعة من الجانب العراقي لايقاف تمادي الجانب الإيراني، وضرورة حماية الحدود العراقية من هذه التجاوزات.

3. قضية الديون والتعويضات: بعد حرب الخليج الثانية أمن العراق طائراته لدى إيران، والتي رفضت تسليمها للعراق مما سبب توترا في طبيعة العلاقات بين البلدين، اذ أكد الجانب الإيراني انها (22) اثنتان وعشرين طائرة فقط، في حين تشير المصادر العراقية إلى انها (148) مئة وثمان واربعين طائرة ما بين حربية ومدنية، لكن إيران من جانبها عّدت تلك الطائرات بمثابة تعويض عن الحرب التي دارت بين البلدين لثمانية اعوام ، وانها عمدت إلى تدريب الطيارين الإيرانيين عليها، وباشرت باستعمالها فعلا في القوة الجوية الإيرانية، وبعد الاحتلال الأميركي للعراق في 9 نيسان من العام 2003، دعمت إيران بعض الاحزاب العراقية للمشاركة في السلطة، وقد اتت

[189] أحمد عمر الراوي، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، مصدر سبق ذكره، ص110- 112.

[190] المبازل الإيرانية والمخلفات الحربية السابقة تدق ناقوس الخطر، تقرير منشور في جريدة البرلمان، العدد (1280)، 2011/2/7، ص5.

ثمار ذلك عندما اعلن السيد عبد العزيز الحكيم رئيس المجلس الاعلى للثورة الإسلامية في العراق سابقا على ضرورة دفع العراق تعويضات عن تبعات الحرب التي شنها ضد إيران في عهد النظام السابق، وهو ما مثل تقاربا كبيرا بين الاتجاهين[191].

وفي 27 ايارمن العام 2006، سلم وزير الخارجية الإيراني السابق (منوشهر متقي) إلى وزير الخارجية العراقي السابق (هوشيار زيباري) ملفا* يحتوي لائحة اتهام ضد الرئيس العراقي السابق (صدام حسين) من أجل تقديمها إلى المحكمة الجنائية العراقية العليا بهدف تجريم العراق بتهمة شن حرب على إيران، والتي تسعى فيها إلى تثبيت مسؤولية العراق عن الحرب التي دارت معها تمهيدا لمطالبتها بتعويضات كبيرة أو الاستيلاء على حقول نفطية في جنوبه، ومنها حقل مجنون النفطي[192].

قضية المعتقلين والمفقودين: تعد قضية المعتقلين والمفقودين من القضايا الحساسة والمهمة، اذ لم تحسم، ولم تفعل لحد الوقت الحاضر مع الجانب الإيراني.

ففي تصريحات لعضو لجنة حقوق الإنسان السابق في البرلمان العراقي (سليم الجبوري): بان هناك نحو ثلاثة الآف معتقل عراقي في السجون الإيرانية ما زالوا يعيشون خلف القضبان لم تحسم قضيتهم لحد الآن، اذ عدّ هذا الملف بالحساس، ودعا إلى تفعيل جانب الدبلوماسية، واحترام خصوصية كل بلد لحسم هذا الملف، في حين طالبت الجهات القضائية بوضع آلية حقيقية لحسم قضية المعتقلين باسرع وقت ممكن[193].

لكن حسم هذا الملف امر ضروري، لاسيما وان المئات من العراقيين لم يعرف مصيرهم لحد الآن منذ الحرب العراقية- الإيرانية، فضلا عن المعتقلين منذ سقوط النظام العراقي السابق في نيسان من العام 2003 والى يومنا هذا، في الوقت الذي يتطلب من الجانب العراقي المبادرة بتحريك هذا الملف وحسمه بالتعاون مع منظمة الصليب الاحمر الدولية لكي يتسنى معرفة مصير المعتقلين والمفقودين العراقيين في السجون الإيرانية.

---

[191] بيداء محمود أحمد، تطبيع العلاقات العراقية- الإيرانية عام 1990 وحتى الوقت الحاضر، مصدر سبق ذكره ، ص140- 141.

* ان الوثيقة الاساسية التي تستند اليها إيران في دعواها حول مسؤولية العراق عن الحرب، هي رسالة الامين العام للامم المتحدة الاسبق (خافيير بيريز ديكويلار) إلى رئيس مجلس الأمن الدولي المؤرخة في 9 كانون الأول من العام 1991، والتي جاء فيها "ان الهجوم على إيران يوم 22 ايلول من العام 1980 لا يمكن تسويغه في اطار ميثاق الأمم المتحدة، أو أية قواعد أو مبادئ معترف بها في القانون الدولي، أو آية مبادئ اخلاقية دولية، وهو ينطوي على المسؤولية عن الحرب". للمزيد ينظر:
- عبد الواحد الجصاني، حول التعويضات في الحرب العراقية- الإيرانية، مجلة المستقبل العربي، العدد (333)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الثاني 2006، ص69.

[192] عبد الواحد الجصاني، حول التعويضات في الحرب العراقية- الإيرانية، مصدر سبق ذكره، ص69 وما بعدها.

[193] اربعة الاف معتقل عراقي في إيران والكويت والسعودية، خبر منشور في جريدة البرلمان، العدد (1310)، 27/ 3/2011، ص1.

ثانياً: المجال الأمني: اتسمت العلاقات العراقية-الإيرانية بعد العام 2003، بنوع من التوتر نتيجة تصريحات بعض المسؤولين العراقيين بان إيران تعدّ جزءا من عدم الاستقرار الأمني في العراق حتى وصفها البعض بانها حاملة ميزان الاستقرار في العراق.

وعلى الرغم من ان بعض المسؤولين العراقيين يتحاشون في اغلب الاحيان ذكر التدخلات الإيرانية في العراق على اساس عدم وجود الدليل الذي يثبت تورط إيران في الموضوع الذي يطرح في وقته، الا ان تصريحات عدة ذكرت لبعض منهم تثبت ان لإيران دورا مؤثراً في العراق، ففي زيارة أُولى لوفد رسمي عراقي لإيران في ايلول من العام 2004، طرح الوفد ملفات التدخل الإيراني في العراق بحقائق وادلة تثبت ذلك، فضلا عن العثور على أسلحة إيرانية في غالبية مدن العراق، وفي التوقيت ذاته هاجم الدكتور (إبراهيم الجعفري) نائب رئيس الجمهورية حينها التدخل الإيراني في العراق خلال زيارته إلى طهران، فضلا عن طرحه قضية السفير الإيراني في بغداد (حسن كاظمي قمي)، اذ قال: "ان انشطة كاظمي تخضع لمراقبة دقيقة، وان على طهران ان تحذر ممثلها في بغداد بالابتعاد عما يمكن ان يسبب بطرده من العراق"[194].

واعرب رئيس الوزراء العراقي الاسبق الدكتور(اياد علاوي) عن قلقه ازاء العمليات الإيرانية في العراق في عامي (2004،2005) ، كما سبقه في ذلك مسؤولين كبار في الحكومة العراقية المؤقتة"[195].

وأخذ الدور الإيراني في العراق يتزايد بشتى الوسائل، فتارة تؤكد على انها عملت ما بوسعها في ايقاف دعم الجماعات المسلحة، والمساهمة الحقيقية في محاربة العنف الطائفي والإرهاب في العراق، وتارة تؤكد على استعدادها للتفاوض مع الامريكيين بهذا الخصوص، وفعلا نجحت إيران في المهمتين بشهادات دولية وعراقية، بعد ان بدت نتائج المفاوضات الإيرانية الأمريكية في العام 2007، واضحة للعيان، ولاسيما تأثيرها في تخفيف حدة العنف الطائفي أولاً، ودحر الإرهاب ثانيا[196].

وهنا لابد من الاعتراف بان الولايات المتحدة رضخت للأمر الواقع، وأقرت بان لإيران دوراً لا يمكن تجاهله في العراق، فحتى لو لم تقدم لإيران تنازلات في المفاوضات، فانّ مجرد جلوسها معها يعني الاعتراف بان لإيران دورا فاعلا في العراق، وانها مفتاح الكثير من القضايا، ولا يمكن

---

[194] عامر هاشم، دراسة في اثر الفاعلين الإيراني والتركي في المعادلة العراقية، مصدر سبق ذكره ، ص46.

[195] أنتومي كوردسمان، مصدر سبق ذكره ، ص150.

[196] التقرير الاستراتيجي العراقي 2008، العلاقات العراقية-التركية: اشكالية مركبة، مصدر سبق ذكره، ص199- 200.

انكار ان الوضع بعد المفاوضات قد تحسن في العراق، وهي رسالة إيرانية للولايات المتحدة بانه لا يمكن تجاوزها عند وضع الخطوط النهائية لمستقبل العراق[197].

واكدت التقارير العسكرية على ان السلاح المستعمل في الهجمات على القوات الأمريكية والبريطانية يتم تهريبه من قبل المخابرات الإيرانية لبعض الجماعات المسلحة في العراق، كما تكشف ذلك العمليات المضادة كل يوم ضد تلك القوات، أو ما كشفته عمليات الديوانية في نيسان من العام 2007، وكربلاء في آب من العام 2007، حتى بدت التجربة وكأنها مماثلة لأنموذج حزب الله في لبنان[198]. لكن إيران انتهجت استراتيجية بعيدة المدى في العراق، ودعمت مشروع الفيدرالية من أجل ضمان استمرار نفوذها في المدن العراقية بهدف اضعافه، وتقسيم أراضيه، وابعاده نهائيا عن حلبة التنافس الإقليمي[199]، في الوقت الذي دعت عشائر الفرات الاوسط والجنوب إلى التحذير من التغلغل والنفوذ الإيراني في مدنهم مطالبين الحكومة العراقية بإنهاء هذا النفوذ، وطردهم من الأراضي العراقية[200].

واستمرت التدخلات الإيرانية بالشؤون العراقية، إلى أن جاء اليوم الذي تعهدت فيه إيران للحكومة العراقية بانها لن تتدخل في الشأن العراقي، بحسب ما أضار الناطق باسم الحكومة العراقية السابق (علي الدباغ)، ويُعد تعهد إيران بعدم التدخل في الشؤون العراقية بمثابة اعتراف ضمني بانها اذا كانت تتدخل سابقا فإنّها في المستقبل ستوقف هذه التدخلات[201].

ولكن بعد استتباب جزء من الوضع الأمني في العراق، ونجاح خطة فرض القانون، ولاسيما بعد النصف الأول من العام 2009 استطاعت الحكومة العراقية الحد من النفوذ الإيراني في أراضيها، وعدم السماح بالتدخل في الشأن الداخلي العراقي، هذا ما أكده غالبية المسؤولين العراقيين في تصريحاتهم الإعلامية.

ثالثاً: المجال الاقتصادي:

شهدت العلاقات العراقية- الإيرانية تطورا ملحوظا في المجال الاقتصادي بعد ان اعتمد العراق بشكل كبير على السلع والبضائع الإيرانية التي كانت تمر عبر الحدود بشكل رسمي أو غير رسمي في مدة الحصار الاقتصادي المفروض عليه خلال مدة التسعينات إلى سقوط النظام السابق، اذ كان الهدف هو تحقيق المنفعة للطرفين، ومن ذلك النفط العراقي الذي يصدر عبر

---

[197] عامر هاشم، مصدر سبق ذكره ، ص58.

[198] التقرير الاستراتيجي العراقي 2008، العلاقات العراقية-التركية: اشكالية مركبة، مصدر سبق ذكره، ص200.

[199] بتول هليل الموسوي، مصدر سبق ذكره ، ص5.

[200] خالد عيسى طه، العراق ومسيرة الدم، الدار العربية للعلوم ، ناشرون، بيروت، 2010، ص296.

[201] عامر هاشم، دراسة في اثر الفاعلين الإيراني والتركي في المعادلة العراقية، مصدر سبق ذكره ، ص49- 50.

إيران بشكل مهرب، وقد اتهمت الولايات المتحدة حينها إيران بخرق الحظر على العراق، وتهريب النفط عبرها، مما اضطرت إيران إلى اعلان كشف احتجاز سفن كانت تهرب النفط، واتخاذ تدابير مشددة لتطبيق الحظر، لكن في الحقيقة ان السلع الإيرانية غزت الاسواق العراقية عبر الحدود، ولم تستطع القوى الدولية منع انتهاك إيران للحظر الدولي، لاسيما وان التجارة هي تجارة الاغذية والسلع الأُخرى، ومن الصعوبة منع التهريب للحدود الطويلة بين البلدين، والبالغة 1200 كم[202].

وبعد سقوط النظام العراقي السابق في العام 2003، أعلنت إيران بانها ستقدم مساعدات بقيمة 100 مليون دولار لإعادة بناء العراق بشرط ان تدفع تلك المبالغ إلى الحكومة العراقية مباشرة على شكل بنى تحتية لمشاريع في النجف وكربلاء، فضلا عن وعودها في تصدير منتجاتها إلى الاسواق العراقية، وهو ما يعود في النهاية لمصلحة التجار الإيرانيين الذين غزت بضائعهم الاسواق العراقية، وفي كانون الأول من العام 2006 وقعت إيران اتفاقية تتضمن دفع مليون دولار إلى العراق على ان يخصص جزء من هذا المبلغ لدفع ميزانية الحكومة العراقية، اما المتبقي فيصرف لتطوير القطاعات المختلفة، فضلا عن قيام إيران بإقامة علاقات اقتصادية مستقلة مع إقليم كردستان العراق، اذ اغرقت الاسواق في شمال العراق بكميات هائلة من المنتجات الإيرانية تصل إلى ملايين الدولارات[203]، وقال رئيس الملحقية التجارية في السفارة الإيرانية ببغداد (مهدي نجات نيا): إنّه بعد زيارة الرئيس الإيراني السابق (محمود أحمدي نجاد) إلى العراق اتفق الطرفان على الاشتراك في إقامة المعارض الدولية والتجارية في البلدين، والسعي للتعاون المستمر بين الغرف التجارية والصناعية العراقية والإيرانية، وفي جميع المحافظات، والتأكيد على اهمية دور الاسواق في المنافذ الحدودية، والعمل على نمو النشاط التجاري فيها عبر توفير التجهيزات اللازمة لها، والاتفاق على افتتاح مكاتب ومراكز تجارية في الدولتين، وتهيئة الحماية والمواقع والتسهيلات اللازمة لإنشاء تلك المراكز، فضلا عن موافقة الجانب الإيراني على فتح معارض متخصصة دائمة ومؤقتة للشركات الإيرانية المجازة من وزارة التجارة الإيرانية في المحافظات العراقية كافة، وعرض مباشر للصناعات الإيرانية في ثلاث محافظات هي: بغداد، والبصرة، واربيل[204].

---

[202] بيداء محمود أحمد، تطبيع العلاقات العراقية – الإيرانية عام 1990 وحتى الوقت الحاضر، مصدر سبق ذكره ، ص138.

[203] عماد عبد الكريم، استراتيجية إيران في احتلال العراق، استرجع بتاريخ 26/ 8/ 2010 على الموقع الالكتروني:
http://www.Ikhwan.Net/forum/show thread.Php?I43107.

[204] فلاح الشيباني، الملحقية التجارية الإيرانية في بغداد، نعمل على مساعدة التجار والمستثمرين العراقيين للتعامل مع الشركات الإيرانية، استرجع بتاريخ 2011/1/16، على الموقع الالكتروني.
http://www.inciraq.com/pages/viewpaper.php?id=20088930.

ومن ثم أصبحت إيران الشريك التجاري الأول للعراق، ومن المتوقع في ظل الاوضاع الأمنية والسياسية الحالية ان يتسع نطاق هذه الشراكة، لاسيما مع زيادة موارد العراق المالية من تصدير النفط، وقد دخلت الحكومتان الإيرانية والعراقية في مجموعة من التعاقدات النفطية والمواصلاتية (في مجالات الطرق، والنقل، والطيران، والاتصالات)، والاستثمارية بما يؤمن مستقبل العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدولتين، ويزيد من نطاق المصالح المتبادلة[205]، فالعلاقات العراقية-الإيرانية توسعت في هذا المجال كثيرا بعد العام 2003، اذ استفاد الطرفان من هذا التعاون واردات مالية كبيرة تدعم اقتصاد البلدين، ولاسيما من السياحة الدينية، فضلا عن المشاركة في المعارض التجارية والاقتصادية والاتفاقيات الاقتصادية الأُخرى التي تم ابرامها بين البلدين.

ومما سبق فإنّ العلاقات العراقية- الإيرانية تطورت بعد العام 2003، في المجالات كافة نتيجة دعم إيران للعملية السياسية في العراق، فضلا عن تنشيط الجانب الدبلوماسي عبر تبادل الزيارات بين مسؤولي البلدين، وفتح السفارات في كلا البلدين، وكانت المجالات والقضايا التي تم تناولها سابقا هي التي حددت طبيعة العلاقة بين البلدين بعد العام 2003 ولا سيما في المجال الاقتصادي التي استفادت منه إيران بعد ان غزت أسواق العراق بالبضائع والمستلزمات الإيرانية، فضلا عن انتعاش السياحة الدينية بين البلدين، مما يتطلب من الطرفين التعاون في المجالات كافة وحسم القضايا العالقة عبر الطرق السلمية والدبلوماسية.

المبحث الثالث: آثار العقوبات الأميركية على إيران وانعكاسها على العراق

أثارت العقوبات الأميركية المفروضة على إيران مخاوف الساسة العراقيين المرتبطين بها، من أن تؤدي إلى فقدان دعمهم، وفعلاً كان أول المتأثرين رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي، الذي واجه موجة انتقادات من قبل الساسة الإيرانيين لإعلانه الالتزام بالعقوبات الأميركية، أما من الناحية الاقتصادية فقد بدت بوادر آثارها حين بدأ الحديث عن إمكانية تقليل حجم الصادرات الإيرانية، إلا أن الرئيس العراقي الجديد الدكتور برهم صالح أعلن في مؤتمر صحفي مع نظيره الإيراني حسن روحاني عزمهما زيادة حجم الصادرات.

1- الآثار الاقتصادية:

تثير العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأميركية على إيران مخاوف شديدة من أن يكون العراق أكبر المتضررين جراءها، بسبب اعتماده بشكل كبير على مشتقات الطاقة، كالبنزين

[205] إبراهيم نوار، العراق من الاستبداد إلى الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص146.

والغاز، فضلاً عن المواد الإنشائية والصناعية والغذائية الحيوية، في وقت يُتوقع أن يتعزز التضخم بسبب انخفاض ودائع العراقيين في المصارف الإيرانية نتيجة تحول سعر الفائدة الحقيقي إلى السالب.

وعزمت الولايات المتحدة الأميركية ومنذ عهد الرئيس باراك أوباما في الأول من تموز عام 2010، على استخدام قانون فرض العقوبات ضد إيران (ISA) لإقناع الحكومة الإيرانية بتغيير حساباتها الاستراتيجية، والامتثال لالتزاماتها النووية بالكامل والمشاركة في مفاوضات بناءة بخصوص مستقبل برنامجها النووي، ووقع الرئيس أوباما على قانون العقوبات الشاملة ضد إيران، ويعدل هذا القانون قانون فرض العقوبات ضد إيران لعام 1996 والذي يتطلب فرض عقوبات على الشركات التي يثبت قيامها باستثمارات معينة في قطاع الطاقة بإيران أو استثناء الشركات من تلك العقوبات[206].

والتي قد تنعكس على حجم التبادل التجاري مع العراق، والذي وبلغ خلال العام الماضي قرابة 8 مليارات دولار، بينها 77 مليون دولار فقط هي قيمة صادرات بغداد إلى طهران، وفقًا لمصدر رسمي في وزارة التجارة العراقية، ويؤكد مراقبون أنّ "العقوبات ستؤثر على العراق باعتبار أنّ هناك الكثير من الأمور الاقتصادية التي تربط البلدين الجارين، وهناك الكثير من التبادل التجاري عبر المنافذ، وأكدوا أن "العقوبات ستؤثر على السوق العراقية، فبدلا من أن يستورد من الدول البعيدة، ويتكلف أعباء النقل والضرائب، يمكن للسلع التي تأتي من إيران أن تخدم العراق بنصف الأسعار التي يحصّلها من غيرها، وبالتالي سيتأثر سلباً الوضع الاقتصادي العراقي الداخلي بالعقوبات هذه"، حيث سيكون العراق مضطرا إلى التخلي عن الدولار في تجارته مع إيران للالتفاف على العقوبات[207].

وهناك العديد من الآثار التي قد يتعرض لها الاقتصاد العراقي كنتيجة للعقوبات الامريكية المفروضة على بعض الاقتصادات الاقليمية كالاقتصاد الايراني ويمكن إيجازها بالآتي[208]:

---

[206] وحدة الدراسات الإيرانية، العقوبات الأمريكية على إيران وتأثيرها على العراق، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، دراسة منشورة بتاريخ 11/17/ 2018 على الرابط الالكتروني الآتي: https://rawabetcenter.com/archives/77392

[207] ملخص بيان قانون العقوبات الشاملة ضد إيران والمحاسبة والتجريد من الممتلكات المنشور على الإنترنت عبر الموقع الالكتروني الآتي: https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/Programs/.../CISADA_arabic.pdf

[208] حامد عبد الحسين الجبوري، الاقتصاد العراقي في ظل العقوبات الامريكية لبعض الاقتصادات الاقليمية والدولية الآثار والآفاق، مقال منشور بتاريخ 13-09-2018 على الموقع الالكتروني: http://fcdrs.com/economical/1123

أولاً: تقلص النشاط السياحي وخصوصاً السياحة الدينية، إذ أن فرض العقوبات الامريكية على الاقتصاد الايراني أدى إلى انخفاض قيمة العملة المحلية الإيرانية امام الدولار الاميركي والدينار العراقي.

ثانياً: ان ارتفاع قيمة الدينار العراقي أمام التومان الايراني أسهم في زيادة الطلب من قبل العراقيين على السياحة الدينية والترفيهية في إيران، مما إن زيادة الطلب على السياحة سيولد المزيد من الطلب على الدولار الأميركي، ويرفع تكاليف تنمية الاقتصاد العراقي، لان قيمة السلع الرأسمالية المستوردة اللازمة لتحقيق التنمية تصبح أكبر في ظل ارتفاع سعر صرف الدولار، فضلاً عن انخفاض حجم الاحتياطي الاجنبي الذي يزيد سعر صرف العملات الاقليمية ويزيد الطلب على منتجات بلدانها.

ثالثاً: في حال كثفت الولايات المتحدة الاميركية رقابتها وشددت العقوبات الاقتصادية على إيران للحد من نفوذها في العراق والمنطقة سينخفض العرض السلعي في السوق العراقية وهذا ما يفضي إلى ارتفاع الاسعار المحلية في العراق فيتضرر اصحاب الدخول المحدودة.

وفيما يتعلق باستيراد المنتجات الإيرانية، أشار مسؤولون عراقيون إلى أن أي تضييق اقتصادي أميركي على العراق سيسحق الطبقة الفقيرة بالكامل، بينما إيران لها منافذ تصدير غير العراق ولديها مقوّمات كثيرة، لكن العراق اقتصاده ريعي قائم على النفط وأي مسّ به سيكون كارثياً".

2- الآثار السياسية:

تأثرت المساعي السياسية العراقية لتشكيل الحكومة المقبلة بالعقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الاميركية على إيران، وأشار مراقبون إلى ان العقوبات الأميركية على إيران تتناسب طردياً مع ازدياد ثقلها في العراق، ودورها في تشكيل الحكومة العراقية لا سيما بعد إعلان نتائج الانتخابات.

ونددت جهات سياسية عراقية بالعقوبات ضد إيران لكنها رحبت سراً بها، ويرى خبراء في الشأن العراقي إن الشأن الإيراني مهم للعراقيين، لكنهم يشاطرون في الوقت نفسه رئيس الوزراء حيدر العبادي موقفه من أن المصلحة العراقية أولاً وأخيراً، ولا يجب المجاملة على حسابها، ويرى الالتزام بالعقوبات لمنع تضرر العراقيين[209].

[209] وحدة الدراسات العراقية، العراق والعقوبات الأمريكية على إيران، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، دراسة منشورة بتاريخ 21-8-2018 على الرابط الالكتروني الآتي:
http://rawabetcenter.com/archives/72064

وأثارت العقوبات الأميركية على إيران مخاوف العديد من الساسة العراقيين المرتبطين بها، وبغض النظر عن مخاوفهم، فإن الحكومة العراقية مطالبة بالأخذ بعين الاعتبار مصلحة الشعب العراقي في التعامل مع هذا الملف المعقد بالنسبة لها، ففي حال رفض تطبيق العقوبات الأميركية أو انتهاكها، فقد تفرض واشنطن عقوبات على العراق، كفرض عقوبات على شراء النفط العراقي، أو تجميد الأصول العراقية لدى الولايات المتحدة، وهو ما سيكون له آثار سلبية وكارثية على العراق[210].

الخاتمة

يبقى موضوع العلاقات العراقية-الايرانية الموضوع الاكثر تداولا بين المختصين والساسة كون العلاقة بين البلدين تعود لسنين طويلة اتسمت بالمد والجزر في احيان كثيرة، لا سيما قبل عام 2003، وعُدّت إيران من اهم الدول الإقليمية المؤثرة في الشأن العراقي بعد الاحتلال الأمريكي له في نيسان 2003 نتيجة ارتباط العلاقات بينهما بعوامل التاريخ والجغرافية، الامر الذي جعل العراق فاعلا اساسيا في التفكير الاستراتيجي الإيراني على مر المراحل التاريخية، وكانت قضايا (الحدود، والمياه، والديون والتعويضات، والمعتقلين والمفقودين) من ابرز القضايا العالقة بين البلدين منذ العام 2003 والى يومنا هذا.

ولكن مع مرور السنين تطورت العلاقة في المجالات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية فضلاً عن السياحة الدينية، واصبح العراق مصدرا لتسويق البضائع الايرانية، فضلا عن المشاورات الدبلوماسية بين الطرفين لحل الازمات السياسية، لكن العقوبات الاميركية الاخيرة على حكومة طهران جعلت الحكومة العراقية تلجأ الى تنفيذها لحماية مصالح شعبها وهذا ما اكده المسؤولين العراقيين في اكثر من مناسبة، ولا سيما في المجال الاقتصادي الذي اثر بشكل كبير على الوضع الاقتصادي داخل ايران نتيجة انخفاض قيمة التومان الايراني امام الدولار الامريكي الامر الذي دفع الحكومة الايرانية الى اتباع سياسة جديدة ووضع الخطط الكفيلة بحل الازمة ومواجهة تلك العقوبات بدبلوماسية عالية.

[210] وحدة الدراسات العراقية، العراق والعقوبات الأمريكية على إيران، المصدر السابق نفسه.

التوصيات:

يُقدم الباحثان مجموعة من التوصيات لصُناع القرار في العراق، أهمها:

1- اتباع الدبلوماسية في المفاوضات مع الجانب الإيراني، بعيداً عن التشنج.
2- بناء علاقة متكافئة مع إيران.
3- دعم المؤسسات الأمنية العراقية وفي مقدمتها الجيش العراقي وتسليحه بأحدث الأسلحة، ليتمكن من صد أي هجمات إرهابية يتعرض لها العراق، وبالتالي يقل اعتماده على المساعدات العسكرية الإيرانية.
4- ينبغي على صانع القرار العراقي ان يتعامل مع مستقبل الاقتصاد العراقي وفق أصعب الاحتمالات حتى يتجاوز الآثار الناجمة عن العقوبات الأميركية على طهران وأي بلد يتعامل معه اقتصادياً.
5- العمل على تنويع منافذ تصدير النفط عبر الدول المجاورة كالسعودية والاردن وتركيا وايران، فأي منفذ من هذه المنافذ يتعرض لخلل ما او أزمة معينة، سيتم اللجوء إلى المنافذ الأخرى لتعويض النقص الناجم عن الخلل او الازمة.
6- تنويع التبادل التجاري حتى يتم تلافي الآثار السلبية التي تحصل في حال تركيز الاستيرادات لأن الدول التي يعتمد عليها في تلبية الطلب المحلي وتعرضها للعقوبات الاقتصادية ستنعكس بشكل مباشر على العراق ولو بالأمد القصير، فتنويع الاستيرادات سيقلص حجم الاثار السلبية التي تنعكس على الواقع العراقي.
7- تنويع تقويم النفط العراقي وعدم الاقتصار على الدولار في تقويمه لأن اي أزمة تصيب الاقتصاد العالمي ستنعكس سلباً على الاقتصاد العراقي.

المصادر:

أولاً: الكتب العربية:

1- إبراهيم نوار، العراق من الاستبداد إلى الديمقراطية، مركز المحروسة، القاهرة، 2010.

2- أحمد عمر الراوي، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، دار الدكتور للعلوم، بغداد، 2010.

3- بتول هليل الموسوي، العراق في الاستراتيجية الإيرانية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (25)، الجامعة المستنصرية، تموز 2008.

4- مازن الياسري، العراق والمجتمع الدولي والعهد، دار السلام ، بيروت ، 2010.

5- محمد علي حوات، قراءة في الخطاب الإعلامي والسياسي المعاصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2005.

6- سعيد خديدة علو، العلاقات العراقية – الإيرانية واثرها على القضية الكردية في العراق 14 تموز 1958-8 شباط 1963، دار دجلة، عمان، 2007.

7- خالد عيسى طه، العراق ومسيرة الدم، الدار العربية للعلوم ، ناشرون، بيروت، 2010.

8- ستار جبار علاي، البرنامج النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية، بيت الحكمة، بغداد، 2003.

9- عصام السيد عبد الحميد، الخطاب الاعلامي للثورة الإيرانية وأثره على العلاقات الخارجية، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 2006.

10- فاضل حسن كطافة الياسري، العراق وموقعه المجاور لإيران-دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، 2006.

ثانياً: الكتب المترجمة:

1- أنتومي كوردسمان، تطور التمرد العراقي (2003-2005)، ج1، ترجمة: امير جبار الساعدي، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، 2011.

ثالثاً: الدوريات

1- أحمد عمر الراوي، تأثير سياسات دول الجوار على الموارد المائية في العراق، بحث مقدم إلى الندوة العلمية التي نظمها قسم الدراسات الجغرافية (دراسات حول مشكلة المياه في العراق)، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2009.

2- بيداء محمود أحمد، تطبيع العلاقات العراقية-الإيرانية عام 1990 وحتى الوقت الحاضر، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد (17)، الجامعة المستنصرية، تموز 2005.

3- بيداء محمود أحمد، الحدود العراقية – الإيرانية: دراسة تاريخية سياسية، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، العددان (20-21)، الجامعة المستنصرية، 2006.

4- التقرير الاستراتيجي العراقي 2008، العلاقات العراقية - التركية: اشكالية مركبة ، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بغداد،2008.

5- عامر هاشم، دراسة في اثر الفاعلين الإيراني والتركي في المعادلة العراقية، مجلة دراسات سياسية، العدد(14)، قسم الدراسات السياسية، بيت الحكمة ، بغداد، 2009.

6- عبد الواحد الجصاني، حول التعويضات في الحرب العراقية- الإيرانية، مجلة المستقبل العربي، العدد (333)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الثاني 2006.

7- محمد كامل الربيعي، مستقبل العلاقات العراقية – الإيرانية، المجلة السياسية والدولية، العدد (10)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2008.

رابعاً: الكتب الأجنبية

1- Anoushiravan Ehteshami, Iran- Iraq Relations after Saddam, the Washington quarterly, the center for strategic and international studies and the Massachusetts institute of technology, Autumn 2003, PP.115-118.

خامساً: الصحف

1- اربعة الاف معتقل عراقي في إيران والكويت والسعودية، خبر منشور في جريدة البرلمان، العدد (1310)، 27/ 3/2011.

2- تراجع الاحداث السياسية لعام 2008، جريدة الصباح، العدد (1569)، 2008/12/13.

3- المبازل الإيرانية والمخلفات الحربية السابقة تدق ناقوس الخطر، تقرير منشور في جريدة البرلمان، العدد (1280)، 2011/2/7.

سادساً: شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

1- عماد عبد الكريم، استراتيجية إيران في احتلال العراق، استرجع بتاريخ 26/ 8/ 2010 على الموقع الالكتروني: http://www.Ikhwan.Net/forum/show thread.Php?I43107.

2- فلاح الشيباني، الملحقية التجارية الإيرانية في بغداد، نعمل على مساعدة التجار والمستثمرين العراقيين للتعامل مع الشركات الإيرانية، استرجع بتاريخ 2011/1/16، على الموقع الالكتروني.

http://www.inciraq.com/pages/viewpaper.php?id=20088930

3- وحدة الدراسات الإيرانية، العقوبات الأمريكية على إيران وتأثيرها على العراق، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، دراسة منشورة بتاريخ 11/17/ 2018 على الرابط الالكتروني الآتي:

https://rawabetcenter.com/archives/77392

4- ملخص بيان قانون العقوبات الشاملة ضد إيران والمحاسبة والتجريد من الممتلكات المنشور على الإنترنت عِبر الموقع الالكتروني الآتي:

https://www.treasury.gov/resourcecenter/sanctions/Programs/.../CISADA_arabic.pdf

5- حامد عبد الحسين الجبوري، الاقتصاد العراقي في ظل العقوبات الامريكية لبعض الاقتصادات الاقليمية والدولية الآثار والآفاق، مقال منشور بتاريخ 13-09-2018 على الموقع الالكتروني: http://fcdrs.com/economical/1123

6- العراق والعقوبات الأمريكية على إيران، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، وحدة الدراسات العراقية، دراسة منشورة بتاريخ 21-8-2018 على الرابط الالكتروني الآتي:

http://rawabetcenter.com/archives/72064

7- مازن الرمضاني، العلاقة العراقية-الإيرانية، مقال منشور في المركز العرابي للأبحاث ودراسة السياسات، بتأريخ 17 - يناير-2011، على الرابط الالكتروني الآتي:

https://www.dohainstitute.org/ar/ResearchAndStudies//Pages/art12.aspx

8- عماد عبد الكريم، استراتيجية إيران في احتلال العراق، استرجع بتاريخ 26/ 8/ 2010 على الموقع الالكتروني: http://www.Ikhwan.Net/forum/show thread.Php?I43107.

9- وحدة الدراسات الإيرانية، العقوبات الأمريكية على إيران وتأثيرها على العراق، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، دراسة منشورة بتاريخ 11/17/ 2018 على الرابط الالكتروني الآتي:

https://rawabetcenter.com/archives/77392

10- حامد عبد الحسين الجبوري، الاقتصاد العراقي في ظل العقوبات الامريكية لبعض الاقتصادات الاقليمية والدولية الآثار والآفاق، مقال منشور بتاريخ 13-09-2018 على الموقع الالكتروني: http://fcdrs.com/economical/1123

11- وحدة الدراسات العراقية، العراق والعقوبات الأمريكية على إيران، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، دراسة منشورة بتاريخ 21-8-2018 على الرابط الالكتروني الآتي:

http://rawabetcenter.com/archives/72064

12- فلاح الشيباني، الملحقية التجارية الإيرانية في بغداد، نعمل على مساعدة التجار والمستثمرين العراقيين للتعامل مع الشركات الإيرانية، استرجع بتاريخ 2011/1/16، على الرابط الالكتروني:

http://www.inciraq.com/pages/viewpaper.php?id=20088930.

القضية الفلسطينية في سياسة ايران الخارجية للمدة(1979–2013)

دراسة تاريخية

The Palestinian issus in Irans foreign policy for the period(1979-2013)
historical study

د. فراقد داود سلمان الشلال

جامعة البصرة/ مركز دراسات البصرة والخليج العربي

الملخص

تضامنت ايران حكومة وشعبا مع القضية الفلسطينية وحقوق شعبها المغتصبة منذ عام1948, بفضل القيادة الدينية للإمام الخميني بعد نجاحه في اسقاط حكومة الشاه بالثورة الاسلامية عام1979, واصبحت ايران منذ ذلك الوقت عنصرا فاعلا في النظام الاقليمي العربي خاصة بعد ان وجدت ايران تشتت الموقف العربي ورضوخه لعمليات التسوية العربية-الصهيونية, اعتبرت ايران القضية الفلسطينية هي قضية الامة بأجمعها ولاحق لإسرائيل في جزء من اراضيها, وبالرغم من وصول الإصلاحين الى حكم ايران ومن ثم المحافظين الا ان القضية الفلسطينية بقيت تحتل الصدارة في اهتمامات الساسة الايرانيين فقد تغيرت توجهاتهم من الايديولوجيا الى الواقعية والبراغماتية بسبب التحديات السياسية والامنية كان الهدف منها تعزيز مكانتها الاقليمية والاعتراف بدورها كلاعب اقليمي مهم لا يمكن تجاوزه بأية ترتيبات سياسية في المنطقة.

Abstract

lran has joined the joined the government and people with the Palestinian cause and the rights of its people usurped since 1948 thanks to the religious leadership of lmam Khomeini after his succession overthrowing the shahs government .since then lran has become an active player in the Arab regional system .especially after the dispersion of the Arab position and its surrender to the Arab –Zionist settlement process.in spite of the arrival of the reformists and conservatives to govern in lran ,but the issue remained at the forefront in order to strengthen lrans regional status and recognition as a regional player cannot be bypassed.

المقدمة

احتلت القضية الفلسطينية حيزا كبيرا في سياسات الدول الاسلامية عامة وايران خاصة وكان دعم الشعب الفلسطيني في التحرر من صلب اهتمام الحكومة الايرانية بعد نجاح الثورة الاسلامية عام1979 حيث اصبحت ايران منذ العقد الاخير عنصرا فاعلا في النظام الاقليمي العربي وذلك من خلال تحالفها مع المنظمات الفلسطينية المعارضة للتسوية السياسية وهي التأثير في ركيزتي المصالح الامريكية في المنطقة وفي تدفق النفط عبر مضيق هرمز والتأثير في امن اسرائيل من خلال حزب الله اللبناني وحركة الجهاد الاسلامي الفلسطيني وهذا ادى الى نجاح طهران في مقايضة امريكا على الملف النووي الايراني بما يضمن للأخيرة مصالحها في المنطقة ولايران قيادة اقليمية وتمكنت ايران من الامساك بالورقة الفلسطينية الاستمرار بتخصيب اليورانيوم والخروج من مطرقة الضغوطات الامريكية وسياسة الدبلوماسية الاوربية. وان الدعم الايراني للقضية الفلسطينية ادى الى تزايد تأييد بعض الاطراف العربية لإيران التي عدتها من الدول المناضلة والمعارضة لإسرائيل وكبح قدرات اسرائيل في المنطقة ومنعها من التصور ان تفوقها العسكري على العرب سيقودها الى تفاهمات اقليمية تمنحها مكاسب اقتصادية وسياسية تحت ستار عملية التسوية

اهمية البحث: تتأتى اهمية البحث من كونه يسلط الضوء على مسار توجهات سياسة ايران الخارجية تجاه القضية الفلسطينية والتي نجحت ايران في توظيف الورقة الفلسطينية لصالحها في تحقيق طموحاتها النووية من جهة, وبروزها كطرف صاحب تأثير على المحيط الاقليمي من جهة اخرى.

اهداف البحث: يهدف البحث الى توضيح ان مصالح ايران وامنها القومي يكمن في الحفاظ على نفوذها في المنطقة وفرض ارادتها كطرف رئيس في معادلة توازن القوى الاقليمي واهم ما يحقق لها ذلك هو الاستمرار ببرنامجها النووي والثبات على سياستها العدائية لإسرائيل ودعم حركات المقاومة الفلسطينية.

اشكالية البحث: تدور اشكالية البحث حول محورية القضية الفلسطينية في سياسة ايران الخارجية منذ عهد الامام الخميني عام1979الى عهد الرئيس محمود احمدي نجاد 2005-2013, الايراني وبالرغم من اختلاف التيارات الحاكمة للسلطة في ايران من الاصلاحيون والمحافظون الا ان الاهداف بقيت واحدة وهي امكانية قيامها بدور اقليمي متميز في المنطقة وذلك من خلال دعمها للقضية الفلسطينية.

اقسام البحث: للإحاطة بالموضوع قمنا بتقسيم البحث الى مقدمة وخمسة مباحث جاء المبحث الاول ليسلط الضوء على القضية الفلسطينية في منظور الامام الخميني, وخصص المبحث الثاني لدراسة القضية الفلسطينية في عهدي الرئيسين علي اكبر رفسنجاني ومحمد خاتمي1989-1997, وتناول المبحث الثالث القضية الفلسطينية في عهد محمود احمدي نجاد2005-2013, وجاء المبحث الرابع ليوضح موقف ايران من تطورات القضية الفلسطينية2009-2011, والمبحث الخامس تناول اسباب توتر وانفراج العلاقات الفلسطينية –الايرانية2011-2013. وزد على ذلك خاتمة واستنتاجات وقائمة الهوامش.

منهجية البحث: قمنا باتباع المنهج التاريخي بغية الوصول الى ادق الاستنتاجات.

المبحث الاول: القضية الفلسطينية في منظور الامام الخميني[1] 1979-1989

تهتم الايديولوجيا بالنظام السياسي وتركز اهتمامها حول السيطرة على السلطة السياسية وممارستها , كما انها تهتم بالإنسان ودوره وتعمل على تأليف سلوك افراد المجتمع ليتوافق مع توجهاتها, كما انها تهتم بطبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي والثقافي, اي انها تعد منحى حياتي ونظام لإدارة حياة الافراد فهي نسق فكري عام يقدم تفسيرا للظواهر السياسية ,الاجتماعية, الفكرية, والاخلاقية ويعمل على توجيه وتبسيط الاختيارات السياسية والاجتماعية للأفراد والجماعات.[2]

وان صانع قرار السياسة الخارجية هو فرد او مجموعة من الافراد لكل منهم نسق عقيدي خاص به , وقد يتبنى المجموع نسقا عقيديا واحدا او ايديولوجيا محددة تحدد طبيعة التفكير وكيفية استقاء المعلومات وتنظيمها وتبويبها وترتيبها وتحديد البدائل القرارية واختيار البديل النهائي الذي يمثل قرار السياسة الخارجية. وتؤثر الايديولوجية او النسق العقيدي لأفراد مجموعة صنع القرار بشكل كبير في توجيه السياسة الخارجية للعديد من الدول فهي تؤثر بشكل مباشر او غير مباشر في واضعي السياسات الخارجية وتمدهم بالأداة التي يفسرون بها الواقع بحسب تصوراتهم وبما يتفق مع النماذج الفكرية والسياسية التي يعتنقونها.[3]

ومن هنا يكون قرار السياسة الخارجية متماشيا مع معطيات الموقف السياسي. وتمكن ايه الله الخميني ادارة الثورة الاسلامية في ايران من منفاه في فرنسا بعد سنوات قضاها في تركيا والعراق واستطاع من جذب العديد من طبقات المجتمع الايراني وبالأخص الطبقة الوسطى من التكنوقراط والي يمثل غالبيتها الطلاب والموظفين للوقوف وراء افكاره التي كانت الشرارة التي اطلقت الثورة ضد النظام الحاكم في ايران واطاحت به في عام1979.[4]

ولقد مثلت تصورات الامام الخميني المحرك الفكري للسياسة الخارجية الايرانية لأنه قسم العالم من حيث القوة الى قسمين "المستضعفون والمستكبرون" والذي رأى ان ايران الاسلامية هي الدولة الوحيدة في العالم التي تسلك المسلك الحيادي ,لأنها وحدها التي تتمتع بالاستقلال الحقيقي , فضلا عن انها هي الدولة الوحيدة التي يتحقق فيها الاسلام الصحيح وهي الحكومة الوحيدة التي تأسست على مبادئ القرآن ومن ثم فان صراعها مع اي طرف خارجي مهما كانت هويته هو بالأساس كفاح بين الحق والباطل.[5]

وانسجاما مع مبادئ الثورة قطعت ايران علاقاتها الرسمية مع اسرائيل بوصفها" الشيطان الاصغر" والتي كانت قد بدأت منذ عهد دافيد بن غورين قبل اثنين وعشرون عاما, والغاء الرحلات الجوية والاتصالات البريدية بين الدولتين واغلاق مكاتب شركة العال الاسرائيلية للطيران, فضلا عن ايقاف تزويد اسرائيل بالنفط الايراني, وتحويل سفارة اسرائيل بعد الغائها الى مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية.[6] ومثل وصول ياسر عرفات[7] رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وهو اول زعيم عربي له وزن يصل الى طهران بعد نجاح الثورة الاسلامية وكان اول قائد عربي يلتقي بالإمام الخميني لتهنئته بالانتصار في 17/شباط من العام 1979وكان برفقة عرفات وفدا فلسطينيا مكونا من ستين فدائيا فلسطينيا وكان على راسهم احمد صدقي الدجاني عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وسعد حايل مسؤول غرفة العمليات المركزية وعدد من عناصر الثورة الفلسطينية[8]

وادلى عرفات بتصريح للصحفيين ذكر فيه" لقد شعرت داخل الاجواء الايرانية وكأنني انوي زيارة القدس.. اليوم انتصرت الثورة الايرانية وغدا ستنتصر فلسطين "وفي اليوم الثاني من الزيارة رفع ياسر عرفات العلم الفلسطيني على مبنى السفارة الفلسطينية بحضور مهدي بازركان[9] رئيس الحكومة الايرانية وكريم سنجابي[10] وزير الخارجية واستبدل اسم الشارع الذي يقع فيه مبنى السفارة من شارع (كاخ) الى شارع فلسطين, وعين هاني الحسن المعروف باسم خليل الوزير اول أول ممثل لمنظمة التحرير الفلسطينية في طهران.[11]

وفي منتصف العام نفسه اعلن الامام الخميني اعتبار اخر جمعة من شهر رمضان "يوم القدس" كفعل تضامن دولي للمسلمين ليدعموا الحقوق الفلسطينية المشروعة للشعب المسلم في فلسطين وهو ايضا يوم للضعفاء والمستضعفين لمواجهة قوى الاستكبار, فيرى الامام الخميني القضية الفلسطينية من اهم القضايا العادلة في العالم ودائما ما يذكر"نحن نساند المضطهدين أيا كان القطب الذي ينتمون اليه فالفلسطينيون يضطهدهم الاسرائيليون.. لذا نحن نساندهم وتعتبر ايران اسرائيل دولة غير شرعية لأنها تأسست على حقوق شعب اخر وهي اغتصبت منه "[12], لذلك رفض الامام الخميني ومن سار على نهجه جميع اشكال مفاوضات السلام مع اسرائيل

معتبرين انها غير مشروعة دينيا سواء كانت علاقات تجارية او سياسية , وان القضية الفلسطينية من منظور الامام الخميني هي ليست قضية وطنية تخص الشعب الفلسطيني وحده وانما قضية تخص جميع المسلمين لان القدس كانت اولى القبلتين وعلى هذا النحو على كل مسلم واجب ديني واخلاقي هو التسلح ضد اسرائيل وتحرير القدس.[13]

واصدر الامام الخميني اوامره في20 /تشرين الثاني من العام 1980بتشكيل جيش المستضعفين وهو الجيش الذي عرف باسم جيش العشرين مليون, وكان من اهداف تشكيله تحرير القدس ولكن اجهض هذا المشروع بسبب اندلاع الحرب العراقية- الايرانية 1980-1988, وعندما زحفت الجيوش الاسرائيلية على بيروت في العام1982 وكانت القيادة الفلسطينية مهددة بالسقوط في ايدي الإسرائيليين ابدى عدد كبير من الايرانيين عن رغبتهم في التطوع وسافر بالفعل نحو (1500) شخص من رجال الحرس الثوري للدفاع عن الارض الفلسطينية المقدسة وفي عام 1984 اقترح اية الله حسن منتظري فكرة انشاء جامعة خاصة للفلسطينيين في ايران يتلقون فيها التعليم العالي مجانا لكن الفكرة بقيت دون تنفيذ.[14]

وبالمجمل فان الثورة الاسلامية وثوابتها تتعامل مع القضية الفلسطينية وفق ثلاثة محددات[15]

اولا: تنظر ايران الثورة للقضية الفلسطينية كإحدى اهم القضايا العادلة في العالم وتتعامل معها باعتبارها اهم قضايا العرب والمسلمين بالمعنى الاستراتيجي, الى الدرجة التي افردت مادتين كاملتين في الدستور الايراني لعام1979 للقضية الفلسطينية المادة(152)ان الدفاع عن حقوق المسلمين يمثل احد المبادئ الاساسية للخارجية الايرانية, بينما عبرت المادة(156)من الدستور عن اولوية الجمهورية الاسلامية في دعم المستضعفين في اي بقعة من العالم وهاتين المادتين تصبان في صالح القضية الفلسطينية بشكل مباشر.

ثانيا: لا يوجد ادنى شك لدى ايران الثورة الاسلامية ونظامها القائم على نظرية ولاية الفقيه وحكم رجال الدين والمرجعية الدينية بان القضية الفلسطينية شكلت في الماضي وتشكل اليوم مصدرا مهما جدا من مصادر مشروعية الثورة الاسلامية وشرعية النظام الحاكم.

ثالثا: ثوابت الثورة الاسلامية اعتبرت القضية الفلسطينية قضية الامة مادامت "اسرائيل" قائمة كدولة وان حل القضية الفلسطينية يكمن في حذف اسرائيل من خارطة الشرق الاوسط".

المبحث الثاني : القضية الفلسطينية في عهدي الرئيسين علي اكبر هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي (1989-2005)

تقلص دور الايديولوجيا الثورية الايرانية في صنع السياسة الخارجية عقب وفاة الامام الخميني عام 1989, وتولي علي اكبر هاشمي رفسنجاني[16](1989-1997) الحكم, لتتقدم عوامل المصلحة القومية على الاعتبارات الايديولوجية. حيث اوضح رفسنجاني سياسة بلده تجاه القضية الفلسطينية بان اسرائيل دولة عنصرية وتوسعية لم تنشا في المنطقة لتصنع السلام فيها وانما لنهب ثرواتها, ولذلك ترفض ايران اية تسويات تضمن الاعتراف بإسرائيل وتضر بالحقوق الفلسطينية.[18]

وبعد انتهاء حرب الخليج الثانية1991قامت الولايات المتحدة الامريكية بجهود حثيثة من اجل ارساء عملية السلام في الشرق الاوسط فأرسل الرئيس الامريكي جورج بوش ببرقيات الى الرؤساء والملوك العرب ,من اجل عقد مؤتمر في العاصمة الاسبانية مدريد في تشرين الاول1991يمهد لإنهاء حالة الصراع العربي- الاسرائيلي, واعربت ايران عن موقفها الرسمي الذي جاء رافضا لمبادرات السلام مع الجانب الاسرائيلي واعتبرت موافقة الزعماء العرب على حضور المؤتمر اضعاف للقضية الفلسطينية وعارضت اية تسوية لحرمان الفلسطينيين من حقوقهم المشروعة.[18]

وسرعان ما عقدت ايران مؤتمرا مضادا لمؤتمر مدريد في 19/ تشرين الاول من العام نفسه في العاصمة طهران ,سمي "بالمؤتمر الدولي لدعم الثورة الاسلامية للشعب الفلسطيني "ولقد حضره ممثلون عن كل من لبنان والجزائر والسودان فضلا عن كافة الفصائل الفلسطينية المناهضة لعملية السلام في المنطقة على حساب الشعب الفلسطيني, ولقد ادان الرئيس رفسنجاني بشدة مؤتمر مدريد ووصفه بانه مؤتمر "استسلامي" ويسعى الى تمزيق وحدة الصف الفلسطيني من خلال زرع بذور الشقاق والخصام بين الفصائل الفلسطينية , وابدى استعداد ايران ارسال قوات عسكرية لمحاربة اسرائيل جنبا الى جنب مع الفلسطينيين وانشا المؤتمر صندوقا لمساعدات الفلسطينية برأسمال قدره (20 مليون دولار امريكي) مدعوما من مجلس الشورى الايراني.[19]

وبعد سنتين عارضت ايران ايضا اتفاقية اوسلو1993[20] المعقودة بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل واعتبرتها ايران باطلة وغير شرعية ووصفت منظمة التحرير الفلسطينية بذراع اسرائيل لقمع الفلسطينيين ومما تجدر الاشارة اليه ان ايران بدأت تقلل من شدة مواقفها من اسرائيل وقضية الشعب الفلسطيني وبعد عقد المعاهدة الاردنية- الفلسطينية والتي سميت باتفاقية وادي عربة التي وقعت في 26/ تشرين الاول 1994استنكرت ايران هذه الاتفاقية[21]

ووصف السيد علي خامنئي[22] الاتفاقية بانها "تسوية غير عادلة ووصف اسرائيل بالعربيد الصهيوني البارع في قتل الابرياء".[23]

وانتقلت ايران من موقف المعارض, الى موقف عدم الممانع او الرافض لها .[)وازداد هذا التوجه قوة مع فوز الاصلاحيين ووصول محمد خاتمي[24](1997-2005) الى سدة الحكم, وبدت السياسة الخارجية لإيران اكثر واقعية, فايران لديها الرغبة الحقيقية في الخروج من العزلة الدولية التي فرضتها عليها الولايات المتحدة الامريكية من خلال سياسة الاحتواء المزدوج[25] كما لديها الرغبة في الانفتاح على دول أوربا, والمعسكر الاسيوي, ودول الخليج العربي, لذا نزعت ايران الى التخلي التدريجي عن اهمية العامل المذهبي في السياسة الخارجية الايرانية, لتحل محلها نظرة واقعية تقوم على تحقيق المصالح القومية للدولة بعد ان تأكد دور الدولة على حساب الثورة نتيجة سيطرة المعتدلين على السلطة الامر الذي جعل ايران تنتهج سياسة خارجية اكثر اعتدالا تجاه دول العالم وبالأخص دول الخليج المجاورة ومن ثم اصبحت رعاية المصالح القومية هي الركيزة الاساسية للسياسة الخارجية الايرانية.[26]

ولتعزيز علاقة ايران مع كافة الدول العربية والغربية اطلق محمد خاتمي مشروع حوار الحضارات في ايلول عام 1997 خلال كلمة القاها في الجمعية العامة للأمم المتحدة ,ورأى محمد خاتمي ان فكرة حوار الثقافات هي محاولة من اجل التفاهم وترك التصادم, ورحبت الامم المتحدة واعتبرت عام2001 عام حوار الحضارات وعينت مندوبا خاصا لها, ووفقا لتوجهات خاتمي تبنى سياسة عدم معارضة او عرقلة عملية السلام في الشرق الاوسط والابتعاد عن كل ما يضر بعلاقات ايران مع الدول العربية في النظام السياسي الاقليمي.[27]

ودأبت ايران على مساندة القضية الفلسطينية وعدتها من القضايا المصيرية والمحورية ففي مؤتمر القمة الثامن لمنظمة المؤتمر الاسلامي الذي عقد في طهران في 16/ كانون الاول/1998ادان المؤتمرون في بيانهم الختامي النهج الاسرائيلي المتبع ضد فلسطين ودعا البيان الى ضرورة ان تمتنع اسرائيل عن استخدام الارهاب الدولة الذي تمارسه ضد الفلسطينيين الامنين متجاهلة جميع المبادئ الاخلاقية والقانونية وعلى اسرائيل ان تلتزم بمعاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية[28]وان تخضع منشاتها للتفتيش من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.[29]

واعلن محمد خاتمي خلال المؤتمر ان ايران ليست بصدد فرض سياستها على اية دولة بخصوص عملية التسوية رغم معارضتها المبدئية لها وهي لن تربط علاقاتها الثنائية مع الدول الاسلامية وبين الموقف من اسرائيل ووافقت ايران ان يتضمن المؤتمر خطابا سياسيا يدعم عملية السلام ويتمسك بأسس اتفاقية مدريد.[30]

في حين اوضح محمد خاتمي خلال مؤتمر قمة الدوحة الذي عقد في 13/ تشرين الثاني 2000, رؤيته تجاه القضية الفلسطينية ومفهوم الدولة الفلسطينية المتعددة الاديان والطوائف, ودعا الى عودة جميع اللاجئين الفلسطينيين الى فلسطين واجراء استفتاء ديمقراطي للسكان الاصليين سواء كانوا مسلمين او مسيحين او حتى يهود لتقرير شكل الدولة ونظام الحكم الذي يرونه مناسب ليعيشوا فيه , وانشاء دولة فلسطينية مستقلة على كافة الاراضي الفلسطينية التاريخية, ويرى ان اسرائيل كيان غير شرعي وان اسرائيل اكبر عدو للعالمين العربي والاسلامي .[31]

وايدت ايران مبادرة الامير عبدالله بن عبدالعزيز[32] التي طرحها ابان عقد مؤتمر القمة العربية في بيروت عام 2002 عندما تبنت جامعة الدول العربية وبالإجماع مبادرته وبعد اتفاق الاطراف الفلسطينية عليها الرامية الى اعتراف الدول العربية بإسرائيل شريطة انسحابها من الاراضي التي احتلتها , وكان موقف الرئيس خاتمي من تلك المبادرة المباركة والتأييد, اما عن وزير الخارجية الايراني كمال خرازي فقد وصفها بالمبادرة الاكثر سخاء من قبل الدول العربية التي تنسجم في اكثر الاحوال تفاؤلا مع قرارات الامم المتحدة.[33]

المبحث الثالث: القضية الفلسطينية في سياسة ايران الخارجية في عهد الرئيس محمود احمدي نجاد[34] (2005-2013).

بالرغم من الاختلاف الايديولوجي بين ايران وحماس الا ان فوز الاخيرة في الانتخابات التشريعية في العام2006, ومن ثم تشكيلها الحكومة جاء في ظل ظروف وتحديات كبيرة بالنسبة لطهران ,حيث تنامت الضغوط الدولية عليها بسبب ملفها النووي , فضلا عن الوجود العسكري الامريكي المكثف في المنطقة , وهو الامر الذي حتم عليها ان تنحي الايديولوجية جانبا لتتغلب لغة المصالح على سياسة ايران الخارجية , حيث ادان نجاد السياسة الاسرائيلية المتبعة ضد ابناء الشعب الفلسطيني وشكك بالمحرقة اليهودية التي يدعيها اليهود واكد ان اسرائيل ستزول من على الخارطة, وتشدد نجاد في سياسته حيال اسرائيل حيث صرح بمناسبة الذكرى السابعة والعشرين للثورة الاسلامية في ايران " ان المحرقة الحقيقية هي التي تحصل يوميا في فلسطين والعراق .. وانه على مدى اكثر من ستين عاما اتاحت هذه الخرافة للصهاينة ان يبتزوا النساء والاطفال"[35]

ولقد اثارت تصريحات نجاد حول المحرقة اليهودية ردود افعال غربية واسرائيلية وشنت وسائل الاعلام الاسرائيلية حملة ضد ايران وذكر يهود اولمرت لأحدى الصحف الالمانية قائلا" ان نجاد مريض نفسيا ومعاد للسامية "[36]

وازاء التصعيد الاسرائيلي الايراني وجد التقارب طريقه ما بين ايران وفلسطين ممثلا بزيارة خالد مشعل رئيس المكتب السياسي للحركة الذي يتخذ من سوريا مقرا له لطهران مرتين خلال الاشهر الثلاثة الاولى في منتصف كانون الاول2005, والزيارة الثانية جاءت في شباط2006, واثمرت هذه الزيارات عن تنسيق ايراني- فلسطيني مع حركة حماس عالي المستوى [37] .وتأييدا من لدن ايران للقضية الفلسطينية قامت باستضافة مؤتمر لدعم الانتفاضة الفلسطينية في شهر نيسان 2006 وقدمت دعما بقيمة 100 مليون دولار لحماس ودعا المرشد الاعلى للثورة الاسلامية علي خامنئي خلال المؤتمر دول العالم الاسلامي اعتبار فلسطين قضيتها الاولى.[38]

وتضامنا للمطالب الشرعية الفلسطينية عقد معهد الدراسات السياسية والدولية في وزارة الخارجية الايرانية مؤتمرا دوليا في طهران في2006/12/11, حول حقيقة وحجم المحرقة اليهودية وقد شارك في هذا المؤتمر عدد كبير من اساتذة الجامعات الايرانية والاجنبية وقد تمخض عن المؤتمر تشكيل لجنة دولية لدراسة المحرقة اليهودية وقال نجاد في المؤتمر ان اسرائيل ستزول قريبا على غرار الاتحاد السوفيتي وقد اعرب منوشهر متقي وزير الخارجية الايراني عن رأيه بالمؤتمر "الغاية من عقد المؤتمر ليس اثبات او نفي المحرقة وانما فتح الطريق امام الباحثين الأوربيين لأبداء أراءهم حول ذلك"[39]

ولقد جاء رد الفعل الاسرائيلي على هذا المؤتمر الشجب والاستنكار ففي بيان اصدرته وزارة الخارجية الاسرائيلية لعقدها ورعايتها مؤتمر دولي ينكر المحرقة اليهودية واعلنت الوزارة كذلك عن نيتها رفع دعوى قضائية على محمود نجاد في محكمة العدل الدولية بتهمة محاولة ابادة الإسرائيليين, واعتبر الاسرائيليون انكار نجاد لهذه المحرقة يسعى الرئيس الايراني الى اضفاء صبغة الشرعية على نواياه الصحيحة بالقضاء على اسرائيل ونشر الافكار الاسلامية المتطرفة التي تتناقض مع مبادئ وقيم العالم الحر.[40]

واثر قيام اسرائيل بهجوم كبير على قطاع غزة في كانون الاول من عام2008, انتقدت ايران وبشدة الدول العربية لعدم وقوفها الى جانب الشعب الفلسطيني في القطاع, ودعت الدول الاسلامية للتحرك لوقف العدوان الاسرائيلي بأرسال سفينة تحمل المساعدات الغذائية والطبية لهم وابداء الاستعداد لإقامة مستشفى ميداني قريب من غزة لمعالجة المصابين بالإضافة الى الدعم اللوجستي والمادي للمقاومة الفلسطينية. ثم نظمت المؤتمرات نصرة للقضية الفلسطينية في شهر اذار / 2009, فضلا عن مؤتمر القدس الذي عقد كالعادة في الجمعة الاخيرة من شهر رمضان.[41]

وطالب المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الايرانية حسن قشقاي المجتمع الدولي ومنظمة المؤتمر الاسلامي بضرورة التحرك لوقف العدوان الاسرائيلي على غزة , وعمت المظاهرات مختلف المدن الايرانية وافتتح علماء الدين الايرانيين باب التطوع لمواجهة الاعتداء الاسرائيلي.[42]

وعملت يران على اطلاق حملة دبلوماسية واعلامية للمطالبة بالوقف الفوري لإطلاق النار ورفع الحصار عن سكان القطاع وانخرط فيه الرئيس الايراني محمود احمدي نجاد ووزير الخارجية الايراني متقي وحمل لوائها عدد من ابرز الصحف الايرانية المحافظة مثل جمهوري اسلامي , وكيهان. التشاور المستمر مع اركان محور الممانعة في سياقات مختلفة منها مؤتمر الدوحة الذي عقد في كانون الثاني 2009.[43]حيث تبوأ الرئيس الايراني محمود احمدي نجاد مقعدا هاما في ذلك المؤتمر بسبب غياب اهم دولتين عربيتين وهما مصر والمملكة العربية السعودية. وتعود اهمية غزة بالنسبة ايران من خلال ما يلي:[44]

اولا: ان قطاع غزة يمتلك موقعا استراتيجيا يعطي ايران اطلالة على البحر المتوسط.

ثانيا: يقلق اسرائيل من الداخل ويهددها ويضعها بين فكي الكماشة جبهة في الجنوب وجبهة اخرى في الشمال.

ثالثا: محاولة ضرب نظام مصر العمود الفقري للمشروع القومي العربي ممكن التخلي عن ورقة القطاع مقابل ثمن اهم في مكان اخر محيط ايران مثلا فالإطلالة على البحر المتوسط يؤمنها حزب الله في جنوب لبنان. وفي هذه المعادلة حزب الله هو الثابت في المعادلة الايرانية وحماس هي المتغيرة المؤقتة خاصة في ظل التجانس المذهبي العقائدي مع الحزب عكس حركة حماس.

ومما تجدر الاشارة اليه ان حركة حماس كانت تنظر للدعم الايراني لها بانه واجب ديني واخلاقي يفرضه الوضع الفلسطيني, وايران تنظر اليه على انه دعم لحركات الممانعة والمقاومة في وجه قوى الاستبداد والظلم.

المبحث الرابع: موقف ايران من تطورات القضية الفلسطينية 2009-2011

اولا: العامل الداخلي

نجحت ايران ولزمن طويل لو جزئيا في ابقاء علاقته بالقضية الفلسطينية بعيدة عن ساحة الجدل السياسي الداخلي بين الاحزاب والتكتلات السياسية المختلفة بحيث عدت القضية الفلسطينية خطا احمر امام اية انتخابات داخلية تحدد من سيحكم البلاد تنفيذيا وتشريعيا الا ان هذه المعادلة بقيت بأمان حتى العام 2009 , حين اتهمت احزاب المعارضة وزارة الداخلية

بتزوير الانتخابات لصالح الرئيس محمود احمدي نجاد وانزلت جمهورها الى الشارع للتظاهر تحت شعار "اين صوتي"؟, حينها دخلت القضية الفلسطينية في صلب الازمة الداخلية الايرانية حين هتف الناس بالشوارع " لا غزة ولا لبنان, روحي فداء ايران".[45]

ومن خلال هذا الشعار يتضح ان هناك شرائح اجتماعية ايرانية ليست قليلة تبدو غير راضية عن استراتيجية النظام السياسي الايراني في التعامل مع القضية الفلسطينية القائمة على تغليب ثوابت الثورة الاسلامية على المصالح الداخلية والوطنية للشعب الايراني, ففي الوقت الذي يعاني فيه المواطن الايراني من حصار اقتصادي خانق اثقلت كاهل المواطن بينما هناك اصرار من المؤسسة الحاكمة على تقديم الدعم المالي وبشكل كبير لفصائل المقاومة الفلسطينية وحزب الله اللبناني والنظام في سوريا.

ثانيا: العامل الاقليمي ثورات الربيع العربي

ادى سقوط بعض الانظمة العربية بفعل ثورات الربيع العربي , وانحسار احتكار ايران لفكرة المقاومة ضد اسرائيل , ومجيئ انظمة عربية منتخبة شعبيا تقف علنا الى جانب فصائل المقاومة الفلسطينية كلها احداث من شانها رفع حدة التنافس الاقليمي بين ايران وبقية الدول على لعب الدور الاساس في القضية الفلسطينية , وهذا ما دفع ايران على رفع وتيرة دعمها المادي والعسكري لحركتي الجهاد الاسلامي وحماس.[47]

ولقد اتخذت الحكومة الايرانية وتيارها المحافظ موقفا مؤيدا للنظام السوري في مواجهة الثورة السورية منذ انطلاقها في 18/مارس/اذار2011,وظهر ذلك من خلال التأييد الكامل للنظام ووصفت الثورة السورية بالمؤامرة الاجنبية التي تستهدف صمود ومقاومة سورية من قبل الصهاينة والغرب , والنظر الى الاحداث على انها فتنة شبيهة بما حدث في ايران في العام 2009, وقد اكدت ايران في اكثر من مناسبة ايمانها بقدرة الحكومة السورية التعامل مع الاوضاع واعلنت دعمها للإصلاحات التي اعلنها الرئيس السوري بشار الاسد لتخفيف الازمة. ونظرا للتقدير الشعبي العربي لمواقف السياسة السورية تجاه الغرب واسرائيل فقد ركزت البيانات الايرانية الرسمية على ان الشعوب العربية تدرك ان ما يجري في سوريا ما هو الا "مؤامرة امريكية لدعم الكيان الصهيوني" [48]

ولقد بدت المفارقة كبيرة وواضحة في الموقف الايراني من ثورات الربيع العربي , ففي الوقت الذي دعم فيه النظام الايراني الثورات الشعبية في البحرين, ومصر, رفضها في سوريا, وقمعها في الداخل الايراني, في حين تحدث المرشد الاعلى علي خامنئي عن ضرورة مساندة سوريا ودعمها. وبسبب تباين هذه المواقف اتهمت المعارضة الاصلاحية في ايران النظام الحاكم بالازدواجية.[49]

وتعرض الاعلام الرسمي الايراني لهجوم كبير من قبل الاصلاحيين ومن الامثلة على ذلك المقال الذي كتبه نائب وزير الخارجية الايراني الاسبق محمد الصدر وانتقد فيه التغطية الاعلامية للانتفاضة السورية في وسائل الاعلام الرسمية وشبه الرسمية وقال ان الموقف المطلوب من ايران هو اسداء النصح للرئيس بشار الاسد للاستماع الى شعبه واجراء اصلاحات حقيقية في النظام. اما موقع المعارض الاصلاحي مير حسين موسوي, فقد قارن بين الاعلام الايراني الذي تحدث عن جمعة هادئة في سوريا بتاريخ23/نيسان/2011, ووسائل الاعلام السورية الرسمية التي صرحت "ان عددا من المدنيين قد قتلوا في المواجهات في تلك الجمعة" , ومن ذلك يتضح ان الموقف الايراني من الثورة السورية لم يكن مفاجئا بسبب طبيعة العلاقات الاستراتيجية السورية-الايرانية منذ قيام الثورة الاسلامي عام1979, وان اضعاف او اسقاط النظام السوري ستكون تداعيات سلبية على النفوذ الايراني في لبنان "حزب الله اللبناني" , وفلسطين على اعتبار ان سوريا البوابة الجيوسياسية لهذا النفوذ.[50]

اما عن موقف حركة حماس والجهاد الاسلامي الفلسطينيين من الثورة السورية فعند اندلاعها كان من الطبيعي ان يطلب النظام السوري تأييد حركة حماس كجزء مما يراه ردا للجميل على استضافتها في سوريا وتحديدا منذ ابعاد قادتها من الاردن في نهاية التسعينات ,ولكن الحركة لم يكن بوسعها ان تفعل ذلك ليس فقط لان التحالف مع سوريا كان ضد الكيان الصهيوني وليس ضد الشعب السوري بل ايضا لاعتبارات الوفاء للسوريين ومنحها الدعم المادي السخي بعيدا عن الحسابات السياسية غير حسابات المبادئ الدينية والقومية.[51]

ان ايران تمتلك رؤية بشان كيفية المحافظة على مصالحها في سوريا حتى من دون وجود الرئيس بشار الاسد , ولقد اشارت العديد من التقارير الاعلامية عن لقاءات عديدة كانت قد جرت بين مسؤولين ايرانيين وبعض قوى المعارضة السورية فطهران تدرك تماما ان لب الاستراتيجية التي تنادي بها القائمة على المقاومة والممانعة تتمحور حول القضية الفلسطينية وفصائل المقاومة الفلسطينية ,كما انها تدرك تماما ان اي تراجع في العلاقة سيقدم مكاسب مجانية للأطراف الفلسطينية الاخرى الساعية الى بلورة حل سياسي للقضية وفق مبدأ ثنائية المفاوضات والسلام بسقف مطالب اقصاه دولة فلسطينية على حدود عام 1967, وهي معادلة ترفضها ايران جذريا , ولكن ذلك لا يمنع مما تقوم به ايران اليوم عبر الاحتفاظ بعلاقة متميزة مع بعض الفصائل الاخرى من خلال تخصيص دعم اضافي لها كأجراء وقائي لسد اي فراغ قد ينشا جراء تراجع العلاقة مع حماس.[52]

المبحث الخامس: اسباب توتر وانفراج العلاقات الفلسطينية-الايرانية 2011-2013

اولا: الثورة السورية

لاشك ان ايران واطرافا اخرى كانت تتدخل احيانا في الشأن الفلسطيني بشكل فج , مما ادى لتعقيد ملف المصالحة وتكريس الانقسام, الا ان ذلك لا يعني ان ايران وغيرها كان السبب الرئيس في المشاكل الفلسطينية الداخلية , وبالتالي فان تغير السياسة الايرانية لن يؤدي تلقائيا الى انهاء الانقسام الفلسطيني او تغيير معادلة الصراع مع اسرائيل ,فالخلل اضافة الى السياسة الاسرائيلية يكمن في النخب السياسية الفلسطينية وفي النظام السياسي الفلسطيني نفسه, وان لم تغير هذه النخب سياستها وترتقي بمواقفها للموقف الوطني المسؤول فان اي تغيير في سياسة ايران تجاه القضية الفلسطينية سيكون تأثيره محدودا.[53]

ولكن حقيقة الامر ان ايران ومنذ اندلاع الثورة السورية تقدم لحلفائها الاستراتيجيون حماس وحزب الله اللبناني الدعم المتواصل واللامحدود فضلا عن مساندة الرئيس بشار الاسد, بينما التزمت حركة حماس النأي بالنفس وعدم التدخل في الشؤون الداخلية السورية ويعد الموقف الذي ابدته حركة حماس بالتنصل من دعم الرئيس الاسد خلافا لما فعله حزب الله وغيره ممن تدعمهم ايران وكان دافعا لتحول مهم في علاقة حركة حماس بإيران اذ توترت العلاقات ما بين ايران وحركة حماس وانقطعت الامدادات المالية الايرانية لحماس واصبحت الاخيرة تعيش في ضائقة مالية واضحة بعد توقف الدعم الايراني لها على خلفية موقفها من الثورة السورية وما يدل على ذلك هو حالة الاختناق التي يعيشها اهل غزة بسبب كثرة الاعباء المالية من الضرائب والرسوم.[54]

وفي محاولة لملئ الفراغ المالي الذي سببه توقف الدعم الايراني حاولت حركة حماس استبدال هذا الدعم بدعم خليجي , وذلك من خلال الزيارات العديدة التي اجراها رئيس الحكومة في غزة اسماعيل هنية للبحرين وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية ,كما ان اعلان حركة حماس انها مع التحرك الشعبي في سوريا لم يفسر الى هجوم على نظام الرئيس الاسد بينما اعلنت ايران رسميا انها تقف مع النظام وتبنت رؤيته بالكامل وشنت هجوما شرسا على المعارضة والجيش الحر, متهمة اياهما بانهما مجموعات مسلحة تمارس الارهاب ضد الدولة ومؤسساتها المدنية كما وقفت ايران بشكل عملي مع النظام السوري من خلال مساعدات ضخمة شملت الاقتصاد والاستشارات العسكرية وتسيير رحلات جوية يومية باتجاه سوريا تحمل معها معدات عسكرية لمساعدة النظام السوري في حربه مع المعارضة المسلحة.[55]

وعلاقة طهران بحركة الجهاد الاسلامي الفلسطينية يشوبها الكثير من التوتر والازمات والاسباب عديدة منها[56]

1-انزعاج ايران من سياسة الحياد التي تتبعها القيادة السياسية للجهاد الاسلامي حيال عدد من القضايا الاقليمية وفي مقدمتها اليمن ورفض الحركة الاقتراب اكثر من التكييف السياسي الايراني لها.

2-التقليصات المالية المتزايدة لدعم الحركة في الآونة الاخيرة وهو ما تسبب في اشكالات واحراجات مالية داخلية كبيرة بدأت تصيب مؤسسات وكوادر الحركة.

3-حصلت حركة الجهاد الاسلامي على معلومات تفيد بان لإيران دور خفي بالتعاون مع مجموعات مفصولة واخرى داخل الحركة, لتشكيل جيوب تنظيمية موازية للحركة ومنفصلة عنها يطلق عليه حركة الصابرين داخل قطاع غزة يكون اكثر تبعية وولاء والتزاما بسياسة ورؤى ايران في المنطقة.

اصبح المشهد السياسي للعالم العربي بعد ثورات الربيع العربي يتسم بعدم الاستقرار والهدوء الامر الذي جعل اهتمام الحكومات الجديدة ينصب على القضايا الداخلية مثل تشكيل الحكومات والانتخابات والدستور, فضلا عن التطورات السياسية الامنية والاستراتيجية التي حدثت على المستويين الاقليمي والدولي جعل الانظار تتجه نحو حسابات الارباح والخسائر على تلك المستويات ,وبدأت تبتعد عن اولوية القضية الفلسطينية وعن الاخطار المحدقة بها مثل مشروع برافر, لتتوجه الى تداعيات احتمالات الضربة الامريكية لسوريا , وما ستؤول اليه من تغييرات في موازين القوى الاقليمي وكذلك ما سينجم عن التفاهم الايراني الاوربي الامريكي حول البرنامج النووي الايراني من انعكاسات على المنطقة وتحالفاتها, كما توجهت الانظار الى مستقبل مصر بالأخص عقب الثورة على الرئيس محمد مرسي والاطاحة بتجربة الاخوان التي نقلت مصر ايضا الى مرحلة من عدم الاستقرار الامني والسياسي انعكست سلبا على قطاع غزة وعلى علاقة النظام الجديد مع حركة حماس وعلى مشروع المصالحة الفلسطينية-الفلسطينية الذي كان برعاية مصر.[57]

تابعت ايران دعمها للقضية الفلسطينية وحاولت الربط بين ما رأته صحوة اسلامية(الثورات العربية) وبين القضية الفلسطينية, وفي كل المؤتمرات الدولية التي عقدت في ايران حول هذه الصحوة حيث اكد علي خامنئي مرشد الثورة الاسلامية على اولوية القضية الفلسطينية وقال في استقبال مسؤولي الدولة وسفراء البلدان الاسلامية بمناسبة عيد الفطر في 19/اب/2012 " ان القضية الاصلية في العالم الاسلامي هي القدس الشريف وموضوع فلسطين المظلومة والتي

برزت اكثر بفضل الصحوة الاسلامية وعلى جميع الحكومات والشعوب الاسلامية والنخب السياسية والثقافية ان تحذر من مؤامرة خطيرة هي مؤامرة التكتم والالتفاف على القضية الاصلية للمسلمين"[58]

في حين رأى سعد جليلي امين المجلس الاعلى للأمن القومي الايراني خلال استقباله القيادي الفلسطيني اسماعيل الزهار " ان القضية الفلسطينية ومواجهة الكيان الصهيوني هما العمود الراسخ والفصل المشترك للصحوة الاسلامية" [59]

ثانيا: القضية الفلسطينية في قمة حركة عدم الانحياز في طهران

تعتبر ايران احد الاعضاء البارزين في حركة عدم الانحياز الدولية, وتبدي ايران اهتماما كبيرا بالمؤتمرات , وتعدها احدى الوسائل المهمة لدعم تحالفاتها في المنطقة العربية وخارجها لذلك سعت ايران الى ابراز اهتمامها بأولوية القضية الفلسطينية في قمة حركة عدم الانحياز التي عقدت للفترة ما بين 26-31 اب 2012في طهران , بمشاركة اكثر من مائة دولة من بينها خمس وثلاثون دولة شاركت على مستوى رئيس دولة , وخمس دول شاركت على مستوى المساعد الاول والمساعد للرئيس, ودولة واحدة شاركت على مستوى رئيس المجلس, وواحد واربعون دولة شاركت على اعلى مستوى لها في هذه القمة حيث اكد وزير الخارجية الايراني علي اكبر صالحي " ان القضية الفلسطينية تمثل المحور الاساس في الوثيقة الختامية لقمة طهران لحركة عدم الانحياز وان القيادة الايرانية ركزت على اولوية القضية الفلسطينية باعتبارها القضية الاولى للعرب والمسلمين والاحرار"[60]

ولقد اعرب صالحي لوزير خارجية الحكومة الفلسطينية في قطاع غزة محمد عوض على جميع الفصائل الفلسطينية توخي الحيطة والحذر تجاه المؤامرات الصهيونية وضرورة الحفاظ على وحدة الشعب الفلسطيني.[61]

وتكمن اهميه هذه القمة في انها اصدرت ثلاث بيانات خاصة بالقضية الفلسطينية اكد البيان الاول على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وانهاء الاحتلال الاسرائيلي واستقلال دولة فلسطين وحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة وفق القرار الامي المرقم(194), وكرر البيان الثاني دعم الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه المشروعة تحت راية المنظمة التحرير الفلسطينية وفق اتفاقي القاهرة والدوحة , وكلفت اللجنة على مستوى المندوبين الدائمين في الامم المتحدة بمساعدة الشعب الفلسطيني لإنجاز اهدافه بما في ذلك الحصول على دولة غير عضو في الامم المتحدة. وجاء البيان الثالث متضامنا مع الاسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال واتخاذ الخطوات اللازمة لذلك بالمحافل الدولية.[62]

ومن ذلك يتضح لنا ان ايران ظهرت بمظهر القيادي والريادي في المنطقة من خلال البيانات الانفة الذكر والتي عدت دعم القضية الفلسطينية وكفاح الشعب الفلسطيني من اولويات سياستها الخارجية وذلك بالاعتماد على المشترك الاسلامي بينها وبين فلسطين.

ورحبت ايران بالمصالحة الفلسطينية واعلنت عن استعدادها لاحتضان حوار بين الفصائل الفلسطينية كما قال الرئيس محمود احمدي نجاد عندما استقبل رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس واعلن استعداد بلاده تقديم اي دعم في اطار تحقيق التفاهم والمصالحة الوطنية بين الفلسطينيين وصرح" ان القضية الفلسطينية تعد اليوم اهم قضايا المنطقة وان هذه الاهمية اكتسبت طابعا دوليا واصبح العالم برمته يرتبط بشكل ما مع هذه القضية" واكد نجاد حرص بلاده على جميع الفلسطينيين واعرب لمحمود عباس استعداد ايران لاحتضان الفلسطينيين للجلوس على طاولة الحوار لتحقيق التفاهم والوحدة بين جميع الفصائل الفلسطينية.[63]

ثالثا: موقف ايران من الاعتراف الاممي بفلسطين

ايدت ايران الاعتراف الدولي بفلسطين مراقبا غير عضو في الامم المتحدة وصرح الناطق باسم الخارجية الايرانية رامين مهمانبرست "ان اعتراف الامم المتحدة بفلسطين كعضو غير مراقب فرصة لاستعادة حقوق الشعب الفلسطيني". وعدت ايران هذا الاعتراف خطوة اولى على طريق تنفيذ السيادة الشاملة للفلسطينيين على اراضيهم المغتصبة وعودتهم الى ديارهم ومواصلة المقاومة , والملاحظة الثانية هي تغير الموقف الايراني من هذه القضية فقد كانت ايران متحفظة تجاه اي اعتراف بفلسطين كدولة الى جانب اسرائيل وجاء هذا الموقف صراحة في تصريح علي خامنئي المرشد الاعلى للثورة الاسلامية في المؤتمر الدولي الخامس لدعم الانتفاضة الذي عقد في طهران في مطلع تشرين الاول من عام2011, "ان اي خطوة تؤدي الى تقسيم فلسطين غير مقبولة وان حق الفلسطينيين المشروع في عضوية الامم المتحدة يخفي بين طياته مخطط دولتين وهو ليس سوى اذعان للمطالب الصهيونية او اعتراف بالنظام الصهيوني على الارض الفلسطينية ."[64]

ومن خلال ما سبق يتضح لنا ان عام 2013شهد متغيرات كثيرة على مستوى القضية الفلسطينية, كان من ابرزها التداعيات الحرب على غزة وعلى العلاقة بين ايران وحركة حماس واستئناف التفاوض الفلسطيني-الاسرائيلي وما وصل اليه مشروع المصالحة الفلسطينية-الفلسطينية فضلا عن تكرار مواقف المسؤولين الايرانيين من قضية فلسطين وحصل في هذا العام حادثين همين اولهما انتخاب حسن روحاني رئيسا لإيران والتفاهم الغربي- الايراني حول

البرنامج النووي الايراني, واستمر حسن روحاني في عدائه لإسرائيل الا انه كان اخف وطأة من محمود احمدي نجاد .[65]

وعلى ما يبدو ان الإدارة الامريكية تحاول ان تستغل الاتفاق في سبيل تهدئة عدد من الملفات الساخنة ومن بينها القضية الفلسطينية. وموافقة ايران على اتفاق5+1 جاء ليبدد مخاوف الولايات المتحدة تجاه الكثير من القضايا وفي مقدمتها القضية الفلسطينية وامن الخليج العربي والعراق.

خاتمة واستنتاجات

تتحدد اهداف الدول الساعية لحماية مصالحها القومية من خلال سياستها الخارجية وتتأثر بالبيئة الاقليمية والعالمية, التي تتعامل معها وتتحرك فيها وبالقوة او القوى التي تتحكم وتوجه هذه البيئة فالسياسة الخارجية الايرانية تصاغ بالضرورة في اطار الوحدة الدولية وترمي الى تحقيق اهدافها ازاء وحدات خارجية ,فالنظام السياسي الايراني المتشكل في اعقاب الثورة الاسلامية لعام1979, كثورة ايديولوجية دينية اسلامية احدث تغييرات سياسية كبرى في النظام الايراني, اما في المرحلة الانية فقد حدثت تغييرات هيكلية في الظروف التاريخية والبيئة الجيوستراتيجية التي كانت تعمل ايران في اطارها, فوجدت ايران نفسها في بيئة مغايرة تماما فقد اختلفت البيئة العالمية في سبعينيات القرن الماضي عنها في القرن الحادي والعشرين بما يتاح امامها من فرص وخيارات بدأت تتضح معالمها منذ تسعينيات القرن الماضي. ولقد ساهمت الحرب الامريكية على الارهاب في تعزيز مكانة ايران كدولة اقليمية ذات نفوذ قوي ووفرت واشنطن لإيران فرصة مناسبة للحصول على مكانة اقليمية متميزة فبعد الاطاحة بنظامي افغانستان والعراق اللذين كانا يشكلان تهديدا مباشرا لطهران تمت مكافأة الاخيرة بإطلاق يدها في العراق ولبنان واصبح لها نفوذ واسع في اسيا الوسطى وافريقيا وغزة. تعاملت ايران مع الثورات العربية بما يلائم مصالحها الوطنية وتحالفاتها الاقليمية حيث يولي النظام السياسي في ايران اهتماما بالغا بالسياسة الخارجية اساسا في غياب سياسة داخلية مركبة او ديمقراطية .ايران التي اتبعت سياسة مذهبية في تعاطيها مع الثورات العربية اذ حاولت تقديم نفسها على انها حاملة لواء الدفاع عن الشيعة في الوطن العربي مع انهم عرب وليسوا ايرانيين وهي نزعة تراهن على تحويل التنوع الطائفي العربي الى ولاءات سياسية على اقل تقدير. ولكن ايران وجدت نفسها وفي احيان كثيرة امام معضلة حقيقية تجسدت في صعوبة الجمع بين الثوابت الثورية والمصالح القومية خلال التعامل مع قضية كالقضية الفلسطينية وبين الثوابت والمصالح وجد النظام الايراني نفسه يحاول صك معادلة توازن تبقيه لاعبا اساسيا في القضية الفلسطينية .

الاستنتاجات

اولا: تصر ايران على موقفها من الحقوق الفلسطينية وترفض الاعتراف بإسرائيل وتعتبر فلسطين ارضا اسلامية مقدسة يقع واجب تحريرها على عاتق جميع المسلمين.

ثانيا: في خضم الدعم الايراني للقضية الفلسطينية لن تتخلى ايران عن هويتها القومية القائمة على الايديولوجية الثورية التي اضفت شرعية وبصمة خاصة لإيران كدولة مستقلة تسعى للعدالة والحفاظ على حقوق الانسان.

ثالثا: تبدو ثوابت الثورة الاسلامية متشددة حين تحرم اخضاع التعامل مع فلسطين للاعتبارات السياسية والمصلحية. ان ايران توازن وبذكاء ما بين ثوابت ثورتها الاسلامية ومصالحها القومية في التوجهات الداعمة لحركات المقاومة الفلسطينية وهذا ما اضفى عليها مكانه مهمة على الساحة الاقليمية التي فقدتها بعض القوى المركزية العربية بسبب سياساتها الرتيبة تجاه القضية الفلسطينية.

رابعا: على الرغم من كل التحديات الاقليمية التي تواجه ايران ,الا انها ستبقى اللاعب الاقليمي الاقوى والاكثر تأثيرا في مواجهة اسرائيل.

الهوامش

(1)اية الله الخميني: ولد الامام الخميني في مدينة خمين عام1902من عائلة دينية سياسية, فقد والده بعد سته اشهر من ولادته ,وبقي تحت كفالة والدته وعمته, حتى سن التاسعة عشر اشتغل الامام الخميني في مدينة خمين بدرس العلوم الفقه والاصول واللغة العربية والمنطق, وفي عام 1921 التحق بالحوزة الدينية في اراك ثم غادرها الى قم لمتابعة دراسته في حوزتها العلمية , وتتلمذ على يد الميرزا محمد علي شاه ابادي لمدة ست سنوات, عمل بالسياسة سنوات عدة لمقارعة نظام الشاه محمد رضا, وفي 5/تشرين الاول من عام 1965 نقل الامام الخميني مع ابنه السيد مصطفى من تركيا الى العراق وعمل في التدريس في حوزة محافظة النجف العراقية ومن منفاه كان يتابع اخبار اوضاع ايران السياسية الداخلية وفي 16/كانون الثاني من عام 1978 اسس الامام تشكيل مجلس قيادة الثورة الاسلامية من منفاه في باريس بعد ان انتقل من العراق الى باريس, تولى حكم الجمهورية الاسلامية من عام1979-1989, وتوفي في طهران سنة 1989,خليل احمد خليل, ملحق موسوعة السياسة, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, بيروت,ط1, 2004,ص362-364.

(2) محمد احمد عبد ابو سعدة, السياسة الايرانية تجاه حركات المقاومة الاسلامية في فلسطين, رسالة ماجستير جامعة الازهر-غزة /كلية الآداب والعلوم الانسانية /2012,ص43.

(3)محمد فايز, قضايا علم السياسة, دار الطليعة, بيروت,1986,ص32.

(4)امال السبكي, تاريخ ايران بين ثورتين1906-1979,عالم المعرفة,الكويت,1999,ص202-203.

(5)جعفر عبدالرزاق, الاسلاميون والقضية الفلسطينية, منظمة الاعلام الاسلامي,طهران,1989,ص155.

(6)القضية الفلسطينية في احاديث الامام الخميني, مؤسسة تنظيم ونشر تراث الامام الخميني , طهران,2002, ص35.

(7)ياسر عرفات: ولد في القدس عام1929 لعائلة تنتسب الى عائلة الحسيني الكبيرة, كان من المحاربين في شوارع القدس مع عبدالقادر الحسيني , حصل على شهادة الهندسة المدنية عام1952 من جامعة القاهرة وفي عام1956 حارب لفترة قصيرة في صفوف الجيش المصري ضد العدوان الثلاثي على مصر , ثم ذهب الى الكويت في عام1957 ومارس مهنته كمهندس مدني دون ان يغيب عن باله تأسيس حركة وطنية فلسطينية لمحاربة الصهاينة وفي عام1959 انشأ حركة فتح انتخب رئيسا للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وفي تشرين الاول من عام1984 اعترفت القمة العربية في الرباط بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثلة الشرعية الوحيدة للشعب الفلسطيني وفي الشهر التالي استقبل في الجمعية العامة للأمم المتحدة. توفي في 11/ تشرين الثاني2004 في مستشفى عسكري فرنسي بعمر75 سنة.. للمزيد من التفاصيل ينظر, تاريخ العالم في القرن العشرين (عظماء القرن), لبنان,2004,ص89-90.

(8)مأمون كيوان, ايران وفلسطين جذور ودوافع العلاقة, مجلة شؤون عربية, العدد106,حزيران,2006, ص103.

(9) مهدي بازركان: ولد في عام 1905, درس الهندسة وتولى رئاسة اللجنة التنفيذية لتأميم النفط في عهد حكومة محمد مصدق, اعتقل من قبل قوات نظام الشاه بسبب نشاطه السياسي , وبعد سقوط نظام الشاه تولى بازركان تشكيل اول حكومة بعد الثورة في1979/2/13, واجهت حكومته انتقادات من قبل العديد من رجال الثورة فقدم استقالة حكومته في 1979/11/15,واكتفى بأن يكون احد اعضاء مجلس الشورى ,للمزيد من التفاصيل ينظر, محمد وصفي ابو مغلي, دليل الشخصيات الايرانية المعاصرة, جامعة البصرة,1983,ص25-26.

(10) كريم سنجابي: ولد في مدينة كرمنشاه عام 1906, وهو من قبيلة سنجابي الكردية وكان والده زعيم القبيلة درس القانون في فرنسا وبعد عودته اصبح استاذا للقانون الدستوري والاداري في جامعة طهران وعين نائبا لوزير التربية الوطنية في حكومة مصدق عام 1951, ولعب سنجابي دورا مهما في المعارضة ضد نظام الشاه وتعرض للاعتقالات عدة مرات , وفي نهاية عام 1978 اصبح زعيما للمعارضة العلمانية وقد حاول الشاه اقناعه بتشكيل وزارة وطنية اثر الاحداث التي اجتاحت ايران , ولكن سنجابي فضل الذهاب الى باريس والتحالف مع اية الله الخميني واصبح وزيرا للخارجية في حكومة بازركان, محمد عبدالله العزاوي, بازركان والمخاض الصعب, الدار الوطنية الجديدة, دمشق ,2009,ص65.

(11)خالد هتهت, موقف ايران تجاه القضية الفلسطينية بعد اتفاق اوسلو, رسالة ماجستير غير منشورة , معهد البحوث والدراسات العربية, القاهرة,2010, ص24.

(12) القضية الفلسطينية في احاديث الامام الخميني, مؤسسة تنظيم ونشر تراث الامام الخميني ,طهران,2002, ص35.

(13) محمد يونس عبدالرحمن العبيدي, سياسة ايران الخارجية تجاه اسرائيل1979-2009,مجلة دراسات اقليمية, مركز الدراسات الاقليمية, جامعة الموصل , العدد32, 2013,ص66.

(14)يحيى عباس , موقف ايران من القضية الفلسطينية بعد الثورة الاسلامية, , مجلة شؤون شرق اوسط, العدد10, 2004, ص65.

(15)احمد المنيسي, ايران والقضية الفلسطينية , تحولات الايديولوجيا والسياسة, مجلة القدس, العدد42, 2002,ص57.

(16)علي اكبر هاشمي رفسنجاني: ولد في قرية تابعة لإقليم رفسنجان عام1932,وينتمي لأسرة دينية تمتهن الزراعة , تلقى تعليمه الديني على يد الكتاتيب وتتلمذ على يد عدد من علماء الحوزة في قم شارك مع الامام الخميني في نضاله ضد الشاه محمد رضا بهلوي اعتقل اكثر من مرة انتخب نائبا عن مدينة طهران1979 ثم رئيسا لمجلس الشورى الاسلامي واصبح في عام 1983 احد اعضاء مجلس الخبراء وانتخب مرة ثانية عام 1983 رئيسا لمجلس الشورى الاسلامي . للمزيد من التفاصيل ينظر عبد الوهاب الكيالي, موسوعة السياسة, ج7, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, بيروت, د.ت,ص64.

(17)عبدالقادر طافش, ايران والقضية الفلسطينية :الواقع والمتغيرات, مركز الجزيرة للدراسات ,2012,ص3.

(18)محمد يونس عبدالرحمن العبيدي, المصدر السابق,ص71.

(19)ابتسام محمد عبد, علاقة الاحزاب والحركات السياسية الفلسطينية بإيران, الملف السياسي, مركز الدراسات الدولية, جامعة بغداد,العدد61, 2009,ص6.

(20) اتفاق اوسلو: يشكل هذا الاتفاق الذي وقع في 13/ ايلول 1993, منعطفا مهما في تاريخ الصراع العربي-الاسرائيلي ونص اعلان مبادئ ذلك الاتفاق على اقامة سلطة حكم ذاتي فلسطينية انتقالية في الضفة الغربية وقطاع غزة اثناء خلال فترة لا تتجاوز خمس سنوات ويتم خلالها وقبل العام الثالث البدء بمفاوضات فلسطينية- اسرائيلية على قضايا الوضع النهائي وتنص المادة الاولى منه والخاصة ببند المفاوضات ان هدف المفاوضات الاسرائيلية - الفلسطينية تشكيل حكومة ذاتية انتقالية في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات. حسام محمود احمد, اثر اتفاق اوسلو على الدبلوماسية الفلسطينية1993-2014, رسالة ماجستير, جامعة الاقصى, 2016, ص52.

(21)محمد يونس عبدالرحمن العبيدي, المصدر السابق, ص72.

(22)علي خامنئي: ولد في عام1939 في اسرة من ثمانية ابناء, في مدينة مشهد المقدسة من اب اذربيجاني وام فارسية تعلم في مدرسة الكتاب الدينية في مسقط راسه, وقام بزيارات متعددة الى حوزات النجف الاشرف وقم المقدسة, وفي العشرين من عمره صار الامام الخامنئي تحت وصاية الامام الخميني الذي كان مثله الاعلى في الحياة السياسية عانى الخامنئي من التعذيب والاعتقال في عهد الشاه كثيرا حتى انتهى به المطاف الى النفي الى سيستان الى ان اندلعت الثورة الاسلامية في عام1979,عين في منصب وزير الدفاع عام1980ثم منصب المشرف على قوات الحرس الثوري بعد اندلاع الحرب العراقية الايرانية1980-1988, ثم منصب امام جمعة طهران, وفي حزيران من عام1989 وافق مجلس الخبراء على وهو الهيئة الدينية المخولة دستوريا تنصيب الولي الفقيه الى منح الامام الخامنئي منصب ولاية الفقيه, كريم سجدبور, في فهم الامام الخامنئي رؤية قائد الثورة الاسلامية الايرانية, مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي , 2008, ص5-9.

(23)ضاري سرحان الحمداني, سياسة ايران تجاه دول الجوار, العربي للنشر والتوزيع, القاهرة,2012,ص31.

(24) ولد محمد خاتمي في مدينة اردكان عاصمة اقليم يزد الاوسط سنة 1943, لأسرة ايرانية متدينة بعد انهاء دراسته الابتدائية دخل سنة 1961 مدرسة قم الدينية , ثم حصل على درجة البكلوريوس في الفلسفة من جامعة اصفهان وبعد تخرجه اكمل المستوى المتقدم في الدراسة الدينية من معهد قم وفي سنة 1970 درس العلوم التربوية في جامعه طهران ثم عاود دخول معهد قم لدراسة علم الاجتهاد , بدا نشاطه السياسي في اتحاد الطلبة المسلمين بجامعة اصفهان وعمل قريبا من ابن السيد الخميني احمد ومحمد منتظري ونظموا حلقات

نقاش سياسية دينية وتراس خاتمي مركز هامبورغ الاسلامي في المانيا قبل انتصار ثورة الاسلامية عام 1979,يجيد خاتمي ثلاث لغات غير الفارسية وهي العربية والانكليزية والالمانية, شارك خاتمي في نشاطات سياسية ضد الشاه محمد رضا, في اعداد وتوزيع بيانات سياسية لاسيما تلك التي تصدر عن الامام الخميني مؤسس الجمهورية الاسلامية الايرانية. مثل دائرتين انتخابيتين هما مقاطعة (اردكان وكمبجود) في الفترة الاولى للبرلمان سنه1980 وفي سنة 1981 عينه الامام الخميني مديرا لمؤسسة كيهان, كما عين وزيرا للثقافة والتوجيه الاسلامي سنة 1982, تولى عدة مسؤوليات اثناء الحرب العراقية- الايرانية1980-1988, بما فيها نائب ورئيس القيادة المشتركة للقوات المسلحة ورئيس قيادة الحرب الدعائية وعين مجددا وزيرا للثقافة والتوجيه الاسلامي في عهد الرئيس علي اكبر هاشمي رفسنجاني, ورئيسا للمكتبة الوطنية الايرانية. وصل الى سدة الحكم في الجمهورية الاسلامية عام1997للمزيد من التفاصيل ينظر. .اروند ابراهيميان, تاريخ ايران الحديثة, ترجمة مجدي صبحي, المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب, الكويت,2014,,ص270.

(25)الاحتواء المزدوج: تعود جذور سياسة الاحتواء الى حقبة ما بعد الحرب العالمية الاولى وتستند فلسفة الاحتواء حسب رأي جورج كينان على وجود قوة عسكرية متقدمة يستنفذها الطرف المحتوي في اغراض التهديد او المواجهة الفعلية مع الطرف المراد احتواءه بالطريقة ذاتها التي ادارها حلف شمال الاطلسي الناتو ضد الاتحاد السوفيتي السابق ابان الحرب الباردة, وبعد انتهاء الحرب الباردة عادت من جديد سياسة الاحتواء واضحت من السمات المميزة لسياسات القوى الكبرى وبالأخص الولايات المتحدة الامريكية والتي تهدف الى احتواء وتحجيم القوى الاقليمية المناهضة للاستراتيجية والمصالح الحيوية الامريكية ومنذ عام 1993 برز ما سمي بسياسة الاحتواء المزدوج اي العمل على تقليص القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية للقوتين الاقليميتين وعزلهما عن محيطهما الاقليمي بكل الوسائل المتاحة مثل الحظر الاقتصادي واستعمال القوة العسكرية اذا تطلب الامر ذلك.. وللمزيد من التفاصيل ينظر منهل الهام عبد ال عقراوي, العلاقات الامريكية-الايرانية 1993-2008, ط1, شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع,الاردن,2018,ص46-47.

(26) علاء مطر, تحليل لمؤسسات وعملية صنع القرار في السياسة الخارجية الايرانية,2015/4/2,دنيا الوطن شبكة المعلومات الدولية الانترنت, الرابط.http:llwww.alwatan

(27) Mahdi MohammadNia ,understinting lran foreign policy (an application of historic construcitism), Turkish gournal,of lnternational relation ,vol,9,no.1,2010,p171.

(28)معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية: وهي معاهدة دولية بدأ التوقيع عليها في 1/ تموز1968للحد من انتشار السلاح النووي الذي يهدد السلام العالمي ومستقبل البشرية ولاتزال خارج هذه المعاهدة باكستان والهند, واسرائيل وكوريا الشمالية وتعهدت الدول الموقعة على هذه المعاهدة عدم نقل التكنولوجيا النووية الى دول اخرى وان لا يقوموا بتطوير ترسانتهم من الاسلحة النووية وان لا تستعمل السلاح النووي الا اذا تعرضت لهجوم نووي, وللمزيد من التفاصيل ينظر نص المعاهدة, ايان انطوان, تأملات في استمرار الحد من الاسلحة وتغييره, التسلح والسلاح والامن الدولي,بيروت,2006,ص71.

(29) ضاري سرحان الحمداني, المصدر السابق,45.

(30)محمد يونس عبدالرحمن العبيدي, المصدر السابق,ص74.

(31)محمد صادق اسماعيل, من الشاه الى نجاد ايران الى اين, العربي للنشر والتوزيع, القاهرة,2009, ص262.

(32)عبدالله بن عبدالعزيز: ولد في 1/ اب/1924,الملك السادس للملكة العربية السعودية وهو الولد العاشر من ابناء عبدالعزيز ال سعود نشا في كنف والده تولى الحكم في ا/ اب 2005, ولغاية23/ كانون

الثاني2015تتلمذ على يد عدد من المعلمين والعلماء ودرس في حلقات المساجد وتولى العديد من المناصب منها رئيس الحرس الوطني عام1963, وفي عام 1975 تولى منصب نائب رئيس مجلس الوزراء , وفي عام1982 رئيس المجلس الاقتصادي الاعلى .للمزيد من التفاصيل ينظر, الموسوعة الحرة ويكيبيديا.

(33) راي تقية, ايران الخفية, ترجمة ايهم الصباغ, مكتبة العبيكان, الرياض,2010, ص273.

(34)محمود احمدي نجاد: ولد في عام 1956 من اب كان يعمل حدادا ومعلما للقران وبقالا, في قرية ارادان بالقرب من غرمسار وهو الطفل الرابع من بين سبعة اطفال, وقد غير الاب اسمه من سابورجان عندما انتقلت العائلة الى طهران وفي عام 1976اجتاز نجاد مسابقات القبول في الجامعات الايرانية الوطنية وقيل انه حاز على المرتبة ال132 من بين (400,000)طالب مشارك في تلك السنة ومن ثم التحق بجامعة ايران للعلوم والتقنية في كلية الهندسة المدنية نال شهادة الدكتوراه في هندسة النقل والتخطيط من نفس الجامعة عام1997عندما عين حاكما على لمحافظة اردبيل شمال غرب ايران وصل الى الرئاسة بعد حصوله على نسبة62%من الاصوات... اروند ابراهيميان, المصدر السابق,ص277.

(35) ممدوح بريك محمد الجازي, النفوذ الايراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الامريكية تجاه المنطقة 2003-2011, ط1,عمان,2014,ص167.

(36)احمد نوري النعيمي, سياسة ايران الخارجية1979-2011,دار الجنان للنشر والتوزيع, الاردن,2012, ص538.

(37) محمد احمد عبد ابو سعدة, المصدر السابق,ص94.

(38)محسن محمد صالح ,التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام2012-2013, مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات, بيروت, 2013,ص190.

(39)احمد نوري النعيمي, المصدر السابق,ص542.

(40)محمد يونس العبيدي, المصدر السابق,ص78.

(41)طلال عتريس, ايران وفلسطين, المركز الاقليمي للدراسات الاجتماعية والتربوية.

(42)احمد عمر المدني , العلاقات الامريكية الايرانية وتأثيرها على الوضع الفلسطيني الداخلي(2006-2009), رسالة ماجستير غير منشورة , غزة, جامعة الازهر,2012,ص79.

(43) ممدوح بريك محمد الجازي, المصدر السابق ,ص82.

(44)محمد احمد عبد ابو سعدة, المصدر السابق,ص107.

(45)فاطمة الصمادي, ايران والمقاومة بحث ضمن العرب وايران مراجعة في التاريخ والسياسة, قطر,2010,ص129.

(46) فاطمة الصمادي, ايران والمقاومة الفلسطينية, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات , معهد الدوحة ,2011, ص3.

(47)فراس ابو هلال, ايران والثورات العربية الموقف والتداعيات , المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, معهد الدوحة,2011,ص9.

(48)ياسر قطيشات, ايران وثورات الربيع العربي, الحوار المتمدن,4/ 2011/12.

(49)فراس ابو هلال, المصدر السابق,ص10.

(50)اطلاق النار مباشرة على جنازة ضحايا الجمعة الدامية شبكة المعلومات الدولية الرابط.www.kalema.com

(51)محجوب الزويري, ايران الثورية والثورات العربية, ملاحظات بشان السياسة الخارجية, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, معهد الدوحة,2012, ص5.

(52)محمد عباس ناجي, ايران والربيع العربي, اعتبارات متداخلة واستحقاقات مؤجلة, مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

(53) عبدالقادر طافش, الايران والقضية الفلسطينية الواقع والمتغيرات, مركز الجزيرة للدراسات,2012,ص6.

(54)محمد السعيد ادريس, ايران والاختبارات الصعبة في غزة, مجلة مختارات ايرانية,العدد102, 2009 ,ص4.

(55)عبدالقادر طافش, المصدر السابق,ص7.

(56)خالد هتهت, المصدر السابق,ص152.

(57)محسن محمد صالح ,المصدر السابق, ص 191-192.

(58)عبدالقادر طافش, المصدر السابق,ص9.

(59)محسن محمد صالح, المصدر السابق,ص187.

(60)علاء بيومي, لوبي اسرائيل ومساعي الاعتراف الامي بالدولة الفلسطينية, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, معهد الدوحة,2011, ص8.

(61)سماح عبدالصبور عبدالحي, القوة الذكية في السياسة الخارجية الايرانية , دار الندى للنشر والتوزيع, ط1, 2014,ص141-142.

(62)سيد نعمت الله قادري, منظمة المؤتمر الاسلامي افاق المستقبل والدور الايراني, مجلة العلاقات الايرانية الدولية, السنة2, العدد43, 2008 , ص124.

(63)محسن محمد صالح, المصدر السابق,ص188.

(64)علاء بيومي, المصدر السابق,ص10.

(65)محسن محمد صالح,ص192.

المصادر

اولا : الموسوعات والقواميس

1-خليل احمد خليل, ملحق موسوعة السياسة, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, بيروت,ط1, 2004.

2-عبدالوهاب الكيالي, موسوعة السياسة, الدار العربية للنشر والتوزيع, بيروت ,د.ت.

3-موسوعة تاريخ العالم في القرن العشرين(عظماء القرن), لبنان,2004.

ثانيا: الكتب العربية والمترجمة

1-اروند ابراهيميان, تاريخ ايران الحديثة, ترجمة مجدي صبحي, المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب, الكويت, 2014.

2-امال السبكي, تاريخ ايران بين ثورتين1906-1979, عالم المعرفة, الكويت,1999.

3-ايان انطوان, تأملات في استمرار الحد من الاسلحة وتغييره, التسلح والسلاح والامن الدولي,بيروت,2006.

4-جعفر عبد الرزاق, الاسلاميون والقضية الفلسطينية , منظمة الاعلام الاسلامي, طهران, 1989.

5-راي تقيه, ايران الخفية, ترجمة ايهم الصباغ ,مكتبة العبيكان,الرياض,2010.

6-سماح عبدالصبور عبد الحي, القوة الذكية في السياسة الخارجية الايرانية, دار الندى للنشر والتوزيع , ط1, 2014.

7-ضاري سرحان الحمداني, سياسة ايران تجاه دول الجوار, العربي للنشر والتوزيع,القاهرة,2012.

8-فاطمة الصمادي ايران والمقاومة الفلسطينية, بحث ضمن العرب وايران, مراجعة في التاريخ والسياسة.,قطر,2010.

9-كريم سجدبور, في فهم الامام الخميني, رؤية قائد الثورة الاسلامية الايرانية, مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي,2008.

10-محمد فايز, قضايا علم السياسة, دار الطليعة , بيروت,1986.

11-محمد وصفي ابو مغلي, دليل الشخصيات الايرانية المعاصرة, جامعة البصرة,1983.

12-محمد صادق اسماعيل ,من الشاه الى نجاد ايران الى اين, العربي للنشر والتوزيع, القاهرة, 2009.

13محمد عبدالله العزاوي, بازركان والمخاض الصعب , الدار الوطنية الجديدة, دمشق, 2009.

14-منهل الهام عبد ال عقراوي, العلاقات الامريكية الايرانية 1993-2008, ط1, شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع, الاردن,2018.

ثالثا: الاطاريح والرسائل الاكاديمية

1-احمد عمر المدني, العلاقات الامريكية – الايرانية وتأثيرها على الوضع الفلسطيني الداخلي2006-) رسالة ماجستير غير منشورة غزة, جامعة الازهر,2012.

2-خالد هتهت, موقف ايران تجاه القضية الفلسطينية بعد اتفاق اوسلو, رسالة ماجستير غير منشورة , معهد البحوث والدراسات العربية , القاهرة,2010.

3-محمد احمد عبد ابو سعدة, السياسة الايرانية تجاه حركات المقاومة الاسلامية في فلسطين, رسالة ماجستير, جامعة الازهر, غزة, كلية الآداب والعلوم الانسانية,2012.

رابعا: البحوث والدراسات

1-احمد المنيسي, ايران والقضية الفلسطينية, تحولات الايديولوجيا والسياسة, مجلة القدس,العدد42, 2002.

2-احمد نوري النعيمي, سياسة ايران الخارجية1979-2011, دار الجنان للنشر والتوزيع, الاردن,2012.

3-سيد نعمت الله قادري ,منظمة المؤتمر الاسلامي افاق المستقبل والدور الايراني, مجلة العلاقات الايرانية الدولية,السنة2, العدد43, 2008.

4-عبدالقادر طافش, ايران والقضية الفلسطينية الواقع والمتغيرات, مركز الجزيرة للدراسات,2012.

5-علاء بيومي, لوبي اسرائيل ومساعي الاعتراف الامي بالدولة الفلسطينية , المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, معهد الدوحة,2011.

6-فاطمة الصمادي, ايران والمقاومة الفلسطينية, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, معهد الدوحة, 2010.

7-فراس ابو هلال, ايران والثورات العربية الموقف والتداعيات, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, معهد الدوحة, 2011.

8-مأمون كيوان, ايران وفلسطين جذور ودوافع العلاقة, مجلة شؤون عربية, العدد106, حزيران, 2006.

9-محمد يونس عبدالرحمن العبيدي, سياسة ايران الخارجية تجاه اسرائيل 1979-2009,مجلة دراسات اقليمية, مركز الدراسات الاقليمية, جامعة الموصل,العدد32, 2013.

10-ممدوح بريك محمد الجازي, النفوذ الايراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الامريكية تجاه المنطقة2003-2011,ط1,عمان,2014.

11-محمد عباس ناجي, ايران وثورات الربيع العربي(اعتبارات متداخلة واستحقاقات مؤجلة), مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

12-محمد السعيد ادريس, ايران والاختبارات الصعبة في غزة, مجلة مختارات ايرانية,العدد102, 2009.

13-يحيى عباس, موقف ايران من القضية الفلسطينية بعد الثورة الاسلامية , مجلة شؤون شرق الاوسط, العدد10, 2004.

خامسا: التقارير والنشرات

1-ابتسام محمد عبد, علاقة الاحزاب والحركات السياسية الفلسطينية بإيران, الملف السياسي, مركز الدراسات الدولية, جامعة بغداد,العدد61, 2009.

2-محسن محمد صالح, التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام2012-2013, مركز الزيتونة للدراسات والنشر,2013.

3-القضية الفلسطينية في احاديث الامام الخميني , مؤسسة تنظيم ونشر تراث الامام الخميني, طهران,2002.

سادسا: شبكة المعلومات الدولية الانترنت

1-علاء مطر, تحليل لمؤسسات وعملية صنع القرار في السياسة الخارجية الايرانية, 2015/4/20,دنيا الوطن, الرابط.htpp //www.alwatan

2- ويكيبيديا الموسوعة الحرة, الرابط httpp//ar.m .wikipedia

3-ياسر قطيشات, ايران وثورات الربيع العربي, مجلة الحوار المتمدن,4/ 2011/12.الرابط .m.ahewar.org

4-اطلاق النار مباشرة على جنازة ضحايا الجمعة الدامية, شبكة المعلومات الدولية الرابط.www.kalema.com

المتغيرات المؤثرة في العلاقات التركية الإيرانية: دراسة في المتغيرين العراقي والسوري

Influential variables in Turkish-Iranian relations: a study in the Iraqi and "Syrian variables"

الباحث: **جاسم محمد حاتم**

الملخص

يعد المتغير العراقي والسوري من المتغيرات المؤثرة في العلاقات التركية الإيرانية، إذ تفاعلت تركيا وإيران مع هذين المتغيرين من أجل تحقيق أهداف توجهاتهما الخارجية، سبب هذين المتغيرين في جعل تركيا وإيران تعيدان النظر في أسس علاقاتهما، لكن تأثير المتغير العراقي كان أقل حدة من تأثير المتغير السوري، إذ جعلت الأزمة السورية في بدايتها تركيا وإيران على مفترق الطريق لكن عندما شعر البلدين بأهمية علاقاتهما في ظل هذه المدة سرعا نما عادت المياه الى مجاريها.

سببت المتغيرات التي شهدتها المنطقة عام 2011 حالة من الفوضى في المنطقة مما ولد ضهور الكثير من الملفات التي استدعت تركيا وإيران على تقوية علاقاتهما من أجل مواجهة التهديدات المشتركة.

Summary

The variables of Iraq and Syria are variables affecting Turkish-Iranian relations. Turkey and Iran interacted with these two variables in order to achieve the objectives of their foreign orientations. These two variables caused Turkey and Iran to reconsider their relations, but the impact of the Iraqi variable was less severe than that of the Syrian variable , As the Syrian crisis at the beginning of Turkey and Iran at the crossroads of the road, but when the two countries felt the importance of their relations under this period quickly grew back to the water stream.

The changes that occurred in the region in 2011 caused chaos in the region, which resulted in a lot of files that called on Turkey and Iran to strengthen their relations in order to face common threats.

المقدمة

يركز هذا البحث على المتغيرات التي تحتل مكانه مهمة في العلاقات التُركية الإيرانية، بما أنَّ المنطقة شهدت العديد من التغيرات فإنَّ من البديهي أَنْ يحدث اختلاف في السياسات والتوجهات تجاه ما يحدث في المنطقة مما ينعكس على مستوى العلاقات التركية الإيرانية.

إذ أنَّ تركيا وإيران تفاعلت مع المتغيرات الإقليمية لا سيّما المتغير العراقي والسوري، إذ شهدت العلاقات التركية الإيرانية في هذه المدة حالة من التناقض وذلك بسبب السلوك الناتج عن سياسات الدولتين وكذلك الادوار المختلفة التي تلعبها تركيا وإيران في المنطقة، فتارة تسير العلاقات تجاه التعاون بينما تارةً أخرى تسير تجاه الخلاف والعكس صحيح.

يعد المتغير العراقي حلقة أساسية شهدت فيها العلاقات التركية الإيرانية التنافس والرهان على المنطقة، في حين سبب الاحتلال الامريكي للعراق في جعل المنطقة منطقة فراغ جيوسياسي مما جعل هاتين الدولتين تتنافسان ملئ هذا الفراغ.

وبعد ذلك بدأت تركيا وإيران تتنافسان من أجل السيطرة على مجريات الامور في الداخل العراقي من أجل أنْ تصبحا دولتين لهما دور كبير في العراق على حساب الكثير من القوى الإقليمية، كما أنَّ الدور الإيراني كان له الثقل الأكبر مقارنة بالدور التركي في المشهد العراقي؛ ويرجع ذلك إلى فاعلية السياسة الخارجية الإيرانية في المنطقة، مما أسهم في جعلها ذات تأثير كبير يفوق التأثير التركي فيعد ذلك العامل الاساسي في زيادة حدة المنافسة التركية الإيرانية على العراق.

شكل المتغير السوري منعطفاً جديداً في العلاقات التركية الإيرانية أسهم هذا المتغير في جعل العلاقات التركية الإيرانية تصل إلى مرحلة من مراحل المنافسة؛ فإنَّ المنافسة على سوريا أصبحت شديدة جداً بين الدولتين، بل أصبح في ظل هذا المتغير التهديد قائماً بين تركيا وإيران ولا سيّما في ظل اختلاف ما تقوم به سياسات الدولتين تجاه الأزمة السورية.

إذ احتلت سوريا أهمية بالنسبة لتركيا وإيران فلكلّ منهما مشروعه الذي يسعى اليه، وكذلك ضرورة إبعاد الخطر عن كلا الدولتين مما أدى إلى تلاقي المشروع التركي والمشروع الإيراني، لكن مستوى المنافسة في سوريا لم تصل بتركيا وإيران إلى مرحلة التصادم على الرغم من كل التصريحات التي يُدلي بها المسؤولون من كلا الطرفين.

أهمية البحث:

تنطلق أهمية البحث في معرفة المكانة التي يحظى بها العراق وسوريا في سلم أولويات الدولتين (تركيا- إيران)، إضافة الى بيان مدى استعداد الطرفين لمتغيرات المنطقة.

هدف البحث:

يهدف البحث في الكشف عن أثر هذين المتغيرين على العلاقات التركية الإيرانية، إضافة إلى معرفة مواقف الاتفاق والاختلاف التي اتسمت به العلاقات التركية الإيرانية تجاه هذين المتغيرين.

فرضية البحث

إنَّ تسارع ديناميكية الحراك في المنطقة وزيادة حدة الخلاف وتقاطع مصالح الدولتين تجاه متغيرات المنطقة انعكس ذلك في زيادة مستوى المنافسة على مستوى العلاقات الثنائية والعكس صحيح.

تساؤلات البحث:

ينطلق البحث من تساؤلات عدة منها:

1. ما أثر المتغيرات في المنطقة على العلاقات التركية الإيرانية؟.
2. ما الدوافع المحركة لتركيا وإيران تجاه متغيرات المنطقة ؟ .

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على مناهج دراسية عدة :

1. **المنهج التحليلي:** يعد من المناهج المهمة في البحث وذلك من أجل تحليل دور البلدين في المتغيرات التي شهدتها المنطقة ولا سيّما المتغيرين (العراقي والسوري).
2. **منهج صنع القرار:** يرصد مدى فاعلية صانعي القرار التركي والإيراني تجاه ما تشهده المنطقة من متغيرات.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث على مبحثين رئيسين، تضمن المبحث الأوَّل : المتغير العراقي وينقسم الى مطلبين المطلب الأوَّل : أهمية العراق في المدرك الاستراتيجي التركي-الإيراني بينما المطلب الثاني : أثر المتغير (العراق) على العلاقات التركية الإيرانية، بينما تضمن المبحث الثاني : المتغير السوري وتضمن

مبحثين ، الأوَّل : أهمية سوريا في المدرك الاستراتيجي التركي-الإيراني ، بينما المبحث الثاني : أثر المتغير السوري على العلاقات التركية الإيرانية.

المبحث الاول: المتغير العراقي

تتسم الخصائص المكانية للعراق بوصفها مركزاً جيوستراتيجاً فعالاً في قلب العالم، مما جعلها منطقة منافسة إقليمية ودولية فإنَّ أيَّ تغيير يحدث في العراق سيكون محصلة للصراع والتفاعل بين تلك العوامل والقوى الإقليمية والدولية[1].

المطلب الاول: مكانة العراق في المدرك الاستراتيجي التركي-الإيراني

أوَّلا: أهمية العراق بالنسبة لتركيا

يحظى العراق بأهمية كبيرة في المدرك الاستراتيجي التركي انطلاقاً من سعي تركيا الى ضرورة العمل على حماية مصالحها الاستراتيجية وبكل الوسائل سواء كانت دبلوماسية أم عسكرية، فإنَّ العراق يشكل عاملاً مهماً للأمن القومي التركي[2].

الاهتمام التركي في العراق يعود إلى أسباب مهمة يمكن أن نوضحها بالآتي[3]:

1. تجمع العراق وتركيا حدود برية مشتركة (384) كم وهذا له تأثير على العلاقات التجارية والروابط الاجتماعية والثقافية والتأثيرات السياسية والاستراتيجية.
2. التشابه الكبير في الفسيفساء العِرقية التي تجمع البلدين عرباً وأكراداً وتركمانَ ، إضافة إلى التفاعل الثقافي والحضاري والاجتماعي بين شعبيهما على طرفي الحدود.
3. يحتفظ الشعب التركي بمكانة خاصة للموصل وما زال ينظر لها كعمق استراتيجي له، خسرها مضطراً بعد الحرب العالمية الأُولى.
4. تعد قضية تركمان كركوك ورقة رابحة بالنسبة لهم في حساباتهم، يمكن أن تستعملها متى شاءت من أجل تحقيق هدفها في إبقاء كركوك ونفطها خارج السيطرة الكردية.

ثانياً: أهمية العراق بالنسبة لإيران :

([1]) دينا محمد جبر- دنيا جواد مطلك، العراق والبيئة الإقليمية بين مطلب التوازن والمصالح الوطنية العليا، **مجلة العلوم السياسية**، (بغداد: 2013)، ص111.

([2]) محمد ياس خضر، سياسة تركيا حيال العراق بعد عام 2003، **قضايا سياسية**، (بغداد:2011)، ص121.

([3]) جاسم محمد حاتم، العلاقات التركية الإيرانية بعد عام 2011، **رسالة ماجستير (غير منشورة)**، كلية العلوم السياسية جامعة تكريت، 2018، ص59.

تعتبر إيران كونها البلد الأكثر تأثيراً في الواقع العراقي فهي تعمل في هذا الملف من زاوية استراتيجية في سياستها الخارجية لأسباب عدة منها توازن القوى والصراع في المنطقة والحفاظ على أمنها واستقرارها من جهة أخرى[1].

عندما يتم الحديث عن الدور الإيراني في العراق فهو موضوع شائك ومتشعب في الجوانب كافة، لأَنَّ إيران تمسك زمام الأمور في العراق سواء كانت من الناحية السياسية أو الاقتصادية وحتى الدينية ويكون الأثر الذي تمتلكه إيران كبيراً، إذ يمثل العراق جزءاً من المشروع الإيراني، وبالتالي فإنَّه ومن غير المنطقي أَنْ يتم الحديث عن تخلي إيران عن نفوذها في العراق بسهولة[2].

يحظى العراق بأهمية كبيرة في السياسة الإقليمية الإيرانية، فهي تحاول أَنْ تستخدم ما لديها من أدوات قوة ونفوذ في العراق وذلك من أجل مواجهة التحديات الخارجية وضمان سلامة مواردها ومصادر الطاقة لديها[3].

المطلب الثاني: أثر المتغير العراقي على العلاقات التركية الإيرانية :

تعاظم النفوذ التركي الإيراني في العراق وهذا ولَّد المنافسة الشديدة بين تركيا وإيران وذلك بسبب عدم سيطرة لولايات المتحدة الامريكية على العراق وبسبب الفوضى التي نتجت عن ذلك ونتيجة للخسائر العسكرية والاقتصادية التي تكبدتها الولايات المتحدة في العراق وحتى يوصف ذلك بالفشل الامريكي في العراق، استغلت كلٌ من تركيا وإيران ذلك من أجل الهيمنة على العراق ولعب دور أساسي ومؤثر[4].

فإنَّ الاختلاف في الأدوار بين الطرفين جعل إيران تتمتع بدور مميز في الشأن العراقي على سائر اللاعبين الإقليميين؛ وذلك لما تمتلكه من قدرات ومقومات تجعل العراق تحت نفوذ المصالح الإيرانية، وإنَّ هذا الدور الذي تلعبه إيران في العراق أثارَ مزاعم تركيا تجاه ذلك، مما جعل تركيا تدرك الخطر الناتج عن النفوذ الإيراني في العراق، وهذا بالفعل جعل كل دولة تريد أن يكون لها دور مؤثر على حساب الأُخرى، وإنَّ تأخر تركيا في التدخل في العراق جعل إيران هي صاحبة الدور الرئيس في العراق[5].

([1]) نفس المصدر السابق، ص15.

([2]) السيد أبوداود، **تصاعد المد الإيراني في العالم العربي**، (الرياض: مكتبة العبيكان للنشر، 2014)، ص163.

([3]) أردشير بشنج، كيف تعاملت ايران مع نتائج الانتخابات العراقية، **مختارات إيرانية**، (القاهرة: 2014)، ص58.

([4]) نقلاً عن: عمار مرعي الحسن ، **التنافس التركي الإيراني للسيطرة على العراق بعد عام 2003**،(بغداد: دار الكتاب العربي،2014)، ص74.

([5]) حيدر علي حسين ، العراق و دول الجوار ...أهداف و مصالح ،**مجلة المستنصرية** ، عدد33 ، (مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية: 2011) ص7.

شكل الانسحاب الامريكي من العراق مشاكل عديدة لدى تركيا وإيران بسبب الخشية من مسألة تفكك العراق في حين أنَّ كلاً منهما يحمل صورته الخاصة حول مستقبل العراق بعد الاحتلال، وما يوثق ذلك الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء التركي آنذاك "رجب طيب آردوغان" في آذار 2011 إلى العراق كانت لها العديد من الدلائل، زار فيها أماكن مختلفة حتى ترسخت له رؤية اساسية حول نشاط تركيا في العراق، ولا سيّما أنَّ تركيا وإيران يختلفان في ناحية الرؤية لمستقبل العراق[1].

إذ ساد اعتقاد لدى تركيا بأنَّ المواقف الإيرانية المناهضة لدورها تعكس مصالح إيران الجيوسياسية، في حين أنَّ تركيا تخشى التغلغل الإيراني في العراق ولا سيّما في مدينة الموصل والمناطق الحدودية مع تركيا والسيطرة عليها، وكذلك التدخل في أزمات المنطقة كونها لاعباً إقليمياً مؤثراً، إلَّا أنَّ ذلك يشكل تهديداً للأمن القومي التركي ، وإنَّ ذلك عامل ضغط على تركيا مما جعل تركيا تراهن على كافة أزمات المنطقة والدخول بقوة من أجل موازنة النفوذ الإيراني الذي بدأ يزداد في المنطقة[2].

نجد أنَّ سياسة البلدين تتداخل في المنطقة بشكل عام والعراق بشكل خاص مما أوجد المنافسة التركية- الإيرانية على المكانة الإقليمية، فقيام إيران بتقديم الدعم للأنظمة الموالية أكسب إيران مقبولية واسعة في المنطقة، والتنافس الشديد بين تركيا وإيران على المنطقة ولد نوعاً من الخلافات بين الطرفين وهذه الخلافات ولَّدت تبادل الاتهامات بسبب السلوك الذي تنتهجه السياسة الخارجية لكلا الدولتين، وإضافة إلى ذلك فإنَّ العلاقات بين البلدين شهدت نوعاً من التوتر بسبب زيادة حدة المنافسة على مناطق النفوذ والاختلاف في الأدوار[3].

تمكنت إيران من استغلال سوء العلاقة العراقية التركية، إذ بدا التأثير الإيراني في العملية السياسية كبيراً جداً، وإنَّ تركيا أدركت ذلك الخطر بحيث ولَّد لديها قناعة بأنَّها لا بُدَّ أنْ تعمل جاهدة على تقليص الفجوة وتخفيف حدة التوتر بينها وبين العراق؛ وذلك بسبب ما يمثله العراق من أهمية في الاستراتيجية التركية تجاه المنطقة[4]، فقد تمحور ظهور داعش في 10حزيران 2014 واكتساحه مدينة الموصل وكذلك أجزاء واسعة من العراق الأمر الذي أدى إلى زيادة التنافس التركي الإيراني على العراق، ترجم ذلك من خلال القيام بنشاطات عديدة من بينها تدخل إيران

---

[1] (1)Gallia Lindenstrauss and Yoel Guzansky , **THE RISE AND (FUTURE) FALL OF A TURKISH-IRANIAN AXIS** , Foreign Policy Research Institute , 2011 , P3.

(2) كرم سعيد، **التقاطع التركي الايراني في العراق**، مجلة السياسة الدولية ، متاح على الرابط، تاريخ الاطلاع2017/11/22: ، http://www.siyassa.org.eg/News/11987.aspx

(3) خالد المعيني، **كي لاتسرق الثورات دراسة موضوعية في ثورات الربيع العربي**، (بيروت: منشورات ضفاف، 2014)، ص114.

(4) عماد قدوري و أخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص230.

بحجة القضاء على هذا التنظيم كون هذا التنظيم يشكل خطراً كبيراً على إيران بسبب القرب الجغرافي منها، إذ قامت إيران بتقديم الدعم العسكري إلى العراق المتمثل بالمستشارين العسكريين، أَمَّا تركيا فقد تذرعت بحماية التركمان وكذلك الحفاظ على الأمن القومي التركي بسبب سيطرة التنظيم على مناطق حدودية مع تركيا، مما جعل تركيا تتدخل بقوات عسكرية لموازنة النفوذ الإيراني في العراق الذي بدأ يزداد يوماً بعد يوم[1].

وإنَّ هذا التوغل بالاتفاق مع بعض القيادات العراقية من أجل تدريب الحشد الوطني الذي تشكل من المتطوعين من ابناء شمال العراق. ويرى القنصل التركي السابق في الموصل "يلمز أوزتورك" أَنَّ التوغل التركي يهدف إلى التأثير بمخرجات تحرير الموصل من داعش في ظل تزايد الدور الإيراني فضلا عن ذلك[2].

كانت إيران قد عبرت بالرفض لمسألة ارسال قوات تركية إلى شمال العراق بقولها "**على تركيا الحصول على تصريح من ادارة بغداد**" وهذا ما عبر عنه نائب وزير الخارجية الإيراني "حسين أمير عبد اللهيان" إنَّ إرسال تركيا قوات إلى منطقة بعشيقة في الموصل "**خطوة خاطئة**" وغير ايجابية، وأضاف قائلاً: (**إنَّ نضال الدول ضد الإرهاب يجب أَنْ يتم عن طريق اذن من الحكومة المركزية وبالتنسيق مع الادارة العراقية وإلَّا فإنَّ ذلك سيكون ضد أَمن المنطقة**)[3].

من ضمن التحديات التي شهدتها العلاقات التركية الإيرانية هو الاستفتاء الكردي في العراق كان لاستفتاء إقليم كردستان الذي حدث في 25 ايلول 2017 الأَثر الكبير في توحيد الرؤية حول العراق وشهدت العلاقات **التركية الإيرانية** تقارباً حول ذلك، إذ أُجريت زيارات عدة بين الطرفين وصل الرئيس التركي "رجب طيب آردوغان" إلى إيران لحضور الاجتماع الرابع لمجلس الاعمال التركي الإيراني بوفد رفيع المستوى بدعوة من الرئيس الإيراني "حسن روحاني"، وشكلت هذه الزيارة أهمية خاصة في ظل تصاعد التوتر في المنطقة في ظل استفتاء اقليم كردستان[4].

إذ دفع استفتاء الانفصال إلى تشكيل آلية للتقارب التركي الإيراني أكثر مما كانوا علية في السابق حتى أَنَّه يشكل اكثر حساسية لدى الطرفين، إذ اتخذ الطرفان إجراءات عدة كان من

---

(1) أبراهيم نصر الدين ، **حال الامة العربية 2014-2015 الاعصار: من تغيير النظم الى تفكك الدول** ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2015) ص 136.

(2) نقلاً عن: عادل عبد الحمزة ثجيل – أيلاف راجع ، دوافع وأهداف التوغل التركي وأثره في العلاقات العراقية – التركية ، **قضايا سياسية** ، العددان 43 – 44 ، (كلية العلوم السياسية جامعة النهرين: 2016) ص258.

(3) **İran'dan Türkiye'ye Musul tepkisi**, Bağlantıda mevcut, Değerlendirme tarihi 27/11/2017
http://www.milliyet.com.tr/irandanturkiyeyemusultepkisi/dunya/detay/2159290/default.htm

(4) **Türkiye-İran ilişkileri: Geçici dostluk mu müttefiklik mi?**,FHA, Görüntüleme tarihi 30/11/2017, Bağlantıda mevcut , http://tr.farsnews.com/world/news/13960715001245

بينها العمل على اغلاق المعابر الحدودية واتخاذ إجراءات اقتصادية حازمة تجاه ذلك فضلا عن المناورات العسكرية التركية- الإيرانية- العراقية[1].

تعد المياه واحة الاساليب التي استخدمتها تركيا وإيران من أجل الضغط على العراق وذلك من أجل تحقيق الكثير من المكاسب التي يرمي الطرفان إلى تحقيقها، تركيا تسعى إلى القضاء على حزب العمال الكردستاني، بينما تسعى إيران إلى ضرورة تصريف منتجاتها في العراق، وكأنَّ هناك توافق تركي إيراني حول ما يجري تجاه العراق[2].

(1) وكالة ترك برس، **مستقبل التقارب التركي الإيراني بعد "استفتاء الانفصال"**، وقت الاطلاع 2017/11/30، متاح على الرابط: http://www.turkpress.co/node/40848

(2) مثنى العبيدي، الحصار المائي: لماذا تصاعدت التوترات العراقية مع تركيا وإيران؟، **مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، 2018، وقت الاطلاع 2018/7/2، متاح على الرابط:

https://futureuae.com/arAE/Mainpage/Item/4033/%D8%A7%D9%84%D8%AD%

المبحث الثاني: المتغير السوري

المطلب الاول: مكانة سوريا في المدرك الاستراتيجي التركي-الإيراني

أوَّلاً: أهمية سوريا بالنسبة لتركيا

تحظى سوريا بأهمية كبيرة في السياسة التركية نتيجة لاعتبارات عدة منها من وجود حدود مشتركة بين البلدين إضافة إلى الوجود الكردي في سوريا الذي يعد عاملاً مهماً يجعل تركيا تهتم بسوريا نتيجة لتخوف تركيا من مسألة استخدام الاكراد كورقة ضغط ضدها[1].

ثانياً: أهمية سوريا بالنسبة لإيران

تحظى سوريا بأهمية كبيرة في الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة، فهي جزء من المشروع الإيراني الذي يضم العراق وسوريا ولبنان واليمن وبذلك فهي تعد الحليف المهم لإيران الذي لا يمكن الاستغناء عنه من أجل ايصال الامدادات لحزب الله اللبناني[2].

وبالتالي فإنَّ سوريا وإيران دخلتا في تحالف طويل الامد وهذا التحالف مستمر في ظل الاضطرابات التي تشهدها سوريا، واجهت سوريا هجمة شرسة من قبل دول إقليمية ودولية، فكانت إيران من الدول الداعمة للنظام وتعمل جاهدة للحفاظ على بقاء النظام دون تغييره ؛ لأَنَّ ذلك يعد عاملاً مهماً في سياسة إيران الإقليمية[3].

إنَّ التحالف السوري مع إيران سوف يعطي لسوريا أهمية كبيرة في مواجهة التحديات الخارجية التي تسعى إلى ذهاب سوريا نحو الدمار والفوضى[4].

المطلب الثاني: أثر المتغير السوري على العلاقات التركية الإيرانية

أحدثت الأزمة السورية الكثير من التعقيد في منطقة الشرق الاوسط، الامر الذي أدى إلى زيادة حدة المنافسة التركية – الإيرانية على سوريا، وعلى ما يبدو أَنَّ الأزمة السورية تكون قد وضعت كلاً من تركيا و إيران على مفترق الطريق، وتعد بأَنَّها كاشفة لما تسعى اليه كلا الدولتين

([1]) مليحة التون شبلي، **سياسة تركيا الخارجية وانعكاساتها الإقليمية**، (أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2011)، ص34.

([2]) محمد كريم كاظم، الأزمة السورية وتأثيرها على معادلة المصالح التركية الإيرانية، **مجلة حمورابي**، (بغداد: 2014)، ص163.

([3]) مروة وحيد، سوريا، إيران وتوازن القوى في منطقة الشرق الاوسط، **مجلة الشرق الاوسط**، (المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط: 2012)، ص259.

([4]) أشراف دحلان، الاستجابة العربية لتحولات السياسة الامريكية في الشرق الاوسط، **تحولات استراتيجية**، (مجلة السياسة الدولية: 2016)، ص34.

وكذلك للأجندات الإقليمية لكلا الطرفين، ووضعت كلاً من تركيا وإيران في حالة من التناقض وهذا أدى إلى زيادة حدة التوتر في العلاقات بين الطرفين[1].

كان السبب الرئيس في توتر العلاقات بين تركيا وإيران هو اختلاف رؤية كل منهما حول سوريا، فقد كانت سياسة تركيا تجاه الأزمة السورية قائمة على تقديم النصح إلى بشار الأسد للقيام ببعض الاصلاحات التي يمكن ان تهدئ من حدة التوترات، بينما إيران تدعم النظام لمواجهة التظاهرات المطالبة بالإصلاح، فقد أدى الدعم التركي للمعارضة السورية والدعم الإيراني للنظام إلى زيادة حدة المنافسة بين الدولتين على سوريا، وقد ولَّد ذلك نوعاً من التوتر بين تركيا وإيران[2].

أصبح التوتر بين تركيا وإيران حول القضية السورية على المستوى الرسمي ففي شباط 2012م عندما قام نائب رئيس الوزراء التركي "بولنت ارينج" باتهام إيران بأَنَّ دعمَها لسوريا بعيداً عن الأخلاق الدولية نتيجة لما تقوم به القوات السورية من الهجوم على المدنيين، ومن ناحية أُخرى قال المتحدث باسم وزير الخارجية الإيراني "رامين مهما نبرست" إنَّ تركيا في حساب خاطئ[3].

واجهت الدولتان تبادل الاتهامات نتيجة للتوترات الحاصلة بسبب تعقيد الأحداث في المنطقة، إذ قام نائب وزير الخارجية التركي باتهام إيران بدعم خلايا موالية لها من أجل العمل على إحداث الاضطرابات في البلدين المجاورة ومنها تركيا وكذلك التنسيق مع حزب العمال الكردستاني من أجل التأثير على الدول المنافسة لإيران[4].

فالأزمة السورية أحدثت أثراً كبيراً على مكانة تركيا الإقليمية، لا سيّما في ظل التقارب الإيراني الامريكي، لذلك فقد واجهت تركيا مسألة عدم القدرة على وضع حد للازمة السورية وحتى عدم القدرة في السيطرة على مجريات الأمور في سوريا في ظل التدخلات الإقليمية[5].

إنَّ التوتر في العلاقات التركية الإيرانية دخل مرحلة جديدة ، الأَمر الذي أدى إلى جعل تركيا ترفض الوساطة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية ، والوقوف بجانب الولايات المتحدة ضد

---

[1] فكرت نامق عبد الفتاح – كرار أنور ناصر ، التفاعلات الاقليمية و الدولية و الازمة السورية ، **قضايا سياسية** ، عدد23 ، (كلية العلوم السياسية جامعة النهرين: 2011) ص17.

[2] ستيفان لاربي – عالي رضا نادر ، **العلاقات التركية الإيرانية في شرق اوسط بات متغيرا** ، مؤسسة راند ، فرجينيا ، 2013 ، ص8.

[3] Mustafa AŞIK , **SURİYE KRİZİ VE TÜRKİYE – İRAN İLİŞKİLERİ** , USRC , 2014 , Varış Tarihi 2/12/2017: http://www.evsam.org/asik/87-suriye-krizi-ve-turkiye-iran-iliskileri.html

[4] شيماء معروف فرحان ، مصدر سبق ذكره، ص12.

[5] علي فارس حميد ، توظيف فكرة المجال الحيوي في الاداء الاستراتيجي التركي بعد عام 2002 (دراسة في الاطر الفكرية و لنظرية العمق الاستراتيجي) ، **قضايا سياسية** ، عدد42 ، (كلية العلوم السياسية جامعة النهرين: 2015) ، ص236.

إيران وقبول تركيا بالسماح (لقوات الناتو) بنشر الدرع الصاروخي على أراضيها ؛ وأَنَّ ذلك يكون موجهاً ضد إيران، وكان الرد الإيراني قوي عندما قامت بالتصريح على أن اي تدخل في الأراضي السورية سوف يعرض هذه القوات للخطر[1].

التهديد أصبح بشكل رسمي في العلاقات التركية الإيرانية، فإيران غير راضية تجاه ما تقوم به تركيا نحو سوريا حيث بعث الرئيس الإيراني السابق "أحمدي نجاد" رسالة إلى رئيس الوزراء التركي "رجب طيب آردوغان" عن طريق مبعوثه الخاص وجاء فيها (**إنَّ استعمال أيَّ قواعد عسكرية تركيا للهجوم على سوريا سوف يعرضها لقصف صاروخي إيراني**)، حتى أَنَّ رئيس مجلس الشورى الإسلامي "علي لاريجاني" في أيار 2013م بين الدعم الذي تقدمه إيران إلى سوريا في ووقوف إيران بجانب سوريا حكومةً وشعبا في مختلف المجالات، كما أَنَّها أبلغت تركيا بأَنَّ النظام السوري خط أحمر وأَنَّ تجاوز هذا الخط يعني تدهور العلاقات[2].

تعد القضية السورية مسألة معقدة وذلك بسبب تشابك مصالح الدول الإقليمية، فالنظام السوري يتلقى الدعم من إيران ودول أُخرى، بينما المعارضة السورية فهي تتلقى الدعم من تركيا ودول أخرى، وهذا عمل على أختلال توازن القوى في المنطقة، وأثر ذلك بشكل سلبي على علاقة تركيا وإيران جعل تلك الدولتين يسود بينهما عدم الثقة تجاه سياساتهما في المنطقة[3].

إنَّ النظرة المستقبلية لدور إيران في سوريا تكون مرتبطة تماماً في ما تحققت من أهداف حتى الآن وما بدأ يتحقق بشكل تدريجي في ظل متغيرات المنطقة، وكان من أبرز التطورات التي واجهها دور إيران في المنطقة هو التطور الذي شهدته السياسة التركية في المنطقة الأمر الذي يعطي بوادر تلاقي تلك السياسات في منطقة المنافسة الإقليمية وهذا يعد عاملاً مهماً في تحديد مستقبل سوريا[4].

كما أَنَّ التوجه التركي لا يخفي ما تطمح اليه تركيا لتحقيقه في سوريا، وكذلك الوجود الإيراني الذي يتسم بالتواجد الميداني والمباشر على الأَراضي السورية، مما ولَّد نوعاً من التذبذب بين القوى الفاعلة في الأزمة بسبب وجود نوعاً من المنافسة الشديدة على من يمتلك القدرة في التأثير على مجريات الأمور في سوريا[5].

---

(1) هدى نبيل كاظم ، مصدر سبق ذكره ، ص147.

(2) نقلاً عن: قاسم حسين الربيعي، مصدر سبق ذكره، ص269.

(3) ينظر: شيماء ماجد، مستقبل الدور التركي في الشرق الاوسط: السيناريوهات المتوقعة ومحددات التحرك المصري، **بدائل**، العدد26، (القاهرة: 2018)، ص15.

(4) التقرير الاستراتيجي، الامة في مواجهة الصعود الإيراني، **مجلة البيان**، (القاهرة: التقرير الثالث عشر، 2016، ص214.

(5) مصطفى عبد العزيز مرسي، التكالب على سورية وصراع الأدوار، ومعضلة التسوية السياسية، **شؤون عربية**، العدد170، (القاهرة: 2017)، ص32.

وبالتالي فإنَّ التعارض التركي الإيراني تجاه ما يحدث في سوريا يشكل عاملاً مهما في اظهار ما تتسم به العلاقات التركية الإيرانية من اختلاف حول مجريات الأَحداث، وما يتسم به المشهد السوري من تعقيد يشكل عاملاً مهماً في جعل القوى الإقليمية(تركيا-إيران) هي مَنْ ترسم الخريطة المستقبلية لسوريا[1].

الخاتمة

1. تنظر تركيا وإيران إلى العراق على أَنَّه يمثل عاملاً مهماً فهو يعد البوابة التي يتم من خلالها بسط وتوسيع نفوذهما في ظل السعي إلى الهيمنة الإقليمية، فمن الطبيعي أَنْ يشكل أهمية لتركيا وإيران.
2. الفوضى وعدم الاستقرار السياسي في العراق بيئة خصبة لكلا الدولتين تساعد في تحقيق أهدافهما، واستخدام هذه الفوضى من أجل أبعاد كل خطر محتمل أن يؤثر على هاتين الدولتين في ظل إشغال المنطقة بهذه الصراعات، وهذا ما حدث بالفعل تمكنت الدولتان من تحقيق ذلك.
3. حاولت تلك الدولتان أن يبقى العراق ضعيفا لأن ذلك يوفر لهم فرصة القوى الإقليمية المؤثرة في المنطقة وعدم وجود قوى أخرى مناوئة لها مما جعل تركيا وإيران تتدخلان في الكثير من أزمات المنطقة وبشكل مؤثر دون أي عائق من قوى أخرى.
4. يعد المتغير السوري السبب الرئيس في إظهار حدة الخلافات بين البلدين، ويأتي ذلك سبباً الاختلاف سياسات البلدين تجاه سوريا، تبقى سوريا محل خلاف تركي إيراني كون وجود الكثير من الاهداف التي يسعى الطرفان في تحقيقها، لم يتم حل الأزمة ؛ وذلك بسبب تشابك المصالح الإقليمية والدولية، وكذلك الاختلاف حول مستقبل سوريا.
5. كان اختلاف المصالح هو الجزء الغالب في العلاقات التركية الإيرانية حول الأزمة السورية لكن هذا لا يعني القطيعة في العلاقات بين البلدين، على الرغم من ذلك نجد هنالك نوعاً من التفاهم بين البلدين حول ما يجري في سوريا، لكن محور الخلاف بين الطرفين يمكن أَنْ نشاهده من خلال أن كلا الطرفين يقدم الدعم لجهات مختلفة مما أدى إلى تضارب السياسات الإقليمية وأحدث توتراً مكتوماً في العلاقات بين البلدين، والخلاف الدائر حول الأزمة قائم على النظرة المستقبلية التي يريد تنفيذها كل طرف على حساب الآخر.

[1] محمد كريم كاظم، الازمة السورية وتأثيرها في معادلة المصالح الإيرانية التركية، مجلة حمورابي، العدد11، (بغداد: 2014)، ص170.

مستقبل النظام المالي الأوروبي المقترح مع إيران في ظل الانسحاب الأمريكي

The future of the proposed European financial system with Iran under the US withdrawal

هـيبـة غـربـي

باحثة في العلوم السياسة قسم العلاقات الدولية

جامعة قسنطينة 3 /الجزائر.

الملخص

يواجه الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي الذي يُعتبر أهم وابرز نموذج للتكتلات العالمية وأكثرها تطوراً بعد قرار **"دونالد ترامب"** تحدياً غير مسبوق لحماية ما أسماه الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" "السيادة الإستراتيجية والاقتصادية لأوروبا". وتسعى بروكسل إلى الحفاظ على مكسب الاتفاق النووي مع طهران، وهو ما يعني التزاماً أوروبياً للحفاظ على العلاقات الاقتصادية مع إيران، ولكن دون المخاطرة بقطع الخيط الرفيع ما الإدارة الأمريكية. خاصة وأنّ النظام المالي العالمي مرتبط بالدولار الأمريكي والسبب في ذلك يعود إلى أنّ الولايات المتحدة كانت ولا زالت تُعتبر الدولة الأكثر نفوذًا سياسيًّا واقتصاديًّا وماليًّا في العالم. وهو ما جعل الاتحاد الأوروبي يسعى إلى تأسيس نظام مالي مستقل للحفاظ على الاتفاق النووي مع إيران عقب انسحاب أمريكا.

الكلمات المفتاحية: النظام المالي الأوروبي / إيران/ الرفض الأمريكي

Summary

The European Economic and Monetary Union (EEMU), the most important and most important model of global conglomerates after Donald Trump's decision, faces an unprecedented challenge to protect what French President Emmanuel Macaron called "the strategic and economic sovereignty of Europe." Brussels seeks to maintain the gains of a nuclear deal with Tehran, which means a European commitment to maintain economic ties with Iran, but without risking cutting off the fine line what the US administration. Especially since the global financial system is linked to the US dollar and this is because the United States was and still is considered the most influential political, economic and financial in the world. Which made the European Union seeks to establish an independent financial system to maintain nuclear agreement with Iran after the withdrawal of America.

key words : European Financial System / Iran/ American rejection.

مقدمة

يُعتبر نموذج الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي أهم وابرز التكتلات العالمية وأكثرها تطوراً، فهو يندرج ضمن اتحاد العملة التي لها مزايا لا خلاف عليها، فهي تخفض من التكاليف التبادل الأجنبي وتغطي المعاملات من الأخطار وتشعل المنافسة في أسواق عناصر الإنتاج، مما يحفز التجارة والاستثمار والنمو والعمل، والتي لن تتحقق إلاّ من خلال الاتحاد المصرفي لتعميق التكامل المالي والاقتصادي في منطقة اليورو وتصحيح واجه الضعف في بنيان النظام وتعزيز صلابة المنطقة في مواجهة الأزمات المستقبلية. إلاّ أنّ هذا الأخير يواجه بعد قرار **"دونالد ترامب"** تحدياً غير مسبوق لحماية ما أسماه الرئيس الفرنسي **"** إيمانويل ماكرون" "السيادة الإستراتيجية والاقتصادية لأوروبا". وتسعى بروكسل إلى الحفاظ على مكسب الاتفاق النووي مع طهران، وهو ما يعني التزاماً أوروبياً للحفاظ على العلاقات الاقتصادية مع إيران، ولكن دون المخاطرة بقطع الخيط الرفيع ما الإدارة الأمريكية. خاصة وأنّ النظام المالي العالمي مرتبط بالدولار الأمريكي والسبب في ذلك يعود إلى أنّ الولايات المتحدة كانت ولا زالت تُعتبر الدولة الأكثر نفوذًا سياسيًّا واقتصاديًّا وماليًّا في العالم. هذا ما جعل الاتحاد الأوروبي يسعى إلى تأسيس نظام مالي مستقل للحفاظ على الاتفاق النووي مع إيران عقب انسحاب أمريكا..وعلى هذا الأساس تطرح الإشكالية التالية:

ما مصير النظام المالي الأوروبي المقترح مع إيران في ظل الرفض الأمريكي؟.

الفرضية :

ُعتبر محاولات حكومة برلين وعدد من دول الاتحاد الأوروبي الإبقاء على الاتفاق النووي الإيراني، بهدف إجراء تبادل مصرفي مع طهران، بعيداً عن عقوبات واشنطن؛ بـ المهمة شبه المستحيلة. ويعد العمل على تدشين أنظمة أوروبية جديدة لتبادل البيانات المصرفية، مستقلة عن نظام "سويفت" الأمريكي، ليس بالأمر السهل، لذلك يبقى الكيان الأوروبي المزمع إنشاءه مجرد كيان لتسهيل المعاملات المالية بين الشركات الأوروبية العاملة في إيران بعيداً عن الحكومات، للتسهيل وليس للخروج من عباءة النظام الأمريكي.

خطة الدراسة:

لانجاز هذا البحث ستكون الدراسة مشكلة من خطة عمل تتكون من أربعة مباحث بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة وهي كالتالي:

مقدمة: عبارة عن طرح للموضوع.

المبحث الأول: تحدثنا هنا عن البنك المركزي الأوروبي على اعتبار أنّ البنك المركزي في أي دولة هو المسؤول الأول عن السياسة النقدية، التي يكون أهم أهدافها هو الحفاظ على قيمة العملة أمام العملات الأخرى، كما يُعتبر البنك المركزي المشرف على أداء البنوك التجارية وغيرها من البنوك، وذلك لضبط عمليات الائتمان والسيولة وغيرها من المؤشرات النقدية، ولذلك يُطلق على البنك المركزي من أي دولة اسم "**بنك البنوك**".

المبحث الثاني: تحدثنا هنا عن الاتحاد المصرفي وأهميته أين يُعتبر وجود اتحاد مصرفي في منطقة تتعامل بعملة واحدة أمراً مهماً، فهو يدعم متانة النظام المصرفي من خلال إيجاد هيئة تنظيمية مركزية مستقلة لا تخضع للضغوط السياسية، ويعمل على تقليص الارتباط بين البنوك المتعثرة والحكومات، وبالتالي لا تؤدي الأزمات المصرفية إلى الديون السيادية. هذا ما يجعل الاتحاد المصرفي الأوروبي قد يحقق الكثير من الانجازات في إصلاح الهيكل المالي في الاتحاد الأوروبي، كون لان أزمات البنوك والديون السيادية في منطقة اليورو أخيراً أظهرت فجوات عميقة في هيكل النظام المالي الأوروبي التي تجعله عرضة لأزمات مستقبلية.

المبحث الثالث: تحدثنا عن النظام المصرفي الأمريكي "**سويفت**" في ظل العقوبات الأمريكية على إيران، وكيف اعتبر هذا الأخير أنّ تعليق وصول البنوك الإيرانية إلى نظام التراسل اتُخذ لمصلحة الاستقرار وسلامة النظام المالي العالمي عموماً. خاصة أنّ نظام "**سويفت**" يهدف إلى توفير شبكة عالمية موحدة للاتصالات المالية الآمنة بين المؤسسات المصرفية. وبالتالي هذه الخطوة تضع إيران في عزلة مصرفية، وتدفعها للبحث عن بدائل لتنفيذ تعاملاتها المصرفية لدعم عمليات التصدير والاستيراد للبلاد. وعليه فان العقوبات الأمريكية تشكل ضربة قوية وخسارة فادحة للنظام الإيراني؛ حيث تقصيه من نظام "**سويفت**"، الذي يُعد أهم نظام دولي لحركة الأموال في العالم.

المبحث الرابع: تحدثنا هنا عن خطة الاتحاد الأوروبي الجديدة لتفادي العقوبات الأمريكية وذلك من خلال إتباع آلية الأهداف الخاصة الجديدة، التي تتضمن نظام مقايضة متطوراً يمكنه تجنب عقوبات وزارة الخزانة الأمريكية. مع ضرورة تعزيز الاستقلالية الأوروبية من خلال إنشاء قنوات دفع مستقلة عن الولايات المتحدة، من خلال إنشاء صندوق نقد أوروبي ونظام "**سويفت**" مستقل. إضافة إلى التعاون الأوروبي الروسي والصيني خاصة وأنّ اتحاد هذه القوى الخمس التي تملك مجتمعة اقتصاداً أقوى من أمريكا بكثير، والذي يتحقق في ظل الموضوع الإيراني لمواجهة واشنطن سيخلق فجوة كبيرة في الدولار وبالتالي هناك احتمال كبير أن

تقلص البنوك المركزية لبلدان العالم اهتمامها بالدولار الأمريكي وتعمل على تخزين اليورو أكثر من الماضي.

وأخيراً **خاتمة** تتضمن مجموعة من الاستنتاجات حول الموضوع.

المبحث الأول: البنك المركزي الأوروبي

يكتسي دور البنوك أهمية كبرى من خلال الدور الذي قد تلعبه في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي، وتحقيق التوازن الكلي للاقتصاد وبناء مصداقية راسخة في مجال السياسة النقدية والإشراف والرقابة المصرفيتين[1] . يُعتبر البنك المركزي في أي دولة المسؤول الأول عن السياسة النقدية، التي يكون أهم أهدافها هو الحفاظ على قيمة العملة أمام العملات الأخرى، كما ويُعتبر البنك المركزي المشرف على أداء البنوك التجارية وغيرها من البنوك، وذلك لضبط عمليات الائتمان والسيولة وغيرها من المؤشرات النقدية، ولذلك يطلق على البنك المركزي من أي دولة اسم **"بنك البنوك"**[2].

المطلب الأول :نشأة البنك المركزي الأوروبي

تُمثل المادة الرابعة من معاهدت **"ماستريخت"** شهادة ميلاد البنك الأوروبي المركزي الذي يتمتع بـ شخصية قانونية مستقلة تُوفر له السلطة الكاملة لممارسة مهامه في الإطار المؤسسي للموضوع، ويعمل إلى جانبه مجموع البنوك المركزية الوطنية التي تُعتبر مساهمة في رأس مال البنك المركزي الأوروبي وفق مفتاح توزيع نسبي يتشكل من شطرين، شطره الأول من الناتج الداخلي الخام **"PIB"** أمّا الشطر الثاني يمثل عدد السكان، ودون شك فانّ ألمانيا تحتل المرتبة الأولى أمّا الدول التي خارج نظام الاورو لا تسدد حصتها من رأس مال البنك المركزي، إلاّ أنّها تدفع قيمة دنيا للمشاركة في تغطية تكاليف تشغيل البنك المركزي[3].

بدأ البنك المركزي الأوروبي في تنفيذ سياسة نقدية موحدة في منطقة اليورو منذ الأول من **جانفي 1999**، حيث حددت معاهدة **"ماستريخت"** هدف تحقيق الاستقرار في الأسعار كهدف رئيسي للمنظومة المصرفية الأوروبية، فتؤكد المادة الخامسة بعد المئة من تلك المعاهدة على أنّ

---

[1] نوفل سمايلي، فضيلة بوطورة، "الاتحاد المصرفي الأوروبي كضرورة لاستكمال التكامل النقدي والوقاية من الأزمات المالية"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية: جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، م 11، ع 1، 2018، ص 169.

[2] WWW. Elbassair.net

[3] نوفل سمايلي، فضيلة بوطورة، المرجع سبق ذكره، 169.

"الهدف الرئيسي للبنوك المركزية يتمثل في الحفاظ على استقرار الأسعار". وتتمثل أهم وظائف البنك المركزي الأوروبي في ستة وظائف رئيسية وهي كالتالي:

_ الحفاظ على استقرار الأسعار مثل باقي البنوك المركزية الأخرى، وهو يُعد الهدف الأول والرئيسي للبنك طبقاً لمعاهدة **"ماستريخت"**.

_ إصدار اليورو_العملة الأوروبية الموحدة_ سواء الأوراق النقدية أو العملة المعدنية.

_ تحديد معدلات الفائدة قصيرة الأجل في دول منطقة اليورو.

_ تشجيع الأسلوب الهادئ والبسيط في إدارة نظم الدفع.

_ إدارة الاحتياطات النقدية لأعضاء الاتحاد الأوروبي.

_ تقديم النصح والإرشاد لمؤسسات وحكومات الاتحاد الأوروبي فيما يخص النظم المالية والنقدية، مثل مراجعة السياسة النقدية قبل مراجعة البرلمان الأوروبي[1].

المطلب الثاني: أهداف البنك المركزي الأوروبي

تُعتبر لائحة النظام الأوروبي للبنوك المركزية جزءاً لا يتجزأ من معاهدة "**ماستريخت**"، وتنص المادة الثانية منها على أنّ **"الهدف الرئيسي للنظام الأوروبي للبنوك المركزية يتمثل في المحافظة على استقرار الأسعار، ودون الإخلال بـ هدف استقرار الأسعار، فانّه يُدعم السياسة الاقتصادية للجماعة بقصد الإسهام في تحقيق أهداف الجماعة....ويعمل النظام الأوروبي للبنوك الأوروبية، وفقاً لمبدأ اقتصاد سوق مفتوح يتميز بالمنافسة الحرة، ويدعم التخصيص الفعال للموارد.."**، ويتبين من خلال ذلك أنّ الهدف الأساسي يُمثل في مكافحة التضخم وتحقيق استقرار الأسعار، والذي حدده البنك المركزي الأوروبي انه تضخم يُقيل عن **2%** في منطقة الاورو بأكملها. إلاّ أنّ التداعيات الأخيرة للازمات المالية والمصرفية المتعاقبة من الأزمة العالمية لـ سنة **2008** وأزمة الديون السيادية الأوروبية منذ سنة **2010**، قد عززت أهدافه لتشمل تحقيق الاستقرار المالي في منطقة اليورو.

المبحث الثاني: الاتحاد المصرفي وتعميق التكامل المالي والمصرفي

أشارت تحليلات مجموعة **QNB** أنّ الاتحاد المصرفي الأوروبي قد يُحقق الكثير من الانجازات في إصلاح الهيكل المالي في الاتحاد الأوروبي، نظراً لان أزمات البنوك والديون السيادية في منطقة اليورو أخيرًا أظهرت فجوات عميقة في هيكل النظام المالي الأوروبي التي تجعله عرضة

[1] منى كمال، "تجربة الاتحاد النقدي الأوروبي في مجال التنسيق بين السياستين المالية والنقدية"، 2010، ص 5.

لأزمات مستقبلية. وكانت معدلات الفائدة المنخفضة قبل انطلاق الأزمة قد أدت إلى ارتفاع مُبَالَغ فيه في حجم القروض في الدول الصغيرة في منطقة اليورو. وفي نفس الوقت أدّى عجز الموازنات العامة المستمر في هذه الدول إلى ارتفاع شديد في الديون السيادية. وخلال الأزمة المالية العالمية في عامي **2009/2008** اضطرت بعض الدول الأوروبية إلى تقديم حزم إنقاذ لنظامها المصرفي، الأمر الذي رفع من مستويات الديون السيادية وأدى في النهاية إلى أزمة الديون السيادية في أوروبا[1].

المطلب الأول: مفهوم الاتحاد المصرفي

أعطى قادة منطقة اليورو الضوء الأخضر لإنشاء ما أصبح يُعرف عالميًا بالاتحاد المصرفي الأوروبي، أو لتحويل السياسة المصرفية من المستوى الوطني إلى المستوى الأوروبي في **29 جوان 2012**، وتتمثل الخطوة الأولى في تحويل البنك المركزي مهمة المراقب الجديد لمعظم النظام المصرفي الأوروبي لـ يتسنى مع نهاية **2014** وبداية **2015** تحقيق الهدف المعلن والمتمثل في معالجة مظاهر الهشاشة التي تشوب النظام المصرفي الأوروبي منذ وقت طويل، هذا وأنّ الاتحاد المصرفي لن يتوقف عند هذا الحد فقط، وإنمّا سوف تستدعي انعكاساته الهيكلية إلى ما هو ابعد بكثير من التحول إلى الرقابة المركزية.

وقد ترجمت فكرة الاتحاد المصرفي إلى واقع حقيقي في اقل من سنتين، بسعي هذا الأخير إلى استكمال الوحدة النقدية والاقتصادية، وكانت الخيارات قليلة أمام السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف، نظراً لضخامة الدين الخاص الذي كان معظمها مقوماً بالعملة الأجنبية، وهذا في غياب هيئة إشرافية مركزية كمقرض الملاذ الأخير، مما جعل الثلاثة عشر دولة من المنطقة النقدية تلجأ إلى صندوق النقد الدولي[2].

المطلب الثاني: دعائم الاتحاد المصرفي

يُعتبر وجود اتحاد مصرفي في منطقة تتعامل بعملة واحدة أمراً مهماً، فهو يُدعم متانة النظام المصرفي من خلال إيجاد هيئة تنظيمية مركزية مستقلة لا تخضع للضغوط السياسية، ويعمل على تقليص الارتباط بين البنوك المتعثرة والحكومات، وبالتالي لا تؤدي الأزمات المصرفية إلى الديون السيادية، فالاتحاد المصرفي يُمكنه تقويض المشاكل الأساسية التي عرقلت الاتحاد النقدي وأدخلته في أزمات متعاقبة، والتي تمثلت في غياب وظيفة مقرض الملاذ الأخير، فقدان آلية صلبة للتعاون والتنسيق والرقابة ما بين الدول الأعضاء، إضافة إلى صعوبة وضع

---

[1] عزيز عصمان، "QNB: انشاء الاتحاد المصرفي الاوروبي اصلاح الهيكل المالي"، صندوق ضمان أموال المودعين، موقع: http://dif.gov.ly/?p=931، 2018/10/29.

[2] نوفل سمايلي، فضيلة بوطورة، المرجع سبق ذكره، 174.

إستراتيجية الخروج من الأزمة، ومن اجل تجاوز كل ذلك، فقد اعتمد الاتحاد المصري ثلاثة دعائم أساسية كما يلي:

أولاً/ آلية الإشراف والرقابة الموحدة:

إنشاء هيئة تنظيمية واحدة تتولى وضع وتطبيق قواعد موحدة للإشراف والرقابة هذا يُشكل خطوة نحو منهج مشترك لتحقيق نظام مصرفي سليم، وقد تم منح البنك المركزي الأوروبي السلطة الكاملة لوضع تشريعات مباشرة تحكم عمل **150** من اكبر البنوك في منطقة اليورو، مع إمكانية التدخل في البنوك الأصغر حجماً عند حدوث الأزمات، وهناك حاجة لمنح المزيد من السلطات للبنك المركزي على كافة البنوك وتوفير الموارد المالية له حتى يتمكن من التدخل لإنقاذ البنوك المتعثرة، وتجدر الإشارة إلى أنّ آلية الإشراف والرقابة الموحدة بدأ اعتمادها بشكل شامل في سنة **2016**.

يتضمن الاتفاق التأكيد على إشراف البنك المركزي الأوروبي على تحريك العملية برمتها، وهو الجهة الوحيدة المسؤولة عن تحديد ما إذا كان البنك على حافة الإفلاس وبالتالي لن تتحمل المالية العامة ثمن أخطاء البنوك أو مواجهتها لازمات مالية ومصرفية معلنة بذلك نهاية عهد حزم المساعدات الضخمة، ليقوم المركزي الأوروبي بوظيفة مقرض الملاذ الأخير، وتدنيه المخاطر النظامية المهددة لبنوك الاتحاد المصرفي وتقليص تكاليف مواجهة الأزمات المصرفية، ويُعهد له اختصاص التدخل على عدة مستويات أهمها:

_ ترخيص لمؤسسات الائتمان وتقييم المشاركين المؤهلين من البنوك[1].

_ ضمان تنفيذ اللوائح الاحترازية الجزئية المرتبطة ببازل 3 من كل بنك، بما في ذلك الامتثال للمتطلبات الدنيا للأموال الخاصة، نسب الرفع المالي والسيولة.

_ فرض إجراءات تصحيحية لمعالجة المشاكل المكتشفة، كتكوين وسائد الأموال الخاصة أو تدابير التدخل المبكر.

ثانيا/ الآلية الموحدة لفض الأزمات المالية:

يُحاول الاتحاد المصرفي توفير إطار تشريعي موحد يحدد بوضوح القواعد والإجراءات الفعالة لإدارة وفض الأزمات المصرفية، فسرعة التدخل والمصداقية ضروريتان لمواجهة الأزمات

[1] نوفل سمايلي، فضيلة بوطورة، المرجع نفسه، 175.

المصرفية، فالآلية تقوم على تقليص البنوك الفاشلة في أوروبا بوضع آلية قرار موحدة وصندوق واحد لدعم البنوك التي تواجه مشاكل سيولة، وإعادة هيكلة البنوك وتصفية البنوك الخاسرة.

وقد أقرت الدول الأعضاء خريطة عمل موحدة حول توحيد القرارات الوطنية بشأن إعادة هيكلة البنوك، كما حددت مجموعة من الأدوات لمعالجة الأزمات المصرفية المحتملة في ثلاثة مراحل هي: الإعداد، الوقاية، التدخل المبكر علاوة على ذلك أنشأت منطقة الاورو بالفعل صندوق للإنقاذ، وهو آلية الاستقرار المالي الأوروبي بـ قيمة **500 مليار اورو**، حيث خصصت **60 مليار** منها لإعادة هيكلة رؤوس أموال البنوك ابتداء من نهاية سنة **2014**.

ثالثا/ الصندوق الأوروبي لضمان الودائع:

أعلنت المفوضية الأوروبية سنة **2010** يتواجد أربعون نظاما مختلفا لتأمين الودائع للدول 27 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، لكن مع انطلاق سنة **2015** في ظل الاتحاد المصرفي، لابد من تواجد نظام وحيد لضمان الودائع المصرفية، يُغطي أوروبا بأسرها لطمأنة المودعين بأنّ ودائعهم في بنك ما ستكون مؤمنة بنفس المستوى في أي بنك آخر، ولتخفيف مخاطر الدعم المصرفي خاصة في ظل الأزمات النظامية، فقد تم وضع سقف **100.00 اورو** لكل مودع في حالة فشل بنك[1].

المطلب الثالث : أهداف الاتحاد المصرفي الأوروبي

إنّ إنشاء مثل هذه الهيئة أصبح ضرورياً في هيكل النظام المالي الأوروبي لمواجهة أي أزمات مستقبلية. إذ يُعتبر وجود اتحاد مصرفي في منطقة تتعامل بعملة واحدة أمراً مهماً لسببين رئيسيين: أولاً يُدعم متانة النظام المصرفي من خلال إيجاد هيئة تنظيمية مركزية للمنطقة لا تخضع للضغوط السياسية من الدول الأعضاء، وثانياً يعمل على تقليص الارتباط بين البنوك المتعثرة وديون الحكومات، وبالتالي لا تؤدي الأزمات المالية إلى أزمات في الديون السيادية.

ويعتمد إنشاء اتحاد مصرفي أوروبي على تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي:

_ إنشاء هيئة تنظيمية واحدة تتولى وضع وتطبيق قواعد موحدة.

_ أن تمتلك هذه الهيئة الموارد المالية التي تمكنها من التدخل لدعم البنوك التي تواجه مشاكل في السيولة، وتمكنها من تصفية البنوك الخاسرة.

[1] نوفل سمايلي، فضيلة بوطورة، المرجع نفسه، 176.

_ لابد من وجود برنامج لضمان الودائع المصرفية يغطي أوروبا بأسرها لطمأنة المودعين بأن ودائعهم في بنك ما ستكون مؤمنة بنفس المستوى في أي بنك آخر.

_ يلعب دوراً حيوياً في منع حدوث أزمات أخرى من خلال كسر الدائرة المغلقة بين عمليات إنقاذ البنوك وأزمات الديون السيادية[1].

وعلى الرغم من أن هناك بعض التحرك نحو هذا الإطار النقابي المصرفي، فإنّه لا يزال غير مُكتمِل. ففيما يخص إنشاء إتحاداً مصرفياً ومالياً أوروبياً قد اظهر الاتحاد الأوروبي المزيد من الضعف، خاصة وإن التكامل المالي العميق عبر الدول الأوروبية يتطلب إطاراً شاملاً للحماية من عدوى الأزمات المصرفية.

المبحث الثالث: النظام المصرفي الأمريكي سويفت في ظل العقوبات الأمريكية على إيران

تستمر إدارة "**دونالد ترامب**" في رفع ضغط العقوبات على إيران، وتستمر الحكومة الإيرانية في تحديها. إنّ ما عبرت عليه إدارة "**دونالد ترامب**" - في الدورة الأولى من العقوبات هو انه أي شركة أو دولة تريد العمل تجارياً مع إيران فإنّها لن تُحظى بأعمال تجارية مع أمريكا. وقد كان لهذا الأمر أثراً كبير على الشركات التي تريد الاستثمار في إيران، العديد منها ترك البلاد، والأخرى التي أرادت الاستثمار هنا قررت عدم فعل ذلك ، أما "**سويفت**" فقد اعتبرت أنّ تعليق وصول البنوك الإيرانية إلى نظام التراسل "**اتُخذ لمصلحة الاستقرار وسلامة النظام المالي العالمي عموماً**"[2].

المطلب الأول: ما هو نظام سويفت؟

في سنة **1973**، وبمبادرة من **239** مؤسسة مصرفية، بدأ تأسيس جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك "**سويفت**"، واتخذت من العاصمة البلجيكية بروكسل مقرّاً لها؛ بهدف توفير شبكة عالمية موحدة للاتصالات المالية الآمنة بين المؤسسات المصرفية. ويهدف هذا النظام إلى تقديم أحدث الوسائل العلمية في مجال ربط وتبادل الرسائل والمعلومات بين جميع أسواق المال، من خلال البنوك المسؤولة عن تنفيذ ذلك بمختلف الدول، وبذلك يتمكن المشترك من مقابلة احتياجات العملاء الأجانب والمحليين أيضًا.

لـ"**سويفت**" مكاتب في دول عدة أهمها فرنسا، ألمانيا، سويسرا، إيطاليا، إسبانيا، المملكة المتحدة، النمسا، السويد، روسيا، أستراليا، اليابان، الصين، كوريا الجنوبية، ماليزيا،

---

[1] عزيز عصمان، المرجع سبق ذكره.

[2] "بعد العقوبات الأمريكية ..قرار سويفت يضع إيران في عزلة مصرفية"، موقع: http://www.roayahnews.com، 2018/11/12.

سنغافورة، الهند، الإمارات العربية المتحدة، البرازيل، المكسيك، الولايات المتحدة، وأفريقيا الجنوبية. ويبلغ عدد الدول المشتركة في تأسيس جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك أكثر من **209** دول، من بينها معظم الدول العربية، ونحو **10.800** مؤسسة مصرفية. وتقوم هذه المؤسسات الأعضاء في "**سويفت**"، بمعالجة ونقل أكثر من **24 مليون** رسالة كمعدل يومي. كما يخضع هذا الأخير لقوانين الاتحاد الأوروبي خضوعًا يميزه عن بقية النظم المالية والمصرفية حول العالم[1].

المطلب الثاني: العقوبات الأمريكية وإقصاء إيران من نظام سويفت

يُذكر أن واشنطن كانت قد أعادت فرض عقوبات على إيران، وقد بدأ سريان الحزمة الثانية من العقوبات الأمريكية، **الإثنين 5 نوفمبر** من هذه السنة، وذلك بعد أشهر من إعلان أمريكا انسحابها من الاتفاق النووي مع طهران. هذه الخطوة تضع إيران في **"عزلة"** مصرفية وتدفعها للبحث عن بدائل لتنفيذ تعاملاتها المصرفية لدعم عمليات التصدير والاستيراد للبلاد، حيث يجعل من الصعب على إيران الحصول على أموال مقابل الصادرات والدفع مقابل الواردات[(2)].

ويرى الخبير في الشأن الإيراني الدكتور "**محمد بناية**"، أن إقصاء إيران من نظام "**سويفت**"، الذي تتعامل به أغلب البنوك في العالم، سيتسبب في خسائر كبيرة للنظام الإيراني، مضيفًا أنّ طهران ستخسر التعامل مع أكثر من **200** بنك حول العالم، كما ستفقد ثقة المستثمرين في البقاء على أراضيها. مؤكدًا أنّ غالبية بنوك العالم ستحجم عن التعامل مع النظام المصرفي الإيراني، خوفًا من فرض عقوبات أمريكية عليها، مشيرًا إلى أن إيران ستواجه صعوبة في إجراء عمليات التبادل التجاري، وتلبية احتياجات سوقها المحلية من الواردات.

وعليه فان العقوبات الأمريكية تشكل ضربة قوية وخسارة فادحة للنظام الإيراني؛ حيث تقصيه من نظام "**سويفت**"، الذي يُعد أهم نظام دولي لحركة الأموال في العالم.

أمّا فيما يخص احتمالية انضمام إيران إلى نظام "**سويفت**" روسي، أوضح الخبير في الشأن الإيراني، أن النظام الروسي ليس بالديناميكية نفسها، والقوة الاقتصادية التي تتمتع بها الدول المشاركة في نظام "**سويفت**"، وهو ما يعني أن الاعتماد على النظام الروسي كبديل لن يكون بحجم القوة الاقتصادية نفسها[(3)].

[(1)] علي رجب، "**الاقتصاد الإيراني يترنح...العقوبات الأمريكية تقصي ظهران من برنامج "سويفت"**"، المرجع دراسات وأبحاث استشرافية حول الإسلام الحركي، موقع: http://www.almarjie-paris.com، 2018/11/05.

[(2)] "**بعد العقوبات الأمريكية ..قرار سويفت يضع إيران في عزلة مصرفية**"، **المرجع سبق ذكره.**

[(3)] علي رجب، **المرجع سبق ذكره.**

وعليه فان قرار العقوبات الذي اتخذه "**دونالد ترامب**" لم يمس إيران وحدها بل فتح حرباً تجارية على كل جيرانه دون أن يستثني أحداً حتى كندا حليفة الولايات المتحدة تاريخياً، وكذلك المكسيك واليابان والآن مع الصين، ولم يحترم "**دونالد ترامب**" تاريخ أوروبا تجاريًا وعسكرياً وسياسياً واعتبرها مثل الصين، وهو ما دفع الأوروبيون إلى اتخاذ قراراً مباشراً ببدء التخلي عن تلك الهيمنة. من خلال اتخاذ آلية قانونية هي الأولى من نوعها في أوروبا للخروج من رقة الدولار وسيطرة الاقتصاد الأمريكي، وتفادي العقوبات الأمريكية ضدها. هذا ما سنلتمسه في المبحث الرابع.

المبحث الرابع: خطة الاتحاد الأوروبي الجديدة لتفادي العقوبات الأمريكية

تُعتبر محاولات حكومة برلين وعدد من دول الاتحاد الأوروبي الإبقاء على الاتفاق النووي الإيراني، بهدف إجراء تبادل مصرفي مع طهران، بعيداً عن عقوبات واشنطن؛ بـ"**المهمة شبه المستحيلة**". ويعد العمل على تدشين أنظمة أوروبية جديدة لتبادل البيانات المصرفية، مستقلة عن نظام "**سويفت**" الأمريكي، ليس بالأمر السهل. خاصة وأنّ "**سويفت**" شرياناً رئيسياً للتجارة الخارجية؛ الأمر الذي قد يُعرقل جهود أوروبا لحماية شركاتها التي شرعت في الانسحاب بالفعل من السوق الإيرانية، خشية عقوبات محتملة من الولايات المتحدة، لاسيما أنّ الأوروبيين يدركون صعوبة إيجاد بديل للأنظمة المصرفية الأمريكية في المستقبل القريب[1].

المطلب الأول: آلية الأهداف الخاصة والعمارة المصرفية الأوروبية الجديدة

من المحتمل أن تكون سياسة "**دونالد ترامب**" قد أدت إلى نتيجة عكس ذلك المقصود. إنّ قرار واشنطن بالتخلي عن الاتفاق النووي الإيراني وفرض عقوبات صارمة على الشركات التي تتاجر في النفط الإيراني اعتباراً من **4 نوفمبر**، هو خلق لقنوات جديدة للتعاون بين الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين وإيران ومن المحتمل دول أخرى. إنّ الإعلان الأخير الذي أصدره مسؤولون في بروكسل عن إنشاء "**آلية أهداف خاصة**" غير محددة لتفادي التجارة بالنفط بالدولار الأمريكي وبالتالي فرض عقوبات على أمريكا، قد يسبب هذا بداية النهاية للسيطرة التي يفرضها نظام الدولار على الاقتصاد العالمي.

ووفقًا لتقارير من آخر محادثات ألمانية ثنائية في طهران في **17 اكتوبر**، فإنّ ما يسمى بـ "**آلية الأهداف الخاصة**" التي ستسمح لإيران بالاستمرار في الحصول على صادراتها النفطية، ستبدأ التنفيذ في الأيام المقبلة. وفي نهاية **سبتمبر**، أكدت رئيسة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي،

[1] هشام رشاد، "المخاطر الاقتصادية تحول دون تمسك أوروبا باتفاق إيران النووي"، العين الإخبارية، موقع: https://al-ain.com، 2018/11/05.

"فيديريكا موغيريني"، على خطط لإنشاء قناة تجارية مستقلة، مشيرة إلى أنه **"لا يمكن لأي دولة أو منظمة ذات سيادة أن تقبل أن يقرر شخص آخر من يُسمح لك بالتداول معه".**

وفقًا لتقارير مختلفة من الاتحاد الأوروبي، تتضمن خطة **"آلية الأهداف الخاصة"** الجديدة نظام مقايضة متطوراً يمكنه تجنب عقوبات وزارة الخزانة الأمريكية. وكمثال على ذلك، تستطيع إيران شحن النفط الخام إلى شركة فرنسية، من خلال رصيد مستحق بواسطة خطة **"آلية الأهداف الخاصة"**، يُشبه إلى حد كبير أحد البنوك. ويُمكن بعد ذلك أن تستخدم لدفع مصنع إيطالي للبضائع المشحونة بالطريقة الأخرى، دون أي أموال تمر عبر أيدي الإيرانيين أو النظام المصرفي العادي. وسيتم إنشاء وسيط مالي دولي متعدد الجنسيات تدعمه الدولة للتعامل مع الصفقات ومع الشركات المهتمة بإيران بالإضافة للمعاملات والأطراف الإيرانية. لن تكون أي معاملات واضحة بالنسبة للولايات المتحدة، وسوف تشمل اليورو والجنيه الاسترليني بدلاً من الدولار.

إنه رد استثنائي على ما وصفته واشنطن بسياسة الحرب المالية الشاملة ضد إيران، والتي تتضمن تهديدات بفرض عقوبات على البنوك المركزية الأوروبية وشبكة الدفعات المشتركة بين البنوك **"سويفت"** ومقرها بروكسل إذا كانت لديهم روابط مع إيران بعد **4 نوفمبر**[1].

المطلب الثاني: إنشاء نظام مالي مستقل عن الولايات المتحدة للحفاظ على الاتفاق النووي مع إيران

دعت ألمانيا، أكبر اقتصاد في أوروبا، إلى نظام دفع مستقل عن الولايات المتحدة الأمريكية، فيما يمكن أن يكون إيجابي بالنسبة لعملة البيتكوين الرقمية. خلال الأشهر القليلة الماضية، تضررت إيران وتركيا بشدة جراء العقوبات الأمريكية. مستبعدة من النظام المالي العالمي، لم تتمكن هذه الدول من القيام بمعاملات إلى دول أخرى وأصبحت مقيدة من استخدام النظام المصرفي العالمي.

ورداً على ذلك، عبّر وزير الخارجية الألماني الذي يخدم في الحكومة الرابعة لمجلة **"أنجيلا ميركل"** منذ مارس الماضي، **"هايكو ماس"** قائلاً: **"إنّه من الضروري أن يتم تعزيز الاستقلالية الأوروبية من خلال إنشاء قنوات دفع مستقلة عن الولايات المتحدة، وإنشاء صندوق نقد أوروبي ونظام "سويفت" مستق**[2].

---

[1] فريديريك وليام انغدال، **"خطة الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين لتفادي العقوبات على النفط الإيراني"**، مركز دراسات كاتيخون، موقع: http://katehon.com، 2018/11/10.

[2] **"ألمانيا تدعو للانسحاب النظام المالي الأمريكي وإنشاء نظام دفع مستقل"**، موقع: http://www.rasd24.net، 2018/11/09.

كما أعلنت بريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا والصين يوم 24 سبتمبر وفي خطوة تنم عن مواجهة سياسات واشنطن الرامية لممارسة المزيد من الضغط على إيران، عن إنشاء نظام جديد للتبادل المصرفي بعنوان "إس بي في" (Special Purpose Vehicle) للتعامل مع إيران. وهو ما عبر عنه يوم 5 أكتوبر وزير المالية الفرنسي قائلا: "إنّ دونالد ترامب يُشكل دافعاً لأوروبا الأقوى". وأضاف "إنّ حصيلة الأزمة مع إيران، توجد فرصة سانحة لأوروبا لإنشاء مؤسساتها المالية المستقلة لكي تقوم بالتجارة مع أي طرف شاءت"(1).

وعلى مدار العامين الماضيين، أصبح للعملات الرقمية دور هام في تخطي النظام المالي الذي يُسيطر عليه الدولار، واستبدال نظام "سويفت". ففي وقت سابق من العام الجاري، قامت إيران باستخدام العملات الرقمية للتداول مع حلفائها، واضطر البنك المركزي الإيراني إلى البدء في تطوير مقترحات لاستخدام العملات الرقمية. وقد عبّر "محمد رضا بوراهيري"، رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية في البرلمان الإيراني قائلاً: "إنّ روسيا وافقت على استخدام الشبكات المالية اللامركزية مثل العملات الرقمية مع إيران للتحايل على النظام المصرفي الذي تُسيطر عليه الولايات المتحدة". ومن جانبه، عبّر "كيم دوتكوم"، وهو رجل أعمال ألماني فنلندي معروف بتطوير شركة "ميجا" قائلاً: "إن انسحاب الاقتصادات الأوروبية من النظام المصرفي العالمي خطوة إيجابية بالنسبة للبيتكوين(*) وغيرها من العملات الرقمية لأنه سيؤدي إلى انخفاض الدولار وعملات الاحتياط الأخرى، ويرسخ موقف العملات الرقمية كمخزن للقيمة ووسط التبادل".

هذا وقد بدأت شعبية العملات الرقمية في الارتفاع في دول مثل تركيا، إيران وفنزويلا، حيث أدى الانخفاض السريع في قيمة العملات الوطنية والرقابة الصارمة على رأس المال إلى منع استخدام العملات الورقية كوسيلة للتبادل المناسبة (2).

إنّ الهدف من إنشاء أوروبا آلية "اس بي في" هو تنحية الدولار الأمريكي عن التعاملات التجارية مع إيران جانباً بحيث أنّ أمريكا لن تكون قادرة على الاطلاع على محتوى الصفقات بسبب مرور المبالغ المتبادلة عبر النظام المالي الأمريكي (لان كل صفقة ومعاملة بالدولار يجب أن تمر عبر النظام المالي الأمريكي)، وبالتالي لن يكون بوسعها مقاطعة البنك الأجنبي والمتعامل ذات الصلة. حتى وان قامت أمريكا بفرض عقوبات على "اس بي في" فان ذلك لن يوثر على هذه الآلية، لأنها ليست بحاجة للدولار(3).

---

(1) "أوروبا والعقوبات على إيران: هل تتضعضع سلطة الدولار؟"، موقع: http://www.alalam.ir، 2018/11/11.

(*) بيتكوين هي عملة معماة ونظام دفع عالمي يمكن مقارنتها بالعملات الأخرى مثل الدولار أو اليورو، لكن مع عدة فوارق أساسية، من أبرزها أن هذه العملة هي عملة إلكترونية بشكل كامل تتداول عبر الإنترنت فقط من دون وجود فيزيائي لها.

(2) "ألمانيا تدعو للانسحاب النظام المالي الأمريكي وإنشاء نظام دفع مستقل"، **المرجع سبق ذكره.**

(3) "أوروبا والعقوبات على إيران: هل تتضعضع سلطة الدولار"؟، **المرجع سبق ذكره.**

وعلى هذا الأساس إذا فقدت الولايات المتحدة هيمنتها على الأنظمة المصرفية العالمية، واختارت الدول الاتجاه إلى شبكات مالية مستقلة، فمن المحتمل أن يلجأ كل من المستثمرين والشركات والأفراد والتجار والحكومات إلى العملات الرقمية (1).

المطلب الثالث : التعاون الأوروبي الروسي الصيني

كرّست دوائر السياسة الأوروبية الرائدة في الآونة الأخيرة عدة أفكار أهمها المناقشة التي جرت بين روسيا والصين منذ أواخر **سنة 2017** على إمكانية الربط بين أنظمة الدفع الثنائية وتجاوز الدولار. وانه سيتم ربط نظام الدفع الإلكتروني الصيني ونظام الدفع المحلي الروسي مباشرة، والتي لم يسبق لها مثيل في حقبة ما بعد سنة **1944**. هذا وقد أكد وزير الخارجية الألماني، "**هيكو ماس**"، في شهر **أوت** وفي إشارة إلى الإجراءات الأمريكية الأحادية لمنع النفط والتجارة الأخرى مع إيران، قائلاً: "**يجب على أوروبا ألا تسمح للولايات المتحدة بالتصرف فوق رؤوسنا وعلى حسابنا لهذا السبب، من الضروري أن نعزز الاستقلالية الأوروبية من خلال إنشاء قنوات دفع مستقلة عن الولايات المتحدة، وإنشاء صندوق نقد أوروبي وإنشاء نظام "سويفت" مستقل**". وهو ما عبّرت عليه "**فيديريكا موغيريني**" خلال الاجتماع الأخير للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك قائلة: "**إنّ برنامج " آلية الأهداف الخاصة " يهدف إلى تسهيل المدفوعات المتعلقة بصادرات إيران بما في ذلك النفط، طالما أنّ الشركات المعنية تقوم بأعمال مشروعة بموجب قانون الاتحاد الأوروبي**". وتشارك الصين وروسيا أيضا في " **آلية الأهداف الخاصة** ". من المحتمل أن تنضم تركيا والهند ودول أخرى لاحقا[2].

الحقيقة أنّ الصين وروسيا تسعيان لسنوات للتخلص من هيمنة الدولار. وتحول الموضوع الإيراني اليوم إلى فرصة لهاتين القوتين لجعل القوى الأوروبية تواكبهما أيضاً. إنّ اتحاد هذه القوى الخمس التي تملك مجتمعة اقتصادا أقوى من أمريكا بكثير، يتحقق في ظل الموضوع الإيراني لمواجهة واشنطن[3].

إذا كان هذا هو الحال، فسوف يخلق فجوة كبيرة في الدولار. في إشارة إلى "**آلية الأهداف الخاصة**" وتداعياتها، أشار "**جاريت بلان**"، المسؤول السابق في وزارة الخارجية الأمريكية في عملية التفاوض حول الاتفاق النووي الإيراني، إلى أن آلية الدفع تفتح الباب أمام تدهور طويل الأمد لقوة العقوبات الأمريكية. فحقيقة أنّ الدولار الأمريكي لا يزال العملة المهيمنة الساحقة على التجارة الدولية والمعاملات المالية يعطي واشنطن قدرة استثنائية على البنوك والشركات في بقية

---

(1) "ألمانيا تدعو للانسحاب النظام المالي الأمريكي وإنشاء نظام دفع مستقل"، **المرجع سبق ذكره.**

(2) فريديريك وليام انغدال، **المرجع سبق ذكره.**

(3) "أوروبا والعقوبات على إيران: هل تتضعضع سلطة الدولار؟"، **المرجع سبق ذكره.**

العالم. قد يتغير وفي القريب الآجل على الرغم من أنّه لم يتم إنجازه بعد[1]. خاصة انّه هناك إمكانية أن تستخدم أوروبا في إطار مواجهة الإجراءات الأمريكية، نظامها المالي المستقل بصورة أوسع نطاقاً. ومع زيادة حجم الصفقات والمعاملات التجارية باليورو، يبرز احتمال أنّ تقلص البنوك المركزية لبلدان العالم اهتمامها بالدولار الأمريكي وتعمل على تخزين اليورو أكثر من الماضي. وهذا يمكن أن يدق ناقوس الخطر لهيمنة الدولار على المعاملات الدولية[2].

وعليه فان القضاء على عملة الدولار هو ثالث موقف يتخذه الاتحاد الأوروبي ولا مجال للانتصار على الدولار إلاّ برؤية موحدة وأرضية مشتركة تقضي نهائيا على منطق السوق السوداء في العقيدة الأمريكية.

إلاّ أنّ كل هده الاقتراحات والمجهودات تبقى صعبة المنال، فقد أعرب الخبير الاقتصادي والأستاذ في جامعة السوربون الفرنسية **"شبل السبع"**، عن رؤيته بأن الاقتراح الألماني لتطوير نظام مصرفي بديل لنظام التعريف المصرفي الأمريكي **"سويفت"**، هو مناورة سياسية وورقة ضغط تستخدمها المستشارة الألمانية **"أنجيلا ميركل"** بحنكة.

كما أضاف **"شبل السبع"** قائلاً: **"إنّ هذا الاقتراح سيسمح للأوروبيين بالتعامل باليورو أو عملات أخرى غير الدولار من دون علم الأمريكيين".**

وفي نفس الوقت، اعتبر **"شبل السبع"** أنّ المشكلة في النظام المصرفي الأوروبي البديل هو بأن **70%** من التبادلات التجارية حول العالم تتم بعملة الدولار، مما سيشكل صعوبة في التبادلات التجارية. وأضاف: **"أنّه من الممكن خلق نظام مصرفي بديل للنظام الأمريكي، لكن هذا النظام لا يمكنه استبدال نظام "السويفت" الأمريكي، لأن الأخير يبقى الأساس، فكل المصارف المركزية في العالم، باستثناء روسيا تمتلك احتياطها المالي بعملة الدولار".** وتابع قائلاً: **"أنّ الاقتراح الألماني هو موقف سياسي كبير ويُشكل تحدياً لأمريكا، لكن هذا النظام الأوروبي المصرفي الجديد وفي حال تم إتباعه لن يلغي نظام "سويفت" ولن يستبدله"**[3].

وعليه فان إنشاء هذا النظام يواجه عقبات ولا يمكن أن يكون بديلاً عن نظام **"سويفت"** المالي، لكونه مرتبطاً بمنظومة من المؤسسات المالية والبنوك حول العالم، تجاوز عدد مستخدميها العام الماضي، **28 مليون** معاملة، وأكثر من **11 ألف** مؤسسة مالية ومصرفية في أكثر من **200 دولة**، فضلاً عن سيطرة الدولار الأمريكي على الاقتصادات العالمية.

---

[1] فريديريك وليام انغدال، **المرجع سبق ذكره.**

[2] "أوروبا والعقوبات على إيران: هل تتضعضع سلطة الدولار؟"، **المرجع سبق ذكره.**

[3] **"خبير اقتصادي: أنشاء ألمانيا لنظام مصرفي بديل للأمريكي هو مناورة سياسية"**، موقع: https://arabic.sputniknews.com، 2018/11/10.

وعلى هذا الأساس فان الكيان الأوروبي المزمع إنشاءه يبقى مجرد كيان لتسهيل المعاملات المالية بين الشركات الأوروبية العاملة في إيران بعيداً عن الحكومات، للتسهيل وليس للخروج من عباءة النظام الأمريكي.

النتائج:

_ يتمتع البنك الأوروبي المركزي بـ شخصية قانونية مستقلة توفر له السلطة الكاملة لممارسة مهامه في الإطار المؤسسي للموضوع، ويعمل إلى جانبه مجموع البنوك المركزية الوطنية التي تُعتبر مساهمة في رأس مال البنك المركزي الأوروبي وفق مفتاح توزيع نسبي يتشكل من شطرين.

_ الهدف الرئيسي للنظام الأوروبي للبنوك المركزية يتمثل في المحافظة على استقرار الأسعار، ودون الإخلال بـ هدف استقرار الأسعار، فهو يُدعم السياسة الاقتصادية للجماعة بقصد الإسهام في تحقيق أهداف الجماعة. ويعمل وفقاً لمبدأ اقتصاد سوق مفتوح يتميز بالمنافسة الحرة، ويدعم التخصيص الفعال للموارد.

_ يُعتبر وجود اتحاد مصرفي في منطقة تتعامل بعملة واحدة أمراً مهماً، فهو يُدعم متانة النظام المصرفي من خلال إيجاد هيئة تنظيمية مركزية مستقلة لا تخضع للضغوط السياسية، ويعمل على تقليص الارتباط بين البنوك المتعثرة والحكومات، وبالتالي لا تؤدي الأزمات المصرفية إلى الديون السيادية، فالاتحاد المصرفي يُمكنه تقويض المشاكل الأساسية التي عرقلت الاتحاد النقدي وأدخلته في أزمات متعاقبة.

_ على الرغم من أن هناك بعض التحرك نحو هذا الإطار النقابي المصرفي، فإنّه لا يزال غير مُكتمِل. ففيما يخص إنشاء إتحاداً مصرفياً وممالياً أوروبياً قد اظهر الاتحاد الأوروبي المزيد من الضعف، خاصة وإن التكامل المالي العميق عبر الدول الأوروبية يتطلب إطاراً شاملاً للحماية من عدوى الأزمات المصرفية.

_ تُشكل العقوبات الأمريكية بعد أشهر من إعلان انسحابها من الاتفاق النووي مع طهران ضربة قوية وخسارة فادحة للنظام الإيراني؛ حيث تقصيه من نظام "**سويفت**"، الذي يُعد أهم نظام دولي لحركة الأموال في العالم هذا من جهة. ومن جهة ثانية فإنّ "**دونالد ترامب**" من خلال هذه العقوبات المتخذة لم يمس إيران وحدها بل فتح حرباً تجارية على كل جيرانه دون أن يستثني أحداً، وهو ما دفع الأوروبيون إلى اتخاذ قراراً مباشراً ببدء التخلي عن تلك الهيمنة. من خلال اتخاذ آلية قانونية هي الأولى من نوعها في أوروبا للخروج من رقة الدولار وسيطرة الاقتصاد الأمريكي، وتفادي العقوبات الأمريكية ضدها.

_ من المحتمل أن تكون سياسة "**دونالد ترامب**" قد أدت إلى نتيجة عكس ذلك المقصود. إنّ قرار واشنطن بالتخلي عن الاتفاق النووي الإيراني وفرض عقوبات صارمة على الشركات التي تتاجر في النفط الإيراني اعتباراً من **4 نوفمبر**، هو خلق لقنوات جديدة للتعاون بين الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين وإيران ومن المحتمل دول أخرى.

_ حقيقة أنّ الدولار الأمريكي لا يزال العملة المهيمنة الساحقة على التجارة الدولية والمعاملات المالية يُعطي واشنطن قدرة استثنائية على البنوك والشركات في بقية العالم. قد يتغير وفي القريب الآجل على الرغم من أنّه لم يتم إنجازه بعد. خاصة انّه هناك إمكانية أن تستخدم أوروبا في إطار مواجهة الإجراءات الأمريكية، نظامها المالي المستقل بصورة أوسع نطاقاً. وعليه فان القضاء على عملة الدولار هو ثالث موقف يتخذه الاتحاد الأوروبي ولا مجال للانتصار على الدولار إلاّ برؤية موحدة وأرضية مشتركة تقضي نهائيا على منطق السوق السوداء في العقيدة الأمريكية.

_ تُعتبر محاولات حكومة برلين وعدد من دول الاتحاد الأوروبي الإبقاء على الاتفاق النووي الإيراني، بهدف إجراء تبادل مصرفي مع طهران، بعيداً عن عقوبات واشنطن؛ بـ"**المهمة شبه المستحيلة**". ويعد العمل على تدشين أنظمة أوروبية جديدة لتبادل البيانات المصرفية، مستقلة عن نظام "**سويفت**" الأمريكي، ليس بالأمر السهل وصعبة المنال **لأن هذا الأخير يبقى الأساس، فكل المصارف المركزية في العالم، باستثناء روسيا تمتلك احتياطها المالي بعملة الدولار**".

التوصيات:

_ من الأفضل للولايات المتحدة عدم تضمين نظام "**سويفت**" للتحويلات البنكية الدولية في هذه العقوبات المقبلة ضد إيران من أجل التمكن من مراقبة التحويلات التي تجريها مع الدول حول العالم ومنح الفرصة لعدد من الدول الحليفة لترتيب أوضاعها.

_ من الضروري مراجعة نقاط الضعف فيما يخص إنشاء إتحاداً مصرفياً ومالياً أوروبياً والذي لا يزال غير مُكتمِلا، خاصة وإن التكامل المالي العميق عبر الدول الأوروبية يتطلب إطاراً شاملاً للحماية من عدوى الأزمات المصرفية.

_ إنّ القضاء على عملة الدولار هو ثالث موقف يتخذه الاتحاد الأوروبي بعد الانسحاب البريطاني سنة **2016** والمواصلة في الاتفاق النووي مع إيران سنة **2018**، ولا مجال للانتصار على الدولار إلاّ برؤية موحدة وأرضية مشتركة من خلال المزيد من التعاضد ووضع الكثير من الخطط لمواجهة العقوبات الأمريكية وبالتالي القضاء نهائيا على منطق السوق السوداء في العقيدة الأمريكية.

_ إنّ تعزيز الاستقلالية الأوروبية من خلال إنشاء قنوات دفع مستقلة عن الولايات المتحدة، وإنشاء صندوق نقد أوروبي ونظام "**سويفت**" مستقل، لا يمكن أن يتحقق إلاّ عبر الأوروبيين نفسهم الذين ستُظهر تصرفاتهم وليس مواقفهم الكلامية مدى استعدادهم للتضحية بمصالحهم، في سبيل الإبقاء على الصفقة النووية مع إيران.

_قد تكون سياسة "**دونالد ترامب**" قد أدت إلى نتيجة عكس ذلك المقصود. إنّ قرار واشنطن بالتخلي عن الاتفاق النووي الإيراني وفرض عقوبات صارمة على الشركات التي تتاجر في النفط الإيراني اعتباراً من **4 نوفمبر**، هو خلق لقنوات جديدة للتعاون بين الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين وإيران ومن المحتمل دول أخرى هو اكبر فرصة لا تقدر بثمن أمام القوى الخمس التي تملك مجتمعة اقتصاداً أقوى من أمريكا بكثير، يتحقق في ظل الموضوع الإيراني لمواجهة واشنطن.

خلاصة:

لم يحترم "**دونالد ترامب**" تاريخ أوروبا تجارياً وعسكرياً وسياسياً واعتبرها مثل الصين، وهو ما دفع الأوروبيون إلى اتخاذ قراراً مباشراً ببدء التخلي عن تلك الهيمنة. من خلال إنشاء كياناً قانونياً لتسهيل المعاملات المالية القانونية مع إيران،هذه الآلية القانونية هي الأولى من نوعها في أوروبا للخروج من رقة الدولار وسيطرة الاقتصاد الأمريكي، وتفادي العقوبات الأمريكية ضدها.

هذه الخطوة ليست مجرد تحدي أوروبي للهيمنة الأمريكية، بل ستخلق آليات وقنوات جديدة تتماشى مع طبيعة القانون الدولي، للالتفاف على الأنظمة الأمريكية الخاصة بالتجارة ونقل الأموال مثل نظام "**سويفت**".

وعليه فان فكرة أن يكون القرار الأوروبي بداية لتخلي أوروبا عن أمريكا، أو خطوة في عزلها اقتصادياً مستبعدة جداً خاصة وأنّ المصالح هي التي تحكم العلاقات بين الدول والمصالح الأوروبية في أمريكا ضخمة، ولا يمكن للاتحاد الأوروبي أن يتخلى عنها من أجل عيون إيران .

وعلى هذا الأساس فان الكيان الأوروبي المزمع إنشاءه يبقى مجرد كيان لتسهيل المعاملات المالية بين الشركات الأوروبية العاملة في إيران بعيداً عن الحكومات، للتسهيل وليس للخروج من عباءة النظام الأمريكي.

المراجع:

أولاً/ المجلات والدوريات:

1_ نوفل سمايلي، فضيلة بوطورة، **"الاتحاد المصرفي الأوروبي كضرورة لاستكمال التكامل النقدي والوقاية من الأزمات المالية"**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية: جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، م 11، ع 1، 2018.

2_ منى كمال، **"تجربة الاتحاد النقدي الأوروبي في مجال التنسيق بين السياستين المالية والنقدية"**، 2010.

3_ WWW. Elbassair.net

ثانياً/ المواقع الالكترونية:

1_ عزيز عصمان، "**QNB: إنشاء الاتحاد المصرفي الأوروبي إصلاح الهيكل المالي**"، صندوق ضمان أموال المودعين، موقع: http://dif.gov.ly/?p=931، 2018/10/29.

2_ **"بعد العقوبات الأمريكية ..قرار سويفت يضع إيران في عزلة مصرفية"**، موقع: http://www.roayahnews.com، 2018/11/12.

3_ علي رجب، **"الاقتصاد الإيراني يترنح...العقوبات الأمريكية تقصي ظهران من برنامج "سويفت""**، المرجع دراسات وأبحاث استشرافية حول الإسلام الحركي، موقع: http://www.almarjie-paris.com، 2018/11/05.

4_ هشام رشاد، **"المخاطر الاقتصادية تحول دون تمسك أوروبا باتفاق إيران النووي"**،العين الإخبارية، موقع: https://al-ain.com، 2018/11/05.

5_ فريديريك وليام انغدال، **"خطة الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين لتفادي العقوبات على النفط الإيراني"**، مركز دراسات كاتيخون، موقع: http://katehon.com، 2018/11/10.

6_ **"ألمانيا تدعو للانسحاب النظام المالي الأمريكي وإنشاء نظام دفع مستقل"**، موقع: http://www.rasd24.net، 2018/11/09.

7_ **أوروبا والعقوبات على إيران: هل تتضعضع سلطة الدولار؟**، موقع: http://www.alalam.ir، 2018/11/11.

8_ **"خبير اقتصادي: أنشاء ألمانيا لنظام مصرفي بديل للأمريكي هو مناورة سياسية"**، موقع: https://arabic.sputniknews.com.2018/11/10 ،

تمثلات ادراكية صعود مظاهر فجوة التأثير في تشكيل مسارات التفاعلات المتأرجحة (الإيرانية – الأمريكية)

Cognitive representations The Rise of the Gap Phenomenon in the Formation of the Swinging Interaction Tracks (Iranian-American)

فراس عباس هاشم

باحث دكتوراه جامعة النهرين /كلية العلوم السياسية

الملخص:

تناقش هذه الدراسة علاقة ايران بالولايات المتحدة على خلفية الانسحاب الامريكي من الاتفاق حول البرنامج النووي الايراني، وتتساءل الدراسة اذا ما كانت الادارة الامريكية تستطيع معالجة هذا الاخفاق، وتنظر الدراسة ايضا الى تحديد الدور الايراني وتناميه المستمر في منطقة الشرق الاوسط من خلال تنويع خيارتها الاستراتيجية ومواقفها حيال القضايا الشائكة ، وتأثيرات ذلك على المصالح الامريكي ، وتبين التغيرات الناجمة عن الاختلاف بين ادارة دونالد ترامب وسابقتها في التعامل مع ايران .كما تنظر الدراسة الى تقاطعات الموقف الاوروبي مع الموقف الامريكي من البرنامج النووي وتجدد العقوبات علي ايران وتناقش ايضا علاقة ايران بدول الاتحاد الاوروبي لا سيما بعد التطورات في السياسة الامريكية ومحاولة استعادة دورها المتراجع في ساحة الشرق الاوسط .

الكلمات المفتاحية: التوازن ، البرنامج النووي ، دور اقليمي ، العقوبات الاقتصادي ، الاتحاد الاوروبي

Abstract:

This study discusses Iran's relationship with the United States on the background of the US withdrawal from the agreement on Iran's nuclear program. The study wonders if the US administration can address this failure. The study also examines Iran's role in the Middle East by diversifying its strategic choice and stance on the thorny issues, its impact on US interests, and the changes resulting from the difference between Donald Trump's administration and its predecessor in dealing with Iran. The European Union also discussed the US position on the nuclear program and the renewal of sanctions against Iran. It also discussed Iran's relations with EU countries, especially after developments in US policy and its attempt to regain its declining role in the Middle East arena.

***Keywords**: Balance, Nuclear Program, Regional Role, Objections, European Union.*

المقدمة :

افرزت التحوّلات والتطوَّرات الاقليميّة في منطقة الشرق الاوسط العديد من التحديات المؤثرة في الأداء الاستراتيجي الإيراني وهذه المتغيَّرات اسهمت في إعادة تشكيل المنطقة على نحو كبير، في ضلِّ سعي الاخيرة لأداء دور إقليميّ مؤثر كان لها انعكاسا في علاقاتها السياسية، فضلاً عن الصّراع حول الهيمنة وإعادة السيطرة على هذا المنطقة، أمام ذلك تجد إيران نفسها محط اهتمام دول المنطقة الاقليمية منها والدولية بصورة عامة بعد ان زاد اكثر حضورا في معادلاتها وهذا ما يثير مخاوف الولايات المتحدة وحلفائها .

ومن ناحية اخرى مواجهة تحديات عديدة وتتمثل بعضها على الصعيد الداخلي وأخرى إقليميّة بالإضافة إلى الدوليّة ، ومن المحتمل أنّ تكون بعض هذه التداعيات السالبة مادة لتعبئة داخلية مضادة لهذا التوجه الإيراني الحالي وخصوص قضية البرنامج النووي الايراني لاسيما وان السياسة الامريكية منذ تولي(دونالد ترامب) محملة بأفكار وسياسات جديدة تجاه العديد من القضايا الاقليمية والدولية .ومن الواضح أن إدارة ترامب شعرت بخيبة أمل من سياسات الادارة السابقة في تعاملها مع ايران، وقررت اللجوء للتصعيد .

وهذا التحول في الموقف الأمريكي يعكس مخاوف أمريكية من التطورات السريعة في الترسانة الصاروخية الايرانية ومحاولتها بأقناع الدول الاوربية من اجل عزل ايران بعد اصطدامها بالموقف الرافض بالانسحاب من الاتفاق وفرض المزيد من العقوبات، لا سيما وان العلاقات بينهما تميزت بالعديد من الازمات في السنوات الاخيرة ، والتي انعكس تأثيرها على طبيعة التحالفات في المنطقة فضلا عن ذلك تمثل عبئا كبيرا على ايران نتيجة العقوبات الامريكية .

وبناء على ذلك جاءت **اهمية هذه الدراسة** محاولة في فهم السلوك الايراني بعدما ادركت تطورات الاحداث في المنطقة وخصوصا بعد التحولات في السياسة الامريكية سوف تترك تداعياتها الاستراتيجية على الصعيد الداخلي وعلى علاقاتها الاقليمية. ولأهمية هذا الموضوع وبالتالي **ممكن طرح اشكالية على صيغة تساؤلات** حول مدى تأثير التحولات في السياسة الامريكية تجاه ايران في رسم السلوك الخارجي الايراني و في التعاطي مع تطورات الاحداث والمتغيرات فسما يتعلق ببرنامجها النووي ونفوذها الاقليمي . وتنطلق الاجابة على هذا التساؤلات **من خلال فرضية** مفادها ان التفاعلات الامريكية الايرانية في المنطقة تتجه الى مزيد من التصعيد ، وهي تعكس وجود علاقة طردية فكلما ازداد الطرفين الايراني والامريكي حضورا في المنطقة، انعكست حدة ذلك على المنافسة والصراع فيما بينهما .

المبحث الاول

تأصيل انماط المواجهة لاستيعاب سيرورة مستجدات حدود التاثير

مما لا شك مع اندلاع موجة الاحتجاجات في الشرق الاوسط، ازداد تأزم المنطقة، وانفتحت أكثر على التدخلات الخارجية، فغدت ساحةً رئيسة لصراع الأجندات الإقليمية والعالمية على دول أنهَكَتها المشكلات والأزمات والحروب، تعاني فشل الدولة وغياب حكم القانون، وتخضع لمعادلات فُرضت عليها خارجيًا. لا شكّ في أن كل هذه التحولات قد كانت سببًا لاختلال ميزان القوى في الإقليم[269].

وعليه تواجه ايران سياقا جغرافيا معقدا وشديد الاضطراب لوقوعها في منطقة الخليج العربي وبحر قزوين بجانب موقعها الجغرافي الممتاز وهذه البيئة الجغرافية حتمت على ايران اعلاه العامل الامني في سياساتها الخارجية والسعي الى امتلاك تكنولوجيا نووية متقدمة لردع الاعداء من ناحية ودعم النفوذ الاقليمي لإيران من ناحية اخرى[270]، في الواقع إنّ إيران تدرك أدائها دور لقوة الإقليميّة يتطلب شرعية إقليميّة ودوليّة، ويتوفر تصور لدى دوائر صنع القرار في إيران هو أنّ توفير الشرعية الأمريكية لهذا الدَّور هو المفتاح للحصول على الشرعية الإقليميّة، لاسيّما أنّ بعض الدوائر في الولايات المتحدة لا ترى في دول الخليج موازنًا لإيران، ولا يتم التعامل معها على أنَّها طرف في أي صفقة يمكن التوصل إليها مع إيران[271]، إذ يؤكد خبراء السياسة في إيران العمل على صياغة مضمون إقليميّ جديد من وجهة نظر إسلامية تضع له إيران استراتيجية جديدة على المستوى الإقليميّ وتقوم بتعديل بعض سياساتها الاقليميّة لتتناسب مع احتياجاتها السياسية والأمنية في إطار الظروف الجديدة [272]. وعلى الرغم من أنّ مواقف بعض الدول العربية التي تتوجس من تداعيات حركة التغيير على استقرار مجتمعاتها جاء الموقف الإيراني متوافقا مع حالة التغيير في المنطقة من خلال الترويج لنموذجها الإسلامي ،لذلك أصبحت دعواتها محور التغيير والتَّحوُّل الدّيمقراطيَّ في المنطقة .

يرتبط تحديد طبيعة العلاقة وحجم النفوذ والتأثير لفاعل بحجم دولة كيان او تحالف دولي من جهة في فاعلين من غير الدول من جهة اخرى بالنظر الى اربعة عوامل رئيسية : ايدولوجية اطراف العلاقة ومدى ارتباط الهيكل التنظيمي للفاعل من غير الدولة بالفاعل الدولي

---

[269] ايفا حداد ، الاتفاق النووي الإيراني مع السداسية الدولية وأثره في العلاقات الإيرانية – السعودية ، مجلة سياسات عربية العدد (25) ،(بيروت ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2017)، ص 68 .

[270] سماح عبد الصبور عبد الحي ، القوة الذكية في السياسة الخارجية :دراسة في ادوات السياسة الخارجية الايرانية تجاه لبنان 2005-2013) ، تقديم ، نادية محمود مصطفى ، (مصر ، دار البشير للثقافة والعلوم ، 2014)، ص 102 .

[271] كوثر عباس الربيعي ، فراس عباس هاشم ، مصدر سبق ذكره ، ص 8.

[272] محمد السعيد عبد المؤمن ، ايران ومحاولات استعادة الحلم الامبراطوري ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (201)، (القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2015) ، ص94.

او الاقليمي وادوار الفاعل من غير الدولة كونه يعمل ضمن اطار وطني او عابر للقوميات واخيرا مدى اعتماده على عناصر الدعم الخارجي [273].

وهكذا رأت الإدارة الأميركية في "نجاحات إيران في تشكيل نفوذ ومشاركة حقيقية بمصالحها وحلفائها وقدراتها والتمدد في المنطقة من اليمن إلى العراق إلى سوريا ولبنان وغزة، واعتبرت ذلك نقطة ثقل استراتيجي للسياسة الإيرانية وأنها أصبحت تشكل ظاهرة يصعب تجاوز مواقفها ومطالبها ومصالحها، كما أنها أصبحت تشكل ظاهرة دولة إقليمية عظمى تتمدد باستمرار وبقوة تنافس قوة ونفوذ إسرائيل والولايات المتحدة[274]،إلى ذلك، نظر البعض إلى مرحلة الرئيس الأمريكي(باراك أوباما-Barack Obama) على أنها فرصة لن تتكرر لحصول إيران على نافذه للتواصل مع الولايات المتحدة والغرب، وهي فكرة قال بها المرشد الأعلى على خامنئي نفسه. تضافر بالتالي عدد من المعطيات لتشكل حزمة اقتصادية سياسية ثقافية جعلت (المرشد الاعلى علي الخامنئي) ، وهو القوة الحقيقية في الجمهورية الإسلامية، يسمح بفتح الطريق للتفاوض[275].

وعليه فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية تؤمن بمبدأ الحفاظ على دورها وأهميتها في المنطقة بحيث تكون مطلوبة وبالتالي مرغوباً بها من كلّ الأطراف، ومن ثم تنطلق من منظور إدارة الصّراعات وليس حلها بشكل نهائي وهذا المبدأ يثير قلق بعض الدول الإقليميّة التي ترى أهميّة الحصول على نتائج مباشرة للتحديات التي تواجه المنطقة فالولايات المتحدة تتعامل مع كل الملفات على أنّها عمليات (Process)كما يحصل في الكثير من قضايا المنطقة [276].

ويبدو أنّ سعي الولايات المتحدة من وراء خطابها التصعيدي تجاه إيران يأتي، في إطار توثيق الولايات المتحدة لعلاقاتها مع حلفائها بعد مرحلة من البرود التي رافقت حقبة الرئيس الأميركيّ السابق(باراك أوباما-Barack Obama) تزامناً مع جولة وزير الدفاع الأميركيّ (جيمس ماتيس-James Mattis) في منطقة الشرق الأوسط، حيث جدد وزير الدفاع الأميركيّ من العاصمة السعودية الرياض اتهاماته لإيران بـ"**أداء دور في زعزعة استقرار الشرق الأوسط** "في الوقت الذي أكدت إدارة الرئيس الأميركيّ(دونالد ترامب-Donald Trump) من واشنطن أنّها في صدد مراجعة الاتفاق النووي مع إيران على لسان وزير الخارجية الأمريكيّ السابق(ريكس تيلرسون- Rex

---

[273] محمد جمعة ، شبكة معقدة موقع الفاعلين من غير الدول في السياسة الايرانية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (196) (القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2014) ، ص 76 .

[274] ايفا حداد ، مصدر سبق ذكره ، ص 75.

[275] محمد الرميحي ، خديعة "تشامبرلين": الهواجس الخليجية من "تفاهم" نووي إيراني-أمريكي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (195)، (القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2014) ، ص 60 .

[276] عدنان هيجانة ، الاستراتيجيّة الأمريكيّة تجاه تحدّيات الأمن الاقليمي لدول الجوار الخليجيّ: بين الثابت والمتغيّر ، مجلة دراسات ، المجلد (2) ، العدد (1) ، (البحرين ، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة ، 2015)، ص 147.

Tillerson)[277].ويعزز ذلك الاتجاه محاضرة السفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة (نيكي هيلي-Nikki Haley) ألقتها في معهد(أمريكيان إنتربرايز إنستيتيوت-American Enterprise Institute) بإمكانية الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران لأنّها غير ملتزمة بنص الاتفاق وأنّها في حالة انتهاك لبنوده) مضيفة" **إننا إذ ننظر لهذا الموضوع بعناية فائقة**" وأيضًا أضافت" **إنّ الاتفاق لا يصب في مصلحة الولايات المتحدة على المدى البعيد**" مشيرا" **يجب ألا ننظر فقط في الانتهاكات يجب أنّ ننظر إلى تصرفات إيران العدائية تجاه الولايات المتحدة**"[278].

ويبدو أنّ هذا التصعيد الأمريكيّ ضد إيران يستدعي سياسة "**حافة الهاوية**" التي اتبعتها الولايات المتَّحدة في مواجهة كوريا الشمالية والتي أفضت في النهاية إلى تسوية للأزمة بين البلدين، وما يرجِّح هو ذلك تصريح الرئيس الأمريكيّ (دونالد ترامب) على هامش قمة الناتو قائلاً " **بأن الولايات المتَّحدة سوف تفرض أقصى الضغوط على إيران، وسوف يتواصلون معنا وسيطلبون الحوار، وفي ذلك الوقت سوف نجلس إلى طاولة التفاوض ونصل إلى اتِّفاق**"[279]، وذلك قبل أنّ يعلن في 31 تموز / يوليو عام 2018 في مؤتمر صحفي مع رئيس الوزراء الإيطالي(جوزيبي كونتي-Giuseppe Conte) عن استعداده لالتقاء قادة إيران "دون شروط مسبقة وفي أي وقت يريدونه"، ومع تلك السياسة قد يكون المجال مفتوحًا أمام مفاوضات مباشرة بين الطرفين، لا سيّما وأنّ ردّ الطرف الإيرانيّ على تصريحات الرئيس الأمريكيّ قد بدأ في التلميح إلى قبول العرض ، وهو ما يعني أنّ التلاقي والتفاهم أمر غير مستبعَد وأجندة العمل يُمكّن التفاهم بشأنها في المراحل التمهيدية للتسوية المرتقبة بين الطرفين[280].

ومن ثم فإنّ الإضافة التي تقدمها هذه المقاربة في هذه المرحلة قرار الرئيس الأمريكيّ السابق(باراك أوباما-Barack Obama) التركيز على المحادثات مع إيران كهدف واحد ورئيسي يُمكّن تحقيقه،ومعنى هذا محاولته لإدارة منطقة تتجه نحو مزيد من الاضطرابات من هذا المنظور يتفق تحليل(مارك لينش-Marc Lynch) **مع الملامح الرئيسية للاستراتيجية الأمريكية تجاه الإقليم التي تتمثّل في تبنّي استراتيجية إعادة الهيكلة الأمريكية، بداية من استمرار التمسك بخيار عدم التورط عسكريا في المنطقة، والتركيز على التعامل مع أزمات الإقليم**

---

[277] وتشمل جولة ماتيس كلاً من السعودية وقطر ومصر وإسرائيل وجيبوتي. بدر الراشد ، واشنطن تعود لحلفائها بمواجهة إيران: فصل النووي عن "الأذرع" ، الشبكة الدولية للمعلومات(الانترنت)، بتاريخ (21 /4/ 2017)، على الرابط التالي :

https://www.alaraby.co.uk/politics/a81749e7-10c9-4d07-916f-c8a4a766b638

[278] عبد الحميد صيام , الولايات المتحدة تلوح بإمكانية الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران, صحيفة القدس العربي ، العدد (8938) ، لندن ، 2017 ،ص 10.

[279] تقرير الحالة الايرانية (يوليو 2018) ،(الرياض ، المعهد الدولي للدراسات الايرانية ، 2018)، ص ص 54 -55.

[280] المصدر نفسه ، ص ص 54 -55 . وفقاً لرؤية الأستاذ المساعد في جامعة كولومبيا الأميركية (ريتشارد نيفيو- Richard Nephew) **فإنّ فكرة سير إيران إلى حافة الانهيار الاقتصادي مبالغ فيها وأنها نابعة من الاعتقاد أنّ حدوث انهيار كهذا سيؤدي إلى ثورة في الداخل، ويشجع العلاقات الإيجابية الإيرانية مع العالم الخارجي بعد انهيار اقتصادي يقود إلى ثورة النظام من الداخل**. مقتبس من صحيفة الشرق الاوسط ، العدد(14502)، الرياض ، 2018 ، ص 15.

بانتقائية، وعدم تبنّي استراتيجية شاملة وصولا لتغيير البيئة الاستراتيجية في الإقليم وعلى أثرها دخلت العلاقات بين الولايات المتحدة والقوى الإقليميّة مرحلة جديدة من خلال فرض نموذجها في إعادة صياغة التحالفات العربية مع القوي الدولية[281]،تتمثّل هذه الاستراتيجية في صياغة الولايات المتحدة مقاربتها الجديدة[282]،بكونها موجهة تجاه إيران بضمن رؤيتها لمكانة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في الأمن القومي والمصالح الاستراتيجية الأمريكية ،ومن هذه الزاوية تجاوزت الولايات المتحدة سياستها القديمة التي أملتها الظروف الدوليّة القديمة. فهي تّمارس هذا الدَّور من خلال البحث عن شركاء جدد يختلفون عن الشركاء التقليديين، لذلك عملت الولايات المتحدة أمام تبوأ آسيا المرتبة الأولى استراتيجيا بالنسبة لأمريكا وتصاعد الصين اقتصاديًّا وتوازي ذلك مع الأطماع الروسية المتزايدة في الشرق الأوسط، والبحر الأبيض المتوسط على إعادة إدماج إيران دوليا وخلق تفاهم جديد مع إيران لتحقيق أهداف تخدم ما هو جيوستراتيجي وأمني واقتصادي[283].

وبالرجوع الى التوتُّرات القائمة بين إيران والولايات المتحدة في ظلّ إعادة فرض عقوبات أمريكية على إيران، أكَّد الحرس الثوري أن إيران لن تبقى مكتوفة الأيدي وسوف يكون للحكومة الإيرانية ردّ حازم، كما صرَّح المتحدث الرسمي باسم الحرس الثوري (رمضان شريفي)، في 5 اب/ أغسطس عام (2018)، قائلا " **بأنه أُجرِيَت التمارين بهدف السيطرة على سلامة الممرات المائية في إطار تنفيذ البرنامج السنوي لتدريبات الحرس الثوري، وَفْقًا لما نقلته وكالة(فارس الإيرانية)**" مضيفا" **وقد تمَّت هذه المناورات بإشراف من قائد الحرس الثوري محمد علي جعفري، الذي شدَّد على ضرورة الحفاظ على القدرة الدفاعية الشاملة وتعزيزها لضمان الأمن الاستراتيجي لمضيق هرمز والخليج، والردّ المناسب على التهديدات المحتمَلة من الأعداء**"[284].

وفي ضوء ذلك مثلت إيران واحدا من أبرز التحديات التي واجهتها الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط فبعد أحداث ايلول /سبتمبر عام(2001) والتغيير الذي طرا على السياسة الخارجية في الشرق الأوسط ازداد الضغط على إيران التي وجدت نفسها في عزلة متزايدة بسبب سياسة المجابهة المفضلة لدى امريكا[285].على هذا الأساس يشير (مركز ستراتفور-

---

[281] رغدة البهى ، إعادة التفكير في ثورات الربيع العربي بعد خمس سنوات ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (206) (القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2016)، ص 194.

[282] نعوم تشومسكي ، العالم الى اين ، ترجمة : ريم طويل ، (بيروت ، دار الساقي ، 2018)، ص 189 .

[283] خالد ياموت ، الصعود الايراني الجديد :العودة الى الصفر في ظل صراع جيوسياسي دولي تقاطبي ، مجلة رؤية تركية ، العدد (29)، (تركيا ، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، 2016)، ص 36.

[284] تقرير الحالة الايرانية (اغسطس 2018)، (الرياض ، المعهد الدولي للدراسات الايرانية ، 2018)، ص 15.

[285] مصطفى محمد جاسم، الامبراطورية الناعمة : السياسة الخارجية الامريكية اتجاه الشرق الاوسط ، مراجعة : فاطمة سلومي ،(بيروت، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية ، 2015)، ص 166.

Stratford Centre) إلى أنّ إضعاف نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة سيؤدي إلى فراغ في السلطة لأن قدرة إيران تتفاقم على بسط سلطاتها على منطقة نفوذ تمتد من غرب أفغانستان إلى ساحل الأبيض المتوسط وهذا لا يثير مخاوف اللاعبين الإقليميين مثل إسرائيل والسعودية وتركيا وحسب ولكنها تثير قلق الولايات المتحدة أيضا [286].

وبعبارة اخرى نظراً للمشهد الصراعي الذي يتكشف بين ايران وامريكا، اعتبر الفيلسوف اليوناني (ثيوسيديدس-Thucydides)[*] والذي يعد احد اهم رواد نظرية القوة او الواقعية، الذي توصل بقراءته للحروب بين أسبرطة وأثينا قبل 2500 عام قبل الميلاد إلى قانون حتمية الحرب، والى أن منطق العلاقات الدولية لم يتغير وثابت، ويقوم على منطق العداوة ومعضلة الأمن، وهما المحركان للسلوك السياسي للدول التي تعطى أولوية لمصالحها الأمنية، لكن ما توصل إليه (ثيوسيديدس) لا يعني ان خيار الحرب هو الخيار الوحيد، كماي قول الفيلسوف الانجليزي (توماس هوبز-Thomas Hobbes) [**] "**إن الجو العاصف لا يعني ان تسقط الأمطار**". هذه العلاقة هي التي تحكم ايران وأمريكا [287].

وبوجه عام تحدد استراتيجية الأمن القومي للإدارة الامريكية المعلنة في 18 كانون الأول/ ديسمبر عام(2017) أربعة أهداف رئيسة تشكل مرتكزا لحماية المصلحة القومية الأميركية وهي: حماية الوطن والشعب وطريقة الحياة الأميركية، وتعزيز الرخاء، والحفاظ على السلم من خلال القوة، وتعزيز النفوذ والتأثير الامريكي عالميًّا[288]، وبعبارة أخرى لمواجهة سيل التحديات والتهديدات التي تحيق بالولايات المتحدة من الصين وروسيا اللتين تتحديان قوة الولايات المتحدة ونفوذها ومصالحها وتسعيان لتقويض مكانتها العالمية، فضلا عن إيران وكوريا الشمالية وسعيهما بتطوير أسلحة نووية، بالإضافة إلى الجماعات الإرهابية التي تهدد مصالح الولايات المتحدة وحلفائها، ويمكننا الاشارة هنا أيضًا إلى أنّ الإدارة الأميركية ترى الأمن القومي للبلاد يجب أنّ يقوم على التصدي، ومنع المخاطر قبل وصولها إلى أرض الوطن،

---

[286] ريز ارليخ ، من داخل سوريا : قصة الحرب الاهلية وما على العالم ان يتوقع ، تقديم ، نعوم تشومسكي ،ترجمة : رامي طوقان ،(بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2015)، ص 213.

[*] ثوسيديديس (460– 395 ق.م) مؤرخ إغريقي شهير، صاحب كتاب تاريخ الحرب البلوبونيزية ويعد أول المؤرخين الإغريق الذين أعطوا للعوامل الاقتصادية والاجتماعية أهمية خاصة.

[**] توماس هوبز (1588 - 1679) كان عالم رياضيات وفيلسوف إنجليزي.

[287] ناجي صادق شراب، امريكا وايران ومصيدة ثيوسيديدس، الراصد للشؤون الدولية ،(غزة ، مركز غزة للسياسات والاستراتيجيات ، 2018)، ص 8.

[288] للمزيد ينظر:

Scott Horsley, Miles Parks, Trump Outlines His Blueprint For Military And Foreign Policy, December 18, 2017, https://www.npr.org/2017/.../18/.../trump-to-outline-his-blueprint-for.

والحد من الهجرةوتنظيمها، ومواجهة الإرهابيين في معاقلهم، ومنع انتشار الأسلحة النووية[289].

لذا وفي ضوء، ذلك فإنّ إيران أكثر قدرة على إدارة الوضع الإقليميّ في ظل الفوضَى المؤقتة الناجمة عن حركات التغييّر لما تمتلكه من خبرة ومن أدوات وأذرع إقليميّة تخولها الصمود في مثل هذه الظروف التي طالما اعتادت العمل فيها، بل ومحاكاتها في كثير من الأحيان لاستدراج بعض القوى للتفاوض والحصول على تنازلات وفي مناخ كهذا، قد تستفيد ايران من الفراغ الحاصل في بعض الدول العربية ومن حالة التخبط من أجل الدخول إليها، كما أنّ من الممكن لها أنّ تستغل اختلال التوازن الجيوبوليتيكي في مناطق أخرى واستثماره لمصلحتها[290]،وبالإضافة إلى الدَّور المهم للقوى الاقليميّة نتيجة لتغير النظام الدوليّ فإنّ لها بلا شك أهمية متزايدة في النظام الدوليّ نتيجة لرغبة "القوى العظمى"، بناء تحالفات معها ومقدرتها على فهم مختلف التُّطوَّرات السياسية الإقليمية والتعامل معها ولأن القوى العظمة غير مستعدة للانخراط في الصّراعات الإقليميّة انخراطاً مباشرا [291].

وفي ضوء ما تقدم يمكننا القول أنّ السياسة الإيرانية وجدت في بيئة إقليميّة ودولية شهدت متغيَّرات مثلت فرصة استراتيجية بالنسبة لها عملت على توظيفها واستغلالها متحررة من القيود والتي كانت تحد من حركتها الخارجية ،وفقا لمصالحها وتحت وطأة القيود والأعباء المرتبطة بتلك التطورات إضافة إلى تلك الناجمة عن مستجدات ملفات أخرى، تصب المحصلة النهائية بمعايير المكسب والخسارة في اتجاه سلبي بالنسبة لإيران، رغم أن تلك السلبية ليست هي الغالبة ولا الظاهرة على وضعية إيران الإقليمية ، لكن ذلك يعزى بالأساس إلى مكاسب بعيدة عن سياقات المتغيرات الاقليمية بفعل حركات التغيير في المنطقة وصيرورتها.

المبحث الثاني
مسارات التوجه الامريكي الدافعة تجاه ديناميات التأزيم
(البرنامج النووي انموذجا)

أنّ تسارع وتيرة تطوّرات الأحداث في البيئة الإقليميّة لإيران كان مدخل لفهم وتفسير فرصة الاطلاع على أتساع مدركات صانع القرار الإيراني في التعاطي مع المستجدات الجيوبوليتيكية عامة والبرنامج النووي الايراني بصورة خاصة ، فضلا عن ذلك نطاق تحركاتها

[289] علي الجرباوي، الرؤى الاستراتيجية لثلاثي القطبية الدولية: تحليل مضمون مقارن، مجلة سياسات عربية، العدد(31)، (بيروت ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)، ص 12.

[290] المصدر نفسه ، ص 12.

[291] ابراهيم بن عبد العزيز المهنا ، المنافسة على القمة وتحول القوة نحو الشرق : تطور النظام الدولي منذ سقوط الاتحاد السوفيتي، (بيروت، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، 2015)، ص 175.

يستلزم منها إعادة صياغه أهدافها ومصالحها في المنطقة ورسم دورها الإقليمي امام التحديات التي باتت تشكلها الولايات المتحدة.

ويتعين في اطار تناولنا لمفهوم توازن القوة أن نشير الى ان تحقيق التوازن في أي نظام يستند إلى فئتين؛ فئة الجهد الداخلي بما فيه القدرات الاقتصادية والعسكرية والاستراتيجية، وفئة الجهد الخارجي بما فيه من تحركات تُعزز دائرة التحالفات الدولية أو تسعى إلى إضعاف الدولة المقابلة وتقزيمها [292]. وتمشياً مع نفس المنطق يعتمد مبدأ توازن القوى على "**ميكانزم تستطيع الدول بواسطته أن تنظم صراعات القوة فيما بينها بحيث تحمي استقلالها وتحول دون ابتلاع كيانها القومي**" . وبحسب (كينيث والتز-Kenneth Waltz)، فإن الهدف الرئيس لأي دولة لا يكون ابتداء في تعظيم قوتها، بل في الحفاظ على موقعها في النظام الدولي/ الإقليمي؛ وبالنتيجة، فإن "مصير أي دولة يحدد تبعًا لاستجابة كل دولة لأي فعل تقوم به الدولة الأخرى" [293].

ومن خلال دراستنا لطبيعة العلاقة الانتقالية بين ايران والولايات المتحدة فقد تزايدت مساحة التباعد اكثر بينهما لتصل الى مستوى التصاعد نتيجة التصريحات المتكررة التي عدت مسيئة للعلاقة بين الطرفين .ومن هنا تباينت مرتكزات الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران خلال فترة حكم الرئيس الامريكي (دونالد ترامب-Donald Trump) فهي مختلفة تماماً عن الرؤية الأمريكية السابقة لإدارة (باراك أوباما-Barack Obama)التي رأت في الاتفاق النووي مع إيران فرصة لإحداث تغيير ذاتي من قبل إيران لسياساتها في المنطقة، لكن هذا النهج أثبت فشله، لذلك (ترامب) يتنقد الاتفاق مع إيران ويعتبره خاطئة كبري، ويطالب بتغيره أو الخروج منه [294].

يأتي في هذا السياق أن الدول وحدات متشابهة الوظائف إلا أنها مختلفة القدرات، فقد تتعاون الدول من أجل المنافع المتبادلة لكن سيظل هناك صراع وإن كان غير تنافسياً(Non- zero sum game) حيث سيظل يؤرقها كيفية تقسيم هذه المنافع فيما بينها إذ سيعزز الشعور بالتهديد المتبادل بالحد من التوسع في هذا التعاون بعيداً عن تداخل المصالح بفعل المساومة والتنازلات بين الدول، وسيكون من حصل على أكبر المكاسب والقدرات دائماً أهم من طبيعة تلك المكاسب خصوصاً إذا كان الصراع تنافسي (Zero sum game)، إذ قد يقوم صاحب النسبة الأكبر باستخدام قدراته لتدمير الآخرين (الدول في هذه الحالة) [295].

---

[292] ايفا حداد ، مصدر سبق ذكره ، ص 72.

[293] المصدر نفسه ،ص 72.

[294] وليد كاصد الزيدي ، تطورات الازمة بين الولايات المتحدة وايران في عهد ترامب والخيارات المحتملة ، مجلة مدارات ايرانية ، العدد (الاول) (برلين ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية ، 2018)، ص 61.

[295] عبد الرحمن ايمن ، فوضوية النظام الدولي عند كينث والتز ، تقارير سياسية ، (القاهرة ، المعهد المصري للدراسات ، 2018)، ص 5.

واتساقًا مع ما تقدم فقد دعت استراتيجية الدفاع الوطني لعام (2018) التي أصدرتها وزارة الدفاع الأمريكية الولايات المتحدة لدعم تحالفاتها في منطقة الشرق الاوسط لموازنة إيران ومواجهة الوجود الإيراني في سوريا، وتضيف لاتزال إيران تشكل أهم تحدٍّ لاستقرار منطقة الشرق الأوسط وأنّها تسعى لزعزعة الاستقرار من خلال سعيها إلى امتلاك اسلحة نووية، ومنافسة جيرانها على الهيمنة الإقليميّة من خلال شبكة متنامية من الوكلاء وبرنامجها الصاروخي لتحقيق أهدافها [296]،فقد تزامن مع مراجعة الاتفاق النووي تبنّي إدارة الرئيس (دونالد ترامب) (استراتيجية مشروع التصوّر الاستراتيجي) أو(استراتيجية شاملة لكل الأنشطة الإيرانية الضارة) للتصدي لإيران في الشرق الأوسط ولا سيّما في (سوريا والعراق واليمن) والمشروع يشمل إطارا استراتيجيا يضم الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية يستهدف أيضا التجسس الإلكتروني وأنشطة أخرى وربما الانتشار النووي[297].ومن جهة أخرى يذهب اغلب الباحثين أنّ المدركات الأمريكية تذهب إلى افتراض أنّ محاصرة إيران ومواجهتها سيؤدي إلى الحد من دورها ونفوذها في المنطقة .

وفي سياق الموقف ركزت المفاوضات بين إيران و مجموعة (5+1) على التوصل الى تسوية شاملة واتفاق نهائي تضمن الطابع السلمي للبرنامج النووي الايراني مقابل رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على ايران. وعلى الرغم من ذلك ، فإن الاتفاق الذي أسفرت عنه مباحثات المجموعة مع ايران له تداعيات وآثار على سلوك إيران وسياساتها الخارجية وعلى موازين القوى الإقليمية في منطقة مليئة بالصراعات[298].

وازاء هذا الموقف لعلّ أبرز المتغيّرات التي طرأت على تطورات البرنامج النووي الإيراني موافقة إيران على تجميد برنامجها لتخصيب اليورانيوم مقابل رفع جزئي للعقوبات حيث بدأت الولايات المتحدة وإيران وبلدان أخرى بتنفيذ اتفاقية في 20 كانون الثاني /ديسمبر عام(2014) تستمر هذه الاتفاقية المؤقتة لستة أشهر ومن ثم تؤدي إلى اتفاقية أخرى طويلة الأمد تسمح لإيران بتطوّير قدراتها على إنتاج الطاقة الذرية مع منع أي برنامج مستقبلي للحيازة على أسلحة

---

[296] حيث أشار تقرير البنتاغون عن التحديات الرئيسية التي تواجهها الوزارة خلال العام 2018 إلى أن إيران تشكل تهديداً أمنياً عالمياً كبيرا للولايات المتحدة نظراً لطموحاتها الإقليمية وإمكانية تطوير قدراتها النووية ..عمرو عبد العاطي ، التفاعل المؤسسي داخل إدارة ترامب والسياسة الخارجة الأمريكية تجاه إيران ، مجلة دراسات ايرانية ، العدد السادس ، (الرياض ، المعهد الدولي للدراسات الايرانية ، 2018) ، ص 139.

[297] أعده المشروع كل من وزير الدفاع الامريكي (جيمس ماتيس-James Mattis) ووزير الخارجية الامريكي السابق (ريكس تيلرسون- Rex Tillerson) ومستشار الأمن القومي الامريكي الجنرال (هربرت ماكماستر-Herbert McMaster)، وأكدت عدة مصادر مطلعة أن الهدف من الخطة زيادة الضغط على طهران لكبح برامجها للصواريخ الباليستية ودعمها للميليشيات الشيعية والجماعات المتشددة. ويرى المراقبون أن الرئيس الأمريكيّ (دونالد ترامب) يعمل في سياق التعاطي مع إيران على أكثر من محور والتي تضمن حماية المصالح الحيوية لواشنطن وحلفائها في الخليج العربي والمنطقة. ترامب يدرس وضع استراتيجية أكثر تشددا إزاء إيران ، صحيفة العرب ، العدد (10750) ، لندن ، 2017 ، ص 5 .

[298] Zachary Laub,The Middle East After the Iran Nuclear Deal, September 3, 2015, https://www.cfr.org/expert.../middle-east-after-iran-nuclear-deal.

نووية وفي المقابل يرفع الغرب عقوباته تدريجيا[299]،وعلى خلاف الرئيس الأمريكيّ السابق(باراك أوباما-Barack Obam) عارض الرئيس الأمريكي(دونالد ترامب-Donald Trump) الاتفاق النووي مع إيران الذي وقع عام (2015) ووصفه بالأسوأ في التاريخ ويسعى نحو الغاءه أو اعده النظر فيه مرة اخرى لتعديله لأنَّه لا يمثّل المصالح الأمريكية ويضر بأمن إسرائيل ومصالحها بشكل مباشر لذلك يعتقد الرئيس الأمريكيّ بأنَّه لا بد من وضع محدّدات لخرى على الاتفاق النووي تضمن وضع إيران تحت المساءلة الكاملة وبشكل يحول دون اختبار إيران لا سلحتها وهو امر لم ينص الاتفاق على منعه [300].

ومن هذا المنطلق عملت فرنسا على تقديم مبادرة في 30 اب /أغسطس عام(2017) بإجراء مفاوضات مستقبلية حول البرنامج النووي الإيراني في مرحلة ما بعد رفع بعض القيود الرئيسة المفروضة عليه بداية من عام(2025) حيث تحمل المبادرة الجديدة ثلاث دلالات رئيسية: الأولى: أنّ فرنسا ترى أنّ الاتفاق النووي يعاني من سلبيات كثيرة رغم حرصها على استمرار العمل به وأنَّه من دون تحصينه بمفاوضات جديدة لمعالجة ما يُمكّن تسميته بمكامن الخلل(Reverso Context) فإنّه سيكون مهددا بالانهيار بشكل مستمر. الثانية: أنّ هذا الاتفاق أثبت أنَّه لا يُمكّن التعويل على إمكانية انخراط إيران في التزامات دوليّة صارمة طالما أنَّه لم تكن هناك قيود واضحة وعقوبات رادعة عليها وهو ما يفتقد إليه الاتفاق في بعض بنوده. الثالثة: أنّ السبب في تجدد الخلافات الحالية الخاصة بالاتفاق يعود إلى المساعي التي بذلتها إدارة الرئيس الأميركيّ السابق (باراك أوباما-Barack Obama) من أجل إبرام صفقة نووية بأي ثمن، دون النظر إلى تاريخ إيران في التعامل مع الاتفاقات الدوليّة، أو إلى الملفات الملغومة التي

استمرت دون تسويتها، وفي مقدمتها ملف الصواريخ الباليستية [301].

يتضح مّما سبق أنّ رغبة ايران بالتقارب مع الولايات المتحدة تكمن في أمرين جوهريين: **أولاً:** الرغبة في فك العزلة السياسية وتخطي أزمة العقوبات الاقتصادية فالعقوبات المفروضة على إيران قبل عدة سنوات دفعتها للتقارب مع أميركا باعتبار أنّ تخطي أزمة العقوبات الاقتصادية وفك عزلة الاقتصاد باتت حاجة إيرانية. ثانيًا: يتمثل في عودة الإصلاحيين للمشهد السياسي فالتيار الإصلاحي في إيران وخلال السنوات الاخيرة أي مع نهاية حكم الرئيس

---

[299] ريز ارليخ ، مصدر سبق ذكره ، ص 211.

[300] كرار انور البديري ، براديغما للفهم : النظريات المؤسسة للسياسات الخارجية الامريكية ، (بغداد ، دار السنهوري ، 2018)، ص 445.

[301] تسعى باريس من خلال تلك المبادرة إلى تجنب تجدد الأزمة النووية بعد رفع بعض القيود الرئيسية التي يفرضها الاتفاق حاليا على برنامج إيران النووي، خلال فترة لا تزيد عن عشرة أعوام. وتسعى فرنسا من خلال إجراء مفاوضات جديدة مع إيران إلى معالجة الثغرات التي تضمنها الاتفاق الأول عبر الوصول إلى اتفاق مكمّل قد يعزز من فرص التزام إيران ببنوده، في حالة ما إذا تضمن لغة صارمة وواضحة وإجراءات رادعة في حالة انتهاكه، بشكل قد يدفع واشنطن إلى دعم استمرار العمل به. للمزيد انظر :محمد عباس ناجي، مبادرة فرنسية لمعالجة الثغرات في الاتفاق مع إيران، صحيفة العرب، العدد (10740)، لندن ، 2017، ص 4.

السابق(محمد خاتمي) خضع لعملية إقصاء وتهميش ممنهجة ومتعمدة من المشهد السياسي ومن ثم جرى تجفيف منابعهم السياسية وذلك لتأكيد استمرار هيمنة المحافظين على القرار السياسي سواء في البرلمان أم في الرئاسة أم في باقي أجهزة الدولة الرئيسة الأخرى[302].

في هذا السياق فمن الواضح أنّ الولايات المتحدة في مواجهة موقف أوروبيّ لا ينسجم مع توجهات إدارة الرئيس الامريكيّ(دونالد ترامب-Donald Trump) بصورة كاملة وأنَّه لم ينجح على الرغم من تهديده بالانسحاب من الاتفاق على الضغط على الأطراف الأوروبية من أجل الالتزام بخطه المتشددة تماما لهذا ترى بعض الدوائر الأمريكية أنّ أي قرار من الرئيس الأمريكيّ بالانسحاب من الاتفاق النووي قد لا يتسبب في عزل إيران بقدر ما يعزل الولايات المتحدة وقد ذهب في هذا الاتجاه (دنيس روس-Dennis Ross) مستشار الأمن القومي السابق بقوله" **خروج امريكا من الاتفاق النووي سيكون سببا في عزلة أمريكا ولكن الايرانيين لن ينعزلوا**" [303].

ويعزز ذلك الاتجاه محاضرة السفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة (نيكي هيلي- Nikki Haley)، التي ألقتها في معهد (أمريكيان إنتربرايز إنستيتيوت) قائله " **بإمكانية الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران لأنها غير ملتزمة بنص الاتفاق وأنها في حالة انتهاك لبنوده**". وأشارت إلى أن الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب-Donald Trump) سيبلغ الكونغرس الامريكي في شهر تشرين الأول/أكتوبر عام(2017) أن إيران غير ملتزمة ببنود الاتفاق النووي،. مضيفة" **إن الاتفاق لا يصب في مصلحة الولايات المتحدة على المدى البعيد**"، وأضافت" **يجب ألا ننظر فقط في الانتهاكات، يجب أن ننظر إلى تصرفات إيران العدائية تجاه الولايات المتحدة**" [304].

في هذا السياق من المؤشرات التي يرى البعض أنّها تدعم انسحاب (دونالد ترامب- Donald Trump) من الاتفاق النووي قيامه بإدخال تغييُّرات مهمة على عناصر إدارته استبعد خلالها كل من وزير الخارجية الأمريكيّ السابق (ريكس تليرسون-Rex Tillerson) ومستشار الأمن القومي الأمريكيّ السابق(هربرت ماكماستر- Herbert McMaster) ،وتعيين (مايك بومبيو- Michael Pompeo) وزيرا للخارجية و(جون بولتون-John Bolton) مستشارا للأمن القومي [واللذين اضحيا من اشد المعارضين للاتفاق النووي الإيراني ويؤيدان فكرة الانسحاب منه]. ففي أول تصريحاته بعد أنّ تولى وزارة الخارجية تحدث (مايك بومبيو-Michael Pompeo) قائلاً " أنّ

---

[302] ابراهيم العثيمين ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 11-12 .

[303] لا يزال الموقف الأوروبيّ مختلفا عن الموقف الأمريكيّ إذ في حين تعطي ادارة (دونالد ترامب- Donald Trump) اولوية للانسحاب من الاتفاق ، يعطي الاوروبيون اولوية لبقاء الاتفاق واستمراره مع محاولة الوصول إلى تسوية يُمكّن من خلالها تجنب انهيار الاتفاق ، فعلى سبيل المثال في اثناء زيارة الرئيس الفرنسي(مانويل ماكرون-Emmanuel Macron) للولايات المتحدة في 24 ابريل عام(2017) أكّد أنّ الدول الاوروبية وامريكا يجب الا يكررا اخطاء الماضي في الشرق الأوسط وأنّ بلاده لن تنسحب من الاتفاق لأنّها وقعته ولأنها لن تترك ساحة الشرق الاوسط مفتوحة امام الفوضى. تقرير الحالة الايرانية (ابريل 2018) ، (الرياض ، المعهد الدولي للدراسات الايرانية ، 2018)، ص47.

[304] عبد الحميد صيام , الولايات المتحدة تلوح بإمكانية الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران, صحيفة القدس العربي ، العدد (8938) ، لندن ، 2017 ،ص 10.

إيران تتصرف بشكل اسوا بعد توقيع الاتفاق النووي" مؤكدا" **أنّ الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران سيكون خيار الولايات المتحدة في حال لم يتم تعديله** "[305]، انطلاقاً من ذلك هذه التغييُّرات مجتمعة وضعت نهاية للاتفاق النووي حيث أعلن الرئيس الأمريكيّ (دونالد ترامب-Donald Trump) في الثامن من أيار/مايو(2018) انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة (٥+١) كما نبه إلى ذلك فور فوزة في الانتخابات الامريكية.

ادى ذلك كله الى تلويح إيران بخيار الانسحاب من الاتفاق، وهو ما أشار إليه وزير خارجيتها (محمد جواد ظريف) في حديثه إلى موقع(ناشيونال إنترست- National Interest) في 17 تموز / يوليو(2018)،قائلا " **إن خيار الانسحاب مطروح، ومع ذلك فإن التكلفة على طهران ستكون كبيرة. الانسحاب من الاتفاق معناه اتجاه إيران من جديد إلى إعادة تطوير برنامجها النووي، بما يتضمن رفع مستوى عمليات تخصيب اليورانيوم إلى 20 بالمئة وتشغيل أجهزة الطرد المركزي الأكثر تطورا والتي قامت بتخزينها بناء على الاتفاق ووقف التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وغيرها** " [306].

وللتذكير نشير الى أن الرئيس الامريكي(دونالد ترامب-Donald Trump) كان قد أجل الانسحاب من الاتفاق النووي للمرة الثالثة في كانون الثاني / يناير (2018)، ولكنه أكد أن ذلك سيكون آخر تأجيل يقوم به ووضع حينها الكونغرس الأمريكي وحلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين، أمام "فرصة

أخيرة لـ" إصلاح "ما وصفه بـ" عيوب مروعة "في الاتفاق النووي أو انه سينسحب منه [307]،بلغ هذا التطور مداه بعد دخول الحزمة الأولى من العقوبات الأمريكية على إيران حيّز التنفيذ، وفي سياق تشديد الضغوط على إيران أعلن وزير الخارجية الأمريكية (مايك بامبيو- Michael Pompeo) عن تشكيل مجموعة عمل يرأسها (براين هوك-Brian H. Hook)[*]بشأن إيران في 16 اب /أغسطس (2018)، وهذه المجموعة تولت مهمَّة تنفيذ استراتيجية "الضغوط القصوى" من أجل تغيير سلوك إيران، وسيكون ضمن أهدافها تنسيق أنشطة وزارة الخارجية الأمريكيَّة المتعلقة بإيران، والتنسيق بين الولايات المتَّحدة وحلفائها بشأن العقوبات على إيران، ومتابعة الدول التي تواصل عَلاقاتها التجارية مع إيران بعد تشرين الثاني /نوفمبر(2018) ، بما في ذلك فرض عقوبات على الدول التي تنفِّذ مبادلات تجارية مع إيران[308]. وبحسب (هنري سميث-

---

[305] تقرير الحالة الايرانية (ابريل 2018) ، مصدر سبق ذكره ، ص46.

[306] محمد عباس ناجي ، ثقة محدودة بين روسيا وإيران : التفاهمات الضيقة تشي بحتمية انفراط عقد تحالف الضرورة ، صحيفة العرب ، العدد (10707) ، لندن ، ص 4 .

[307] وليد كاصد الزيدي ، مصدر سبق ذكره ، ص 65.

[*] مدير دائرة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية.

[308] تقرير الحالة الايرانية (اغسطس 2018)، (الرياض ، المعهد الدولي للدراسات الايرانية ، 2018)، ص 46.

Henry Smith) الذي يقود مجموعة كونترول ريسك(Control Risks) فان قرار الادارة الامريكية بفرض مزيد من العقوبات الاقتصادية على ايران سيكون له اثار ستترتب عليه اثار تمتد الى الاسواق العالمية حيث سيؤدي الى ارتفاع اسعار النفط وربما يضر بالاقتصاد العالمي. بحلول أوائل عام 2019 ، يمكن للعقوبات التي تستهدف صادرات النفط الإيرانية خفض الإنتاج العالمي بما يصل إلى مليون برميل ، مما يزيد من إمدادات الطلب القوي لتبديد الاثار الناتجة عن تلك العقوبات [309].

انطلاقا مما سبق يبدو أن هناك في الإدارة الأميركية من يؤمن بدفع العلاقة الأميركية الإيرانية الى مزيد من التقارب ويعمل على دفع ادارة (دونالد ترامب) إلى التخفيف من موقفه المتشدد ضد إيران. حيث يشير الباحثان (إريك بروار-Eric Brewer) و(أريان طبطبائي- Ariane Tabatabai) عن هذا التصور بالقول" **إن فرض المزيد من الضغط على طهران لن يجدي نفعا ولن يكون أمرا ناجعا**". في مقابل ذلك اعتبر السفير الأميركي السابق والمساعد الخاص السابق للرئيس أوباما(دينيس روس-Dennis Ross)، في دراسة نشرها معهد واشنطن، قائلا "**يبدو أن ترامب نفسه يؤمن بإمكانية عقد اتفاق أفضل بعد أن كان قد عرض مؤخرا التحاور مع الجانب الإيراني دون شروط مسبقة**" [310].

مّما تقدم يمكننا القول في خضم الموقف الرافض للفعل الأمريكيّ بعد الانسحاب من الاتفاق النووي فيما يبدو تتجه التُّطوَّرات نحو تصعيد حدة ضغوطها الاقتصاديّة على إيران التي تأتي في إطار تزايد شكوك الرئيس الأمريكيّ من منطلق جدوى الاتفاق في منع إيران من امتلاك القنبلة النووية أو تطوير برنامج الصواريخ الباليستية، مّما قد يؤدي إلى مزيد من توتر العلاقات بين إيران والولايات المتحدة، لاسيّما أنّ الموقف الأمريكيّ تجاه إيران يوافق من حيث الهدف موقف الرؤية السعودية والإسرائيلية التي تستند إلى ضرورة ايقاف الدَّور الذي تقوم به إيران في المنطقة.

المبحث الثالث

استيعاب مجريات التحول في زمن المراجعات (اعادة تنظيم البناء)

تعتبر دراسات الجغرافيا المسرح الذي تصادمت عليه الأمم طوال التاريخ، وهي عاملٌ مهمٌ في السياسة الدولية بوصفها العنصر الدائم والثابت فحسب، بل كانت الجغرافيا تحدد رؤى قادة الدول، وتؤثر في صناعة قراراتهم في شؤون السياسة الخارجية ،انتقل هذا الدور الى

[309] Frud Bezhan ,What Now? Iran's Options After U.S. Pulls Out Of Nuclear Deal, May 09, 2018, https://www.rferl.org/a/iran-s-options-after...deal/29217632.html

[310] مقتبس من صحيفة العرب ، العدد (11115)، لندن ، 2018 ، ص 7 .

الجغرافيون الذين اصبحوا مهتمين بالسياسة العالمية ومسار صعود الأمم وأفولها لتقديم رؤيةٍ للمشهد العالمي باستخدام أوصاف واستعارات جغرافية ،وقد كانت هذه المقاربات كفيلة بتنظيم منهج دراسات ما عُرف بعلم (الجيوبوليتيك) الذي يرتبط بشكل وثيق بالجغرافيا الاستراتيجية التي تهتم بالسيطرة على المناطق المؤثِّرة في أمن الدول ورفاهيتها وتأمين الوصول إليها[311].

في مقابل ذلك وبسبب تطلعات الدول واهتماماتها وتباين نظمها السياسية تتباين أهدافها ومصالحها وأفضلياتها في سلم أسبقيات الدول، ويعزز من ذلك التباين اختلاف زاوية الرؤيا لدى رواد المدارس الفكرية عند نظرتهم أو تصنيفهم للأهداف والمصالح الوطنية، فبينما أكّد(هانز موركنثاو-Hans Morgenthau) أنّ الهدف الأول والأخير للدول كافة يكمن في الحصول على القوة [312]،ومن هذا المنطلق يوضح (كندر مان-Condorman) أنّ للدول "**اهدافاً أساسية ترتبط بتطلعاتها نحو ضمان أمنها وأهدافاً ثانوية تمثّل الأدوات وحلقة الوصل لإنجاز الأهداف الأساسية**". من كل هذا يصنف (رودولف هولستي – Rudolf Holsti) الأهداف الوطنية إلى "أهداف القيم والمصالح الأساسية" و"أهداف متوسطة المدى" و"أهداف بعيدة المدى " [313].

وبالفعل تفكر الدول في مصالحها وتقدر نقاط القوة والضعف وتنشئ السياسات التي تحمي بها مصالحها في حدود مواردها والقضية ،إذ تتمثّل عملية تحديد المصالح من حيث الأسس والأولويات ومدى تعارضها واتفاقها مع مصالح الآخرين ،ومدى توظيفها لنقاط القوة في تحقيق مصالحها وكيف تعالج نقاط الضعف وتزيد من نقاط القوة وإذا كانت الموارد عاملاً محدداً فكيف يتم الإضافة إليها لتزداد قوتها ويكون من الأفق أنّ تحقق وتحمي الدول مصالحها في إطار توازن القوى[314]، وفي النهاية يرتبط صنع القرار الاستراتيجي في الدولة بالموقف والقضايا التي تمس الوجود والكيان والأهداف والسياسات الرئيسة لها ،وتسعى الدولة من خلال قراراتها الاستراتيجية لتعديل اتِّجاهاتها وجعلها أكثر ملائمة مع البيئة الخارجية ويتطلب ذلك رصد ومراقبة دائمة للأحداث الخارجية وما تتضمنه من تغيير وتقييم ذلك لمعرفة حجم وقوة التغيير واتجاهه[315].

---

[311] عماد قدورة، محورية الجغرافيا والتحكم في البوابة الشرقية للغرب: أوكرانيا بورة للصراع ، مجلة سياسات عربية ، العدد (9) ، (بيروت ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2014 ،)،ص 45 .

[312] ثامر كامل الخزرجي ، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية ادارة الازمات ، (عمان ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2009) ، ص 144.

[313] المصدر نفسه ، ص ص 144- 145 .

[314] عبد المنعم محمد عدلي عبد المنعم ، القرار الاستراتيجي في ضوء المتغيرات الدولية : دراسة في صنع القرار نموذج للتحليل، تقديم جهاد عودة، (القاهرة ،المكتب العربي للمعارف ،2015) ، ص 19.

[315] عبد المنعم محمد عدلي عبد المنعم ،مصدر سبق ذكره ، ص 8.

ومن ثم فأنّ ما جعل الهدف الإيراني بمركز الصدارة هو سعيها لأن تكون القوة الإقليميّة التي لا يُمكّن إنكار وجودها وبدونها لا يمكن معالجة أية قضية إقليميّة مهما كانت أهميتها وتمسكها بالقيام بهذا الدَّور المهيمن، يأتي من رؤية القيادة الإيرانية للمصلحة القومية بكونها تمتلك مقومات الدولة المرشحة في المعادلة الإقليميّة ،التي تسعى إلى حمل الآخرين على القبول بها كقوة إقليميّة متفوقة ومفتاح الحل لكل المشكلات ،وهذا ما أكّده وزير الدفاع الإيراني السابق (علي شمخاني) قائلاً " **تسير إيران في طريق يهدف إلى حمل الآخرين رغما على إرادتهم على قبول إيران كقوة إقليميّة** " [316]، لكن في مقابل هذه القراءة نجد هنا أثناء سعي الدول لامتلاك القوة بمعنى تنمية وتطوير قواها الشاملة فهي تسعى في ذات الوقت لتحقيق مصلحتها الوطنية العليا لوجود علاقة جدلية بين القوة والمصلحة، فزيادة القوة تحقق الأهداف الوطنية، وتكفل الأمن القومي للدولة[317].

ولذلك فإنّ إيران وفقا لخياراتها الجديدة في السياسة الخارجية سوف تحاول تتبنى نهجا "موازنا" في التعامل مع الولايات المتحدة الأميركية فهي تدرك أنّ "**الدبلوماسية الناعمة**" سوف تمكنها من أنّ تتجاوز التهديدات الموجهة لها من ادارة الرئيس الامريكيّ(دونالد ترامب-Donald Trump) وهي لن تخلق فرصا جديدة للولايات المتحدة لتعيدها المربع الأول إذ ستتبنى سياسة ذكية قائمة على القوة الصلبة والناعمة لتمكين ذاتها[318]. ومن جهة أخرى نقلت وكالة (ايلنا-ILNA) الإيرانية عن وزير الخارجية الإيراني (محمد جواد ظريف) تأكيده "**أنّ أولويات سياسته تركز على الاقتصاد والقضايا الإقليميّة، من أجل تنشيط الدبلوماسية الاقتصادية والاقتصاد المقاوم**" [319].مضيفا "**إنّ بلاده لا تريد استمرار التوتر في العلاقات مع السعودية**" مشيرا إلى "**أنّ تنمية العلاقات الخارجية، خصوصاً مع الجيران، من أولويات الحكومة الحالية وايضا أنّ تحسين العلاقات مع السعودية يتطلب الاحترام المتبادل واحترام المصالح المشتركة بين البلدين**" [320].

---

[316] عمار مرعي الحسن ، التنافس التركي الإيراني للسيطرة على العراق بعد عام 2003 ، (بغداد ، دار الكتب العلمية ، 2014) ، ص 29 .

[317] بشير رجب الصفصاف، اتجاهات الإنفاق العسكري والتسلّح في المنطقة العربية وعلاقتها بالسلم والأمن الإقليمي ، مجلة المستقبل العربي، العدد(470)،(بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ، 2018)، ص 130.

[318] علي فارس حميد، مكانة التحالفات والشراكات الاستراتيجية في ضوء توجهات دونالد ترامب، مجلة ابحاث استراتيجية، العدد (14)، (بغداد ، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية ، 2017)، ص 76.

[319] ويعد الاقتصاد المقاوم من المصطلحات التي أطلقها المرشد الأعلى الإيراني (علي خامنئي) عام(٢٠١٠) لمواجهة العقوبات الاقتصادية، باسم (الاقتصاد المقاوِم) في تأكيده على وجهات نظره في الاقتصاد ،ويقصد بالاقتصاد المقاوم "**تبَنِيّ سياسة قائمة على إحلال الواردات وتشجيع المنتج المحلي بدل الاستثمار الأجنبي**". للمزيد ينظر: صحيفة الشرق الاوسط ، العدد (14135) ، السعودية ، 2017 ، ص 5 .

[320] المصدر السابق، ص 5.

خلال هذه المرحلة يبدو أنّ الموقف الأميركيّ من الاتفاق النووي[321]،يجعل من موقع أوروبا أكثر أهمية بالنسبة لإيران كما يمنح دول الاتحاد وضعا قويا سيمكنه من ممارسة ضغوط على إيران. حيث أنّ فقدان إيران للشريك الأوروبيّ يجردها من أي تواصل ضروري مع الغرب لفك العزلة الاقتصادية مع العالم الذي بات ضروريا بالنسبة إلى إيران لا سيّما بعد انفجار أزمتها الاقتصادية داخل شوارع البلاد ومع ذلك فإنّ المرجع الأوروبيّ يؤكد أنّ موقف لندن كما العواصم الأوروبية الأخرى ينطلق من موقع التحالف مع الولايات المتحدة حتى لو كان هناك تباين حالي في أمر الاتفاق النووي[322].

اضافة الى ذلك لا تزال إيران ترى في مواقف الدول الشريكة في الاتِّفاق النووي أو التي تربطها بإيران مصالح اقتصادية وسياسية أهمِّيَّة خاصَّة لمواجهة التحدِّي الأمريكي، إذ رفضت هذه الدول الضغوط والمطالب الأمريكية بالتزام العقوبات المفروضة على إيران، في هذه الحالة صدر بيان مشترك بين مسؤولة السياسة الخارجية للاتِّحاد الأوروبي(فردريكا موجيريني- Federica Mogherini) ووزراء خارجية كل من (ألمانيا ،وفرنسا، وبريطانيا)، انتقدوا فيه القرار الأمريكي بعودة العقوبات، باعتبار أن إلغاء العقوبات المتعلقة بالملفّ النووي كان جزءًا أساسيًّا من اتِّفاق (5+ 1) [323]. بل العكس من ذلك وبخلاف موقف الأوساط السياسية الإيرانية من مؤتمر فيينا أدركت إيران عدم قدرة الدول الموقعة على الاتفاق على إلزام الولايات المتحدة بتنفيذ الاتفاق أو اتخاذ موقف مع هذا تحرص إيران على تسجيل موقفها أمام الدول الموقعة على الاتفاق لحشد الدعم الدوليّ المؤيد لها وتحويل هذه المواقف إلى تعاون اقتصادي أو غض الطرف عن التجاوزات الإيرانية سواء في تنفيذ بعض بنود الاتفاق أم السياسات الإيرانية التي يعترض عليها الاتحاد الأوروبيّ [324].

هنا، لا بد من الإشارة إلى أنه الرغم من استياء إيران من مؤسسات الاتحاد الأوروبيّ ورفضها فتح ممثلية للاتحاد الأوروبيّ في طهران نتيجة لاتباعها سياسات تجاه إيران وتطبيقا لاستراتيجية تعامل الاتحاد الأوروبيّ مع إيران التي صدرت عن البرلمان الاوروبيّ في شهر تشرين الاول /أكتوبر عام (2016) وعبرت عن مطالب الاتحاد الأوربيّ من إيران مقابل السير في اتجاه دعم الدول الأعضاء له العلاقات الاقتصادية وكان منها العمل على تعديل وضع حقوق الإنسان بإيران ووقف التدخل الإيراني في شؤون دول الجوار وتعديل الموقف الإيراني من "عملية السلام"

---

[321] البر داغر ، حسن ابو طالب ، حلمي شعراوي واخرون ، حال الامة العربية (2016-2017) الحلقة المفرغة : صراعات مستدامة واختراقات فادحة ، احمد يوسف احمد محررا ،(بيروت ، مركز دراسات الواحدة العربية ، 2017)، ص 69.

[322] صحيفة العرب ، العدد (10867)، لندن ، 2018 ، ص 6.

[323] تقرير الحالة الايرانية (اغسطس 2018)، (الرياض ، المعهد الدولي للدراسات الايرانية ، 2018)، ص 49

[324] المصدر نفسه ،ص 78.

في الشرق الأوسط [325]، هي ما يعطي ذلك التفسير حول تغير ألموقف الإيراني من الاتحاد الأوربيّ بعد تولي (دونالد ترامب) السلطة فعليا في الولايات المتحدة إذ رأت إيران في الاتحاد الأوربيّ داعما قويا لها في مواجهة تهديدات الرئيس الامريكيّ بإلغاء الاتفاق النووي وعلى الجانب الآخر تمسك الاتحاد الأوربيّ بموقفه الداعم للاتفاق النووي الذي عبرت عنه ممثلة السياسة الخارجية بالاتحاد الأوربيّ(فردريكا موجيريني- Federica Mogherini) التي وصفت الاتفاق النووي بين ايران ومجموعة (5+1) بأنّه نتاج دبلوماسية مؤثرة وقالت سنستمر في عام (2017) أيضاً على تعهداتنا في الحفاظ على هذا الاتفاق [326]. لا شكّ أن التصعيد الأمريكي أدَّى إلى ارتباك داخلي في إيران، وكانت ردود الفعل متباينة تجاه مسألة إعادة التفاوض، لا سيما في ظلّ الغموض الذي يحيط إمكانية تفادي إيران تداعيات العقوبات الأمريكية.

عند هذا الحد يتضح لنا منظوران بخصوص مسألة إعادة التفاوض مع الولايات المتحدة والتي لا تزال محلّ جدل واسع داخل إيران، وعلى هذا النحو أعلن المرشد (علي خامنئي) من جانبه عدم الدخول في مفاوضات مع الولايات المتحدة، إذ صرح في 13 اب / أغسطس(2018) قائلا "**بأن أمريكا اليوم تقترح إجراء مفاوضات من جديد، وهذه ليست قضية جديدة، لكن حاليًّا تغيرت المعادلة ولن نُجرِي مفاوضات من جديد**" . في المقابل يذهب اخرون الى القبول بفكرة الحوار، لكنه يُبدِي قلقه من مصداقية الحوار مع الإدارة لأمريكية الحالية بوصفها هي التي خرجت من الاتِّفاق، وهذا الفريق يدعم الحوار خشية أن تُفاقِم الضغوط الأمريكية سيزيد من الوضع الاقتصادي. وفي إطار التناقض بين وجهَي النظر في الداخل، وجَّه نائب رئيس البرلمان الإيراني (علي مطهري) رسالة إلى القائد العامّ للحرس الثوري قائلاً"**ينبغي لجعفري ولكل الإخوة المجاهدين في الحرس الثوري اتباع قرار السلطات العليا بالنظام في موضوع التفاوض وعدم التفاوض مع أمريكا**" [327].

ومن هنا فإن ثمة قناعة أوروبية بأنّ منطقة الشرق الأوسط أصبحت تعرف تغيّرات وتحوّلات وأنّ إيران تلعب دوراً أساسياً في معظم مناطق التوتر والاضطراب وأنَّه من الممكن مستقبلاً الاعتماد على إيران إلى جانب القوى التقليدية بالمنطقة في تحقيق معالجات ما لأزمات المنطقة المختلفة، من جانب آخر ترى بريطانيا أنّ إيران رقم صعب في المعادلة الإقليميّة للشرق الأوسط، وبناء عليه فهي تناصر عودة إيران لأداء دورها الجيوسياسي في المنطقة. حيث دافع وزير الخارجية البريطاني السابق(فيليب هاموند- Philip Hammond) في الدورة العاشرة من مؤتمر(حوار المنامة) في السادس من كانون الأول/ ديسمبر عام(2014)عن هذه الرؤية وهو

---

[325] تقرير الحالة الايرانية (يناير –فبراير 2017)، (الرياض ، المعهد الدولي للدراسات الايرانية ، 2018)،ص 77.

[326] المصدر نفسه ،ص 77.

[327] تقرير الحالة الايرانية (اغسطس 2018)،(الرياض ، المعهد الدولي للدراسات الايرانية ، 2018)، ص ص 47-48.

يتحدث عن إيران قائلاً " **إنّها بلد أكبر من أنّ يتم تجاهله وهي عامل أساسي لمستقبل الأمن في الخليج**"[328].

مما تقدم يمكننا القول تنطلق سياسة الدولة في إيران من نقطة مركزية موقعها في منطقة تعد من بين أهم الأقاليم الاستراتيجية في العالم ويكتسب ذلك أهمية أكبر تفيد وقائع الاحداث ان الوسيلة التي تعطي ايران حضورا في منطقة الشرق الاوسط والذي كان غائبا في فترات سابقة هو تمتعها بقدرات تعزز من دورها ومكانتها رغم التحديات التي تواجها بفعل برنامجها النووي وتجدد العقوبات عليها بعد الانسحاب الامريكي من الاتفاق النووي، ولهذا الاساس ان ابرز تجليات الحضور الايراني المنطقة للتعبير عن نفسها وقوتها سواء من خلال المعرفة الثقافية او عن طريق اعادة بناء شبكة علاقاتها الاقليمية في اطار تحقيق مصالحها واهدافها .

الخاتمة

مما تقدم يمكننا القول ان منطقة الشرق الاوسط تمر بحالة مخاض عسيرا انعكس ذلك على مصالح ايران واهدافها لا سيما نتيجة سياسات الادارة الامريكية الجديدة فضلا عن حسابات حلفائها في المنطقة ، ومن هنا حملت نتائج الاتفاق النووي الايراني معها بوادر تعزيز دور ايران في المنطقة وترجيح كفة ميزان القوة الاقليمي لصالحها، اذ كانت تعتقد ان الملف النووي سيكون المفتاح امام بقية الملفات الامر الذي زاد من علامات عدم الارتياح الامريكي وخصوصا بعد تنسم الرئيس دونالد ترامب وتبني سياسات جديدة في المنطقة زادت من حالة العدائية بين ايران والولايات المتحدة بالرغم من معارضة دول الاتحاد الاوربي للسياسات الامريكية الجديدة وقرارها بالانسحاب من الاتفاق النووي ، محاولة بذلك التأثير في القرار الايراني سواء على المستوى الداخلي او الاقليمي، مع تضاعف الاعباء الاقتصادية على الداخل الايراني ، بعد اعادة الادارة الامريكية فرض مجموعة من العقوبات الاقتصادية على ايران، وواضح هذه الرسالة الرئيس الامريكي مع ضرورة اعادة التوزان في المنطقة. هذه التحولات مجتمعة تبين ان الخلافات بين الطرفين ممكنة الحدوث خصوصا ان الظروف الاقليمية تضغط على ايران للسير باتجاه معاكس للرغبة الامريكية .

[328] خالد ياموت ، الصعود الايراني الجديد :العودة الى الصفر في ظل صراع جيوسياسي دولي تقاطبي ، مجلة رؤية تركية ، العدد (29) ، (تركيا ، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، 2016)، ص 37 .

الموقف الامريكي من البرنامج النووي العراقي والايراني (1991–2001)

The US position on the Iraqi and Iranian nuclear program (2001-1991)

د. نيزيار نعمان نعمان

أستاذ جامعة زاخو

فاكولتي العلوم الانسانية/ قسم التاريخ

الملخص

يشكل موضوع البرنامج النووي العراقي والإيراني ذات ابعاد اقليمية و دولية خطيرة على المستوى السياسي والامني والعسكري,وقد اثار هذا الموضوع تداعيات خطيرة على المنطقة خاصة بعد ان اخذت الولايات المتحدة الامريكية على عاقتها مسوؤلية حماية ورعاية ومنع هذا البرنامج بشتى الوسائل و الطرق خاصة وقد اثار هذا الموضوع الكثير من التساؤلات و التناقضات وتباين في وجهات النظر بين وكالة الطاقة الدولية والمجتمع الاوربي من جهة والولايات المتحدة من جهة اخرى .

فعلى سبيل المثال بالنسبة للملف النووي العراقي والذي حير المجتمع الدولي فيما يتعلق بمسالة امتلاكها اوعدم امتلاكها للسلاح النووي, فمن جهة انكرت العراق عن امتلاكها او تبنيها لاي برنامج نووي لاغراض عسكرية في المقابل تشبثت الولايات المتحدة بقناعتها التامة عن امتلاك العراق لهكذا برنامج لكن دون تقديم ادلة ثبوتية واضحة ,اما بالنسبة لايران فقد وجهت الاتهام إليها فيما يتعلق ببرنامجها النووي كونها ترى انه يحوي في ثناياه أو يواكبه بخط متوازٍ معه برنامج نووي عسكري سري يهدف في محصلته النهائية إلى امتلاك السلاح النووي وما البرنامج النووي السلمي إلا غطاءا يتم التستر من خلاله على هذا البرنامج السري .ونحاول من خلال هذا البحث تسليط الضور بمبحثين على كيفية تعامل الولايات المتحدة الامركية مع قضية التسلح النووي العراقي الايراني.

الكلمات المفاتيح: (العراق,ايران , البرنامج النووي ,وكالة الطاقة الدولية , الولايات المتحدة الامريكية , البرنامج السلمي النووي)

Abesterct

The importance of search in subject the Iraq and Iranian Nuclear program doesnt spring fromwhat this programraises a contradictions in opinions between Iran and Iraq which insists that this program is used only for useful purposes while U.S.A. has another point of view whenaccuses Iraq of having such program just to use it as a cover to a secret militaey nuclear program aiming at possessing the nuclear weapon and whether this accession is fixed or not . it will be the route towards a dramatic change to Iran and it is territionl environment in a never d iffer to what happened to Iraq when occupied military and there we will give a light to this subject in tow chapter.

المقدمة:

اصبح الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة الامريكية ، منذ بداية التسعينيات، يمثل المحدد الأكثر تأثيراً لعمليات الانتشار أو عدم الانتشار السلاح النووي في المنطقة خاصة بعد ان اصبحت الدول المالكة لها تتستر الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية مثل:

1-توليد الطاقة الكهربائية وتشغيل محركات الغواصات والبواخر إزالة الجليد وطائرات الشحن

2-طبيا: التصوير الشعاعي(Radiation Therapy)

3-صناعيا: الفحوصات اللاإتلافية(Non-destructive Testing)

4-قياسات السمك والعمق(Thickness & Level Gauging)

5تقييم الأبار والكشف عن نضوح السوائل وتأكل المعادن النفط والغاز(Well Logging)

6-تحليل المواد والكشف عنها عند تراكيز واطئة جداً (Activation Analysis)

7-في البحوث الزراعية والبايولوجية إحداث الطفرات الوراثية (Inducing Mutations)

(Radioactive Tracing)

ومن هذا المنطلق اصبحت الكثير من الدول تصنع و تتبنى الانظمة و الاسلحة النووية دون ان تحدد اهدافها الحقيقية من امتلاك هذه الطاقة خاصة اذا علمنا بان الاستخدامات العسكرية لهذه النوع من السلاح يعد كارثيا ويشكل تهديدا عالميا ومن هنا ظهر الدورالأمريكي والذي بدى واضحاً في الدفع باتجاه تشكيل إطار المفاوضات متعددة الأطراف حول ضبط التسلح والأمن الإقليمي Security (ACRS Arms Control and Regional) في ظل عملية التسوية السلمية للصراع العربي-الإسرائيلي، وكانت بصمات واشنطن واضحة في كل التطورات المتعلقة بإدارة تفاعلات أطراف المنطقة مع النظام الدولي لمنع انتشار الأسلحة النووية المستند على معاهدة منع الانتشار (NPT) [329] والوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) [330]، بعكس ما كان الحال عليه خلال العقود السابقة حين كان النظام الدولي والتوجهات الإقليمية يتسمان بطابع مستقل نسبياً عن السياسة الأمريكية.

ومن هنا نبع اهمية الموضوع ليكون بحثا اكاديميا تيناول الجوانب المهمة لهذه القضية وقد تم تقسيم البحث الى مقدمة و مبحثين وخاتمة تناولت ابرز ماتم التوصل اليه من استنتاجات حول

([329])معاهدة منع الانتشار:معاهدة دولية بدا التوقيع عليها في 1 يوليو 1968 للحد من انتشارالاسلحة النووية حيث جرت خلال الفترة 1945-1953 اكثر من 50 انفجارا تجريبيا نوويا,وقد وقع عليها اكثر من 189 دولة ,للاطلاع على النص الكامل للاتفا قية ينظر..,النص الكامل لمعاهدة حظر الاسلحة النووية ,وثائق واحداث, www.umn.edu,arabic

([330])الوكالة الدولية للطاقة النووية:وهي منظمة غير حكومية مستقلة تاسست تحت اشراف الامم المتحدة ي 29يونيو 1957 بغرض تشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية و الحد من التسلح ويوجد المقر الرئيسي مدينة فيينا بالنمسا للمزيد ينظر...., في www.umn.edu,arabic

الملف النووي العراقي و الايراني فقد ركز المبحث الاول المعنون "البرنامج النووي العراقي بين الواقع و السراب" لمحة تاريخية عن البدايات الاولى لظهور و تطور البرنامج النووي العراقي ثم تطرق ايضا على الاسابي التي دعت الولايات المتحدة في شن حملات عسكرية ضد العراق, اما المبحث الثاني فكان تحت عنوان"السياسة الامريكية تجاه البرنامج النووي الايراني"والذي تناول التوتر الحاصل في العلاقات الايرانية الامريكية وتطوره لياخذ منحى خطيرا لاتزال موضوعا يثير القلق و التساول الدولي

اما بخصوص المصادر المعتمدة عليها لانجاز البحث ,فقد اعتمد على عدد من المصادر المعاصرة للحدث تاتي في مقدمتها تقارير ووثائق خطيرة ومهمة صادرة عن وزارة الخارجية الامريكية ووزارة الدفاع الامريكية,اضافة الى العديد من الخطابات والتصريحات التي ادلى بها روساء وزارء الخارجية الامريكية وتشكل مادة فريدة وغنية في نفس الوقت ولم يتم استخدامها حسب علمنا في دراسة اكاديمية مستقلة ,اضافة الى عدد من المصادر الاجنبية والانكليزية والمرفقة بقائمة المصادروالمراجع

اولا: البرنامج النووي العراقي بين الواقع و السراب:

تعود جذور البرنامج النووي العراقي الى خميسنات القرن العشرين عندما ابتدأت الحكومة العراقية رحلتها في تطوير البحث العلمي في مجال الطاقة الذرية ،انشأت في عام 1956 لجنة الطاقة الذرية العراقية،حيث يرتبط رئيسها بمكتب رئيس الوزراء

وبموجب مبادرة (الذرة من أجل السلام) [331] التي اعلنها الرئيس ايزنهاور في كانون الأول 1953 أهدت لجنة الطاقة الذرية الأمريكية مكتبة تضم العديد من المنشورات الأمريكية المعلنة و الصادرة عنها، بما فيها بعض تقارير مشروع منهاتن.كما عملت على إهداء العراق مفاعلا نوويا للأبحاث بقدرة 5 ميغاوات وقد تم شحن المفاعل من الولايات المتحدة الامريكية الى العراق ،الا ان قيام نقلاب 14 تموز 1958 غير وجهة النظر الامريكية تجاه العراق لذي اعتبرته بلدا غير مستقر فأمرت الباخرة الحاملة للمفاعل بتغيير وجهتها لتذهب الى ايران وليسلم المفاعل النووي التجريبي لجامعة طهران لبدأ من هذه النقطة مسار المشروع النووي الايراني

في العام1959 ونتيجة لتوجه علاقات جمهورية العراق ناحية المعسكر الشرقي ،تم الإتفاق مع الإتحاد السوفياتي على تجهيز وبناء مفاعل نووي للأبحاث والدراسات و منشأة لإنتاج العدد الطبية والصيدلانية

3) برنامج الذرة من اجل السلام:وهوشعار و مشروع رفعته عالمة الذرة المصرية سميرة موسحيث درست الاشعاع النووي في بريطانيا وكانت تامل ان يوظف الطاقة الذرية في تحقيق السلام لان اي دولة تتبنى فكرة السلام لابد وان توظفها للاغراض السلمية فنظمت مؤتمر الذرة من اجل السلام الذي استضافته كلية العلوم في مصر وشارك فيه عدد كبير من علماء العالم ,هيئة الاستعلامات المصرية نسخة محفوظة على الموقع www.wae[331]).Pak.ahn .

ومع وصول وتنصيب المفاعل الروسي ومباني الخدمات الخاصة به في عام1964 تم اتخاذ القرار بتأسيس مركز البحوث النووية،والذي ضم خمسة أقسام في حينه وفي عام 1968 تم تشغيل المفاعل النووي الذي جهزه وشيده الإتحاد السوفياتي في موقع التويثةوهو من نوع الحوض المائي وبقدرة 2 ميغاوات،والذي عرف بأسم مفاعل 14تموز

في العام 1969وقع العراق على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية(NPT) ثم تم تأسيس منظمة الطاقة الذرية عام1974حيث صدر قانون منظمة الطاقة الذرية العراقية الذي ربطها بمجلس قيادة الثورةويترأسها نائب رئيس مجلس قيادة الثورة ويديرها ادرياً نائب رئيس المنظمة وبرامج عملها تديرها لجنة الطاقة الذرية .

في العام 1978تم الإنتهاء من تطوير مفاعل 14 تموزورفع قدرته إلى 5 ميكاواط،ولكنه اصبح لايفي بالاحتياجات العلمية للمنظمة مما دفع العراق للبحث عن انشاء مشروع كبير وهو ما عرف بمشروع 17تموزحيث تحرك العراق على فرنسا لتجهيزه بالمفاعل المطلوب وتم توقيع العقد الفرنسيفي تشرين الثاني 1976،حيث وقع العراق عقدا مع تجمع من الشركات الفرنسية وبعلم الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لتجهيز وإنشاء:

1-مفاعل بحوث من نوع الحوض المائي بطاقة 40 ميكا واط ومشابه لمفاعل (Osiris)في مركز بحوث ساكلي جنوب باريس،لذلك عرف مفاعل 17 تموز في الوثائق الفرنسية بأسم أوزيراك (Osirak)ويرتبط بمفاعل اوزيراك مفاعل صغير بقدرة 500 كيلو واط للبحوث والدراسات،وقنوات تجارب عمودية لمنظومات تجارب البحوث الهندسية وبحوث المواد ، قنوات افقية لتجارب الفيزياء النووية وفيزياء الحالة الصلبة ،مصيدة نيوترونية.،وخزان صغير للماء الثقيل بسعة 700 لتر

2-بناية الفحوصات الحارة / (LAMA)فحوصات المواد المشعة والمشععة.

3-ورشة منظومات التجارب على القنوات العمودية .(LWB)

4-محطة معالجة النفايات المشعة .(RWTS)

على هامش الاتفاق العراقي الفرنسي وضمن سعي العراق للحصول على التكنولوجيا النووية تم توقيع مشروع 30 تموز – او ما عرف بالعقد الإيطالي ،ضمن اتفاقية التعاون المشترك بين لجنتي الطاقة الذرية العراقية والإيطالية (CNEN) ، الموقعة في كانون الثاني 1976، تم توقيع عقد مع الشركة سينا تيج تضمن: - وبعلم الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لتجهيز وانشاء

1-مختبرات دورة الوقود النووي

2-مختبرات تصنيع أقلام الوقود

3-مختبرات الراديوكيمياء الحارة تحديث قسم الراديوكيمياء

4-منشأة لبحوث وإنتاج العدد الطبية والصيدلانية و النظائر المشعة وتحديث قسم الإنتاج.

وكخطوة لاحقة كان التوجه نحو انشاء محطة كهرونووية لتوليد الطاقة الكهربائية بقدرة 400 ميكاواط .لذلك فاوضت منظمة الطاقة الذرية العراقية شركات المانية وفرنسية وبريطانية وايطالية ويابانية وكندية وبلجيكية وفنلندية عاملة في هذا المجال ، وكانت القناعة تميل نحو فنلندا والتي استمر التفاوض معها الى منتصف الثمانينيات.وبالتوازي كانت تجري دراسات وفحوص لإختيار الموقع المناسب لانشاء المحطة[332].

تعرض البرنامج النووي العراقي السلمي الى عدة ضربات من قبل اسرائيل ،ففي نيسان 1979تم تفجير قلب مفاعل اوزيراك في ميناء سين سورمير (Saint sur Mer)في فرنسا عندما كان في طريقه للشحن إلى بغداد ، وخلال عام 1979بعد هذا التفجير طلب المجهز الفرنسي موافقة المنظمة على تغيير مواصفات مفاعل اوزيراك بحيث يتم تشغيله بحزمة من وقود (الكاراميل) واطئ التخصيب بدلا من وقود عالي التخصيب المتفق عليه وكان هذا الطلب بسبب الضغط الاسرائيلي على الفرنسيين لتغيير المواصفات ،لكن منظمة الطاقة الذرية العراقية رفضت التعديل واصرت على مواصفات العقد المتفق عليها[333]

في 13حزيران 1980تم إغتيال الدكتورالمهندس يحيى المشد ، وهو عالم مصري كان يعمل في المشروع النووي العراقي ،حيث كان استشاريا في الاتفاق الفرنسي /العراقي ،واثناء تواجده في غرفته في فندق مريديان في باريس تم اغتياله بالة حادة وتلفيق تهمة دخول احدى بائعات الهوى لغرفته واتهامها بالجريمة

في السابع من آب /اغسطس 1980تم تفجير أربعة قنابل ثنان في مقر شركةسينا تيج في روما المسؤولة عن تجهيز مفاعل 30 تموز للعراق ،وواحدة في دار مدير فرع الشركة في ميلانو، وواحدة في بيت خبير مفاعلات نووية في باريس م اغتيال المهندس المدني الإستشاري عبدالرحمن رسول باستعنال السم في مقر اقامته في باريس وفي ابريل /نيسان 1981 اصيب الدكتور المهندس سلمان رشيد سلمان اللامي بحالة تسمم اثناء حضوره ورشة عمل في جنيف، توفي على أثرها في 9 حزيران1981 وكانت الضربة الاشد في السابع من حزيران/يونيو ، في 13 ديسمبر/كانون اول1981 حيث قامت مجموعة طائرات إسرائيلية بغارة مباغتة على بغداد ،وقد كان العراق حينها يخوض حربا ضد ايران مما جعل تركيز قواته وراداراته على الجهة الشرقية من الحدود

[332]) (-Mike Shuster, " Natioam Sscurity,Nonprolifertion, and the War Against Terrorism" in After 11/9; Preventing Mass- Destruction Terrorism and Weapons Proliferation, Michael Barletta,ed. Center for Non Proliferation Studies , California,U.S.A, 2002..

[333]) (

27-Anthony H. Cordesman , Iran's Military Forces: 1988-1993 , Center for Strategic and International Studies(CSIS),September, Washington 1994.

،فجاءت الغارة من الجنوب الغربي مباغتة لتمطر مفاعل اوزيراك بوابل من القذائف ،ونتج عنها تدمير المفاعل ، الذي كان ما يزال في عهدة الجانب الفرنسي وفي طور الاستلام والتسليم حيث كان جاهزا للتشغيل التجريبي، و لم تسلم البنايات الخدمية المجاورة للمفاعل من الأضرار

بعد هذه الضربة التي قضت على تطوير البرنامج العراقي ايقنت القيادة العراقية من ان الامر لايمكن ان يتم الا بالاعتماد على القدرات الذاتية وباستخدام السرية التامة في التنفيذ ،وفي الربع الأخير من 1981تم تشكيل دائرة الدراسات والتطوير،حيث تشكلت من من سبعة أقسام و شعبتين بهدف إكتساب المعرفة بالتكنلوجيا النووية وبما يتلائم وطموحات المنظمة في بناء مفاعل كهرونووي، وبالإعتماد على الكادر العراقي فقط[334]

نتيجة لاعتماد على القدرات الخاصة فقط وعدم الاستعانة بخبراء اجانب للحفاظ على امن المشاريه استخدمت دائرة الدراسات والتطوير عدة خطوات في هذا المجال ويمكن تلخيصها في

1-الإستفادة من الأدبيات المنشورة عالميا

2-الإستفادة من وثائق الوكالة الأمريكية المتوفرة في المكتبةمنهاتن

3-.الدراسات والتجارب المختبرية

4-Pilot تصميم وتنفيذ وتشغيل منظومات ريادية إعتماداً على النتائج المختبرية Units/Plants

5- تصميم وتنفيذ وتشغيل منظومات إنتاجية بالإستفادة من نتائج المنظومات الريادية Scaling Up.

6-.مشاريع الفاصلات الكهرومغناطيسية الريادية في موقع التويثة

7-مشاريع رابع كلوريد اليورانيوم الريادية في موقع التوي

8-المشاريع الريادية لإسترداد اليورانيوم من فاصلات موقع التويثة

9-مشاريع فلوريدات اليورانيوم الريادية في موقع التويثة

10-مشاريع التخصيب الكيمياوية الريادية في موقع التويثة

([334]) :جعفر ضياء جعفر ونعمان سعد الدين النعيمي ، " أسلحة الدمار الشامل : الاتهامات والحقائق " ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 306 ، 8/ 2004,ص55

11-مشاريع التخصيب بطريقة التنافذ الغازي الريادية في موقع التويثة[335]

كل المشاريع التي ذكرت اعلاه كانت قد نفذت بشكلها التجريبي وتم تشغيلها ونجحت في موقع التويثة جنوب بغداد ،وبالتالي ابتدأت الخطوة العملية في تحويل هذه المشاريع من شكلها المختبري الصغير الى حيز الانتاج الفعلي،فكانت مهمات العمل مقسمة كما يلي

1-التصاميم: الكادر التصميمي لدائرة الدراسات والتطوير في المنظمة
2-التصنيع: الورش الميكانيكية والكهربائية في المنظمة ،
3-المنشأة العامة للمعدات النفطية،
4-منشأة عقبة بن نافع
5-منشأة بدر العامة

أنتهي بذلك الجزء الاكبر من المشروع النووي العسكري العراقي ،اما ما تبقى منه فقد تم تدميره من قبل لجان التفتيش التابعة للامم المتحدة في عقد التسعينات .حيث إنتهى البرنامج رسميا في 10 نيسان 1991 عندما أعلنت الحكومة العراقية موافقتها على قرار مجلس الأمن رقم 687 لسنة 1991.وقد كانت كلفة المشروع الوطني الذي نفذته الدائرة 3000 كان بحدود 700 مليون دولار أمريكي وهذا يعادل تقريبا المبلغ الذي تم دفعه للشركات الفرنسية والإيطالية.سُلم الإصدار الأخير من)التقرير الكامل والشامل والنهائي (للبرنامج النووي العراقي (Full, Final and Complete Declaration) FFCDالى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 25 أذار 1998

في عام 1991 أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية لأول مرة بان هناك دولة طرف في معاهدة حظر الانتشار النووي قد قامت بخرق المعاهدة ، وطبقا لمصادر هذه الوكالة فان البرنامج النووي العراقي قد نفذ برنامجا نوويا ضخما بصوره سرية لأغراض عسكرية في منشآت لم يصرح بها سابقا للوكالة الدولية للطاقة الذرية336في الأعوام 1991 و1992 قامت فرق التفتيش التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وبموجب القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي وبالأخص القرار رقم 687 في 3 نيسان 1991 ، بالتحري عن كافة البنى التحتية النووية العراقية وقامت بتدميرها بالكامل(337)

ومهما كثر الحديث عن واقعية أو عدم واقعية البرنامج النووي العراقي فان الحديث عنه في سياق وجوده اليوم على ارض الواقع لم يعد ذا مغزى أو أهمية ، ليس بسبب سقوط

[335]) (- Secretary William J.Perry,"Working with Gulf Allies to contain Iraq and Iran" DefenseIssues,Volume10, No 61 . Briefing on June 6, 2003

نظام صدام حسين الذي أرسى قواعد ذلك البرنامج وطوره ، أو من خلال التقارير التي نشرت في واشنطن والتي اعتبرت وجود أسلحة الدمار الشامل كمبرر لشن الحرب عليه واحتلاله من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا لا أساس لها من الصحة ، ولكن علينا أن لا نتصور أن أمتلاك العراق للسلاح النووي لن يكون له تأثير على العراق ، فهو إن لم يكن هو المستهدف بعينه ، فإن امتلاكها له سيكون بإمكانها أن تهدد أهدافا أمريكية محددة ليس في العراق فحسب وإنما لأهداف مماثلة في أفغانستان فضلا عن أن هذا السلاح سيشكل عامل ضغط سياسي بالرغم من أن اغلب الاعتقاد أنها لن تقدم على استخدام السلاح النووي بوصفها أداة هجومية وإنما لأغراض تتعلق بعامل الردع (338). لا يمكن وضع تصور محدد للسياسة الأمريكية حيال البرنامج النووي العراقي من دون أن التعرف على فحوى الإستراتيجية العالمية الأمريكية في ظل البيئة الدولية الحالية والنظام السياسي الدولي الذي تتربع الولايات المتحدة الأمريكية على قمة مكوناته ، بعد أن ظلت الإستراتيجية الأمريكية أثناء الحرب الباردة قائمة على ما يمكن وصفه بالإستراتيجية التقليدية والتي تقوم على أن الولايات المتحدة معرضة للهجوم بواسطة أسلحة نووية تتولى إيصالها أنظمة يمكن تحديدها ويطلقها عدو محدد بوضوح .

وإذا كان مفهوم الإستراتيجية في تلك الحقبة يهتم بالتوقيت والطرق والمصادر واستخدام هذه المصادر بوصفها مهددات ومعوقات وعقوبات تستخدم لتغيير سلوك الدول الأخرى ، فان المفهوم الحديث والمختصر للإستراتيجية يتحدد بـ ألاهداف والطرق والسائل و المعنى ، وكيف يكون بإمكانها تحقيق هذه الأهداف، وما الذي ستستخدمه لفعل ذلك[339]

ولذلك ومع انتهاء الحرب الباردة أخذت السياسية الدولية فيما يتعلق بموضوع توفير الأمن تتعرض للتغيير نتيجة لانتهاء تلك المرحلة وبوجود أشكال جديدة للعولمة وبخاصة في مجالات التحول السياسي والاقتصادي وفي مجالات النزاع المسلح(340)،بعد إن كانت الترتيبات الأمنية الغربية بشكل عام تقوم في تلك المرحلة بالدرجة الأساس على تقييد الاتحاد السوفييتي الذي كان شاسعا جدا وكيانا متطورا جدا في أوجه عديدة وفي حالة نشوب حرب تفضي إلى استخدام ألاسلحة النووية بينه وبين القطب الآخر فأنه سيكون عرضة لتكبده خسائر كبيرة [341]

لذا فقد كانت السياسة الخارجية والدفاعية للولايات المتحدة قبل ذلك الوقت ترتكز على افتراض قيام حالة مواجهة عسكرية خطرة للغاية بين قوتين عظمتين كثيفتي التسلح ، و كانت

---

[338])(zifferero, op.cit,p.7

([339]) - Michael G. Roskin and Nicholas O. Berry , " The New World of International Relations", Prcntice- Hall , Upper Saddel River, New Jersey, 1999. p.27..

([340]) بيورن هاغلينو إليزابيث سكونز ، " القطاع العسكري في محيط متغير. الإنفاق العسكري والتسلح 2003 " ، في : التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي . الكتاب السنوي 2003 ، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ،[ترجمة]: فادي حمود وآخرون ، مركز دراسات الوحدة العربية ،(بيروت 2004)

[341]) (Berry, , op.cit,,p.27

دول حلف شمال الأطلسي ودول حلف وارشو سجينة ضمن إطار علاقة عدائية بين هاتين القوتين تعززها عشرات الآلاف من الأسلحة النووية في درجة عالية من التأهب موجهة ضد بعضها البعض واعتمدت الولايات المتحدة وحلفاؤها على القوات النووية ليس لردع القوات النووية السوفيتية فحسب ، وإنما أيضا لردع ما يزيد على مليون عنصر من الجيوش التقليدية في أوربا ، و انطلاقا من تلك البيئة الدولية برز مفهوم التدمير المؤكد المتبادل[342].

أما اليوم وبعد أن تفكك الاتحاد السوفييتي فان تلك الصورة قد تبدلت إلى حد كبير وجذري ، خاصة بعد أن تراجعت القدرات الإستراتيجية الروسية وتخلفت بشدة صنوف القوات المسلحة السوفييتية التي كانت هائلة في السابق ، وللمرة الأولى وبعد نصف قرن أصبح من الصعب تصور وضع تتدهور فيه العلاقات الأمريكية الروسية إلى الحد الذي يمكن أن ينتج عنه نزاع مسلح[343]. وفي الواقع أن حلف وارشو لم ينته فحسب ، بل أن كثيرا من دول ذلك الحلف الذي بات جزءا من الماضي ، قد أصبحت الآن أعضاء في حلف شمال الأطلسي فضلا عن أن روسيا نفسها قد أصبحت مشاركا في عملية حفظ السلام في منطقة البلقان ، فضلا عن ذلك فهي عضو في برنامج التحالف للشراكة من اجل السلام[344].

ومع انتهاء الحرب الباردة بدأ وصف الولايات المتحدة بأنها اصبحت أحادية القطب بامتلاكها تفوقا لا يمكن تحديه في مجالات الأسلحة النووية والتقليدية والتكنولوجيا العسكرية ومدعوما بأكبر اقتصاد قومي في العالم ونفوذ عالمي في ميدان الاتصالات[345]، ويمكن القول أن وضع الولايات المتحدة بصفتها القوة العظمى الوحيدة في العالم اصبح واقعا منذ 1990-2001 في المرحلة التي أطلق عليه مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، أي منذ انهيار الاتحاد السوفيتي وحتى وقوع تلك الهجمات الحادي عشر من أيلول سبتمبر2001 ، وهي بلا شك مدة زمنية قصيرة تاريخيا دشنت خلالها مرحلة جديدة في الإستراتيجية الأمريكية العالمية اتسمت على نحو لا لبس فيه بوضوح الأهداف والأغراض من جهة و أدت إلى خلق نوع من التوحد لدى صناع القرار السياسي لدى كل من الحزبين الرئيسين في الولايات المتحدة حول هذه الأهداف والأغراض من جهة أخرى ، بعدما عانت الولايات المتحدة من هجوم مباشر على مواطنيها وإقليمها لم تشهد له

---

[342]) (ibid

([343]) صفوت الزيات ،" أسلحة الدمار الشامل :الاتهامات والحقائق" ، [تعقيب]: في احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا , ص187

([344]) كيري ام.كارتشنر ، " شبكة الصواريخ الدفاعية والمناهج الجديدة للردع "،في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية – أسلحة الدمار الشامل : إطار العمل الاستراتيجي الجديد ، مجلة الكترونية تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية ، تموز / يوليو 2002 .,ص10

([345]) اليسون ج . ك. بايلز ،" اتجاهات وتحديات في الأمن الدولي " ، في : التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي . الكتاب السنوي 2003 ، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ،[ترجمة]: فادي حمود وآخرون ، مركز دراسات الوحدة العربية ،(بيروت 2004). ,ص71

مثيلا في السابق.وهذا الحد الفاصل لا شك انه قد شكل نقطة تحول في الإستراتيجية الدفاعية للولايات المتحدة[346]

وكان أهم ما ترتب عن هذه الهجمات ، وبالرغم من أن الأشخاص الذين قاموا بتنفيذها أو التقنيات التي تم استخدامها في تلك العمليات لم تكن جديدة البتة ، فإنها قد أوضحت بجلاء أن الدولة الأقوى في العالم ظهرت معرضة ومكشوفة أمام هجمات غير مألوفة مما ولد صدمة كبيرة بعد عقد من النمو الاقتصادي والاستقرار ، هذه الصدمة ربما مهدت بشكل مؤثر جدا إلى أن تعتمد الولايات المتحدة على استخدام القوة العسكرية الكاسحة في استراتيجيات الردّ لتصبح هذه الاستراتيجيات الجزء الحاسم في بيئة سياسات الأمن ، ليس للغرب أو للنصف الشمالي من الكرة الأرضية فحسب ، وإنما للقسم الأعظم من العالم[347].

ولعل أهم ما تمخضت عنه هجمات أيلول / سبتمبر هو ظهور مستويين من التغيير الأول يتعلق بنوعية التهديد الذي بدأ يواجهه الأمن القومي الأمريكي والثاني ، وهو أيضا تغييرا نوعيا ولكن هذه المرة يتعلق بهوية العدو ، بمعنى أن هذين المستويين الجديدين كانا خارج كل الحسابات الإستراتيجية الأمريكية المتوقعة والتي اتبعت لأكثر من نصف قرن مضى وتحديدا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية[348].

كما أن تطورا جديدا أخر قد طرأ على المستجدات الامنية و العسكرية الامريكية ، إذ لم هجمات 11 أيلول / سبتمبر الأذى في المصالح الأمريكية خارج الحدود الإقليمية للولايات المتحدة أو حتى في قارة أمريكا الشمالية أو في أي مكان آخر على الكرة الأرضية ،وإنما شمل الخطر هذه المرة مداهمة وتدمير أهم مفصلين يرمزان إلى القوة العسكرية والاقتصادية الأمريكية العالمية[349]، وفي قلب الأراضي الأمريكية وأدى إلى مقتل عدد كبير جدا من المواطنين الأمريكيين فضلا عن الأضرار الاقتصادية البالغة . هذا التغيير في نوع التهديد ولدت لدى الولايات المتحدة قناعة بان الكثير من الدول وفي مقدمتها العراق قد اظهروا اهتماما شديداً في الحصول على الأسلحة النووية وهم قادرون على الحصول على المواد الضرورية لصنعها من مصادر مختلفة ،

---

[346]) (Mike Shuster, " Natioam Sscurity,Nonprolifertion, and the War Against Terrorism" in After 11/9; Preventing Mass- Destruction Terrorism and Weapons Proliferation, Michael Barletta,ed. Center for Non Proliferation Studies , California,U.S.A, 2002,p.4..

[347] بايلز,المصدر السابق ,ص69

[348] جون آر. بولتون " إطار العمل الاستراتيجي الجديد : الرد على تهديدات القرن الحادي والعشرين " ، في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية – أسلحة الدمار الشامل : إطار العمل الاستراتيجي الجديد ، مجلة الكترونية تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية ، تموز / يوليو 2002.,ص5

[349])المصدر نفسه.

11-Amin Tarzi, " Proliferation Assessment: Iran's Strategic Environment After 9/11", in :After 9/11: Preventing Mass- Destruction Terrorism and Weapons proliferation, Micheal Barletta, ed.Center Nonproliferation Studies, Ocsasional Paper No.8 ,May 2002,p.35.

كما أن هذه الدول لا تعتمد الشفافية في نشاطاتها النووية أو في عقائدها أو نياتها ، بل ربما تكون متهورة إلى حد استخدام هذا النوع من الأسلحة ضد شعوبها أو ضد الآخرين معا[350]

ووفقا لهذه الرؤية أصبح تركيز الولايات المتحدة متمحورا حول الكيفية التي تستطيع من خلالها استخدام القوة لهزيمة الإرهابيين والأنظمة التي ترعاهم ، إذ سينظر إلى أي نظام يأويهم أو يدعمهم على انه معادٍ للولايات المتحدة ، هذا من جهة ، أما من الجهة الأخرى فيتعلق بسبل تكييف القوات الأمريكية على أفضل وجه لتمكينها من تنفيذ عمليات استخدام هذه القوة المطلوبة والتي يجب أن تتناسب مع طبيعة الأعداء وخططهم الرامية إلى الحصول على أسلحة الدمار الشامل إذ أنهم سوف لن يترددوا في استخدامها ضد الولايات المتحدة على حد قول نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني[351]. وهذا يعني أن الولايات المتحدة قد أعطت لنفسها الحق والمبرر لمهاجمة أي دولة أو مجموعة من الدول التي لديها نيات عدوانية تجاهها أو اتجاه الدول التي تجاورها وتسعى لامتلاك أسلحة دمار شامل وهو ما أكده وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد عندما قال " أن الأفضلية غير المتناظرة التي يمتلكها الإرهابي تتجسد في قدرته على مهاجمة أي مكان وفي أي وقت يريد وبواسطة أي أسلوب يمكن تصوره ، في حين انه ليس ممكنا الدفاع عن كل مكان وفي اي وقت ،فالأسلوب الوحيد للتعامل مع هذه التهديدات هو مطاردتها حيث توجد ، لهذا السبب فإن حرب امريكا على الإرهاب العالمي تستند إلى ذلك المبدأ الذي يقضي بأن نعثر على الإرهابيين العالميين في أي مكان من العالم ، وان نمنع الأمم من منحهم ملجأ أمنا"[352].

ولعل الصورة تكون أكثر وضوحا في خطاب الرئيس الأمريكي جورج دبلييو بوش عندما قال: " على كل دولة ... أن تأخذ بجدية خطر الإرهاب الذي يتنامى إلى مدى كارثي . وهو الإرهاب المسلح بالأسلحة البيولوجية أو الكيمياوية أو النووية .. أن بعض الدول التي ترعى الإرهاب تسعى للحصول على أسلحة الدمار الشامل أو أنها أصبحت تملكها فعلا ..." [353].

---

[350]) (-Amin Tarzi, " Proliferation Assessment: Iran's Strategic Environment After 9/11", in :After 9/11: Preventing Mass- Destruction Terrorism and Weapons proliferation, Micheal Barletta, ed.Center Nonproliferation Studies, Ocsasional Paper No.8 ,May 2002,p.35)

([351]) ديك تشيني، المؤتمر القومي رقم 103 للحزب الجمهوري المنعقد في 26 آب / أغسطس 2002، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت) على الموقع: - www.whitehouse.gov/news/releasese/2002826

([352]) دونالد رامسفيلد ، نص شهادته أمام اللجنة الفرعية للمخصصات التابعة للجنة الدفاع في مجلس الشيوخ الأمريكي ، 21 أيار/ مايو 2002 ، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت) على الموقع : ص2

- www.defenselink.mil/speech/2002/s20020521-secdef.html

([353]) جورج دبلييو بوش ، [خطاب] في ذكرى مرور ستة أشهر على هجمات 11ايلول / سبتمبر ، في 13 آذار / مارس 2002 ، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت) على الموقع :www.whitehouse.gov/news/releasese/2002313 - ص1-3

وعلى الرغم من أن الرئيس جورج بوش قد أعلن تبنيه سياسة الحرب الوقائية[354]، والإعلان أيضا بان الولايات المتحدة ستظل صاحبة السيادة العسكرية العالمية المؤكدة والتي لا تسمح بأي ظهور محتمل لأي دولة أخرى منافسة عسكريا إلا أن اعتماد الحرب الاستباقية بوصفها إستراتيجية أمريكية رسمية لم يتم الإعلان عنه إلاّ في شهر حزيران / مايو 2002، عندما تحدث الرئيس الأمريكي جورج بوش عن تحوُّل بلاده إلى شن حرب وقائية، أو استباقية، أو إجهاضية ضد دول ترعى الإرهاب أو تموّله، أو تغض الطرف عنه[355]، وضد الدول التي تطوّر حالياً أو قد تفكر في أن تطوّر مستقبلاً أسلحة دمار شامل كيميائية، أو نووية، أو بيولوجية، وكرّر تأكيد هذا التحوّل في الشهر التالي في حفل تخريج ضباط الأكاديمية العسكرية في وست بوينت[356].والحقيقة أن هذه الإستراتيجية ليس وليدة اللحظة التي أُعلنت فيها ، كما يظن الكثيرون ، فهي بالحقيقة قد بدأ التخطيط لها منذ مستهل التسعينيات من القرن الماضي عندما عقد صقور واشنطن[357] العزم على تغيير مسار السياسة الخارجية الأمريكية ، بحيث يتسنى الهيمنة على العالم، وهو ما يتضح من المذكرة الرسمية التي أعدّها (بول وولفيت) [358]

عام 1992م حول توجهات أمريكا خلال القرن الحادي والعشرين، والتي أكد فيها أهمية ردع أي قوة محتملة تتطلع للقيام بدور عالمي أو إقليمي، لكن بوش الأب رفضها.

ويمكن أن نلاحظ بان بوش قد ركز على الإرهاب إفرادا أو دولا اسماها بالدول المارقة وكذلك على الخطر الذي سيلحق الأذى بالأمن القومي الأمريكي إذا ما امتلك الإرهابيون إفرادا أو دولا على أسلحة الدمار الشامل وهذا ما يهمنا تحديدا عند دراسة السياسة الأمريكية حيال العراق وبرنامجها النووي[359]

وطبقاً لما تقدم فان طبيعة الحرب على الإرهاب في الأساس هي حرب لا متماثلة ، بمعنى أن لكل حرب من حروب المستقبل، حيثما كان موقعها الجغرافي وظروفها القتالية، نوعاً من

---

[354] - يرى نعوم شومسكي أن من الخطأ أن يتساوى مفهوم الحرب الوقائية مع مفهوم الضربة الاستباقية لان ثمة اختلاف جوهري بينهما يوضحه بالقول (26) أن الحرب الوقائية هي رد فعل لهجوم حالي أو وشيك الوقوع ، فمثلا إذا جاءت الطائرات عبر الأطلنطي لضرب الولايات المتحدة ، فإن الولايات المتحدة لها أن تضرب هذه الطائرات وتسقطها حتى قبل أن تلقى قنابلها ، ولها أن تهاجم القواعد الجوية التي جاءت منها هذه الطائرات ، أما قانون الحرب فهو مختلف تماما، فهو يعنى أن للولايات المتحدة الحق . وحدها، فليس ثمة من له هذا الحق غيرها . في مهاجمة أي بلد تدعي preventive war الاستباقية أنه يمثل احتمالا لتحديها. ومن ثم ، إذا ادعت الولايات المتحدة ، على أية أسس ، أن البعض قد يمثل لها في بعض الأحيان تهديدا ، إذن فيمكنها مهاجمة هذا البعض. يُنظر: نعوم شومسكي ، "حرب العراق هي بروفة لحروب قادمة" ، [حوار] : مع في. كيه. راماتشاندران ، 2 نيسان / ابريل 2003 الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت) على الموقع : www.z.net-.

[355] George W. Bush, the Bush Doctrine, the White House, September 17, 2002.,p.17.(

[356] حسام سويلم، الضربات الوقائية في الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد (150)، أكتوبر 2002م. ,ص290(

[357] صقور واشنطن: وهي تسمية اطلقت على اليمين المحافظ ويمتيز هذا الاتجاه باستخدام السلاح لمواجهة التحديات و زيادة ميزانية الدفاع ودعم اسرائيل و تحويل الشرق الاوسط الى دول ديقراطية George W. Bush, the Bush Doctrine, the White House, September 17, 2002-

358()بول وولفيت:ولد في عام 1943 في نيويورك شغل منصب نائب وزير الدفاع الامريكي خلال الفترة 2001-2005, -

www.whitehouse.gov/news/releasese/2002129.

[359] كارتشنر,المصدر السابق,ص12.(

الخصوصية المميزة التي تفرض التعامل مع كل حرب متوقعة بطريقة خاصة ومختلفة عما سبقها أو حتى عما قد يلحق بها. وهكذا فإذا كانت حرب العراق 1991-2003 ومالحقت بها عمليات الغزو الانكلو- أمريكي للعراق لتصنع النموذج الواضح للحروب غير المتماثلة التي تعتمد في التحضير لأعمالها القتالية وفي التمهيد لها وفي إدارة معاركها وفي تطوراتها على مبدأ حوار الإرادات [360]

إذ أنها في هذه الحالة الجديدة ، على وفق طبيعة العدو الجديد ، ليس بالضرورة أن تكون متمثلة على شكل صراع بين دول قومية قائمة ذات سيادة تمارس عداءها بالعمل العدواني المباشر أو التهديد به ، وإنما هي عبارة عن مصادر عداء تتبناه مجموعات إرهابية ليس بالضرورة أن تنتمي إلى بلد أو دولة واحدة معينة ، من دون استبعاد وجود مثل هذه الدول من خلال وجود حكام دكتاتوريين متطرفين أو من خلال ما تقدمه هذه الدول من دعم إلى هذه المجموعات قد تصل إلى تجهيزهم بالأسلحة الكيمياوية أو البيولوجية أو النووية وتسخير كل ماهو متاح لديها من وسائل لإيصال تلك الأسلحة إلى عمق الولايات المتحدة[361]

وهذا يوصلنا إلى الاستنتاج بان عناصر تهديدات العراق التي هددت الأمن القومي الأمريكي على وفق الاستراتيجية الأمريكية تكونت من:

1. الأفراد أو المجموعات الإرهابية المنظمة.

2.الأسلحة الكيمياوية والبيولوجية والنووية (أسلحة الدمار الشامل) إذا ما حاز عليها العراق .

3. أنظمة الحكم الدكتاتورية التي تمتلك أو تسعى لامتلاك أسلحة الدمار الشامل .

4.وسائل إيصال هذه الأسلحة إلى أهدافها واهم هذه الوسائل هي الصواريخ الباليستية بعيدة المدى

وفي ضوء هذا التنوع في عناصر التهديد للأمن القومي وخصائصه أصبح واردا أن من أهم ما يميز الإستراتيجية الأمريكية في المرحلة القادمة في التعامل مع العراق هو ما حدده الرئيس بوش عندما قال: " لن نتمكن من كسب الحرب على الإرهاب بالبقاء في موقع دفاعي ، يجب أن ننقل المعركة إلى العدو وان نعطل خططه ، وان نتصدى لأسوأ التهديدات قبل بروزها "[362]

([360]) بسام العسلي ، "الحروب غير المتماثلة وتجربة العراق" ، مجلة الحرس الوطني السعودية ، العدد 265 في 2004/7/1,ص265.

(361) جون اس. وولف، " الولايات المتحدة تواجه تحديات مسألة انتشار أسلحة الدمار الشامل" ، في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية – أسلحة الدمار الشامل : إطار العمل الاستراتيجي الجديد ، مجلة الكترونية تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية ، تموز / يوليو 2002, ,ص10.

([362]) جورج دبليو بوش ، [خطاب] عن حالة الاتحاد في 29كانون الثاني / يناير 2002 ،ص3, الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت) على الموقع :

- www.whitehouse.gov/news/releasese/2002129.

وهكذا اصبح الدفاع عن الأمن القومي الأمريكي ضد اي تحرك نووي من جانب العراق متضمنا في خطوطه العامة هو تجنب وقوع هجومات مستقبلا و استخدام الوسائل الدبلوماسية والقوة لجعل الشعب الأمريكي أكثر آمنا. ومن هنا ، وكما اشار اليه الخبير الأمريكي في الدفاعات الإستراتيجية و الميدانية كيري كارتشنر " انه وبغية الاستجابة إلى التهديدات المعاصرة والناشئة ، على الولايات المتحدة أن تغير من طريقة تفكيرها بالنسبة للردع وكيفية ممارستها له ، علينا إعادة تصميم أساليب الردع لجعلها مستبقة للأحداث بدلا من أن تكون حالة من الرد فعلية "[363].

هذه الإعادة في تصميم هيكلية وأسلوب الردع الجديد للإرهاب هي تلك التي حددها وزير الدفاع السابق وليم بيري كأدوات للحرب هي : الردع ، المنع ، الدفاع[364].ومن هنا فان إي إدارة أمريكية لا تستوعب الدور الرئيس لأي من هذه العناصر ربما ستفشل في توفير الحماية للولايات المتحدة من إي هجوم مدمر، وبالمقابل فان على الدول والحكومات الأخرى أن تشعر بأهمية الردع النووي وان تأخذ بالحسبان مصالح شعوبها وان على هذه الدول أن تتأكد من أن القوة العسكرية التقليدية الأمريكية الهائلة هي أيضا عنصر أساسي في عملية الردع[365].

وثمة تساؤل برزفي هذه المرحلة وهي هل أن الردع نفسه سيكون كافيا لمواجهة التهديدات العراقية؟

أن الإجابة على هذا التساؤل يجب أن تستند على مدى الموثوقية من الردع، ذلك لان الولايات المتحدة قد واجهت وما زالت تواجه عدوا يمكن القول بان الردع لم يكن مصمما له بالأساس أي على مواجهة هذا النوع من مصادر التهديد بصورة مباشرة ، فالذين هاجموا نيويورك وواشنطن ، طبقاً لوجهة النظر الأمريكية ،عبارة عن مجموعة من العناصر الانتحارية التي نفذت أعمالا تم التخطيط لها من قبل عناصر بلا وطن وبلا ولاء لشعب معين أو للناس بصورة عامة وتستطيع الحصول على هذه الاسلحة من قبل دول ذات انظمة دكتاتورية وتاتي العراق في مقدمتها، وهذا ما دفع بيري للقول بان: " الأسلحة النووية أو الجرثومية إذا ما وقعت في أيدي الإرهابيين أو الدول المارقة تشكل الإشارة الأعظم خطرا على الأمن القومي الأمريكي، بل العالمي، وهذا التهديد أصبح على نحو متزايد غير بعيد "[366].

---

[363]) كاتشنر,المصدر السابق ,ص11.

[364]) (Perry,op,cit,p.45

[365]) (Shuster,op.cit ,p.5

[366]) ibid,p.5.

وعلى الرغم من أن إدارة الرئيس بوش ومنذ الأشهر الأولى لم تكن مقتنعة على ما يبدو بإجراءات الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل منها, معاهدة حظر الانتشار النووي (NPT) ، اتفاقية الحظر الشامل(CTBT) [367]، واتفاقية الأسلحة البيولوجية (BWC) [368]، اتفاقية خفض الأسلحة (CTR) [369] ومسألة التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل العراقية (370)

قد يبدو هذا الأمر اكبر من الحقيقة ولكن في سياق الحرب الجديدة على الإرهاب ، فانه ربما يتطلب من الولايات المتحدة أن تستعمل هذه الآليات لمنع الانتشار من خلال بناء تحالف دولي للقيام بعمليات مشتركة دبلوماسية وعسكرية تجاه الدول ذات السمعة السيئة في مجالات التسلح بأسلحة الدمار الشامل وحمل هذه الدول على التعاون مع المجتمع الدولي ، وان هذه الإستراتيجية ستحظى بدعم وتأييد اغلب الإجماع الدولي في داخل مجلس الأمن الدولي الذي سيكون إلى جانب ذلك ، لأنه عمل يجنب الأمن والسلم العالمي من تهديدات أسلحة الدمار الشامل[371]. إن عملا كهذا يتطلب حث الدول المصدرة للمواد والمعدات النووية وفي مقدمتها روسيا الاتحادية على التعاون في جهود حظر الانتشار من خلال اعتبار أن خطر الإرهاب يهدد الجميع[372]

ثانيا : السياسة الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني

وبالإضافة إلى ما تقدم ، فمن الملاحظ أن الإدارة الأمريكية ومن خلال السياسات التي يرسمها ما يسمى بـ " فريق الصقور " المعروف بتطرفه قد ربطت بين الإرهاب وبين امتلاك السلاح النووي من قبل دول وصفتها بـ " المارقة " أو الخارجة على القانون والعرف الدولي ومن بينها العراق ، ولم يتوان هذا الفريق بأن يتبنى إستراتيجية الحرب عليها واحتلالها ، والذي اعترفت الولايات المتحدة رسميا بعد مضي نحو سنتين من احتلاله بعدم امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل ، وإن ذريعة الربط بين الإرهاب وبين أسلحة الدمار الشامل وفي المقدمة منها السلاح النووي على وفق التصور الأمريكي هو مخافة أن تقع مثل هذه الأسلحة بيد الإرهابيين أو أن حكاما دكتاتوريين أو مستبدين في الدول التي تمتلكها سوف لن يتوانوا في استخدامها لضرب أهداف

([367])اتفاقية الحظر الشامل:وهي معاهدة دولية تحظر اجراء الاختبارات النووية بكافة اغراضها العسكرية و السلمية وقع عليها اكثر من 44دولة في عام2012, أسلحة الدمار الشامل : إطار العمل الاستراتيجي الجديد ، مجلة الكترونية تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية ، تموز / يوليو 2002 .

([368])اتفاقية الاسلحة البيلوجية: وهي معاهدة غاية في الاهمية وقعت في عام 1972 بين 165 دولة تحرم منع انتاج وتخزين هذا النوع من السلاح لخطورته الكامنة في قدته على ازالة البشرية من على وجه الارض ,المصدر السابق.

([369])اتفاقية خفض الاسلحة: وهي اتفاقية قائمة على اساس منع الافراط من التسلح للدول خاصة اذا كانت ذات انظمة رجعية و مستبدة وقعت عليها 21دولة في Perry,op.cit ,p.45,1988

[370]) Lawrence J. Korb and Alex Tiersky, " the End of Unilateralism? Arms Control After September 11," Arms Control Today (October 2001), on line : www.armscontrol.org/act/2001-10/korboct01.asp.p.10. (

[371]) (Shuster,op.cit,p.31

[372]) Perry, op.cit,p.49 .(

أمريكية في إي مكان باستطاعتهم الوصول إليها ، وهذا يجرنا للوصول إلى حقيقة أصبحت معروفة ، وهي أن الساحة التي اختارتها الولايات المتحدة للحرب على الإرهاب هي منطقة الشرق الأوسط على وجه التحديد حيث تمت الحرب على أفغانستان ومن بعده العراق واحتلالهما بشكل مباشر ومازالت تهدد باستخدام القوة ضد أهداف أخرى في المنطقة ومنها سوريا وإيران (373)

توترت العلاقات الإيرانية الأمريكية منذ قيام الثورة الإيرانية عام 1979م ، نظراً لموقف الولايات المتحدة من الشاه، واتهامها بمحاولة إسقاط الثورة، ودفع العراق لشن حرب ضد إيران، وعندما حدث تقارب بين الولايات المتحدة وإيران عام 1981م، كان بغرض إطلاق سراح الرهائن الأمريكية في بيروت، ودأبت الإدارات الأميركية المتعاقبة على البيت الأبيض على إتباع سياسة الاحتواء المزدوج منذ 1993 ضد العراق وإيران، وقامت بسن قانون الحظر " داماتو "[374] في عام 1996، ثم الضغط على أوروبا واليابان والعالم العربي لتقليص تعاونهم مع الجمهورية الإسلامية وتقييدهم بشروط[375]. وعلى الرغم من انتهاج إيران سياسة أكثر واقعية في أعوام 1989 1997م، في ظل رئاسة "هاشمي رفسنجاني"[376]، وتبنّي الاتجاه الإصلاحي بقيادة "خاتمي" منذ 1997م الرغبة في التقارب مع الولايات المتحدة، وكذلك تقديم إيران دعماً كبيراً في الحرب الأمريكية ضد الإرهاب والثناء الأمريكي على هذا الدور، بناءً على معلومات مضللة زوّدت بها المخابرات الإسرائيلية الولايات المتحدة حول حماية إيران لـ (الملاّ محمد عمر) زعيم طالبان، و (أسامة بن لادن) زعيم تنظيم القاعدة بعد أن تسللا إليها، وأنهما تحت الحماية الإيرانية[377].

بالإضافة إلى سياسة الحكومة الإيرانية الاقتصادية المركزية التي وصفها بالمستبدة والفاسدة من شأنه كما يقول أن يزعزع ثقة المجتمع الدولي، ويحرم الشعب الإيراني من نوعية الحياة التي تتناسب وثروة البلاد البشرية والطبيعية، وهذا السلوك طبقاً لرؤيته يقوّض الاستقرار الإقليمي، وله آثار ترددية على أمن الولايات المتحدة والأمن الدولي. وأضاف قائلاً: "إننا نتخذ، وسوف نتخذ الإجراءات الضرورية لحماية المصالح الأمريكية"، وعدد وسائل مقاومة بلاده للسياسة الإيرانية، وذكر من بينها العقوبات في المجال العسكري [378].

---

373) (ibid,p.45).

(33)ibid .

(375) أحمد سليمان البرصان، إيران والولايات المتحدة ومحور الشر، مجلة السياسة الدولية، العدد (148)، أبريل 2002م،ص35.

(376) هاشمي رفسنجاني:ولد في 1934عرف بعلي اكبررفسنجاني شغل منصب ئاسة البلمان و رئاسة الجمهورية لدورتين (1989-1997)للمزيد ينظر...كزارش فارس از تاريخجة نشان هاي نظامي ايران از اقدس تا فتح ,مدال هايي كة برسينه.

(377) إيران في فوّهة المدفع: ملف نووي.. وحظر اقتصادي " ، 2005/2/13 ، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت) ، على موقع : - www.aljazeara.net,ص2

(378) " أرميتاج: على الولايات المتحدة أن تساند الشعب الإيراني في توقه إلى الديمقراطية، " الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت) ص2على الموقع : www. u.s.anfo.com

ترى الولايات المتحدة أن لإيران علاقة قوية بموضوع الإرهاب الدولي وتتهمها بأنها الدولة الأكثر نشاطا في هذا المجال ، أما المحاذير والقلق اللذان يحكمان النظرة الأمريكية لبرنامج إيران النووي، فتتمثل في خوف أمريكي متزايد من احتمالات سعي إيران لتطوير هذا البرنامج، و استخدامه في المجال العسكري، وهو ما يجعل واشنطن تخشى من اختلال ميزان القوى لصالح طهران في مواجهة تل أبيب، فضلاً عن القلق الناجم من احتمالات وصول هذه الأسلحة لأيدي جماعات تعتبرها واشنطن إرهابية، وتتذرّع بتهديدها لأمنها القومي، ويتزايد القلق الأمريكي من خلال رؤيتها لإيران على أنها مازالت تمثّل تهديداً أيديولوجياً وعائقاً ثقافياً أمام انتشار القيم الأمريكية في المنطقة، واعتبارها القوة الوحيدة الإقليمية في المنطقة بعد سقوط النظام العراقي التي يمكن أن تشكّل تهديداً للأمن والمصالح الأمريكية، فضلاً عن سعي واشنطن لبتر أي محاولة إيرانية قد يكون من شأنها التأثير على خريطة القوى السياسية في العراق، خصوصاً وأن نحو 60% من العراقيين ينتمون للمذهب الشيعي، بمعنى آخر، تخشى واشنطن من أن تشكّل إيران خطراً على العراق الجديد الذي تسعى الولايات المتحدة لتدشينه[379]

وعلى وفق ما تقدم ومنذ مدة غير قصيرة أخذت الإدارات الأمريكية المتعاقبة على إظهار شكوكها بصدد البرنامج النووي الإيراني ، وعلى أعلى المستويات ، فوزير الخارجية الأمريكي الأسبق (ورون كريستوفر) قد أشار في خطاب له مطلع عام 1995 إلى أن بلاده تراقب منذ زمن بعيد الجهود الإيرانية التي بدأت منذ أواسط الثمانينات وهي "جهود تخطو بشكل منتظم لبناء أساس لاكتساب وتطوير أسلحة نووية ... تنطوي جهود إيران لامتلاك الأسلحة النووية على أخطار هائلة، وكل عضو مسؤول في المجتمع الدولي له مصلحة في إفشال هذه الجهود ولا مجال للتهاون"[380] .

يرى بعض المحللين والاستراتيجيين في القدرة الإيرانية خطورة كافية لتشكيل تهديد كبير على جنوب الخليج العربي إذا ما حصلت دول هذه المنطقة على مساندة القوات الأميركية[381] . وهذا لا يعني حسب رأي هؤلاء استبعاد القدرات الإيرانية التي تتسم بالخطورة وإنما يؤسس للتقليل منها عندما تكون المنطقة محمية بالمظلة العسكرية الأمريكية . وابدت الولايات المتحدة عدم قناعتها بان إيران تسعى من خلال برنامجها النووي إلى الحصول على الطاقة الكهربائية في ظل توفر كميات هائلة من احتياطي النفط والغاز وهما المادتان اللتان يمكن لإيران أن تحصل

---

[379] Perry,op.cit ,p.50

[380] (Anthony H. Cordesman , Iran's Military Forces: 1988-1993 , Center for Strategic and International Studies(CSIS),September, Washington 1994. ,p.23

[381] Al J.Venter, Iran's Nuclear Ambition : Innocuous Illusion or Ominous Truth ? Jane's International Defense Review, September 1997,p.15

من خلالهما على الطاقة الكهربائية بأسعار زهيدة قياسا إلى تكلفة حصولها عن طريق المفاعلات النووية[382].

ويبدو بأن كانت هناك اصواتاً داخل الولايات المتحدة الأمريكية سعت إلى حشد المجتمع الدولي لممارسة ضغوط كبيرة على إيران لحثها على وقف طموحاتها بامتلاك أسلحة نووية ، شكلت جزءاً من إستراتيجية شاملة للحد من الانتشار النووي[383]. وهو الأمر الذي أكده جون بولتون وكيل وزارة الخارجية الأميركية لشؤون ضبط الأسلحة والشؤون الدولية، بأن الولايات المتحدة تواصل السعي من خلال الدبلوماسية في كل الميادين والتجمعات الدولية لكي تمارس ضغطا على إيران لوقف برنامج أسلحتها النووية مشيرا إلى أن الولايات المتحدة قد استخدمت كل ما لديها من أدوات دبلوماسية متعددة للضغط على إيران، فقد عملت من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى، ومع شركائها الروس والصينيين والبريطانيين والفرنسيين والألمان، بالإضافة إلى أطراف أخرى[384]. ولم تخف الإدارة الأمريكية عزمها على عرض قضية البرنامج النووي الإيراني على الأمم المتحدة وهو ما أعلنه وزير الخارجية الأمريكية كولن باول بأنه "يتعين على الأمم المتحدة أن تعالج مسألة طموحات إيران النووية إلا إذا حافظت طهران على التزاماتها وتحركت بسرعة لإرضاء وطمأنة مخاوف المجتمع الدولي ونحن نرى أن الإيرانيين لم يطمئنوا مخاوفنا، ويجب على الوكالة إحالة هذه القضية إلى مجلس الأمن. فنحن لا نود أن نرى إيران وهي تصبح قوة نووية أخرى؛ فلدينا ما يكفي من هذه القوى"[385].

وما قاله كولن باول هو بالطبع إجراء دبلوماسي لكنه قد يفضي إلى استخدام القوة من خلال العودة إلى الفصل السابع من ميثاق أمم المتحدة على النحو الذي سارت على وفقه مجريات قضية أسلحة الدمار الشامل العراقية المزعومة . فلقد أسهمت الإدارات الأمريكية المتعاقبة ولا سيما بعد حرب الخليج الثانية وما كشفته من تطورات تتعلق بالبرنامج النووي العراقي أخذت الولايات المتحدة تمارس ضغوطا على الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمجتمع الدولي بهدف عدم تكرار الحالة العراقية في دول أخرى,ولهذا نجد أن السياسة الأمريكية في

---

[382]) (Shuster,op.cit ,p.54

([383]) السناتور لوغار يدرج، " ضرورة المثابرة على العمل الدبلوماسي لإحراز تقدم حول منع انتشار أسلحة الدمار الشامل" ، وزارة الخارجية الأمريكية ، مكتب برامج الإعلام الخارجي ، نشرة واشنطن ، 7 أيلول/سبتمبر 2004،،ص5,الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت) على الموقع:

- http://usinfo.state.gov/arabic

([384]) الولايات المتحدة تستخدم الدبلوماسية للضغط على إيران بشأن برنامجها النووي "، وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الخارجي، نشرة واشنطن، 18آب/أغسطس 2004، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت) على الموقع:

- http://usinfo.state.gov/arabic

([385]) باول: قضية برنامج إيران النووي قد تعرض على الأمم المتحدة قريباً"، وزارة الخارجية الأمريكية ، مكتب برامج الإعلام الخارجي ، نشرة واشنطن ، 13ايلول/سبتمبر 2004، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت) على الموقع:

- http://usinfo.state.gov/arabic

جوهرها تجاه البرنامج النووي الإيراني لا تختلف باختلاف الإدارات الأمريكية المتعاقبة ، ولذلك ظل هذا الاختلاف ظل مركزا على ما يسمى بـ "الخطر الإيراني" [386]وأي اختلاف قد يحصل إنما في طريقة التعاطي مع هذا الخطر، فإذا عدنا إلى نحو عقد سابق نرى أن تسليط الضوء على التهديد الإيراني لا يرتبط بالمحافظين الجدد في الولايات المتحدة. بل بالإدارة الديمقراطية السابقة أيضا.

ولكن الاختلاف ربما كان يدور بين إستراتيجية الإدارة الديمقراطية السابقة التي اعتمدت "الاحتواء المزدوج" لكل من إيران والعراق وبين الإدارة الحالية التي لجأت إلى الحرب في العراق، والى التهديد المباشر لإيران وللدول الأخرى في المنطقة. أما الهدف، فهو واحد وثابت، منع إيران من امتلاك القدرة النووية لأنها تضر بمصالح الولايات المتحدة وبالاستقرار في المنطقة.

وقد اكد داماتو عضو مجلس الشيوخ الأمريكي عن الحزب الجمهوري من نيويورك قدم في كانون الثاني عام 1995 مشروع قانون لمقاطعة إيران من خلال فرض حظر تجاري شامل من قبل الولايات المتحدة على إيران ليشمل جميع الإعمال التجارية التي يقوم بها أي مواطن أمريكي خارج البلاد ما عدا المواد ذات الطبيعة الإنسانية بدعوى وضع حد للتصرفات الإيرانية التي تعدها الولايات المتحدة بغير مقبولة ويقصد بذلك التسلح وانطلاقا من ذلك جاء الأمر التنفيذي للرئيس الأمريكي بيل كلنتون رقم 12957 الصادر بتاريخ 15 آذار 1995 والذي بمقتضاه، كما قال كلنتون في حينه، " مارست صلاحياتي القانونية بإعلان حالة طوارئ قومية للتصدي لأعمال حكومة إيران وساستها وإصدار أمر تنفيذ منع بمقتضاه أشخاص تابعين للولايات المتحدة من الدخول في عقود لتمويل أو تولي الإدارة العامة أو الإشراف على تطوير موارد نفطية" وفي 5 آب من عام 1996 أقر مشروع القانون، الذي سمي بقانون داماتو ، والذي تم بموجبه فرض عقوبات اقتصادية على الشركات التي تستثمر في إيران وليبيا بمبالغ تزيد على 40 مليون دولار[387].

ويستند هذا التصور إلى أن هدف التركيز على الخطر النووي الإيراني في تلك المرحلة أي في فترتي ولايتي الرئيس بيل كلينتون ، هو تعطيل محاولات التقارب الإيراني مع دول الخليج وإدامة شعور هذه الأخيرة بالتهديد (بعد تراجع التهديد العراقي إثر حرب الخليج الثانية) وتبرير اللجوء إلى الحماية لدفع هذا التهديد لأن إستراتيجية الأمن الجماعي الإقليمي التي أعلن عنها وزير الدفاع الأميركي أمام لجنة العلاقات الخارجية في 18 أيار/مايو 1995 تتكون من ثلاثة عناصر : الأول هو تدعيم القدرة الدفاعية الفردية لكل دولة من دول الخليج. والثاني هو العمل على تعزيز

386) (Perry,op.cit,p.56)

(45) Washington Post, Clinton Sings Sanctions , Augast5, 1996,p.1

القدرة الجماعية لدول الخليج لتتمكن من الدفاع عن نفسها من خلال مجلس التعاون.... والثالث هو عبارة عن سلسلة من الاتفاقيات لاستخدام المرافق المتوافرة.... علماً بأننا أبرمنا مثل هذه الاتفاقيات مع جميع شركائنا الستة في الخليج" [388] كما تمارس الولايات المتحدة ضغوطها على الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشكل كبير من اجل دفعها باتجاه تصعيد الأزمة مع إيران وبالتالي حمل الوكالة باتجاه إحالة القضية إلى مجلس الأمن الدولي وهو ما يمكننا ملاحظته في الكثير من الممارسات التي تقوم بها الولايات المتحدة .

إذا فالنظرة الأمريكية لقضية الانتشار النووي يحقق لها هدفها في ألاّ تصبح هناك أطراف إقليمية قادرة على امتلاك الأسلحة النووية، لأن امتلاك هذه الأطراف للسلاح النووي سوف يحول دون تمكّن الولايات المتحدة من خوض أي مواجهات إقليمية ضد القوى التي تسعى لتحقيق أهداف خاصة بها، مثلما حدث في حالة العراق، كما أن القوات الأمريكية تعتمد في خوض معاركها على الأسلحة التقليدية وتحقق تطوراً ملحوظاً في إطارهذا الاستخدام، وتوافر الأسلحة النووية لدى القوى الإقليمية سوف يحرم الإدارة الأمريكية من استخدام قواتها المسلحة في المستوى التكتيكي وتشير قراءة سريعة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية في مجال التدخُّل العسكري خارج الحدود أن هذا التاريخ حافل بأكثر من مائتي حالة تدخّل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد تراوح هذا التدخّل العسكري بين أعمال عسكرية مباشرة، ونشر قوات، وإرسال تعزيزات لوجستية إلى الحلفاء، وحماية أرواح الأمريكيين اعتماداً على القوة المسلحة، وقد كشفت حرب الخليج الثانية عام 1991م، ثم غزو العراق عام 2003م عن حقيقة هامة مفادها أن وجود السلاح النووي لدى أي من القوى الإقليمية سوف يجعل التدخّل العسكري الأمريكي امرا لامفر. [389]

الخاتمة

أن ما يمكن استنتاجه من خلال ما تقدم أن طبيعة العلاقة بين العراق وإيران والولايات المتحدة قد أخذت منحنا خطيرا منذ بداية التسعينات فقد رفض العراق وإيران الوجود العسكري الأمريكي في مياه الخليج العربي ونظرت بعين قلقة إلى الاتفاقيات الأمنية والعسكرية التي وقعتها دول الخليج العربي مع الولايات المتحدة والى وجود القواعد العسكرية الأمريكية وانتشارها في المنطقة . كما اعتقدت إيران أن الاستراتيجية الأمريكية الجديدة قد وضعتها على الأرجح هدفا قادما بعد احتلال الولايات المتحدة لكل من أفغانستان والعراق مما جعلها . أي إيران . بين فكي كماشة قوامها القوات العسكرية الأمريكية في هذين البلدين وفي أماكن أخرى

---

[388]) (Perry,op.cit,p.6..

([389]) مراد إبراهيم الدسوقي،" بين السلاح النووي الإسرائيلي ومعاهدة عدم الانتشار النووي" ، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، مصر العدد (120)، أبريل 1995م،ص56

مجارة لها ، ويترافق هذا القلق مع ربط الولايات المتحدة بين حربها على الإرهاب وبين الدول التي تسعى إلى امتلاك السلاح النووي ومنهاالعراق و إيران التي اصرت الولايات المتحدة على أنها تمتلك برنامجا نوويا سريا يهدف إلى إنتاج الأسلحة النووية من دون أن تمتلك الدليل القاطع الذي يُثبت ذلك ، بينما اصرت إيران على أن برنامجها النووي تقتصر أهدافه على الأغراض السلمية . فضلا عن كل ما تقدم فأن الولايات المتحدة ومن خلال طرحها لمشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يهدف إلى إحلال الإصلاح السياسي في المنطقة على وفق النموذج الأمريكي ، على الأرجح انه يعني إيران بدرجة كبيرة والتي تعدها الولايات المتحدة دولة ذات نظام سياسي دكتاتوري ومتطرف وتتهمه انه يتدخل في شؤون العراق الداخلية لعرقلة عملية الأعمار فيه ، كل ذلك أدى إلى زيادة حدة التوتر القائم أساسا بين جميع الاطراف وبات شبح المواجهة العسكرية بينها خيارا محتملا ، و لجات اليها الولايات المتحدة مع العراق طالما أن ذلك ينسجم مع استرايجيتها القائمة على الضربة الوقائية ، من بين خيارات أخرى قد تحقق فيها أهدافها في منع وجود قوة ربما تهدد مصالحها أو حلفاءها في المنطقة وفي المقدمة منهم إسرائيل . وسيظل ، على الأرجح ، الهدف الأمريكي يعتمد على منع كل من العراق و إيران من حيازة أي برنامج نووي متقدم ليس خشية من احتمال أن يؤدي بها ذلك إلى الحصول على الأسلحة النووية و إنما أيضا في منعهما من الحصول على التكنولوجيا النووية المتطورة حتى وإن كانت مخصصة للأغراض السلمية من اجل حرمانهما من القيام بنهضة اقتصادية قوامها تسخير النفط والغاز لأغراض التصدير والحصول على اكبر قدر من العملات الصعبة ، والحد من زيادة الطلب المحلي عليه من خلال توفير الطاقة الكهربائية عن طريق المفاعلات النووية وبالتالي إبقاءهما في حالة من التخلف الاقتصادي . وبالرغم من أن الوكالة الدولية للطاقة الدولية لم تستطع أن تقدم دليلا قاطعا عن قيام العراق باختراق معاهدة حظر الانتشار النووي فان موقف هذه الوكالة ظل خاضعا في كثير من الأحيان للضغوط الأمريكية الذي ربما تنجح من خلاله الولايات المتحدة من إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي وبالتالي إعطاء أي إجراء قد تلجأ إليه الولايات المتحدة غطاءاً شرعيا قد لا يكون بعيداً عن النموذج العراقي في حالة عدم استجابة إيران لتلك الإجراءات والسير على خطى الرئيس العراقي السابق في علاقته بمجلس الأمن الدولي والتي أدت إلى صدور سلسلة من القرارات التي قيدت الاقتصاد العراقي ودمرت بنيته التحتية قبل أن تُقدم الولايات المتحدة والقوات المتحالفة معها بشن الحرب على العراق واحتلاله وتغيير النظام السياسي فيه بالرغم من أن عملية الحرب لم تكتسب الشرعية الدولية .

إنتهاكات العدوان الإسرائيلية و آثره على قطاع غزة

Violations of Israeli aggression and its impact on the Gaza Strip

Javad Afravi
Master of International Relations
An international relations - iran

الملخص :

منذ اليوم الأول لاحتلال قطاع غزة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي إثر حرب الخامس من حزيران لعام1967 ،ضربت هذه القوات بممارساتها كل القيم الإنسانية عرض الحائط ، ولم تعر المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان أدنى اهتمام، رغم مزاعم إسرائيل بأنها امتداد للحضارة الغربية التي نادت باحترام حقوق الإنسان والحفاظ على كرامته وإنسانيته .

وكان هذا التوجه من قبل قوات الاحتلال متسقا مع طبيعة الأيديولوجية الصهيونية ، التي لازمت نشأة الدولة الإسرائيلية منذ نشأتها قبل أكثر من نصف قرن وبالتالي فقد توارثها قادة الاحتلال عن الآباء المؤسسين للدولة ، لتترجم إلى قوانينتخنق الشعب الفلسطيني ، وتنشق حريات مواطنيه ، وتقلب حياتهم إلى جحيم لا يطاق ، تمثل بصورة فجة في سنوات الانتفاضة بين عامي ١٩٨٧-١٩٩٣ .

فمع نهاية عام ١٩٨٧ ، و تحديداً في الثامن من ديسمبر ، حيث اندلعت الانتفاضة ، كان الاحتال الإسرائيلي قد دخل عقده الثالث ، في ظل إهمال كامل للمعايير الدولية والمحلية لحقوق الإنسان ، وبحلول الانتفاضة ، أثلتت إسرائيل-بكل جدارة –أنخا قادرة على الاستمرار في نقس التحدي لتلك القوانين والتشريعات والمواثيق.

الكالمات الدالة : الانتهاكات ،اسرائيل ، غزة ، حقوق الانسان

Abstract

Since the first day of the occupation of the Gaza Strip by the Israeli occupation forces following the war of June 5, 1967, these forces have hit all their human values. International human rights instruments did not pay the least attention. Despite Israel's claims that it is an extension of Western civilization, which called for respect for human rights and the preservation of dignity and humanity.

This approach by the occupation forces was consistent with the nature of the Zionist ideology, Which has characterized the emergence of the State of Israel since its inception more than half a century and therefore has been inherited by the occupation leaders of the founding fathers of the state, To translate into laws suffocate the Palestinian people, and to liberate the rights of its citizens, And turning their lives into an unbearable hell, which was grossly represented in the years of the intifada between 1987 and 1993.

By the end of 1987, and specifically on December 8, when the intifada broke out, The Israeli incursion has entered its third decade, With full disregard for international and domestic human rights standards, By the intifada, Israel was well - able to continue to defy the challenge of laws, legislation and covenants.

Key Words: Violations, Israel, Gaza, Human Rights.

الاحتلال الإسرائيلي وآثاره على قطاع غزة

قطاع غزة : لمحة جغرافية وتاريخية :

الآثار المترتبة على الاحتلال قطاع غزة

المشاكل في القطاع نتيجة سياسة الاحتلال

قطاع غزة : لمحة جغرافية وتاريخية :

قطاع غزة هو الاسم الإداري الذي أطلق على المنطقة التي رسمت في اتفاقية الهدنة بين مصر وإسرائيل في رودس بتاريخ ٢٤/فبراير/١٩٤٩ ، وقد أطلق عليه الأراضي الفلسطينية الخاضعة لرقابة القوات المصرية ، وحددت المادة الخامسة من الاتفاقية قطاع غزة بالحد الفاصل بين القوات العسكرية للطرفين ابتداء من الساحل عند وادي الحصي ، ويسير في اتجاه شرقي عبر دير سنيد ، وهكذا أصبح ذلك الشريط الساحلي الممتد على الساحل الجنوبي الشرقي لحوض البحر المتوسط ، هو ما يعرف بقطاع غزة ، إذ يحده من الجنوب الغربي جمهورية مصر العربية ، ومن الشمال خط الهدنة مع فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ ، ومن الغرب فيحده البحر المتوسط ، ومن الشرق خط الهدنة(1)

ويقع القطاع في أقصى الطرف الجنوبي الغربي من فلسطين ، ويطل على البحر المتوسط الذي يقع إلى الغرب منه ، وتمتد رقعته الأرضية السهلية الساحلية ما بين البحر المتوسط غربا ، وصحراء النقب شرقا ، ويفصلها عن بقية فلسطين خط وهمي يعرف بخط الهدنة ، بينما يفصلها عن أراضي شبه جزيرة سيناء المصرية خط الحدود السياسية بين فلسطين ومصر ، إذ توجد مدينة رفح بقسميها الفلسطيني والمصري على جانبي الحدود(2)

وتنبع أهمية الموقع الجغرافي للقطاع من عدة نواح رئيسة هي :

منذ القدم ، وقع على أبرز الطرق التجارية في العالم ، تلك التي تبدأ في حضرموت واليمن ، حيث تجتمع تجارة البلاد وتجارة الهند ، ثم تسير شمالا إلى مكة والمدينة والبتراء ، ومن هناك إلى فرعين ، ينتهي أحدهما في غزة على البحر المتوسط ويمتد شمالا إلى دمشق وتدمر (3)

وفي العصر الحديث زاد موقعه الجغرافي أهمية بعد أن بنى الإنجليز خط السكة الحديدية الذي يربط القنطرة بحيفا لأغراضهم العسكرية أثناء الحرب العالمية الأولى ، وغدت غزة أكثر مناطق جنوب فلسطين اتصالا بالعالم الخارجي أثناء الانتداب البريطاني(4)

ويختلف عرض القطاع من منطقة لأخرى ، بحيث يتراوح ما بين ٦-١٢كم ، كما تختلف ارتفاعاته عن سطح البحر ، والأجزاء الشرقية منه أعلى ارتفاعا ، إذ تتراوح ارتفاعاته في الشرق ما بين ٧٨-١٥٠ م فوق سطح البحر(5) ويبلغ طول القطاع من بيت حانون شمالا إلى رفح جنوبا حوالي ٤٦ كم ، وتبلغ مساحته ٣٦٥ كم(6)

وتبلغ الكثافة السكانية في القطاع ١٤ ألف نسمة في الكيلومتر المربع الواحد ، وهي النسبة الأعلى في العالم ، وقد بلغ عدد سكانه في العام ١٩٤٨ ، ٢٧٠ ألف فلسطيني ، منهم ١٩٠ ألف لاجئ ، فيما قدر عدد سكانه في نهاية عام ١٩٦٧ بنحو ٣٨٠ ألف نسمة ، ومع نهاية العام ١٩٨٧ حيث انطلقت الانتفاضة وصل عدد سكانه إلى ٥٦٠ ألف نسمة (7)

وقد أدت حرب عام ١٩٦٧ إلى إحداث شرخ كبير في البنية السكانية لقطاع غزة ، وتسببت في حدوث موجات نزوح وهجرة كبيرة إلى خارجه خلال الحرب وما تلاها من سنوات ، ومع ذلك ، فقد واصل المجتمع الغزي نموه السكاني ، وهذا ما يؤكد فتوته وشبابه وقدرته على الحياة والاستمرار ، رغم الممارسات الإسرائيلية للتأثير في هذه المسألة والتحكم في عواملها واتجاهاتها (8)

ويتوزع سكان قطاع غزة على المدن والمخيمات التالية :

1-المدن : جباليا ، غزة ، دير البلح ، خان يونس ، رفح

2-المخيمات : جباليا ،الشاطئ، البريج ،النصيرات ،المغازي ،دير البلح، خان يونس ،رفح

3-القرى والبلدات : بيت حانون ، بيت لاهيا ، جباليا ، الزوايدة ، القرارة ، بني سهيلا ، عبسان الكبيرة والصغيرة ، خزاعة

أما عن تاريخ قطاع غزة ، فقد وقع تحت سيطرة العثمانيين عام ١٥١٧م ، وتم تقسيمه إداريا إلى ناحيتين تضمان ٢١٠ من القرى ، حيث بطش العثمانيون بأهل غزة وقتلوا ألفا من سكانها ، بعد أن ثار هؤلاء على الحكام الجدد ، وقتلوا أربعمائة من العثمانيين(9)

كما قاسى علماء غزة من ظلم الوالي العثماني عثمان باشا عام ١٧٧٠ ، جراء ممارسته لسياسة الابتزاز المالي بحق السكان ، الذين ثاروا عليه في مناطق مختلفة من فلسطين ، كالرملة ويافا ، وتجلى ذلك في تخلي أهل غزة وفلسطين عموما عن العثمانيين في الصراع الذي جرى بينهم وبين علي بك الكبير الذي احتلت قواته منطقة غزة دون مقاومة يوم ٣٠/أكتوبر/١٧٧٠، وما لبثت أن استجدت متغيرات سياسية على غزة أسوة بباقي أراضي فلسطين ، تمثلت في بروزنجم محمد أبو

الذهب أحد قادة جيش علي بك ، الذي سرعان ما انقلب على قائده ، وتمكن من حتلال مدينة غزة يوم ١/نيسان /١٧٧٥ (10)

وكان لغزة نصيب من الحملة الفرنسية على بلاد الشام ، حيث احتلت القوات الفرنسيةبقيادة (كليبر) منطقة غزة واستسلمت له دون قتال يوم ٢٦/فبراير/١٧٩٩ ، ولم يدافع عنهاحاكمها عبد الله باشا وفرسانه الذين انسحبوا إلى يافا ، وغنم نابليون في غزة معدات ومؤنا كثيرة، وأقام فيها إدارة محلية من الزعماء المحليين إلى جانب الحامية الفرنسية (11)

وبعد اندحار الحملة الفرنسية حكم غزة محمد باشا أبو المرق ، ثم محمد أغا أبو نبوت ،وفي عام ١٨٣١ تحركت الحملة المصرية بقيادة إبراهيم باشا ، واحتلت العريش وغزة وعكا ، وغيرها من المدن الشامية ، وقسما من الأناضول. (12)

وما أن أشرفت الحرب العالمية الأولى بين عامي ١٩١٤-١٩١٧ على الانتهاء ، حتىاحتل البريطانيون فلسطين بقيادة الجنرال اللنبي ، وجاء احتلالهم لقطاع غزة بعد معارك ضارية ،حيث انهزموا في ربيع عام ١٩١٧ مرتين ، ولحقت بهم خسائر فادحة إلى أن تمكنوا في المرة الثالثة من الاستيلاء عليه بتاريخ ٧/نوفمبر/١٩١٧ بعد حصار استمر ستة أشهر (13)

وتصدت غزة للسياسة البريطانية في فلسطين ، حيث تشكلت الجمعيات لتنسيق العمل الوطني ،وإبراز وحدة الشعب وتماسكه وإظهار الوعي الوطني ، عبر النشاطات والنضالات المشتركة ضد الانتداب

وكان لغزة النصيب الوفير في المشاركة في ثورة البراق عام ١٩٢٩ ، وقام سكانهابمهاجمة المطار الحربي شرقي المدينة ، ومهاجمة مستوطنة (بيار تعبا) قرب بيت دراس ،وطردوا من كان فيها من اليهود ، وشاركوا في نسف البناية العسكرية في المدينة في عدة حوادث، الأمر الذي واجهته السلطات بعنف شديد ، وفرض حظر التجوال وشن الاعتقالات والسجن ،إلا أن ذلك لم يمنعهم من مواصلة نضالهم ، ولعل أبرز مظهر من مظاهر هذه المقاومة تمثل في تخريب السكة الحديدية التابعة للجيش البريطاني عبر نزع القضبان وإحراق الألواح الخشبية ،وبذلك تعطلت السكة التي كانت بمثابة الشريان الحيوي لإمداداته (14)

واستمرت المواجهات المتبادلة بين أهل غزة وسلطات الانتداب ، تتخذ أشكالا مختلفةوأساليب متنوعة ، حتى اليوم الأخير لهذا الانتداب في فلسطين يوم ١٤/مايو /١٩٤٨ ، حيث وقعت فلسطين تحت الاحتلال الإسرائيلي

وقد قاسى القطاع الأهوال بعد نكبة عام ١٩٤٨ ، ففي ١٤/أغسطس/١٩٥٤ قامت قواتالاحتلال الإسرائيلي بنسف محطة مياهها ، وفي ٢٨/شباط/١٩٥٥ أعادت هجومها على ذاتالمحطة ، وعلى

معسكر الجيش المصري المرابط بجوارها ، وذهب ضحية الهجوم عدد كبير من/نيسان/١٩٥٦ قامت المدفعية الإسرائيلية بقصف وسط غزة الآهلة الجنود والمدنيين ، وفيبالسكان ، وقرى دير البلح وعبسان وخزاعة ، فكانت الخسائر الناتجة عن هذه الاعتداءات أكثر من ستين شهيدا ، وتسعين جريحا من النساء والرجال والأطفال ، وبعد أقل من عشرة أيام أطلقتالمدفعية الإسرائيلية نيرانها على مستشفى غزة وقتلت أكثر من ستين فلسطينيا ، وجرحت ثمانين آخرين(15)

ولم يخفف من تلك المآسي والأحزان التي ألمت بسكان القطاع ، إلا انتقام الفدائييناالفلسطينيين ، ففي شهر أبريل من عام ١٩٥٦ دخلت أكبر مجموعة فدائية من القطاع قدرت بثلاثمائة فدائي ، باتجاه الأهداف التي حددت لها داخل فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ ، حيث هاجموا مستعمرة ريشون ليتسيون التي تبعد ١٥ كم فقط عن تل أبيب ، واستمرت هذه العملية بتواصل يومي من ليلة السادس وحتى الثالث عشر من ذل الشهر ، واستشهد أحد عشر فدائيا ، ووقع ثلاثة آخرون في الأسر(16)

و في 5يونيو/١٩٦٧ احتلت إسرائيل قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس ، وقامت بفرض حكمها العسكري ، مما أدى إلى سيطرتها الكاملة على جميع أوجه حياة المجتمع والتحكمفي آفاق تطوره اللاحقة ، ورغم أن هذه الحرب كانت قصيرة الأمد ، إذ دامت ستة أيام فقط ، إلا أنها غيرت خريطة الشرق الأوسط تغييرا دراماتيكيا ، فقد حقق الجيش الإسرائيلي انتصارات.باهرة على ثلاثة جيوش عربية ، وسيطرت على شبه جزيرة سيناء ، وعلى مدخل خليج العقبة ، ووقع قطاع غزة مرة أخرى في قبضة إسرائيل ، بعدما كان خضع لسيطرتها فترة قصيرة فيحرب السويس سنة ١٩٥٦ (17)

وقد قوبل احتلال القطاع بمقاومة تميزت بالشدة ، وبارتفاع كبير في معدلات العمليات الفدائية ، ويعود ذلك لعدة أسباب:

1-حجم القمع الذي تعرض له سكان القطاع ، مبكرا ، فاق بمعدلاته كثيرا ما مورس في الضفة الغربية.

2-تفشي البطالة الواسعة في القطاع ، بعد أن سرح الاحتلال زهاء ثلاثة أرباع موظفي الحكومة (نحو خمسة آلاف موظف) ، وأحرق بعض مراكب الصيد ، ليحرم الصيادين من مصادر رزقهم.

3-التأثير الملموس لجيش التحرير الفلسطيني المتواجد في غزة ، حتى لحظة احتلال القطاع من قبل إسرائيل ، وبقاء بعض أفراده إلى ما بعد الاحتلال في القطاع.

4-الخبرة الوطنية المخزونة لدى سكان القطاع ، منذ مواجهة القوات الإسرائيلية في الخمسينيات ، والأعمال الفدائية التي نفذت إبان تلك المرحلة. (18)

-الآثار المترتبة على احتلال قطاع غزة :

قبل الحديث عن الآثار والنتائج التي ترتبت على احتلال إسرائيل لقطاع غزة ، ينبغي التنويهنا إلى أن أهمية القطاع بالنسبة لإسرائيل لم يكن موضوعا مجمعا عليه داخل المجتمع السياسيوالعسكري فيها ، بل كان هناك خلاف ، وخلاف شديد داخل المؤسستين العسكرية والسياسية ،وتبين ذلك من خلال البرامج الانتخابية والتصريحات العلنية ، وتجسد بشكل واضح بعد انطلاق الانتفاضة عام ١٩٨٧ ،فقد برزت آراء عديدة في إسرائيل ترى أنه لا يوجد في قطاع غزة أراضذات قيمة تذكر ، فلا يوجد فيه جبل مسيطر على محيطه من الناحية الاستراتيجية ، أو نقطة رقابة لمتابعة تحركات جيوش معادية ، وليس للهود فيه أي وشائج وصلات تاريخية ، وحسب قول أحد الصحفيين الإسرائيليين : " من من اليهود بحاجة إلى هذه الرمال في غزة ، بكل ما فيها من كراهية ؟ وما الذي يساوي فيها حياة رجل يهودي واحد " ؟ (19)

ولعل ذلك ما يفسر رد شمعون بيريز وزير الخارجية على رئيس الوزراء إسحاق شامير الذي طالب بضرورة الاحتفاظ بقطاع غزة ، لكونه جزء لا يتجزأ من إسرائيل ، بقوله بعد انطلاق الانتفاضة مباشرة في أواخر عام ١٩٨٧ :يوجد الآن في قطاع غزة ٦٠٠ ألف عربي يعيش نصفهم في مخيمات اللاجئين ، وقد تضاعف عدد هؤلاء منذ عام ١٩٥٦ ، وفي خلال اثني عشر عاما سيصبح عددهم مليون نسمة ، فماذا يقصد شامير بهذا القول ؟ هل يعني أن المليون نسمة التي ستكون في القطاع لا يمكن فصلها عن إسرائيل ، هل تلك هي الهدية التي يرغب في تقديمها لإسرائيل ؟ (20)

فيما قال المحلل العسكري الإسرائيلي زئيف شيف : " إن إحدى المشاكل المعقدة للغاية تكمن في أن قطاع غزة ، قنبلة بشرية موقوتة ، حتى لو لم تكن هناك أسباب فلسطينية وطنية ، ورغبة شديدة من السكان في التحرر من الاحتلال الإسرائيلي ، ستأتي لحظة تنفجر فيها هذه القنبلة ، لأسباب ديمغرافية واقتصادية ، وبسبب البنية التحتية المتداعية ، وهذا كله أوصلني إلى نتيجة أنه سيأتي علينا يوم نتوسل فيه لكي يأخذ منا أحد ما ، هذا القطاع بمشاكله (21)

وهناك قسم من الرأي العام في إسرائيل يميز وضع غزة عن وضع الضفة الغربية ومكانتها ، ففوائد غزة لا تضاهي بأي قدر فوائد الضفة الغربية ، وكذا أضرارها ، وفي الغالب ، فإن الواقع والحلم الصهيونيين على حد سواء ، لا يقبلان بغزة إلا على سبيل القط الذي يعرض مع الجمل ، -على حد وصف العسكريين الإسرائيليين -فلم يكن في وسع إسرائيل إلا أن تأخذ غزة عندما أخذت سيناء ، وما كان في وسعها أن تلقم مصر غزة عندما استرجعت هذه سيناءها ، وهكذا

ربط مصير غزة إلى حد بعيد بمصير الضفة الغربية ،وإن كان ذلك على مضض من واقع الصهيونية وحلمها (22)

وقد شغل مستقبل القطاع حيزا ملحوظا في المقترحات والمشاريع الإسرائيلية ، وهي في المجمل تصورات تتضمن الرؤيا الإسرائيلية له ، من خلال آراء لمحللين ومفكرين ، ولا بد من الإشارة إلى ملاحظة مركزية وهامة في هذا السياق ، وهي أن مجمل مشاريع التسوية المطروحة لم تمثل رأيا حكوميا رسميا ، بسبب الانقسام التقليدي المعروف في المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة ، حول تيارين مركزيين : الليكود والعمل. ورغم هذا الاختلاف ، فقد كان للاحتلال الإسرائيلي للقطاع العديد من المظاهر ، لعل أهمها اختلافه شكلا ومضمونا عن أي احتلال آخر ، مدفوعا بتوجهات أيديولوجية صهيونية ،تعتبر أن الأراضي الفلسطينية المحتلة جزءا من الحق التاريخي للشعب اليهودي ، مما فسر كونه احتلالا إحلاليا يهدف أساسا إلى اقتلاع الفلسطينيين من ديارهم ، عبر سلسلة منظمة من الإجراءات الهادفة إلى تدمير بنى المجتمع وتضييق الخناق على أفراده بشتى الطرق ، بالأوامر العسكرية التي يصدرها قادة المناطق أحيانا ، وبالقبضة الحديدية أحيانا أخرى (23)

وقد كان لاحتلال قطاع غزة العديد من الآثار والنتائج المباشرة ، من أهمها:
١- الهجرة القسرية ، لعشرات الآلاف من الفلسطينيين الذين تركوا القطاع خوفا من ارتكاب الجيش الإسرائيلي للمجازر ضدهم ، ، كما فعل عام ١٩٥٦ ، ولم يتمكن الكثيرون الذين كانوا خارج المنطقة قبيل نشوب الحرب من العودة ، لأن الإحصاء الإسرائيلي لم يشملهم ، وتم ا عتبارهم نازحين ، لا حق لهم في الإقامة بالقطاع. (24)

2-فرض العقوبات الجماعية على الأهالي ، مثل اقتحام المنازل ليلا بحجة البحث عن السلاح ،وجمع الرجال في أماكن عامة ، واعتقالهم مددا مختلفة دون توجيه تهم إليهم ، وفرض نظام منع التجوال بين حين وآخر (25)

3--تبدل مراكز القيادة في القطاع ، ففي حين كان أصحاب الثروات من الوجهاء والأعيان ، مقربين من النظام المصري ، وتم اعتبارهم رموزا سياسية ، جاء الاحتلال الإسرائيلي ليغير هذا الوضع ، مما نجم عنه اختفاء هذه الرموز عن القيادة ، وبدأ الالتفاف حول التنظيمات رغم عدم ظهورها بشكل علني واضح ، لأن إسرائيل منعت قيام أي مؤسسة فلسطينية(26)

وقد أسندت سلطات الاحتلال إلى قيادة الجيش مسؤولية التشريع والإدارة ، وأصبح القائد العسكري هو المسؤول عن السلطتين التشريعية والتنفيذية ، إضافة إلى الهيمنة على السلطة العسكرية ، وغداة احتلالها للقطاع أصدر القائد العسكري أمرا يخول بموجبه الصلاحيات

التشريعية والتنفيذية له ، وأصدرت سلطات الاحتلال بين العامي ١٩٦٧-١٩٩٢ أكثر من ١١٠٠ أمرا عسكريا (27)

ولم تكن الأوامر العسكرية متاحة أمام الجمهور الذي تطبق عليه ، إذ لا تعلن السلطات عنها في الصحافة أو الإذاعة ، ولا تنشر في جريدة رسمية ، وتوزع فقط على المحامين العاملين ، وكانت هذه الأوامر تصدر على شكل أوامر غير مرقمة ، وأنظمة وإعلانات لا تحمل أرقاما متسلسلة يصعب حصرها ، وبالتالي التعرف على مضمونها(28)

ومن نماذج هذه الأوامر:

وقيف المواطنين : فقد أعطت لكل جندي إسرائيلي صلاحية إيقاف أي شخص سواء كان رجلا أو امرأة لمدة ٩٦ ساعة ، يمكن تجديدها لسبعة أيام من قبل الضابط ، وتسعة أشهر من قبل المحكمة العسكرية دون إبداء أسباب التوقيف أو توجيه لائحة الاتهام ، وقد سمح الأمر العسكري رقم (٣٧٨ لعام ١٩٧٠ (باعتقال أي شخص من دون مذكرة توقيف ، وتوقيفه مدة قد تصل إلى ١٨ يوما قابلة للتجديد دون توجيه تهمة أو محاكمة.

صلاحية التحري : بمقتضى المادتين (٧٨و٨١ من الأمر العسكري ٣٧٨ (فكل ضابط أو جندي يستطيع أن يدخل وفي أي وقت إلى أي مكان للتفتيش ، سواء كان المكان بيتا سكنيا أو محلا تجاريا أو سيارة ، ولا يوجد أي اعتبار لكون المكان مدرسة أو مستشفى أو مسجدا أو كنيسة ، وبدواعي الأمن يستطيع الجندي حجز البضائع والمستندات والأدوات ، وتفتيش الأشخاص والأمتعة واحتجازهم ، وله صلاحية إيقاف المركبات والبواخر.

الاعتقال الإداري : وفقا للأمر العسكري رقم (٩٤١ لعام ١٩٨٨ ، (فإن لقائد المنطقة صلاحية أن يأمر باعتقال أي شخص اعتقالا إداريا لمدة تزيد عن ستة أشهر ، وله أن يمدد فترة الاعتقال لمدة ستة أشهر أخرى حتى في حالة عدم وجود تهمة معينة تؤدي إلى محاكمة المواطن العادي (29)

منع التجوال : للقائد العسكري صلاحية فرض حظر التجوال على أي منطقة ، ولمدد يراها مناسبة لفرض عقوبته ، وكل من يخالف ذلك من الفلسطينيين يعاقب بالحبس لمدة خمس سنوات أو بغرامة قدرها ٢٥ ألف شيكل ، أو بكليهما معا ، ومن صلاحيته كذلك الإعلان عن مناطق مغلقة ، ومنع المواطنين من الدخول إلى مساحات معينة .

إغلاق المحلات : وفقا للأمر العسكري رقم (٩١٩ لعام ١٩٨٧ ، (يحق لكل قائد عسكري أن يأمر بإغلاق أي محل تجاري أو صناعي أو مدرسة أو مطعم ... إلخ ، ومنع إدارته من العمل والمدة التي يحددها.

فرض الإقامة الجبرية : وفقا للمادة (١٠٩(من قوانين الطوارئ الإسرائيلية يجوز للقائد العسكري أن يصدر أمرا بتقييد حرية أي شخص من التجوال أو التحرك(30)

ومن خلال تلك الأوامر تمكنت سلطات الاحتلال من السيطرة على أوجه حياة المجتمع الغزي ونشاطاته المختلفة ، واستطاعت فرض سيطرة تكاد تكون كاملة على مجمل جوانب حياة سكان القطاع ، فقد تحكمت بالمصادر الطبيعية كالمياه ، والأراضي والتخطيط والتنظيم ، وسيطرت على المجالس البلدية والقروية ، ومختلف جوانب الحياة الاقتصادية

ومن خلال تفحص الأوامر العسكرية ، نرى أنها سعت لتحقيق عدة أهداف ، منها:

1-إحكام قبضة إسرائيل على الأراضي المحتلة ليس من النواحي الأمنية والسياسية فحسب ، وإنما أيضا من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسكانية والثقافية.
2- تقويض المقومات الأساسية للمجتمع الفلسطيني ، والحيلولة دون بناء بنية تحتية متينة له ، تكريسا لانتهاك حقه الأساسي في تقرير المصير.
3- تعميق ربط الأرض المحتلة بإسرائيل وتوطيد دمجها بها ، وصولا إلى تحقيق الضم الفعلي لها دون الإعلان عن ذلك رسميا.
4- توسيع نطاق تطبيق القانون الإسرائيلي ليشمل المستعمرات اليهودية.
5- الفصل القانوني والإداري بين اليهود والفلسطينيين في الأراضي المحتلة(31)

وتجسيدا لتلك الأوامر على أرض الواقع ، فقد اتبعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عددا من الممارسات ضد الفلسطينيين ، لعل أبرزها:

-تشريد السكان الأصليين ، وتحويلهم إلى لاجئين في المنفى ، أو إلى مواطنين من الدرجة الثالثة في داخل وطنهم

-عدم الاعتراف بالاحتلال كاحتلال ، وما يترتب على ذلك من واجبات وحقوق تحددها المواثيق والمعاهدات الدولية .

-محو الهوية الثقافية والحضارية لسكان الأراضي المحتلة

-إقامة مناطق أمنية في أماكن مختلفة من الأراضي المحتلة ، لا تخضع لأي قانون يحدد الحقوق والواجبا ت(32)

ولعل تلك الممارسات دعت عددا من الشخصيات الإسرائيلية من التحذير في نهاية حقبة الستينيات ، بأن يتحول (جيش الدفاع الإسرائيلي) إلى جيش محتل لشعب آخر ، وإفساد صورة

المجتمع الإسرائيلي ، إلا أن رد رئيسة الحكومة في حينه " غولدا مائير" جاء غاضبا بقولها" إنني مشمئزة لسماع هذه الدعوات ،أنا أعرف مبدأ واحدا فقط،مبدأ قيام شعب إسرائيل(33)

ونتيجة لذلك ، فقد انتهجت سلطات الاحتلال أبشع أنواع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الفلسطينيين في قطاع غزة ، كالاستخدام المفرط للقوة بحق السكان المدنيين ، والاعتقالات ، وهدم المنازل ، والإبعاد ، وإجراءات المنع من السفر ، وإغلاق المدارس ، وغير ذلك من الإجراءات والممارسات لإحكام قبضتها على القطاع .

وقد دلت تلك الانتهاكات على أن ما يحكم السياسة الإسرائيلية في قطاع غزة بالدرجة الأولى مصلحتها ، وليس مصلحة ورفاهية المدنيين الفلسطينيين ، بحيث خلقت من قطاع غزة مجتمعا تابعا وخادما لها ، ولذلك فقد أخضعته لإدارتها العسكرية ، ولم تقم بتحسين الأوضاع فيه ، وظلت تخشى هذا التجمع السكاني الهائل عند حدودها ، ليس ذلك فحسب ، بل أرسلت إليه أكثر جنرالاتها قسوة وهو أريئيل شارون ، الذي ذهب لقمع وترويض سكانه ، وتمكن من تحقيق هدفه بعد أن شق طرقات واسعة عبر المدن والقرى ، وعمل على تدمير المساكن وترحيل السكان.

.

وهذه الوقائع تؤكد أن هدف الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة منذ البداية ، لم يكن السيطرة على الأرض واستثمار السكان كما هو حال الاستعمار القديم فقط ، بل كان احتلالا من نمط كولونيالي* هدفه السيطرة على الأرض والاستيطان من جهة ، ومن جهة ثانية تهجير السكان الأصليين عبر أشكال ووسائل مختلفة بدءا بالإبعاد الفردي والجماعي ، وانتهاء بالتضييق لاقتصادي ، ولتحقيق ذلك لجأت سلطات الاحتلال إلى سلسلة منظمة من الأساليب والإجراءات الإدارية والقانونية والعسكرية(34)

وإن المتتبع لجوهر السياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة ، يدرك أنها قامت أساسا على خلق الوقائع المادية في محاولة لتجسيد الأهداف الصهيونية على الأرض بالاستيلاء على الأراضي ، وبالربط الاقتصادي ، وتنشيط حركة الاستيطان ، والعمل على تفريغ الأراضي المحتلة من مواطنيها الفلسطينيين ، بخلق الظروف الاقتصادية والنفسية والإنسانية الطاردة.

وقد تحددت السياسة الإسرائيلية فيما يتعلق بمستقبل الأراضي الفلسطينية المحتلة ومنها قطاع غزة ، بعوامل ومنطلقات أساسية ثلاث ، تصب كلها في إطار استكمال إنجاز الهدف الصهيوني المتمثل في حشد واستقدام أكبر عدد ممكن من يهود العالم إلى إسرائيل باعتبار أنها دولة كل اليهود ، وهذه المنطلقات الثلاث هي :

1--المنطلق الأيديولوجي :

ولم يكن هذا الاختيار ، اختيارا عبثيا ، وضمن التحديد الصهيوني ، فإن الدولة التي أقيمت عام 1948 أقيمت فقط على جزء من أرض إسرائيل ، وأصبح إنجاز الهدف الصهيوني المتمثل في إقامة إسرائيل الكبرى ، المهمة الأساسية لإسرائيل الصغرى ، ووفق هذا المنطق ، فإن ما أسفرت عنه حرب ١٩٦٧ من احتلال القطاع ، لا يعدو أن يكون خطوة أخرى على طريق إنجاز الهدف الصهيوني الأكبر(35)

2-المنطلق الأمني

من حيث مميزاته الخاصة قياسا بالضفة الغربية ، فإن قطاع غزة يعتبر تجمعا سكانيا كبيرا لمئات الآلاف من السكان الفلسطينيين " المعادين " ،حتى أن كل واحد منهم هو مخرب محتمل (36)

ولذلك فقد اعتبر الاحتلال الإسرائيلي قطاع غزة ضرورة استراتيجية أمنية لغايات الدفاع عن كيانه ، ومضمون أطروحة الضرورات الأمنية والاستراتيجية يتمثل في أن إسرائيل في حدود اتفاقيات الهدنة ، تفتقد إلى العمق الاستراتيجي أمام التهديد العربي بالهجوم من الشرق ، وخاصة في المنطقة الوسطى الممتدة من الخضيرة في الشمال إلى أسدود وعسقلان في الجنوب ، إضافة إلى منطقة القدس وهي أكثر المناطق حيوية بشريا واقتصاديا في فلسطين ، وقد التقط الزعماء السياسيون والقادة العسكريون الإسرائيليون هذا الوضع الجيو-استراتيجي ، وجعلوه مبررا وحافزا لاستمرار السيطرة على الأراضي المحتلة(37)

3-المنطلق الاقتصادي

سعت سلطات الاحتلال إلى إتباع سياسة الدمج الاقتصادي بين اقتصادها المتطور ، واقتصاد قطاع غزة المنهك ، وما أدى إليه ذلك من تدمير شامل للبنية التقليدية للاقتصاد الوطني ونسف للأسس الرئيسة لاستقلال المناطق المحتلة ، ففي ظل سياسة الدمج الاقتصادي جرى إخضاع اقتصاد القطاع وربطه ربطا كاملا بالاقتصاد الإسرائيلي ، وأبرز مظاهر هذه العلاقة تمثل في الهيمنة الإسرائيلية الكاملة على السوق المحلية ، وتحول قطاع غزة إلى سوق مغلق تماما للبضائع الإسرائيلية (38)
باقتلاعهم من مزارعهم ومصانعهم ليعملوا كأجراء في مرافق الاقتصاد الإسرائيلي ، وفي حين يحصل هؤلاء خمس قيمة عملهم ، فإنهم يعيدونه إلى المنتجين الإسرائيليين ، من خلال شرائهم السلع الإسرائيلية في السوق المحلي ، علما بأن إسرائيل تعتبر المشتري والبائع الوحيد في قطاع غزة : تشتري قوة عمل بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار ، وتبيعه بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار(39) وبالتالي ، أراد الإسرائيليون تحقيق أربعة أهداف:

1- .إخماد الروح الوطنية ، وطمس الهوية الفلسطينية.
2- حرمان الفلسطينيين ليس من حقوقهم السياسية فحسب ، بل ومن المدنية أساسا.
3-تحويل حياتهم اليومية إلى مسلسل من المعاناة المؤلمة
4-تحطيم الاقتصاد الفلسطيني(40)

وكل ذلك بغرض تحقيق الهدف الاستراتيجي النهائي ، تهويد المكان ، وزعزعة البناء الاجتماعي والنفسي بشكل تدريجي وهادئ حتى الانهيار والرحيل ، بدون اللجوء إلى الوسائل التي انتهجت خلال حرب عام ١٩٤٨.

المشاكل في القطاع نتيجة سياسة الاحتلال :

تسبب الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة بالعديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية ، وساهم بطريقة منظمة ، إدارية وقانونية ، في تدهور الواقع الاقتصادي والاجتماعي والخدماتي ، ويمكن استيضاح هذه المشكلات من خلال الوقائع المادية التي سعت إسرائيل من خلالها إلى ترجمة سياستها من الناحية العملية والقانونية ، مما نجم عنه المس بجميع أوجه حياة المجتمع الفلسطيني ، والتحكم بها عبر سلسلة من الأوامر العسكرية والإدارية ، وامتدت تلك السياسة لتشمل الاقتصاد والتعليم والصحة وجميع المجالات الهامة.

وقد عبر رؤساء الإدارات المدنية الإسرائيليين في قطاع غزة منذ احتلاله عن خططهم للتعامل مع ثلاث مشكلات رئيسية في هذه المنطقة ، وهي :

لحاجة إلى إدارة المناطق إلى حين التوصل إلى حل سياسي

الحاجة إلى ضمان الأمن والحذر من خصوم إسرائيل في المناطق

الرغبة في إدارة المناطق بأرخص ثمن ممكن(41)

ومن الممكن استيضاح هذه المشكلات من خلال المجالات الآتية على سبيل المثال لا الحصر:

المجال التعليمي

بعد احتلال قطاع غزة عام ١٩٦٧ ،بدأ التدخل الإسرائيلي في مجال التربية والتعليم ، حيث أساء إلى العملية التربوية بصورة عامة ، والتغيير الأساسي الذي حاولت سلطات الاحتلال تمريره هو ما ورد في الأمر العسكري رقم (٨٥٤ (لسنة ١٩٨٠ ، بإدخال تعديلات على عدد سنوات الدراسة في كليات المجتمع ، مما يسمح له بضم الجامعات الفلسطينية تحت هذا القرار(42)

وهدف الاحتلال من هذا التغيير إلى السيطرة على الجامعات في المستقبل ، من حيث تعيين الأساتذة ، وقبول الطلبة ، والموافقة على المناهج وتعديلها ، وإصدار تراخيص سنوية لعمل .

الجامعات وغيرها من الأمور ، التي تعمل على تحجيم عمل الجامعات وجعلها ألعوبة في أيدي سلطات الاحتلال(43)

ويمكن حصر الأضرار التي نجمت عن الإجراءات الإسرائيلية ضد المسيرة التعليمية بالآتي:

-تعمد الاستمرار في سياسة التجهيل التي تمارس ضد الفلسطينيين ، والمحاولات - الحثيثة -والفاشلة في ذات الوقت

– لإجبار الطلاب على ترك المدرسة والتسكع في الشوارع أو التوجه إلى سوق العمل.
-فرض أسلوب العقاب الجماعي ضد الطلاب ، وإرغامهم على الانصياع لتعليمات السلطات ، والتي تتنافى مع القيم والمفاهيم التربوية والوطنية.
-تزايد مشكلة الخريجين الذين يبحثون عن عمل ، وإجبارهم على التفكير في الهجرة أو العمل كأجير في سوق العمل(44)

المجال الصحي

منذ نكبة عام ١٩٤٨ والأوضاع الصحية في قطاع غزة في تدهور مستمر ، نتيجة غياب سلطة وطنية تسعى إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين ، وبعد وقوع القطاع تحت الاحتلال الإسرائيلي ، استمر الوضع الصحي في التدهور ، حيث لم تعمل سلطات الاحتلال على إيجاد الظروف المناسبة والملائمة لتحسينه ، بل استمرت في اتباع سياسة الهدم الاجتماعي والثقافي للفلسطينيين. ولم تكتف سلطات الاحتلال بالامتناع عن تقديم الخدمات الصحية الملائمة لسكان القطاع ، وعدم تخصيص مبالغ كافية للنهوض بالقطاع الصحي مما تقتطعه من ضرائب ورسوم من سكان القطاع فحسب ، بل عملت على تقزيم وتقييد دور القطاع الخاص والقطاع الخيري من القيام بذلك ، وفاقمت بذلك المشاكل المتعلقة بإجراءات صنع القرار فيما يخص التخطيط والتمويل وإدارة نظام الرعاية الصحية الحكومي. (45)

وبعد أن كانت الخدمات الصحية تقدم مجانا قبل عام ١٩٦٧ ، أقدمت سلطات الاحتلال على فرض رسوم باهظة على العلاج ، ومع استمرار تردي الوضع الاقتصادي للفلسطينيين ، فإن المواطن العادي أصبح عاجزا عن سداد قيمة العلاج.
وجه آخر للمعاناة في هذا المجال ، فقد خصص طبيب واحد لأكثر من ألفي شخص في القطاع ، بينما خصص طبيب لكل سبعمائة شخص في إسرائيل ، وهذا يدل على الهوة الشاسعة بين العناية الصحية في المنطقتين ، إضافة إلى النقص الهائل في الإمكانيات والأدوات الطبية ، حيث

كان يلجأ سنويا إلى المستشفيات الإسرائيلية لتلقي العلاج حوالي ٢٠٠٠-٣٠٠٠ مريض فلسطيني من قطاع غزة (46)

المجال الاقتصادي:

اعتمدت سلطات الاحتلال ، منذ بداية احتلالها لقطاع غزة خطة وزير الدفاع (موشيه ديان) ، التي هدفت إلى تحقيق عدة غايات تمثل أهمها في الدمج الاقتصادي للأراضي الفلسطينية المحتلة بالاقتصاد الإسرائيلي ، وقد سهلت مجموعة من الإجراءات الإدارية والقانونية ، لتحقيق استراتيجية الدمج الاقتصادي ، تضمنت:

-إزالة الرسوم الجمركية عن السلع المتاجر بها بين إسرائيل وقطاع غزة.

-الرقابة الإسرائيلية على صادرات وواردات القطاع من وإلى الأسواق الخارجية.

-إغلاق المؤسسات المالية العربية كلها.

-السماح للفلسطينيين القادمين من القطاع بالعمل نهارا في إسرائيل . (47)

ومن الممكن تلخيص أهم أهداف سياسة الدمج الاقتصادي بما يلي:

-توفير الاستقرار الأمني ، والإبقاء على احتلال المناطق لأطول فترة ، وإلحاقها بإسرائيل.

-خلق حقائق عملية تؤدي لإقامة ظروف اقتصادية ملائمة لها ، بحيث تضمن إسرائيل أن تكون العلاقة الاقتصادية مع أي كيان سياسي فلسطيني، متوافقة مع مصالحها ورغباتها.

-استخدام المناطق المحتلة جسرا لوصول المنتجات الإسرائيلية إلى البلدان العربية ، على أمل تطبيع العلاقات الاقتصادية معها مستقبلا(48)

الهوامش:

1-مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، اتفاقيات الهدنة العربية الإسرائيلية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٦٨ ، ص٢٢٩

2-صالح ،حسن، فلسطين:الجغرافيا والديموغرافيا ،شؤون عربية،جامعة الدول العربية،تونس ،العدد٦٠،ديسمبر ١٩٨٩، ص٧

3-هيئة الموسوعة الفلسطينية ، الموسوعة الفلسطينية ،بيروت ، ط١ ،١٩٨٥ ، ج٣ص٣٩٠

4-المرجع السابق

5-إبراهيم، يوسف، العمران الريفي في قطاع غزة،رسالة ماجستير غير منشورة،معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة،١٩٩٥ ،ص٢.

6-صالح ، حسن ، مرجع سابق ، ص7

7-المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي ، ١٩٨٩

8-عطايا،أمين،الواقع الديمغرافي في قطاع غزة، مجلة صامد الاقتصادي ، مؤسسة صامد ، عمان ، العدد ٨٤، حزيران ١٩٩١ ،ص١٩٢

9-الحمد ، جواد ، تحرير ، المدخل إلى القضية الفلسطينية

10-رافق ، عبد الكريم ، فلسطين في عهد العثمانيين ، الموسوعة الفلسطينية ، القسم الثاني ، ج٢ ،ص٧١٧

11-المرجع السابق ، ص٧٢١

12-مناع ، عادل ، تاريخ فلسطين في أواخر الحكم العثماني ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٩ ، ص٧٠

13-مجلة صامد ، مرجع سابق ، ص٢٧

14-الدباغ ، مصطفى مراد ،موسوعة بلادنا فلسطين ،دار الهدى للطباعة والنشر،كفر قرع،طبعة جديدة ،٢٠٠٢،ج١ص٣٠١

15-الصوراني ، غازي ، قطاع غزة : ١٩٤٨-١٩٥٦ ، الأوضاع الاجتماعية والسياسية ، مجلة صامد، مرجع سابق ، ص٢٣

16-أرونسون،جيفري،سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية،ترجمة:حسني زينة،مؤسسة الدراسات الفلسطينية،بيروت،ط١،١٩٩٠ ،ص٢٧

17-ياسين ، عبد القادر ، الحركة السياسية في قطاع غزة ١٩٤٨-١٩٨٧ ، مجلة صامد ، مرجع سابق ، ص٣٧

18-القيمري،عطا،غزة شوكة في الحلق،مجلة الدراسات الفلسطينية،مؤسسة الدراسات الفلسطينية،بيروت،العدد١٣،شتاء ١٩٩٣ ،ص١٥٣

19-النشاش،عبد الهادي ، الانتفاضة الفلسطينية الكبرى ، الاتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٨ ص١٨

20-هارتس٩/٨/١٩٨٨

21-القيمري ، عطا ، مرجع سابق ، ص١٥٣

22-المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ، الإغلاق الإسرائيلي لقطاع غزة : دراسة قانونية وتوثيقية ، غزة ، ط١،١٩٩٦ ، ص4

23-صالح ، حسن ، الأوضاع الديمغرافية للشعب الفلسطيني ، الموسوعة الفلسطينية ، مرجع سابق ، ج١ص٣١٢

24-العارف ، عارف ، غزة نافذة على الجحيم ، مركز أبحاث منظمة التحرير ، بيروت ، ط١ ، ١٩٧٣ ، ص٦٩٨

25-الشعيبي،عيسى،الكيانية الفلسطينية:الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي،مركز أبحاث منظمة التحرير،بيروت،ط١،١٩٧٩ ،ص١٣٥

26-الدجاني ، عبلة ، المرأة والطفل في مواجهة الغزوة الصهيونية ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ط١ ،١٩٩٢ ،ص١٢٣

27-مؤسسة الحق ، زاوية حقوق الإنسان ، رام الله ، ط١ ، ١٩٩٥ ، م١ص١٤٣

28-الدجاني ، عبلة ، مرجع سابق، ص١٢٣

29-لكيالي ،عبد الوهاب ،وآخرون ،موسوعة السياسة ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،بيروت ،ط١ ،١٩٨٥ ،ج١ص٨٠

30-غال ،رؤوبان ، الحرب السابعة :تأثير الانتفاضة على المجتمع فى اسراييل دار الكيبوتس الموحد،تل أبيب،ط١، ١٩٩٠ ،ص١٢

31-الجنيدي ، سليم ، المستقبل السياسي للأراضي المحتلة ، مجلة شؤون عربية ، جامعة الدول العربية ، العدد ٦٠ ، ديسمبر ١٩٨٩، ص٥٢.

32-الجنيدي ، سليم ، مرجع سابق ، ص52

33-القيمري ، عطا ، مرجع سابق ، ص١٥٣

34-الجنيدي ، سليم ، مرجع سابق ، ص٥٢

35-المدني ، رشاد ، وحبيب الله ، غانم ، فلسطين والانتفاضة ، شركة فينوس للطباعة والنشر ، الناصرة ، ط١، ١٩٩٠، ص١٣

36-الشنار،حازم،الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ظل الانتفاضة،الجمعية الفلسطينية للشؤون الدولية،القدس،ط١٩٨٩،٢ ،ص١٣

37-عبد الجواد ، صالح ، برنامج التدمير الاجتماعي الشامل للشعب الفلسطيني ،صحيفة الأيام،رام الله ،العدد ٩٩٨ ، ١٩٩٧/٩/٢٨

38-غازيت ، شلومو ، العصا والجزرة : الإدارة الإسرائيلية في يهودا والسامرة ، دار زمورة بيتون ، تل أبيب ، ١٩٨٥ ، ص٢٦٧

-39Center ,Beirut,1969,p143 Al-Abid,Ibrahim , Israel and Human Rights ,Palestine Research

40-صلاح ، منذر ، مقومات البنية التعليمية لدولة فلسطين ،مجلة شؤون عربية العدد ٦٠ ، ديسمبر ١٩٨٩ ، ص39

41-الحوراني ، عبد الله ، مرجع سابق ،ص١٢٣

42-المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ، السكن في قطاع غزة ، المركز الفلسطيني ومؤسسة الحق ، غزة ،ط١، ١٩٩٧،ص٢٦

43-الحوراني ، عبد الله ، مرجع سابق، ص٣٣

44-أرونسون ، جيفري ، مرجع سابق ، ص٤٢

45-بنفينيستي،ميرون،الضفة الغربية وقطاع غزة : بيانات أساسية ، ترجمة: ياسين جابر ،دار الشروق ،عمان ، ط١ ،١٩٨٧،ص٤٣

46-سويد ، ياسين ، الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية ، الموسوعة الفلسطينية ، مرجع سابق ، ج٦ص٣٧٠.

47-ربابعة ، غازي ، الاستراتيجية الإسرائيلية للفترة من ١٩٤٨-١٩٦٧ ، مكتبة المنار ، الأردن ، ط١ ، ١٩٨٣ ، ج١ ، ص٩٥

48-الموسوعة الفلسطينية ، هيئة الموسوعة الفلسطينية ، بيروت ، ط١ ،١٩٨٥ ، ج١ ص١٨٦